العدد الخامس – يناير 2016

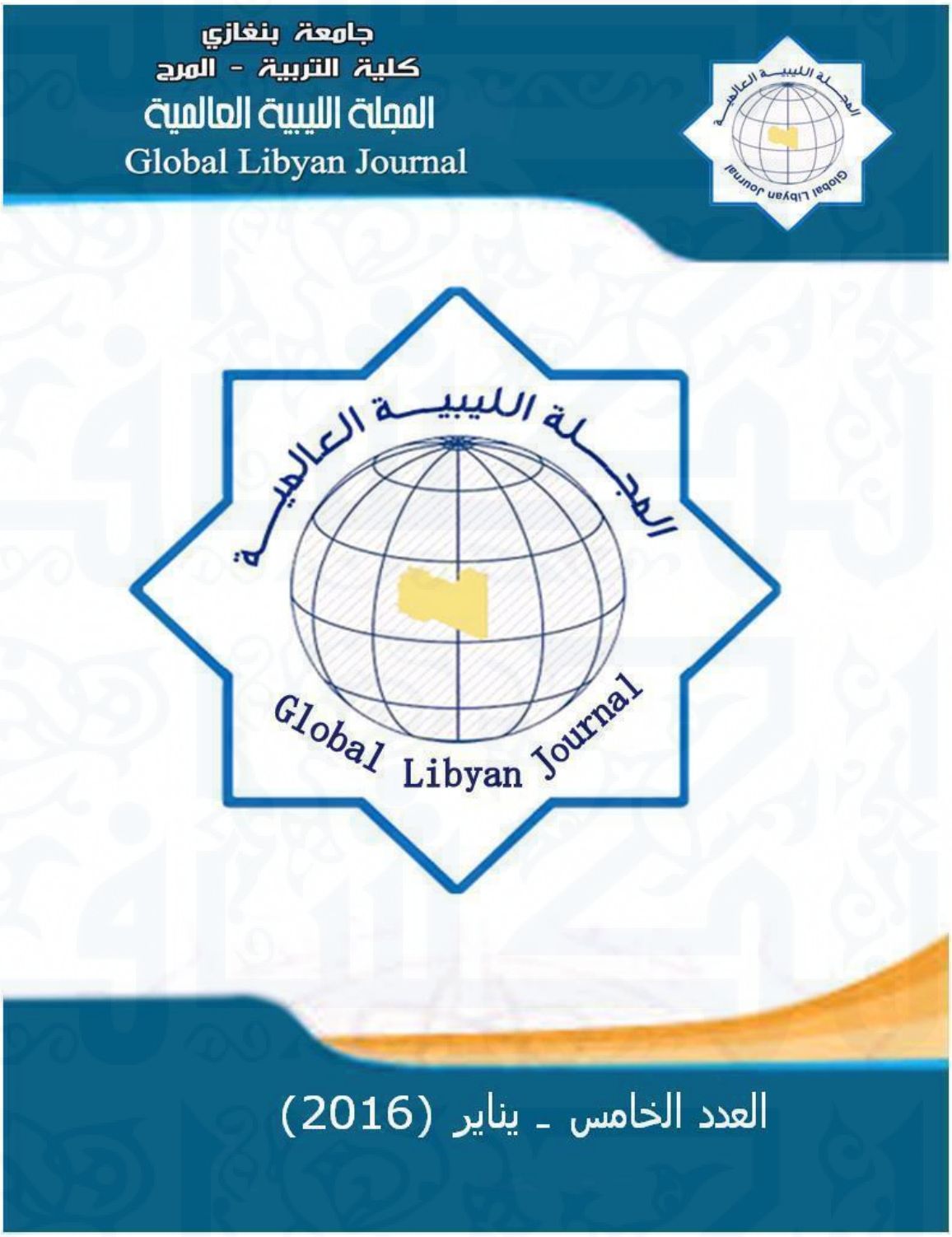

العدد الخامس – يناير (2016)

فهرس المواضيع

اســـم الباحث	عـــنوان البحـــــث
محمد عبدالله الفلاح	الالغاء الإداري للقرارات الفردية - دراسة مقارنة.
بركات أحمد عبدالقادر	التنظيم الإداري في المؤسسات الصناعية الليبية بين النظرية والتطبيق.
تهاني سلامة حسن سلامة	طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب (540 - 668 هـ/ 1145-1269م).
سعيد محمد سعيد عبدالحفيظ	الاعتراف بالمسيحية زمن الإمبراطور قسطنطين الأول (306-337م) بين الرمز الديني والتوظيف السياسي والعسكري.
Saad. A. Salama	Orthogonal Sets of Functions and Sturm-Liouville Problem.
* صالح بشير محمد حمزة ** ذو الكفل عبدالغني ** * محمد راضي ابراهيم	إدارة المواقع السياحية في منطقة "سهل الجفارة بليبيا" من منظور إسلامي.
سليمان بوبكر صالح محمد	المنطق واللغة وصلتهما بعلم أصول الفقه.
أبكر عبدالنباتأادم إبراهيم	البحث العلمي عند العلماء المسلمين واثره في تقدم العلوم.
Gadalmola Salem Mansor	Impacts of Population On Water Resources in Libya.
علي سعيد عبدالله الشريف	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي.

د. صلاح الأمين عبدالله

رئيس تحرير المجلة الليبية العالمية

الإلغاء الإداري للقرارات الفردية ــ دراسة مقارنة

د. محمد عبدالله الفلاح.

(أستاذ القانون العام المشارك بكلية الحقوق / جامعة بنغازي - ليبيا)

الإلغاء الإداري

Retait Abrogation

مقدمة:

يقصد بالإلغاء الإداري سحب القرارات الإدارية الفردية والتنظيمية (اللوائح) وأن آثاره يمتد إلى المستقبل فقط، بمعنى أن الآثار التي تولدت في الماضي تبقى سليمة ولا يجوز المساس بها.

وعلى ذلك فإن اللائحة تُنشئ قواعد عامة موضوعية، ولا تنشئ حقوقاً أو مراكز قانونية ذاتية، فالأوضاع والمراكز القانونية المترتبة على اللوائح تخضع لقاعدة التعديل والتبديل في أي وقت وفقاً لمقتضيات المصالح العامة وسير المرافق بانتظام واطراد.

وترتيباً على ذلك، لجهة الإدارة مصدرة اللائحة سلطة تعديلها أو إلغائها في أي وقت تشاء بالنسبة للمستقبل، أي أنها لا تمس ما تم اتخاذه في الماضي.

وعلى الرغم من وضوح فكرة الإلغاء إلا أن البعض يخلط بين مسألة سحب القرار الإداري وبين فكرة الإلغاء، ومما ساعد على هذا الخلط صدور العديد من الأحكام القضائية المستقرة على التمييز بين سحب اللوائح الإدارية وسحب القرارات الفردية. وهذا ما قضت به محكمة القضاء الإداري المصري بقولها: "... أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على التفرقة بين القرارات التنظيمية العامة، وبين القرارات الإدارية الفردية، وجاز للإدارة سحب القرارات التنظيمية العامة سواء بالإلغاء أو التعديل في أي وقت حسبما تقتضيه المصلحة العامة، أما القرارات الفردية الإدارية فلا يجوز سحبها إلا خلال ستين يوماً من تاريخ صدورها.

وفي هذا الشأن يذهب الفقيه Peiser بمناسبة تعليقه على حكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية Yana سنة 1968 حق الإدارة في سحب قراراتها التي لا تولد حقوقاً بقوله: "إن نطاق تطبيق النظرية القديمة للسحب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحالات قبول الطعن بالإلغاء ... وأنه بالنسبة لقرارات التي لا تولد حقوقاً فهي لا تؤثر في المراكز القانونية للأفراد، وبالتالي لا يتكون محلاً للطعن بالإلغاء والنتيجة المترتبة على ذلك تتمثل في إطلاق يد الإدارة في سحب هذا النوع من القرارات في أي وقت".

أهمية البحث:

تكمن أهمية البث في هذا الموضوع إمكانية إيضاح الخلط أو اللبس القائم بين القرارات التنظيمية والقرارات الفردية، سواء من حيث مدى الآثار المترتبة عليها من حيث الرجعية أو عدم الرجعية، أي بمعنى سريانها على المستقبل فقط، أم المستقبل والماضي. وهذا يتطلب التعرف على القرارات الفردية والتي تتعلق باكتساب الأفراد حقوقاً ومراكز قانونية يجب مراعاتها.

وكذلك القرارات التنظيمية وكيفية التعامل معها من حيث سريانها وكيفية سحبها باعتبارها تتعلق بمسائل تنظيمية ولا تكسب حقوقاً للأفراد.

نطاق البحث:

سوف يقتصر نطاق البحث في مسألتين هما:

- كيفية إلغاء القرارات الفردية.
- كيفية إلغاء القرارات التنظيمية.

منهجية البحث:

سنتناول في هذه الدراسة المنهج التحليلي وكذلك المنهج المقارن كلما دعت الضرورة لذلك.

خطة البحث:

ستكون خطة البحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: كيفية إلغاء القرارات الفردية.
وسنقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: سحب القرارات الولائية – الوقتية.

المطلب الثاني: سحب القرارات غير التنفيذية.

المطلب الثالث: سحب القرارات السلبية.

- المبحث الثاني: كيفية إلغاء القرارات التنظيمية.
وسنقسم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: إلغاء القرارات التنظيمية السلبية.

المطلب الثاني: إلغاء القرارات التنظيمية المعيبة.

المبحث الأول

كيفية سحب القرارات الفردية

المطلب الأول: كيفية سحب القرارات الولائية والوقتية:

يقصد بالقرار الولائي ما يتحصل عليه الفرد من مجرد ترخيص أو تسامح ولا يترتب عليه أي أثر قانوني[1]، فمثلاً في فرنسا يعتبر القرار الولائي هو ذلك القرار الصادر من قبل الجهة المختصة بالتصريح للموظف بالاجازة، وفي هذه الحالة يجوز لجهة الإدارة أن تسحب قرارها لأنه لا يتمن مركز قانوني وإنما يتضمن فقط منحه، ما لم تكن الاجازة حتمية بحكم القانون، ففي هذه الحالة لا تكون الاجازة منحة وإنما حق يرتب عليه أثر قانوني.

فالقرار الولائي هو مجرد جميل أو معروف ولا يترتب عليه أي أثر قانوني، ولقد استقر مجلس الدولة في مصر على أن القرارات الولائية لا تنشئ حقوقاً وإنما تنشيء وضعاً وقتياً.

ومن أمثلة القرارات الولائية، إذا سمح عميد إحدى الكليات لطالب منتسب حضور المحاضرات، فهذا لا يعد حقاً مكتسباً محدثاً أثراً قانونياً وإنما مجرد معروف يستطيع العميد إلغاؤه في أي وقت، دون أن يستطيع الطالب الإدعاء بأنه اكتسب حقاً من ذلك القرار.

وأما القرارات الوقتية، فهي لا تنشئ حقوقاً بالمعنى القانوني، وإنما تنشئ أوضاعاً وقتية، وهذا النوع من القرارات لا يتمتع بالحماية المقررة لسائر القرارات الفردية المنشئة للحقوق.

وعلى هذا فإن القرارات الوقتية تنشئ ميزة مؤقتة لصاحبها ولكنها لا تكسبه وضعاً نهائياً، مما يجعل الإدارة القيام بسحبه أو إلغائه في أي وقت تشاء، غير أنه لا يجوز للإدارة إلغاء القرار بلا سبب أو لغير مصلحة المرفق العام.

المطلب الثاني: سحب القرارات غير التنفيذية:

إذا كانت القرارات التنفيذية هي تلك القرارات التي تُحدث تغييراً في المراكز القانونية في جانبها الإيجابي وكذلك السلبي ومن ثمَّ يترتب عليها آثار قانونية في مواجهة أصحاب الشأن.

فعلى العكس من ذلك فإن القرارات غير التنفيذية هي التي لا تحدث تغييراً أو تعديلاً في الأوضاع أو المراكز القانونية المخاطبين بها.

ولقد استقر مجلس الدولة الفرنسي في قضائيه القديم قضية "Hospice de Cosne"، حيث قضى بان مداولات المجلس البلدي لا تدخل في حيز التنفيذ إلا بتصديق المحافظ عليها، وللمجلس أن يرجع في مداولاته في أي وقت، قبل أن تصادف المداولة تصديقاً من قبل المحافظ.

---

(1) غير أن مجلس الدولة الفرنسي قد قضى في حكمه في قضية Teutière بتاريخ 1965/3/23 "بأن القرار الولائي يمكن أن يولد حقوقاً ومزايا لصاحب السلطة، وقد أخذ المجلس بوجهة نظر مفوض الحكومة في تقريره في هذه القضية حيث قال: "الإجراء الولائي لا يولد من حيث الأصل حقوقاً أو مزايا ... ولكن يمكن أن يرتب صدور القرار الولائي حقوقاً أو مزايا لذلك فإنه يمتنع على جهة الإدارة سحبه أو إلغاؤه".
راجع الطعن الإداري المصري ق621 ل 32 جلسة 1979/5/3 في الطعن المقدم من المواطن .... ضد وزير الداخلية المصري (غير منشور).

وعلى العكس من ذلك فإذا رفض المسئول التصديق على مداولات المجلس بعد أخذ رأي الجهة المختصة، فإن تصديقه اللاحق يعد أمراً مخالفاً للقانون متعيناً الحكم بإلغائه.

المطلب الثالث: سحب القرارات السلبية:

يقصد بالقرار السلبي امتناع جهة الإدارة عن إصدار تصرفاً إدارياً كان عليها اتخاذه بما يترتب عليه الحق بالطعن فيه بالإلغاء.

والقرار السلبي لا يتولد عنه حقوقاً مكتسبة أو مزايا للغير ومن ثَمَّ لجهة الإدارة حق سحبها تلقائياً في أي وقت.

ويذهب الفقه الفرنسي في هذا الصدد إلى القول: "أن القرارات السلبية لا تولد حقوقاً، وأن السمة المميزة لهذا النوع من القرارات أنها لا تنشئ حقوقاً".

ومن أمثلة ذلك: "... لوزير الداخلية سلطة رفض منح ترخيص أو حيازة الأسلحة النارية أو سحبه أو إلغاؤه في أي وقت....".

فالقاعدة العامة أن القرارات السلبية لا تولد حقوقاً فرفض الإدارة الموافقة على ترخيص البوليس لا يؤدي إلى إنشاء حقوقاً أو مزايا على عكس من ذلك عندما تصدر الموافقة على منح الترخيص، فإنه يتولد عنه مزايا لصاحب الشأن.

فالقرارات السلبية يمكن للإدارة سحبها في أي وقت باعتبار أنه لم يترتب عليها أي حقوق أو مزايا في حين القرارات التنفيذية أو الغير سلبية فلا يمكن لجهة الإدارة سحبها باعتبارها أنشئت حقوق ومزايا لصاحب الشأن.

ويذهب البعض من الفقه إلى أن الرجعية في سحب القرارات تكون رجعية ظاهرة، فعلى حد تعبير الدكتور سليمان الطماوي الذي يقول: "أن الرجعية في سحب القرارات التي لم يترتب عليها حق مكتسب أو مركز قانوني هي رجعية ظاهرة، لأن أثر القرار الساحب في هذه الحالة يقتصر على إزالة القرار بالنسبة للمستقبل، لأن القرار المسحوب لم يرتب بالغرض آثاراً في الماضي....".

وأما الفقيه "Sordan" فيرى أن مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية تنطبق في شأن القرارات التي تولد حقوقاً وتلك التي لا تولد حقوقاً. ففي الحالة الأول، الحكمة من إعمال هذا المبدأ هي توفير الحماية والاستقرار للمراكز المتولدة من تلك القرارات، وفي الحالة الثانية، فهي لا تنشئ مراكز شخصية للأفراد في الماضي، وأن أثر السحب يقتصر على إزالته في المستقبل".

وأخيراً يذهب الدكتور ثروت بدوي إلى القول: "أن الفقه لم يتوصل إلى وضع معياراً حاسماً في شأن تحديد القرارات التي تنشئ حقوقاً وتلك التي لا تنشئ حقوقاً، ويرى أنه يجب أن تفحص كل حالة على حده للتعرف على طبيعة القرار وما يترتب عليه، إذ قد ينشئ القرار في بع الحالات حقاً مكتسباً لإصدار القرار وفي حالات أخرى قد لا يترتب عليه أي حق مكتسب لأحد".

المبحث الثاني

كيفية إلغاء القرارات التنظيمية

مقدمة:

نظراً لتطور الحياة الإدارية يترتب على ذلك تطور القرارات الإدارية وتغيرها في كل وقت، لذلك تقوم السلطة الإدارية بإلغاء قراراتها التنظيمية كلما دعت الضرورة لذلك.

وقد ظهر هذا الاتجاه مع بداية القرن العشرين بقضاء مجلس الدولة الفرنسي حيث خلص إلى أن القرارات التنظيمية قابلة للتعديل والتغيير في كل وقت، وذلك بغية مواكبة التطورات التي تحدث في المجالات الإدارية. ومن ؟؟؟؟ هذه القاعدة أن اللوائح الإدارية يمكن إلغاؤها أو تعديلها في كل وقت، لأنها تضع قواعد عامة الغرض من صدورها إنشاء مراكز إدارية عامة أو تعديلها أو إلغاؤها لاعتبارات الملاءمة.

وعلى حد تعبير الفقيه الفرنسي أوبي الذي يقول: "أن حق جهة الإدارة في إلغاء اللوائح الإدارية، يمكن تبريره بأنها تسعى دائماً إلى أن تكون تصرفاتها متفقة ومطابقة للقانون...".

ولذلك سنتناول في هذا المبحث المطالب التالية:

- أولاً: إلغاء القرارات التنظيمية السليمة.
- ثانياً: إلغاء القرارات التنظيمية المعيبة.
- ثالثاً: آثار الإلغاء.

المطلب الأول: كيفية إلغاء القرارات التنظيمية السليمة:

من المتفق عليه أن لجهة الإدارة الحق في إلغاء أو تعديل تصرفاتها في أي وقت بما يتلاءم ومقتضيات المصلحة العامة.

ومن هذا المنطلق جاء إطلاق يد جهة الإدارة في إلغاء القرارات التنظيمية السليمة بالنسبة للمستقبل والسبب في ذلك كون هذه القرارات لا تنشئ إلا مراكز قانونية عاة، ولا يتولد عنه حقوق مكتسبة لأحد، كما أنه لا يجوز لأحد الإدعاء بوجود مصلحة في بقاء التنظيم القديم قائماً.

وفي هذا الشأن يقول الدكتور مصطفى عفيفي: "إن القرارات الإدارية التنظيمية لا يترتب عليها سوى إنشاء أوضاع عامة مجردة دون أي مساس بالمراكز القانونية أو الحقوق المكتسبة للأفراد، وهذه القرارات الإدارية يجوز سحبها دون تقيد بأي موعد".

فمن المسلم به أن المراكز القانونية المجردة يجوز إلغاؤها وتعديلها من السلطة المختصة في أي وقت لاعتبارات الملاءمة. غير أنه إذا طبقت اللائحة تطبيقاً فردياً، وتولد لأحد الأفراد حقاً أو ميزة فإنه يمتنع على السلطة الإدارية المختصة القيام بالسحب أو بالإلغاء، فالقيد هو عدم المساس بالمراكز الفردية المكتسبة.

ومن القواعد التي يجب مراعاتها عند إلغاء أو تعديل القرارات التنظيمية (اللائحة).

القاعدة الأولى: "تقابل الأشكال" أن يصدر قرار الإلغاء من نفس الجهة التي أصدرت القرار التنظيمي (اللائحة) أو من جهة أعلى منه.

وهذه القاعدة ينص عليها في القوانين، وكذلك اللوائح وهذا الالتزام يجب أن يُسري على كافة الأجهزة الإدارية القائمة على مباشرة الوظيفة وفقاً لنظرية القرار المقابل أو المضاد (قاعدة تقابل الأشكال).

القاعدة الثانية: فهي قاعدة تقابل الإجراءات، ومن مقتضى ذلك يتعين مراعاة القواعد الشكلية والإجراءات المطلوبة عند إلغاء اللائحة وذلك وفقاً لما ينص عليه القانون، ووفقاً كذلك للإجراءات الشكلية المتبعة عند إصدار القرارات التنظيمية (اللائحة).

وفي إحدى أحكام مجلس الدولة الفرنسي قوله عام 1968: "أن للإدارة سلطة إلغاء أو تعديل اللوائح الإدارية دائماً وفي أي وقت وبأداة قانونية مماثلة".

وعلى ذلك استقر الفقه الفرنسي وكذلك المصري على أن إلغاء اللائحة يعد غير مشروع إذا تم بأداة أدنى من الأداة التي اتبعت عند إصدارها.

وفي هذا الشأن يقول الدكتور حسني درويش من المستقر عليه في فقه القانون من أن الخاص يقيد العام، واستند في ذلك إلى حكم محكمة القضاء الإداري بتاريخ 30 يناير سنة 1979 بقولها: "أن القاعدة المسلم بها في تفسير القوانين من أن الخاص يقيد العام"، وإلغاء اللائحة قد يكون صريحاً كما قد يكون ضمنياً، وعليه فالقرارات التنظيمية يجب أن تلغى بنفس درجة جهة الإدارة التي أصدرتها أو جهة أعلى منها وذلك طبقاً لقاعدتين تقابل الأشكال وتقابل الإجراءات.

أما باقي أحكام المحكمة العليا الليبية فقد جاء فيها: "... وحيث أن القرارات الإدارية يجب أن تكون مطابقة لما استهدف له وإذا كانت آراء الفقهاء قد تضاربت حول تحصين القرارات الباطلة أو المعروفة بفوات المواعيد إلا أن فقهاء القانون قد أجمعوا على أنه إذا كان المستفيد من القرار حسن النية قولاً ولا يعلم بعيوب القرار فإن القرار الصادر في حقه يتحصن بفوات المواعيد وتتحمل الإدارة نتيجة خطئها، ولكن إذا كان المستفيد من القرار هو الذي دفع الإدارة إلى استصدار ذلك القرار نتيجة غشه وتدليسه فحينئذٍ يكون القرار غير جدير بالحماية تطبيقاً للقاعدة المستقرة في الفقه القانوني من أن الغش يفسد كل شيء...". [راجع حكم المحكمة العليا الليبية، طعن إداري رقم 49/47ق بتاريخ 2001/12/27م].

المطلب الثاني: كيفية إلغاء القرارات التنظيمية المعيبة:

في بعض الأحوال تصدر قرارات إدارية يشوبها عيب من العيوب كأن تكون من الناحية الشكلية أو من حيث عدم الاختصاص أو من حيث الغاية.

والقاعدة التي انتهى إليها القضاء والفقه الإداريين، تقضي بأن القرارات التنظيمية المعيبة تتحصن بانقضاء فترة زمنية معينة، ومن ثمَّ لا يجوز لجهة الإدارة أن تنال منها بالسحب أو الإلغاء. ولكن السؤال: هل يجوز الخروج عن هذه القاعدة، أي بمعنى هل يجوز للإدارة إلغاء قراراتها التنظيمية المعيبة التي تحصنت بفوات مدة الطعن القضائي؟

للإجابة على هذا السؤال يتطلب الأمر تسليط الضوء على: مبدأ الإلغاء الإداري – وإلغاء القرارات التي تحصنت بفوات مدد الطعن القضائي.

أولاً: ميعاد الإلغاء الإداري:

القضاء الإداري الفرنسي مستقر على أن سلطة الإدارة في الإلغاء أو سحب القرارات المعيبة مقيدة بمدد الطعن القضائي والتي بانتهائها تكتسب القرارات الحصانة، ومن ثمَّ يمتنع على الإدارة التعرض لها بالسحب أو الإلغاء.

أما الفقه الفرنسي فقد أشار الفقيه Romen F. إلى القول: "إن إلغاء اللائحة تقتصر آثاره على المستقبل إلا في حالة سحب اللائحة المعيبة بأثر رجعي في خلال مدد الطعن بإلغاء القضائي، ويسري هذا الميعاد اعتباراً من تاريخ نشر القرار أو قبل صدور حكم القضاء. فإذا انقضى هذا الميعاد دون قيام جهة الإدارة بسحبه أو الطعن فيه بالإلغاء، فأن القرار يتحصن ويمتنع سحبه أو إلغاؤه.

وهذه القاعدة مستقرة في القضاء الإداري المصري، أن سلطة الإدارة من إلغاء قراراتها التنظيمية مقيدة بمدد الطعن بالإلغاء القضائي.

إلا أن بعض أحكام محكمة القضاء الإداري المصري خرجت على هذا الأصل في حكمها الصادر في 1973/2/27 بقولها: "أن الدفع بعدم قبول الدعوى بدعوى أنها أقيمت بعد انقضاء ستين يوماً على تاريخ نشر القرار المطعون عليه، فإن هذا الدفع مردود لأن القرار المطعون عليه هو قرار لائحي، وطلب إلغاء اللائحة المعيبة لا يتقيد بميعاد، باعتبار أن اللائحة هي تشريع من الناحية الموضوعية، وبذلك تتجدد آثارها كلما استجدت مناسبة لتطبيقها، ومن ثمَّ وجب أن يكون على الدوام متسق مع أحكام القوانين القائمة، وخاضعة في نصوصها لتلك الأحكام، فإذا خرجت عليها وكان خروجها صارخاً أصبحت عملاً مادياً عديم الأثر، وفي الحالتين لا يتقيد الطعن عليها بالميعاد".

وفي هذا السياق يقول الدكتور كامل ليلة: "أن سلطة الإلغاء الإداري ليست مطلقة، وإنما يجب على الإدارة أن تمارسها في حدود المدة المقررة لرفع دعوى الإلغاء القضائي، ومن باب أولى ضد الإلغاء الإداري، وجاء برغم عدم مشروعيته مشروعاً افتراضياً، ويصبح مصدراً قانونياً لإنشاء الحقوق المكتسبة".

ويؤيد هذا الاتجاه الدكتور طعيمة الجرف حيث يقول: "أن سلطة الإلغاء الإداري للقرارات الغير مشروعة ليست سلطة مطلقة من غير قيد زمني، بحيث يمكن للإدارة أن تجريها دائماً في أي وقت...".

وأما الدكتور عبد القادر خليل فقد انتقد هذا الرأي وأنه "يؤخذ عليه بأنه صدر في ضوء النظرية التقليدية للسحب، ويرى إطلاق يد الإدارة في سحب قراراتها المعيبة دون التقيد بميعاد الطعن" وأسس رأيه على الاستثناء الذي أخذت به محكمة القضاء الإداري من التفرقة بين القرارات الصادرة بناءً على سلطة مقيدة، والقرارات الصادرة على سلطة تقديرية، أنها أجازت سحب القرارات التي من النوع الأول في أي وقت.

ويرى البعض في هذا الصدد "ضرورة التفرقة بين اللائحة السليمة والطبيعية، فالإدارة لا تستطيع بالنسبة للائحة السليمة إلا إلغاؤها بالنسبة للمستقبل، أما بالنسبة للائحة المعيبة فتستطيع سحبها ولكن خلال مدد التقاضي. أما إذا فات الميعاد وطبقت اللائحة تطبيقاً فردياً فيسري عليها ما يسري على اللائحة السليمة من حيث جواز إلغاؤها بالنسبة للمستقبل فقط".

وفي تقديري أن هذا الرأي هو المناسب نظراً لكونه يهدف إلى الاستقرار وتوفير الطمأنينة للمراكز القانونية واحترام الحقوق المكتسبة.

ثانياً: إلغاء القرارات التنظيمية المعيبة التي تحصنت بانقضاء مدد الطعن القضائي:

سبق وأن عرفنا أن القرارات التنظيمية المعيبة تتحصن بفوات مدد الطعن القضائي ومن ثمَّ لا يجوز إثارة مشروعيتها أمام المحكمة القضائية مرة أخرى.

وعلى الرغم من تسليم جانب من الفقه والقضاء بتلك القاعدة إلا أن القضاء يتشدد في تطبيقها حيث أوجب القانون على صاحب الشأن اللجوء إلى الإدارة أولاً قبل لجوئه إلى القضاء طالباً إلغاء القرار التنظيمي (اللائحة) نتيجة تغير الظروف الواقعية أو القانونية دون غيرها من الأسباب التي تبرر إلغاء القرارات التنظيمية.

ومن المعروف أن الإدارة ملزمة بالتدخل لإلغاء القرارات التنظيمية المعيبة خلال مدد الطعن القضائي، وأما القرارات التنظيمية المعيبة والتي تحصنت بفوات مدد الطعن القضائي تكون ذات اختصاص مقيد وأن رفض الإدارة لإلغاء قراراتها التنظيمية يفتح باب الطعن بإلغاء ضد رفضها ضد حالة عدم المشروعية.

ويرى بعض من الفقه المصري أن الإدارة في مثل هذه الأحوال ملزمة باحترام مبدأ المشروعية والامتناع عن تطبيق اللائحة التي انتهى القضاء بخروجها على مبدأ المشروعية أي أحكام القانون وهذا الاتجاه يوفق بين اعتبارين:

- **الأول**: هو احترام مبدأ المشروعية وحمايته، غير أنه لم يتأتى ذلك إلا من خلال إطلاق ميعاد الطعن في القرار التنظيمي، وهذا يتعارض مع الاستقرار الواجب للمراكز القانونية.
فالأولى بالإتباع في مثل هذه الحالات هو تحديد ميعاد الطعن عن إتباع مبدأ المشروعية لأنه الأولى ومن ثمَّ يجب منع التعرض لتلك القرارات بالسحب أو الإلغاء بعد فوات مدد الطعن.

- **الثاني**: أن قاعدة حرية الملاءمة للإدارة للتدخل لإلغاء القرارات التنظيمية في أي وقت دون التقيد بميعاد. ويذهب البعض إلى القول "أن هذه القاعدة تتيح للإدارة إعمال مبدأ المشروعية، وإجراء التوازن بين الإدارة والأفراد. وهذه القاعدة تجعل الإدارة قادرة على رد تصرفاتها المعيبة، فإذا ما امتنعت الإدارة عن إلغاء قراراتها التنظيمية المعيبة فلا يمكن وصف تصرفاتها بعدم المشروعية.

وفي هذا الشأن يقول مفوض الحكومة في فرنسا: "أن القضاء التقليدي قد خفف من حدة القاعدة التي من مؤداها أن رفض الإدارة إلغاء اللائحة غير المشروعة مؤسساً على اعتبارات الملاءمة أكثر من الاعتبارات القانونية.

أما الفقيه أوبي فيقول: "أن منح الإدارة في مثل هذه الأحوال سلطة تقديرية في إلغاء قراراتها

المعيبة، يحدها ضرورة مراعاة تطبيق قواعد الاختصاص والشكل التي تلتزم بها الإدارة في حالة إلغاء قراراتها الإدارية بصفة عامة، والتي تهدف من ورائها حماية حقوق الأفراد".

وأما العميد Odent أودنت، فذهب إلى القول "أن الإدارة ملزمة بسحب قراراتها المعيبة التي لم يطعن فيها بالإلغاء خلال مدد الطعن القضائي من قبل ذوي المصلحة، وإعادة ترتيب المراكز القانونية في ضوء الوضع الجديد". وهذا القول يبرز أن القرارات المعيبة والتي تسبب ضرراً للأفراد وتحصنت بفوات المواعيد المقرة في هذا الخصوص يجب على الإدارة أن تبادر إلى سحب قراراتها المعيبة وردها إلى صحيح القانون.

وفي تقديري أن هذا الاتجاه يساهم في منح الأفراد حق المشاركة في مراقبة تصرفات جهة الإدارة، وردها إلى صحيح القانون، وهذا التصرف يحمل في معناه تقديراً كبيراً لمبدأ المشروعية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- أن القرارات الفردية والقرارات التنظيمية تختلف من حيث طبيعتها بشأن السحب أو إلغاء أو التعديل.
2- القرارات الفردية تكتسب حقوقاً والتزامات لصالح الأفراد أو ضدهم، الأمر الذي يترتب عليه جعلهم في مراكز قانونية تختلف عن وضعهم السابق.
3- القرارات التنظيمية (اللائحة) فهي لا تكسب حقوقاً أو التزامات فردية وإنما يمكن إلغاؤها أو تعديلها في أي وقت، لأنها لا تخضع لقواعد عامة مجردة الغرض منها إنشاء مراكز عامة أو تعديلها أو إلغاؤها.
4- أن الأثر المترتب على إلغاء القرارات يقتصر على المستقبل فقط مع بقاء الآثار التي حصلت في السابق سليمة، أي ليس للإلغاء أثراً عليها من حيث الرجعية.
5- ضرورة مراعاة مبدأ المشروعية ومبدأ الملاءمة من قبل جهة الإدارة لاسيما فيما يتعلق بالقرارات الإدارية التنظيمية.

التوصيات:

1- ينبغي على الإدارة قبل أن تصدر قراراتها الفردية أو التنظيمية أن تدرس أسباب صدورها لتلك القرارات لكي لا تتعرض هذه القرارات للسحب أو الإلغاء.
2- على ذوي الشأن الطعن في القرارات الفردية المعيبة قبل فوات مدد الطعن وذلك تجنباً لخلخلة استقرار الأوضاع القانونية الإدارية.
3- على جهة الإدارة عند إصدارها للقرارات التنظيمية أن تراعي عدم مخالفتها للقوانين خاصة اللوائح التنفيذية وأن تكون تلك القرارات هدفها الصالح العام.

المراجع

أولاً: الكتب:

- توفيق شحاته: مبادئ القانون الإداري، النشر للجامعات المصرية، سنة 1954، ج1.
- د. ثروت بدوي: تدرج القرارات الإدارية ومبدأ الشرعية، دار النهضة، سنة 1970.
- د. حسني درويش عبد الحميد: نهاية القرار الإداري عن طريق القضاء، دار الفكر العربي، سنة 1981.
- د. سليمان الطماوي:
  - مبادئ القانون الإداري، الطبعة الخامسة، دار الفكر العربي، سنة 1963.
  - النظرية العامة للقرارات الإدارية، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، سنة 1965.
  - الوجيز في القانون الإداري، طبعة سنة 1979، دار الفكر العربي.
  - الأسس العامة للعقود الإدارية، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، سنة 1965.
- د. طعيمة الجرف:
  - القانون الإداري، دراسة مقارنة، طبعة سنة 1964، مكتبة القاهرة الحديثة.
  - مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون، سنة 1973، مكتبة القاهرة الحديثة.
- محمد فؤاد مهنا:
  - القانون الإداري، المجلد الثاني، طبعة سنة 1965، بدون جهة طبع.
  - مبادئ وأحكام القانون الإداري، طبعة سنة 1973، مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية.
- محمد كامل ليلة: الرقابة على أعمال الإدارة، طبعة سنة 1970، بيروت.
- مصطفى كامل: مجلس الدولة المبادئ العامة للقضاء الإداري، الطبعة الثانية، سنة 1956، مكتبة النهضة المصرية.
- د. محمود حافظ: القضاء الإداري، الطبعة الخامسة، سنة 1972، القاهرة.

ثانياً: الرسائل:

- رمزي الشاعر: تدرج البطلان في القرارات الإدارية، القاهرة، 1963، دار النهضة العربية.
- سليمان الطماوي: نظرية التعسف في استعمال السلطة، الطبعة الثانية، سنة 1965، دار الفكر العربي.
- عبد القادر خليل: نظرية سحب القرارات الإدارية، القاهرة، سنة 1965، دار النهضة العربية.
- محمود حلمي: سريان القرار الإداري من حيث الزمان، القاهرة، سنة 1962.

- مصطفى عفيفي: فلسفة العقوبة وأهدافها، القاهرة، بدون طهة طبع، سنة 1976.

ثالثاً: المقالات:

- أوبي: مقال إلغاء القرارات الإدارية نقلاً عن د. حسني درويش، دار الفكر العربي، سنة 1981، ص565.
- سليمان الطماوي:
  - مقال قواعد الاختصاص في مجال المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية، مجلة مجلس الدولة السنة السابعة، ص205-244.
  - نهاية القرار الإداري، مجلة مجلس الدولة، السنة الخامسة، ص207-250.
- محمد فؤاد مهنا: القرار الإداري في القانون الإداري، مجلسة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، السنة السابعة، 1957 ص1-78.
- محمود حلمي: نهاية القرارات الإدارية، مجلة العلوم الإدارية، س6، العدد الأول، ص247.
- مصطفى كامل: انعدام القرارات الإدارية، مجلة مجلس الدولة، السنة 7، سنة 1975، ص245-275.
- د. محمد عبد الله الفلاح: القرار الإداري والقرار المقابل، بحث لم ينشر بعد.
- مجموعة المبادئ التي قررتها الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع المصرية.
- مجموعة المبادئ والأحكام التي قررتها المحكمة الإدارية العليا المصرية.
- مجلة مجلس الدولة.
- مجلة العلوم القانونية والاقتصادية.
- مجلة العلوم الإدارية.
- مجموعة أحكام المحكمة العليا الليبية، القضاء الإداري، السنة 2000 إلى السنة 2005م.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس – يناير 2016

التنظيم الإداري في المؤسسات الصناعية الليبية بين النظرية والتطبيق

د. بركات أحمد عبدالقادر

(عضو هيأة التدريس بجامعة بنغازي – ليبيا)

العدد الخامس – يناير 2016

التنظيم الإداري في المؤسسات الصناعية الليبية بين النظرية والتطبيق

الملخص:

يعتبر هذا البحث بحثاً استكشافياً يهدف إلى محاولة التعرف على الواقع العملي للعملية التنظيمية في المنظمات الصناعية العامة الليبية وتحليله للوقوف على كفاءة الأساليب التنظيمية المتبعة. كما يهدف إلى تحديد أوجه القصور قياسيا بمعايير التنظيم الجيد. هذا وقد اشتمل البحث على جانبين هما الجانب النظري الذي عني بمراجعة واستقراء الأدب الإداري من خلال الكتب والدوريات ذات العلاقة. أما الجانب الآخر فهو الجانب الميداني لتجميع البيانات الأولية باتباع أسلوب المسح الشامل حيث استخدمت (استمارة الاستبيان) كأداة رئيسية خصصت لأفراد العينة من مديري الإدارات الوسطى والدنيا المصانع الثابتة لقطاع الصناعة شريطة أن يكون مقرها الرئيسي داخل نظام مدينة بنغازي. ووفق طبيعة هذا البحث فقد استخدمت النسبة المئوية كأسلوب إحصائي وصفي في تحليل البيانات الأولية. هذا وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كشفت القصور الذي تعاني منه المنظمات الصناعية الليبية محل الدراسة ويحد من أداء مهامها، كقصور هياكلها التنظيمية، وعجزها على إيجاد توازن بين الوظائف والأنشطة في المستويات الإدارية المختلفة، وعدم التقيد بالوصف الوظيفي، وعدم التوافق بين حجم العمل المسند للأفراد والوقت المخصص لذلك. وعدم اتباع التسلسل الوظيفي عند إصدار القرارات والأوامر أو عند التنفيذ وعدم وضوح خطوط الاتصال وعدم فاعلية التفويض في كثير من الأحيان وعدم قدرة بعض المنظمات على الإفاء بالتزاماتها المادية والإنسانية نحو أفراد التنظيم في مواعيدها. هذا وقد أوصى البحث بتذليل هذه الصعاب من خلال إرشاد مجتمع البحث إلى الوجهة الصحية في التعامل مع تلك المشاكل وإيجاد الحلول لها وحث المسؤولين على زيادة فاعليتهم في تحسين السمات الشخصية لأفراد التنظيم وتطوير ممارساتهم الإدارية، وتطوير البنية التنظيمية والإطار العام لمنظماتهم.

Abstract

This research is exploratory research aims to try to identify the practice regulatory process in general industrial organizations Libyan and analyzed to determine the efficiency of the regulatory methods used. It also aims to identify shortcomings record good organization standards. This has included research on two aspects that the theoretical side Me and extrapolation of the administrative review of the literature through books and periodicals related. The other side is the side of the field to collect the raw data by following a comprehensive survey method were used (questionnaire) as a key tool allocated to members of the sample from the central department managers and lower fixed plants for the industrial sector provided that it is headquartered in the city of Benghazi system. According to the nature of this research percentage descriptive statistical method was used in the preliminary analysis of the data. This research found a set of results revealed shortcomings experienced by industrial organizations Libyan under study and limits the performance of its functions, mansions organizational structures, and their inability to find a balance between the functions and activities in the various administrative levels, and non-compliance with job description, and the mismatch between the work assigned size Individuals designated for that purpose and time. And not to follow the hierarchy when issuing decisions, orders or when the implementation and blurred the lines of communication and the ineffectiveness of the mandate often and the inability of some organizations to Alavae material and humanitarian obligations towards the members of the organization in a timely manner. This has been recommended Search overcoming these difficulties through the guidance of the research community to health destination in dealing with these problems and find solutions to them and urged officials to increase their effectiveness in improving the personal characteristics of the members of the organization and the development of administrative practices, and the development of the organizational structure and the general framework of their organizations.

مقدمة

إن ما تشهده الساحة الدولية خلال العقود الماضية من تسارع لكبرى المنظمات نحو استخدام وتطوير المفاهيم الإدارية وتسخيرها لتحقيق استمرارها ونموها، هو أمر يتطلب البحث والتمحيص فيما إذا كانت منظماتنا تعمل من خلال آلية تأخذ في الاعتبار هذه المفاهيم وتحرص على تطبيقها، وبما يكفل ترتيباً لمواردها بطرق تمكن أنشطتها من توظيف هذه الموارد توظيفاً اقتصادياً تكلفة ووقتاً وجهداً ، لتسهم في تحقيق أهدافها التي لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا بإقرار عمليات تنظيمية فعالة، ترشد استغلال مواردها وتوظفها التوظيف الصحيح من خلال تحديد أنشطتها وترتيبها وتنسيقها بشكل متجانس وتقسيمها وتوزيعها توزيعاً متكاملاً ، ثم تأتي على ربط هذه النشطات بخطوط اتصال تحقق علاقات عملية فعالة ذات صلة وثيقة بهذه الأنشطة التنظيمية[1] .

إن إغفال هذه المسؤولية الصعبة أو إهمالها يجعل من منطقتنا سوقاً يعج بالمنظمات العالمية، التي تعجل بانتهاء دورة حياة منظماتنا واحدة تلو الأخرى . فالتأكيدات المستمرة على أهمية التنظيم الإداري في خضم المستجدات البيئية والتطور التكنولوجي تضع هذه الوظيفية الهامة كأحد أهم أولويات التنفيذ لدى المدير من خلال معرفة وفهم جوانبها المختلفة حيث يمكن تنفيذ الخطط من خلال تنظيم تتداخل فيه الاختصاصات أو تتضارب فيه السلطات وتميع في المسؤوليات ، أو تختلط فيه العلاقات ويضيع فيه التعاون وروح الفريق ، أو يهمش فيه التنسيق بين أفراد التنظيم وأنشطته المختلفة ، أو تطرح فيه جانباً مبادئ التنظيم التي تمثل وسائل الإرشاد الهامة لتفعيل الأداء من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين طرق العمل. فالتنظيم هو أمر حتمي لكي تتمكن أي منظمة من تحقيق أهدافها المتمثلة بأفضل المخرجات التنظيمية.

مشكلة البحث :

إن الدور البارز الذي يختص به التنظيم في تحقيق أهداف المنظمات بأحسن الوسائل وأقل التكاليف ، يظهر جلياً في مواكبته المستمرة للتجديد والتغيير وفقاً للأحداث والمستجدات في الظروف المحيطة لأي منظمة، فهو الأسلوب العلمي المسئول عن تحديد الأنشطة التي يجب ممارستها ، وضرورة تجميعها في وحدات ذات علاقات مشتركة ومتجانسة ، ومن ثم تحديد المسؤوليات ، والسلطات المترتبة عنها واللازمة لها . كما أنه يختص بتحديد خطوط الاتصال بينهما بما يكفل إنجاز ما تقوم به من نشاطات[2] .

لذلك فإن ما تظهره المنظمات المعاصرة من اهتمام الدراسة العلمية التنظيمية هو أمر طبيعي تؤكده حاجاتها الملحة لإيجاد آلية فاعلة لتنظيم جهود الأفراد والجماعات لخلق تعاون فعال تستهدف

[1] عبدالرحمن بن أحمد هيجان (1976) ، التعليم التنظيمي : مدخلاً لبناء المنظمات القابلة للتعلم ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد (37)، العدد (4)، ص ص : 675-706 .

[2] علي محمد حسين (1964) ، تكوين المشروعات الخاصة وتنظيمها وإدارتها ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ،ص:125.

من خلاله التبسيط في الإجراءات والتحسين لطرق العمل ، والحد من ضياع الوقت والجهد والتكلفة لبلوغ الأهداف المنشودة .

وعلى الرغم من وجود دراسات عديدة تناولت التنظيم كوسيلة فعالة تسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف إلا أن هذه الدراسات قد أجمعت على أن هناك مشكلات تنظيمية في جل المنظمات التي تناولتها وفي بيئاتها المختلفة.

هذا وقد أشارت التقارير السنوية الصادرة عن الأجهزة المختصة بالإشراف والمتابعة لسير العمل في المنظمات الليبية لتغير جهاز الرقابة (1996م) وتقدير أمانة اللجنة الشعبية للصناعات والمعادن خلال الفترة من (1996م) حتى (2002م) بأن هناك العديد من المنظمات الصناعية الليبية التي تعاني الكثير من المشكلات التنظيمية كتدني مستوى الوعي التنظيمي لدى المسئولين في مختلف المستويات الإدارية ، والإهمال المتعمد ، وعدم الاكتراث لمتطلبات التنظيم الإداري التي من أهمها إعداد الهياكل التنظيمية في موعدها، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الإداري.

إن هذه المعطيات هي دلائل تؤكد معاناة العملية التنظيمية في المنظمات الصناعية الليبية والتي يمكن طرحها في شكل تساؤل حول ما إذا كانت العمليات التنظيمية في المنظمات الصناعية الليبية ترقى إلى مستوى الأسلوب العلمي للتنظيم .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأسس العلمية لعملية التنظيم والاطلاع على الواقع العملي لها في المنظمات الصناعية العامة الليبية بمدينة بنغازي وتحليله للوقوف على مدى استخدام الأساليب العلمية للتنظيم . وذلك من خلال دراسة البناء التنظيمي في هذه المنظمات وتحليل مكوناته وتقسيماته بغرض محاولة تحديد جوانب الضعف التي تعاني منها العملية التنظيمية لإمكانية معالجتها والوصول إلى بعض المقترحات العملية التي من شأنها الإسهام في تحسين العملية التنظيمية بهذه المؤسسات الصناعية .

أهمية البحث :

إن هذا البحث هو إضافة للأبحاث والدراسات التي تناولت وظيفة التنظيم خصوصاً تلك المتعلقة بالقطاع الصناعي في ليبيا من خلال ما قد يسهم به في إظهار الواقع التنظيمي في المنظمات الصناعية العامة الليبية ومعرفة الإمكانيات المتاحة التي توفرها إداراتها والأساليب التنظيمية المنبثقة عن ممارستها لاختصاصاتها في ظل الظروف والمتغيرات المختلفة خلال الفترات السابقة .

كما أن لهذا البحث أهمية مباشرة من خلال نتائجه وتوصياته التي سيسهم بها في تصحيح العمليات التنظيمية في المنظمات محل الدراسة والتي من شأنها تذليل الصعاب للاستفادة من مواردها وإمكانياتها المتاحة بكفاءة وفعالية أكبر . كما أنه من جانب أخر يعتبر مصدر معلوماتي هام تحتاج إليه منظماتها الصناعية لما يحويه من مؤشرات حول حقيقة واقعها التنظيمي . أما أخر ما قد يسهم به هذا البحث تكمن في قدرته على تحفيز الدارسين والبحاث لتناول الموضوعات التنظيمية المختلفة باعتباره مجالاً جديداً من مجالات دراسة التنظيم الإداري .

منهج البحث :

يعتبر هذا البحث دراسة استكشافية استطلاعية تعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي للوقوف على واقع العملية التنظيمية في بعض المؤسسات الصناعية الليبية قياساً بما تشير إليه الأسس العلمية للتنظيم وما توصلت إليه الدراسات المتخصصة حول هذا الموضوع .

هذا وقد تم الاعتماد على استمارة استبيانيه اشتملت على العديد من الأسئلة قسمت إلى جزئين حيث تناول الأول فيها الأسئلة العامة التي تظهر الخصائص الخاصة التي تعكس الصفات الشخصية كالعمر والمؤهل العلمي والتخصص والخبره السابقة والتدريب لمجتمع البحث ، في حين تناول الجزء الثاني الأسئلة الخاصة التي تظهر واقع التنظيم الإداري بالمنظمات الصناعية محل الدراسة وقد تم تقسيمها إلى أربعة حقول تناول الحقل الأول منها النواحي العامة للتنظيم الإداري ، وتناول الحقل الثاني البناء التنظيمي ، وتناول الحقل الثالث الأسئلة الخاصة بالسلطة والمسؤولية وأخيراً تناول الحقل الرابع العلاقات التنظيمية.

هذا وقد تناول البحث المحاور التالية :

أولاً – المحور النظري ويشمل :-

1. الأسس العلمية للتنظيم الإداري .
2. أصول وأساليب التنظيم الإداري .
3. مؤشرات حول التنظيم الإداري في المنظمات الصناعية .

ثانياً – المحور التطبيقي ويشمل :-

1. أسلوب جمع وتحليل البيانات
2. استقراء واقع التنظيم الإداري بالمنظمات الصناعية الليبية .

ثالثاً – النتائج والتوصيات

الدراسات السابقة :

إن رجوع الباحث إلى المصادر المكتبية المتوفرة، قد كشف عن وجود كم ليس بالقليل فيما يتعلق بالدراسات النظرية في مجال التنظيم. إلا أن هذه المصادر لم تكشف إلا عن اليسير من الدراسات التي تناولت الجانب الميداني لهذا الجانب حسب علم الباحث، حيث اختار منها ما يلي :

1- دراسة السليمان (1983م)[3] : حيث ركز فيها الباحث على مبدأ تفويض السلطة كظاهرة تستدعي البحث، متناولا مشكلة عدم الاهتمام بهذا المبدأ وما قد يترتب عليه من أضرار كضعف الأداء والإحباط بسبب عيوب تركيز السلطة.

هذا وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تعزز مبدأ التفويض كمطلب هام لأداء العمل وانتظامه بشكل سريع وفاعل.

2- دراسة هاشم (1987م)[4] : التي تناولت التنظيم وطرق العمل من الجانب التطبيقي. فقد أجريت الدراسة الميدانية على قطاع الأعمال الكويتي مستهدفة إمكانية الوقوف على الأوضاع والظروف التي تشكل المناخ التنظيمي السائد في القطاع وتحليل نتائجها، والتعرف على مدى ارتباط المناخ السائد الذي تعكسه توفر الوحدات والأجهزة المتخصصة للتنظيم، بطرق العمل في منظمات قطاع الأعمال. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المناخ السائد وطرق العمل.

3- دراسة العواملة (1992م)[5] : التي تناولت واقع التنظيم وأنشطة في المؤسسات الأردنية كذلك تحليل ومقارنة واقع المشكلات التنظيمية والأساليب المتبعة في علاجها. هذا وقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين فاعلية التنظيم من خلال إيجاد وحدات مختصة في المؤسسات العامة والخاصة بالتنظيم كوظيفة محورية.

4- دراسة بوخريص (1993م)[6] : وهي دراسة محلية تناولت واقع ممارسة مديري إدارات الانتاج لوظائفهم المتخصصة وقامت بدراسة أثر ذلك على أداء إدارة الانتاج وأهداف المنظمات الصناعية. هذا وقد خلصت الدراسة إلى أن من أهم أسباب عدم تحقيق القطاع الصناعي في ليبيا لأهدافه هو عدم الاهتمام الكافي بوظيفة التنظيم من قبل الإدارات العليا.

5- دراسة العواملة (1995م)[7] : تناولت هذه الدراسة التخطيط التنظيمي في المؤسسات الأردنية حيث استهدفت تحليل واقع التخطيط التنظيمي في هذه المؤسسات بقصد المقارنة بين القطاعين

---

3 فخري جاسم السليمان ،(1983) ، التفويض نحو أسس مارسة جديدة لما يجب أن يكون في الدول النامية ، المجلة العربية للإدارة، المجلد (7) العدد (4)، ص ص :3-5.

4 زكي محمود هاشم ، (1987)، وحدات التنظيم وطرق العمل بين النظرية والتطبيق ، مجلة الإدارة العامة ، العدد (55)، ص ص: 61-106 .

5 نائل عبدالحفيظ العواملة ، (1992)، وظيفة التنظيم والأساليب في المؤسسات الأردنية ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، الاقتصاد والتجارة ، مجلد (5)، ص ص : 25-65.

6 أوريدة سليمان بوخريص ، (1993) ، دراسة واقع ممارسة مديري إدارات الانتاج لوظائفهم التخصصية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس .

77 نائل عبدالحفيظ العواملة ،(1995)، واقع التخطيط التنظيمي في المؤسسات الأردنية ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، الاقتصاد والتجارة، مجلد (8)، ص ص : 111-149 .

العام والخاص للوقوف على نواهي القصور والمشكلات في هذا المجال وسبل مواجهتها وتعزيز فاعلية التخطيط التنظيمي في المؤسسات الأردنية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تباين في الأساليب المتبعة في التخطيط التنظيمي بهذه المؤسسات وأوصت بضرورة تحديد أساليب فعالة وممارستها في هذه المؤسسات مع توفير العوامل المساعدة.

6- دراسة عمران (1996م)[8] : وهي دراسة محلية تناولت المعوقات الأساسية التي تعتبر من سبل ممارسة العملية التنظيمية السليمة في الشركات الخدمية الليبية ودورها في عرقلة الممارسات التنظيمية السليمة. هذا وقد أفضت هذه الدراسة إلى نتائج من بينها إبراز العراقيل التي تعيق التنظيمية في هذه الشركات والمتمثلة في التشريعات السارية، ونقص الكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة وانخفاض درجة وعي المسؤولين والنقص في التسهيلات والامكانيات المادية والمالية وعدم الاستقرار الإداري.

7- دراسة الدوري (2000م)[9] : التي تناولت الأزمة التنظيمية، حيث سلطت الضوء على مختلف جوانب الأزمة في ضوء مدخلات الفكر الاداري والمنهج التنظيمي لتحديد أسبابها وأساليب علاجها.

وقد توصلت الدراسة إلى أهم العوامل المسببة للأزمة التنظيمية منها ما هو متصل بالبيئة الخارجية كالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، ومنها ما هو متصل بالبيئة الداخلية كالعوامل الإدارية والتنظيمية المتمثلة في تعاصن الاهداف والمصالح وضعف المهارات القيادية وسوء الإدارة التي من أبرزها عدم تناسب الصلاحيات الممنوحة مع المسؤوليات بالإضافة إلى نقص المواد وتدني مستويات الأداء وضعف السياسات الإدارية.

إن جميع هذه الدراسات السابقة على الرغم من أنها قد تمت في بيئات مختلفة إلا أنها قد اجتمعت على أهمية التنظيم في تحقيق أهداف المنظمات وتعزيز استقرارها ونموها، وأن المشاكل والعوائق هي إفرازات للأوضاع والظروف التي تشكل طبيعة المناخ التنظيمي السائد. مما يتوجب وجود أجهزة متخصصة للتنظيم وإيجاد طرق عمل مناسبة قادرة على تفعيل الجهود التنظيمية وتوفر المناخ التنظيمي للعمل.

الجزء الأول : المحور النظري للدراسة :

1. الأسس العلمية للتنظيم الإداري :

إن التأكيدات المستمرة لأهمية التنظيم الإداري في خضم المستجدات البيئية والتطور التكنولوجي تضع هذه الوظيفة الهامة كأحد أهم أولويات التنفيذ لدى المدير من خلال معرفة وفهم جوانبها ، فلا يمكن تنفيذ الخطط من خلال تنظيم سيء تتداخل فيه الاختصاصات أو تتضارب فيه السلطات وتميع

[8] المهدي المبروك عثمان ،(1996)، معوقات ممارسة العملية التنظيمية في الشركات الخدمية العامة الليبية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس ,

[99] زكريا مطلق الدوري ،(2000)، الأزمة التنظيمية ، مفهومها – اسبابها – معالجتها ، مجلة الدراسات العليا ، طرابلس ، المجلد (8)، ص ص : 104-120 .

فيه المسؤوليات أو تختلط فيه العلاقات ويضيع فيه التعاون وروح الفريق أو يهمش فيه التنسيق بين أفراد التنظيم ونشاطاته ، أو تطرح فيه مبادئ التنظيم جانباً. فهي وسائل إرشادية يقتدي بها لتفعيل الأداء ، كما أن لها أهمية توجيهيه معيارية لمختلف الوظائف في شتى المستويات الإدارية .

مفهوم التنظيم الإداري :

إن معظم الدراسات التي أجريت في مجال الإدارة لم تفعل وظيفة التنظيم أو تدمجها مع غيرها، كما هو الحال مع بعض الوظائف الإدارية الأخرى ، فعلى الرغم مع التعريفات الواردة من جهابذة الفكر الإداري التي تحمل من المفاهيم ما تعدد منها وما أختلف فيما تتعلق بوظائف الإدارة ، إلا أنها تكاد تجمع على أن التنظيم هو وظيفة أساسية ووسيلة فعالة تسهم في إنجاز الأهداف المنشودة. هذا وقد حملت معظم التعريفات الكثير من النقاط التي تجمع على أن التنظيم الإداري هو النشاط الذي يحدد المهام الواجب القيام بها، وتجميعها في وحدات عمل يمكن أداؤها من قبل أفراد مختارين تحدد لهم المسؤوليات والسلطات وطرق أداء هذه الأعمال ، كما تحدد الإجراءات التي تضمن تدفق هذه النشاطات وترسم خطوط الاتصال بينها ، وبعث روح العمل الجماعي بين هؤلاء الأفراد من خلال علاقات إيجابية تحقق إنجاز أهداف محددة .

إن التنظيم هو الوسيلة لتنسيق الجهود المشتركة التي يمكن استخدامها او استغلالها من خلال مرحلتين هما :

- مرحلة ميكانيكية تعرف بـ (تصميم الهيكل التنظيمي)، وهي تستهدف تشكيل المناصب الإدارية وتحديد العلاقات بينها .
- مرحلة ديناميكية ، تستهدف تحديد الأفراد الملائمين لشغل المناصب الإدارية التي شملها الهيكل التنظيمي.

فالتنظيم الإداري هو الوسيلة أو الأداة التي تستخدم لتحقيق غاية محددة. ففي المرحلة الأولى التي تخلق الإدارة فيها التنظيم، وتحديداً عند تصميم الهيكل التنظيمي من قبل الإدارة العليا، فإن التنظيم يكون أداة من أدواتها. إلا أن استخدام هذه الأداة من قبل الإدارات التنفيذية تجعل من التنظيم أحد الوظائف الإدارية لتحقيق أهداف معينة[10].

هذا بالإضافة إلى أن التنظيم عندما يستخدم كمصطلح إداري يكون مرتبطاً بالجهد الجماعي المنظم خصوصاً عندما يكون عبء العمل المطلوب تنفيذه متجاوزاً لقدرة الشخص الواحد .

ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير أن كلمة (التنظيم) تستعمل للدلالة عن معنيين هما: أسم وفعل . فالاسم في العادة يكون اسماً معنوياً يقصد به منشأة أو مؤسسة أو جهاز يضم مجموعة من الأفراد، وهي تتشكل في إدارات وأقسام كما يتم وتقسيمها في وحدات وظيفية تقيم علاقات السلطة وتتضح فيها خطوط الاتصال ، وذلك لبلوغ الأهداف[11].

10 سيد محمود الهواري ، (1973)، الإدارة الأصول والأسس العلمية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ص 262.
11 عبدالباري الدرة وآخرون ، (1994)، الإدارة الحديثة : المفاهيم والعمليات ، المركز العربي للخدمات الطلابية ،عمان ، ص:167.

وتأسيساً على ما سبق ذكره يخلص الباحث إلى أن التنظيم الإداري هو نشاط إبداعي شمولي ، لعمل تصميمي مسئول ذو تأثير فاعل واقتصادي على أداء المستويات التنفيذية في المنظمة وأدواتها، كما يمكن تشكيله حسب نوعية نشاط المنظمة وظروفها، لتوظيف مواردها المتاحة توظيفاً سليماً بالإضافة إلى اتسامه بالحركية والتحديث التي قد تفرضها بيئتها من مستجدات شريطة أن تتمشى مع واقعها ويعبر عنه

أهمية التنظيم الإداري :

إن معظم الدراسات التي أجريت في مجال الإدارة تؤكد أن هذا العصر قد شهد تقهقراً للاتجاه القديم الذي تبنى فكرة معاملة الفرد كآله وبناء التنظيمات على أسس ماديه بحته. وفي المقابل زاد الاهتمام بالدراسات التي تؤكد حاجة الإنسان للعمل الجماعي ، وتأثره بسلوكهم وقيمهم الاجتماعية ، كما تفتق هذا الفكر الجديد على نظريات عكفت على دراسة طبيعة الإنسان الاجتماعية والنفسية والحضارية .

أن أهمية التنظيم الإداري تزداد بزيادة عدد العمليات التي تحتاج إلى نشاطات متنوعة وأعداد كبيرة من العاملين ، مما يزيد من فرص تجذر المشاكل الإدارية في هذه المنظمات وتعقدها، فالحاجة إلى التنظيم هي حاجة ملحة ودائمة ، حيث لا يمكن تصور تخطيط دونما تنظيم يكمله ، فهو المرحلة التكميلية للعمل التصميمي الإبداعي ، كما أنه المرحلة الأولية للعمل التنفيذي. كما لا يمكن تصور تنفيذ برامج العمل دونما جهود عملية تشكل إمكانيات المنظمة ، وتنسيق جهود أفرادها وترتب مواردها المادية ، وتنشر الوعي التنظيمي بين أجهزتها التنفيذية على مختلف مستوياتها وذلك للوقوف على مقاصد الواجبات والأوامر وإمكانية القيام بها ، وعلى حقيقة الأهداف وإمكانية تنفيذها ، وعلى الواقع الحالي للتنظيم وكيفية معايشته ، كما أن نشر الوعي التنظيمي بين أفراد التنظيم يمكنهم من الإلمام التام بكل جوانب وظائفهم ، ويسهل توحيد جهودهم لأداء المهام المناط بهم بكفاءة واقتدار .

بهذا المعنى تتجلى أهمية التنظيم في إدارة المنظمات المختلفة ، فهو الأداة التي تسعى لتحقيق ما يلي[12] :-

1. زيادة الفاعلية الإدارية : فالتنظيم الإداري يمنع تداخل الاختصاصات وتعارضها ويقلل من درجة النزاعات والاحتكاك عن طريق توزيع الأعمال والوظائف على الأشخاص القادرين على أدائها ، وتوجيه جهودهم واهتماماتهم نحو الأدوار المحددة لهم مما يكفل القضاء على الازدواجية في العمل .
2. التوظيف الأمثل للإمكانيات : فالتنظيم يحد من إهدار الطاقات البشرية والموارد المادية للمنظمة من خلال التخصص وتوضيح أهداف الموارد البشرية والمادية للمنظمة من خلال التخصص وتوضيح أهداف الوحدات الإدارية ، ورسم مهامها وتحديد طرق أداء عملها.
3. تحقيق التوازنات بين الأنشطة والتطلع إلى النمو : فالتنظيم يركز على تقسيم العمل بين الإدارات بشكل متوازن ، مع توفير حاجتها من الموارد بما يتفق مع أهمية كل منها ، مما يسهم حتماً في نموها واتساعها شريطة الا يتعدى الإطار العام للتنظيم .

[12] محمد مختار عثمان ، (1991)، مبادئ علم الإدارة العامة ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ص:111 .

4. توفير المرونة : وذلك عن طريق الاستجابة للتغيرات التي تطرأ سواء في بيئة التنظيم الخارجية ، أو في التكنولوجيا المستخدمة .
5. تحقيق التكامل والاستقرار بين أفراد التنظيم : فالتنظيم يهدف إلى تحقيق الانسجام التام بين أفراد التنظيم أثناء تأديتهم للعمل ، الذي يشترط تناسبها مع إمكانياتهم والسلطة المخولة لهم[13].
6. تنمية الكوادر الإدارية : وذلك عن طريق أدائها لأنشطة إدارية متعددة تكسبها مهارات عديدة.
7. سهولة الاتصال : فالتنظيم يهدف الى تسهيل الاتصالات بين الأفراد في المستويات الإدارية المختلفة من خلال تنظيم علاقاتها بعضها ببعض وتوضيح خطوط الاتصال الرسمي بينها [14].
8. المساهمة في تلبية حاجات المجتمع : فالتنظيم الجيد يسهم في تحقيق الأهداف التي تمثل في الغالب حاجات ورغبات مختلف شرائح المجتمع [15].

خصائص التنظيم الإداري الفعال :

إن النظريات والدراسات التي أنجزت خلال مسيرة الفكر التنظيمي قد أظهرت حقيقة عدم وجود تنظيم مثالي يمكن تطبيقه في جميع المنظمات . فما يصلح لمنظمة ما قد لا يصلح لغيرها ، كما أن التنظيم الذي يلاءم ظروف منظمة ما في وقت ما ، قد لا يلاءم تطبيقه نفس المنظمة في وقت أخر تتغير فيه ظروفها ، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود تنظيم جيد قادر على تحقيق أهدافه التي بعث من أجلها . فالقدرة على التنظيم أو ما يعرف بفعالية التنظيم ، هي ظاهرة مركبة ومستمرة تتأثر بمتغيرات عدة تحدد درجة كفاءته ، مما ينبغي مراعاتها لبناء تنظيم جيد يتم وانطباقه على المنظمة ومتكيفاً مع منافعها التنظيمية وما يفرضه من مستجدات . كما أن توفر المرونة الكامنة في الهيكل التنظيمي وقدرته على الحركة ، هي من خصائص التنظيم الجيد وقدرته على التشكيل حسب الظروف والمستجدات التي تحدثها المتغيرات البيئية للمنظمة[16] .

إن إتباع الأساليب العلمية للتنظيم هي التي تضمن تبسيط إجراءات العمل ، وتحسين طرقه للحد من هدر الوقت والجهد ، وإظهار التنظيم أكثر واقعية وحيوية . كما أن من خصائص التنظيم الجيد ضرورة توفر الوعي التنظيمي لدى أفراد التنظيم لتضمن تصرفاً مسئولاً للفرد في المنظمة نحو ما يطلب منه من واجبات ، وحرصه على تحملها وتنفيذها ، وهو أمر يحتاج إلى جهود مكثفه ، وبرامج متواصلة من قبل الإدارة لتوعية الفرد وتأهيله .

2. أصول وأساليب التنظيم الإداري :

إن حقيقة نجاح أي تنظيم يعزى إلى مدى اقترانه بالمبادئ الإدارية ومدى استرشاده بها ، على الرغم من أن مسألة النجاح هي مسألة نسبية لوجود مستوى أفضل دائماً تسعى له أي منظمة . إلا أن إتباع القواعد والإرشادات يجنب التنظيم الازدواجية في إجراءات العمل ، ويحول دون حدوث أي احتكاك بين أفراده ، كما أن توضيح طرق العمل يحد من إهدار الوقت والجهد ويبسطه ، فالأصول العلمية للتنظيم الإداري تظهر المنظمة أكثر واقعية وحيوية وتمنحها القدرة على مواكبة التطور ،

13 عبدالجليل آدم المنصوري ، محمود محمد المنصوري ،(1989)، أولويات الإدارة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، مصراتة ، ص:8 .
14 محمد مختار عثمان ، مرجع سابق ، ص :112 .
1515 سيد محمود الهواري ، مرجع سابق ، ص : 264.
16 علي عبدالمجيد عبدة ،(1971)، الأصول العلمية للإدارة والتنظيم ، مطابع مجد العرب ، القاهرة ، ص ص :458-462.

وتحقيق الأهداف المرجوه . كما أن للتنظيم عدة اعتبارات يجب أن تراعيها إدارة المنظمة عند قيامها بالعملية التنظيمية والتي من أهمها معرفة أسس التنظيم الإداري التي يجب أن يكون عليها الهيكل التنظيمي ، فقد يبنى على أساس المنظمة وحدة واحدة ، أو قد تتعدد وحداتها ، مما يتطلب معرفة عددها ، ومدى استقلاليتها عن بعضها . وبالتالي يجب معرفة أنواع التنظيم وتحديد أنسب أشكاله ، التي تتفق مع إمكانياتها المادية والبشرية والتكنولوجية المتاحة ، وتهيئ لها تفاعلات إيجابية تؤدي إلى تحقيق أهدافها[17] .

هذا وقد يأخذ التنظيم أحد نوعيه أو كلاهما وهما التنظيم الرسمي الذي يصمم حوله البناء التنظيمي وتحدده القوانين واللوائح وهو ما يتصف غالباً بالاستقرار والاستمرارية ، معتمداً على التخصص وتوزيع الأدوار التي تقرها هذه القوانين أو تفسرها. وللتنظيم الرسمي عدة أشكال يتم التفضيل بينها حسب طبيعة نشاط المنظمات وحجمها ، والتي من أهمها التنظيم التنفيذي الذي تظهر فيه المستويات الإدارية وقد أخذت شكلاً هرمياً يوضح تدرج السلطة من أعلى إلى أسفل . كذلك هناك الشكل التنفيذي الاستشاري ، الذي تتدرج فيه السلطة التنفيذية . وأخيرا قد يأخذ الهيكل التنظيمي شكل التنظيم الوظيفي الذي يظهر توافقاً بين الشكلين السابقين ، حيث يركز على مبدأ تقسيم العمل ، الذي يسهم في الوصول إلى الأهداف بسهولة ويسر . إن هذه الأشكال التنظيمية هي المصدر الرئيسي لتصميم الهياكل التنظيمية كما يمكن الجمع بينها . ويبقى هنا أن نشير إلى أن اللجان أيضا هي شكل من الأشكال التي يتم بها الاتصال الرسمي بين الأفراد أثناء العمل ، وتظهر بالإضافة إلى العلاقات الرسمية ، نمطاً مغايراً من العلاقات التي تندرج تحت النوع الثاني من التنظيم الذي يعرف بالتنظيم غير الرسمي حيث تسمى هذه العلاقات بالعلاقات غير الرسمية التي تقوم على العلاقات الشخصية . فالتنظيم غير الرسمي هو النوع الثاني من التنظيم ، الذي يقوم على هذا النمط من العلاقات الشخصية بين أفراد التنظيم ، التي تظهر أثناء ممارستهم لاختصاصاتهم اليومية . كما أن هذا النوع قد ينشأ بطريقة عفوية ، ولا يأخذ شكلاً رسمياً تدعمه قرارات ولوائح تنظيمية كما هو الحال في التنظيم الرسمي[18] .

إن دور العلاقات التنظيمية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية في ترابط أجزاء التنظيم وتماسكها، يسهل من أداء التنظيم لمهامه التي تكمل البناء التنظيمي ، وتستوجب وجود مثل هذه العلاقات الواضحة التي تسهم في تنفيذ العمل من خلال جهود منسقة . فوضوح العلاقات التنظيمية يعتبر عاملاً مهماً في الحد من الاحتكاك والتضارب والتداخل بين الاختصاصات خصوصا تلك التي تظهر بين السلطة التنفيذية والسلطة الاستشارية، والتي قد تعيق المنظمة عن تحيقيق أهدافها . إلا أن وضوح العلاقات التنظيمية لا يتأتى إلا بتحديد دقيق للسلطة والمسئولية التي تؤدي ممارستها المسئولة إلى تحقيق الأهداف المنشودة . إلا أن تحديد السلطة التي تكفل تحقيق هذه المهام ، وتعكس الوضعية الكاملة للأعمال الرسمية وغير الرسمية ، وتوضح المراكز الوظيفية وخطوط السلطة وانسيابها ، وتعكس العلاقات التنظيمية بين المستويات المختلفة ، تتطلب ضرورة وضعها في قالب تخطيطي يرسم خريطة توضيحية لهذا البناء التنظيمي الذي تم تصميمه ، كما تتطلب وضع دليل تنظيمي يحوي المعلومات الضرورية عن المنظمة التي يحتاجها الأفراد داخل المنظمة أو خارجها .

---

17 عبدالعالي درة ، مرجع سابق ، ص ص : 204-212 .
18 حمدي فؤاد علي ،(1981)، التنظيم والإدارة الحديثة ، دار النهضة العربية ، ص72.

هذا بالإضافة إلى أن الخرائط التنظيمية تعتبر مرحلة متقدمة في عملية تصميم الهيكل التنظيمي يتم وضعها من قبل الإدارة العليا للمنظمة ، وهي الشكل أو الإطار الذي يحدد الإدارات والأقسام والوظائف الداخلية في المنظمة ، التي تقوم بالأعمال والأنشطة ، وتتخذ القرارات وتقوم بتنفيذها ، إلا أنها لا توضح بدقة شكل السلطة المتعلقة بكل منصب. حيث إن رسم شكلاً توضيحياً للأوضاع الإدارية، والعلاقات التي تتم بين أنشطتها إجمالاً وبطرية سليمة، يعكس صورة حقيقة لهذه الأنشطة، ويعبر تعبيراً دقيقاً عن كيفية الاتصالات وتدفق المعلومات بين المستويات الإدارية. لذلك فإنه من الضروري كحاجة ملحة إلى توفر كتيبات تساعد في توضيح المسؤوليات والعلاقات ، وطبيعة المهام ومواقع الوظائف ووصفها وصفاً كاملاً . فالدليل التنظيمي هو عبارة عن كتيب يحتوي على بيانات تفصيلية في الشكل ، إلا أنها تتفق في تضمنها لبعض النقاط التي من أهمها التطرق إلى الأهداف والسياسات العامة ، وأساليب العمل ، وإجراءاته ، والمصطلحات التقنية المستخدمة في العمل ، والوصف الكامل لكل وظيفة[19] .

ورغم أن أهمية الخرائط التنظيمية التي تتجلى في ما توضحه من خلال التسلسل الرئاسي ، وتدفق الأمر ما إذا كان للمرؤوس أكثر من الرئيس . وأن نطاق الإشراف لا يزال في الحدود السليمة ، وأن عدد المستويات الإدارية لا مغالاة فيه ولا تغيير ، كما لا توجد وحدات يمكن الاستغناء عنها أو دمجها وأن السلطات والمسؤوليات تم تحديدها وفقاً لمبادئ التنظيم ، إلا أن دقة هذه البيانات التي تشير إليها هذه الخرائط التنظيمية لا تكتمل إلا من خلال الدليل التنظيمي الملحق بها .

مؤشرات حول التنظيم الإداري بالمنظمات الليبية :

إن تباشير هذا القرن قد رسمت تدافع دول العالم الثالث ، وفي طليعتها بلادنا الحبيبة نحو كسر طوق التخلف الذي ما فتأت تفرضه معظم الدول المتقدمة على الموارد والتقنيات والعقول ، والأخذ بأسباب التنمية في شتى المجالات . كما أن التوجهات التنموية لهذه الدول عموماً والمجتمع الليبي خصوصاً قد أبرزت أهمية التنظيم الإداري في تحقيق التوازن بين الجهد البشري الذي يعتبر أهم أركان التنمية , والموارد المتاحه التي تعتبر مادة هذه التنمية ومدخلها . إلا أن التنظيم كأحد الوظائف الإدارية ليس في منأى عن المجتمع ولا يمكن عزله عنه . فمصدر أهميته ينبع من تفاعله داخل المجتمع ، ومدى ارتباطه به عضوياً ووظيفياً ، فالتنظيم الإداري يتفاعل بشكل مباشر مع النظم والمفاهيم السائدة في المجتمع ، فأيديولوجيات المجتمع تؤثر تأثيراً بالغاً على بناء الهيكل وعلى الدور الوظيفي للإدارة ، وهو ما يعكسه التنظيم الإداري الحالي في ليبيا . حيث يرتكز على أسس فكرية وفلسفية مختلفة عن الفكر الرأسمالي ، مما أستوجب إحداث تغيرات جوهرية في البنية الهيكلية والوظيفية للجهاز الإداري . ومن الجدير بالذكر أن هذا الفكر الذي عاشته الدولة الليبية قبل ثورة 17 فبراير قد أحدث انقلاباً وتغيراً جذرياً في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية في ليبيا ، أرتكزت على أسس ومفاهيم فكرية جديدة تعتبر نقطة تحول لما سبقها . فالتنظيم الإداري قبلها قد مارس أوضاعاً رأسمالية ، رسمت هيكلة الدولة فظهرت منها أساليب الإدارة البيروقراطية وركزت على مبدأ المركزية الإدارية الذي من خلاله فرضت الدولة سيطرتها الكاملة على النظام في

[19] سيد محمود الهواري ، مرجع سابق ، ص ص : 191-192.

ليبيا ، سواء على الصعيدين السياسي أو الإداري . ومن جهة أخرى فإن التنظيم الإداري في ليبيا إبان العقود الأربعة السابقة قد مر بمرحلتين هما مرحلة الإدارة الانتقالية ومرحلة الإدارة الشعبية .

فالمرحلة الأولى تعد بداية التحولات الجذرية في التنظيم الإداري ، حيث ارتكزت على أسس فكرية وفلسفية أحدثت تغييرات جذرية في وظيفة وهيكلية الجهاز الإداري . حيث شهد الجهاز الإداري فيها تطوراً في البنية الهيكلية عرفت بمرحلة اللامركزية النسبية ، والتي فيها تم الإبقاء على الجهاز الإداري القائم في السابق ، مع إدخال إصلاحات اتجهت به نحو اللامركزية الإدارية التي حكمت أداء هذا الجهاز . ثم أعقبتها الفترة الثانية التي استهدفت الجهاز الإداري القائم ، ليصبح جهازاً شعبياً يتمشى مع فلسفة السلطة الشعبية. لذلك كانت العقود الأربعة الماضية هي إعادة نظر بالكامل للبنية الإدارية من خلال إحلال نظام اللامركزية الإدارية . فالتغيير كان نتيجة حتمية لفلسفة الفكر الجديد وترسيخه .

إن هذه التوجهات التنظيمية في تلك العقود الماضية ، على الرغم من أنها توجهات نحو اللامركزية ، إلا أنها مثقلة بالعديد من المؤشرات الدالة على المشاكل التي تواجهها القطاعات المختلفة، ومن بينها القطاع الصناعي . فهذه المشاكل قد وقفت عائقاً نحو تطور الجهاز الإداري وعرقلت مسيرته التنظيمية . ويعزى أسباب هذه المشاكل التي طرحت في العديد من الدراسات التي تناولت الوظائف الإدارية في المنظمات الليبية ، إلى الممارسات الإدارية غير الناضجة من قبل بعض المسئولين الإداريين لهذه المنظمات ، ممن لا يعون المشاكل المترتبة عن قرارات تفتقر للدراسات العلمية الكافية ، وتصاغ بعيداً عن التخطيط التنظيمي والتحليل المستمر لأسباب هذه المشاكل ، وهو ما نوهت إليه بعض الدراسات المحلية ، ومنها الدراسة التي قدمها (د. عبدالجليل المنصوري) بغرض الوصول إلى المشاكل التي يواجهها القطاع الصناعي في ليبيا . والدراسة التي قام بها (د. أبو بكر مصطفى بعيرة) حول الخصائص والمميزات التي يتسم بها المدير الليبي . أيضاً من بين هذه الدراسات كانت هناك دراسة (جمال نصر الطيب) حول معرفة أسباب تدني معدلات الإنتاج في القطاع الصناعي في ليبيا . التي أشارات إلى أن من بين هذه الأسباب هو عدم كفاءة القائمين على الوحدات الإنتاجية. وقد أرجعت ذلك إلى أسباب عدة كان من بينها عدم الاهتمام الكافي بالتنظيم العلمي من قبل الإدارة العليا بالمنظمات الصناعية الليبية .

هذا وقد أشارت بعض التقارير السنوية الصادرة عن بعض الأجهزة المختصة بالإشراف والمتابعة لسير العمل في المنظمات الليبية ، إلى وجود بعض المشاكل والعراقيل التي من شأنها إعاقة العمل الإنتاجي في هذه المنظمات – نذكر من بينها تقرير الرقابة الشعبية لعام 1996 م ، الذي أشار صراحة إلى وجود مشاكل تنظيمية عدة جاء في مستهلها تدني مستوى الوعي التنظيمي لدى العديد من أعضاء التنظيم في المستويات الإدارية ، وما يلاحظ عنهم من إهمال وعدم اكتراث لمتطلبات التنظيم الإداري ، مما كان له انعكاساته السلبية على البناء التنظيمي في هذه المنظمات أدت إلى تأخر إعداد هياكلها التنظيمية .

كما أشارت التقارير السنوية لأمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعات والمعادن خلال الفترة من 1996 وحتى 1999 م ، بأن هناك العديد من المنظمات الصناعية التي تعاني من مشكلة عدم الاستقرار الإداري ، وبناء على هذه المؤشرات التي تعتبر أسباباً كافية لعدم قدرة القطاع الصناعي

في ليبيا على تحقيق أهدافه التنظيمية بالكيفية المرضية كما أنها دلائل أكيدة على وجود الكثير من المشاكل الحقيقية التي تعاني منها منظماتنا الصناعية .

إن التنظيم الإداري خلال تلك الحقبة قد أظهر مأخذ كثيرة من بينها أنه تنظيم غير متكامل على مستوى القمة كما أنه متطبع بأسلوب التنظيم الإداري المركزي الحكومي ، حيث تمارس فيه الرقابة من قبل السلطة المركزية على اللجان خصوصاً عند اعتماد نتائج التصعيد أو عند حل أو إسقاط عضويتها أو إيقافها عن العمل

ثانياً : المحور التطبيقي :

1. أسلوب جمع وتحليل البيانات :

بعد تحديد مشكلة البحث وصياغة أهدافه والاستعانة بالدراسات والبحوث التطبيقية لتوضيح الجوانب النظرية منه وصياغة الإطار العلمي بشكل واضح يعالج موضوع البحث . فقد اعتمدت استمارة استبيانيه لجمع وتحليل البيانات من خلال التأكيد النسبي على وجود علاقات بين الواقع التنظيمي والمقاييس العلمية للتنظيم حيث تم تسليط الضوء على هذا الواقع التنظيمي من خلال استقراء شريحة مستهدفه من مستخدمي بعض الشركات الصناعية العامة الليبية تمثل القائمين على الإدارات الوسطى والدنيا وذلك بعد استلام ردودهم على الأسئلة التي شملتها صحائف الاستبيان الموزعة عليهم من خلال مكاتب الشؤون الإدارية بهذه الشركات التي تقع إداراتها الرئيسية داخل نطاق مدينة بنغازي والبالغ عددها (7) شركات ، تمثل ما نسبته (21.2 %) من مجمل المنظمات الصناعية العامة الليبية . وهي شركة الأسمنت الليبية ، والشركة العامة للأنابيب ، والشركة العامة للأسلاك الكهربائية، والشركة العامة للمنسوجات والملابس وشركة المطاحن الوطنية والشركة العامة للمشروبات ، والشركة الوطنية العامة للصناعات الغذائية نظراً لان هذه العينة البالغ عددها (196) مديراً من الإدارات الوسطى والدنيا تمثل مجتمع البحث باعتبار أن الأوضاع الإدارية في المؤسسات الليبية بصورة عامة تعتبر متماثلة وذلك لخضوعها لنفس القوانين واللوائح ، وأن ظروفها البيئية تعتبر واحدة. كما أن كبر حجم هذا المجتمع وانتشاره في رقعة جغرافية مترامية الأطراف يجعل إمكانية إجراء المسح الشامل غير ممكن بالنسبة لظروف هذه الدراسة . هذا وتم اختيار 154 مديراً استناداً إلى الجدول Knegcie & Morgan واستخدام أسلوب المعاينة الطبقية النسبية . إلا أن الردود على استمارات الاستبيان لم تتجاوز (124) استمارة تضمنت (35) سؤلاً استهدفت محاولة الوقوف على واقع التنظيم الإداري لهذه المنظمات وتحقيقاً لهذا الغرض فقد وضعت هذه الأسئلة المختارة بعناية ، لتوضيح المعوقات التنظيمية إن وجدت ، وقدرت الجهاز الإداري القائم على قيادة أعضائها، وتوجيههم لتحقيق الأهداف . كما توضح ظروف ممارسة هذه الشريحة لوظائفها من الناحية التنظيمية، ومدى ما تبديه إدارتها العليا من تجاوب نحوها ، بالإضافة إلى معرفة حدود اختصاصاتها من سلطات ومسؤوليات وأثرها على أدائها الوظيفي ومن ثم فإن تبويب هذه الأسئلة والردود عليها بغرض تحليلها سيشمل النواحي العامة للتنظيم ، والتعرف على واقع البناء التنظيمي لهذه المنظمات ، والوقوف على واقع الممارسات الإدارية للسلطات والمسؤوليات الوظيفية ، وأخيرا التعرف على درجة التعاون القائم بين أعضاء الجهاز الإداري ونوع العلاقات التي تربطهم .

لقد أوضحت البيانات المجمعة من ردود المستقصى منهم على أسئلة صحيفة الاستبيان التي تم توزيعها ، الكيفية المتبعة سواء في التصاميم أو الأساليب أو الممارسات الإدارية ، كما تلك التي تتعلق بخصائص أفراد التنظيم ومعرفة صفاتهم الديموغرافية التي يمتازون بها كالعمر والمؤهل والتخصص وغيرها والتي تعتبر مؤشرات هامة عن مدى ما توليه الإدارات العليا من اهتمام لمديري إداراتها ، أيضاً ما يتعلق بالنواحي العامة التي توضح مدى انتماء أفراد التنظيم لمنظماتهم ، وتمكن من معرفة درجة التكامل بين الأهداف الرئيسية والفرعية . كما يمكن الاستدلال منها على الأساليب المتبعة في العملية التنظيمية ، ومدى مواكبة هذه التنظيمات للتقدم التكنولوجي في المجالين الإنتاجي والخدمي أو ما يتعلق بالبناء التنظيمي لتوضيح واقعه ومدى ملائمته لظروف المنظمة وطبيعة عملها ، والوقوف على مدى التزامها بالمبادئ التنظيمية والتقيد بها عند تصميم هياكلها التنظيمية ، إضافة إلى ما تظهره هذه الهياكل من مرونة في مواجهة التعديل والتحديث الذي تفرضه المستجدات . هذا وقد أوضحت ردود المستقصى منهم أيضاً ما يتعلق بالسلطة والمسؤولية التي تستهدف إمكانية التعرف على واقع ممارسة أفراد التنظيم لمهامهم الوظيفية وحدود سلطاتهم ومسؤولياتهم . أو ما يتعلق بالعلاقات التنظيمية التي تستهدف إمكانية التعرف على درجة التعاون القائم بين المنظمة والمجتمع من جهة ، وبين إداراتها المختلفة من جهة أخرى ، بالإضافة على التعرف على الأساليب التنظيمية المتبعة في تسيير العمل وأثر ذلك على سلوك أفراد التنظيم .

2. استقراء واقع التنظيم الإداري بالمنظمات الصناعية الليبية :

لقد حرص البحث على أن تشمل صحيفة الاستبيان جملة من الأسئلة توضح الواقع العملي الذي يعكس مدى الاهتمام الذي تملية الإدارات العليا بالشركات الصناعية محل الدراسة بمديري الإدارات الوسطى والدنيا ممن لهم تأثير مباشر وفعال على كفاءة الأداء وتحقيق الأهداف بشكل سلبي أو ايجابي قد يعيق أو يدفع المبحوثين عند ممارسة المهام الوظيفية .

حيث يرى الباحث من جانب أخر أن تحديد خصائص مجتمع البحث ذو دور مهم في التعرف على تلك الايجابيات والسلبيات التي تدفع أو تعيق ممارساتهم لمهامهم الوظيفية . ويعتبر العمر ، والمؤهل العلمي ، والتخصص ، والخبرة ، والتدريب من أهم هذه الخصائص التي تقصى عنها الباحث من خلال الأسئلة المطروحة في صحيفة الاستبيان والتي تستهدف في الطليعة محاولة الوقوف على واقع التنظيم الإداري بالمنظمات محل الدراسة . كذلك كانت الأسئلة المطروحة على المستقصى منهم تعكس ظروف ممارستهم لوظائفهم من الجانب التنظيمي ، ومدى ما تبديه إداراتهم العليا من تجاوب نحوهم ومعرفة حدود اختصاصاتهم من سلطات ومسؤوليات ومدى أثرها على أدائهم الوظيفي ، وما إذا كانت هناك معوقات تنظيمية قد تحد من قدراتهم كجهاز إداري على قيادة أعضائه وتوجيههم لتحقيق الأهداف . وأخيرا التعرف على درجة التعاون القائم بين الجهاز الإداري وبين بيئة المنظمات الخارجية .

لقد تناول هذا القسم دراسة مستفيضة شملت مختلف الجوانب من خصائص أفراد العينة ، والنواحي العامة للتنظيم الإداري ، والبناء التنظيمي ، والسلطة والمسؤوليات التي يمارسها كل مدير ضمن اختصاصاته الوظيفية، وأخيرا العلاقات التنظيمية كأداة تعكس حقيقة نشاطات المنظمات وترسم أطرها التنظيمية القادرة على النهوض بمسؤولياتها .

لقد أظهر هذا البحث العديد من المشكلات التنظيمية التي أشارت إليها البيانات والمعلومات المتحصل عليها والتي تعتبر من أهم نتائج هذه التحليلات التي تمت .

3. النتائج والتوصيات :-

إن محاولة دراسة البناء التنظيمي في المنظمات الصناعية العامة الليبية العاملة بمدينة بنغازي هي للوصول إلى النتائج والتوصيات التي يأمل الباحث من خلالها المساهمة في معالجة المشاكل التي تعاني منها العملية التنظيمية في تلك المنظمات وتحسين أوضاعها والتي يمكن استعراضها على النحو التالي :-

أولا : النتائج المتعلقة بخصائص المديرين :-

لقد أظهر البحث مجموعة من النتائج المتعلقة بخصائص المديرين والتي من أهمها ، أن مدراء الإدارات الوسطى والدنيا في المنظمات الصناعية العامة الليبية هم في الغالب دون العقد الخامس من العمر وذو مؤهلات جامعية في مجال العلوم الهندسية والتقنية ، وخبرات طويلة في مجال التخصص كما أن منهم من تحصل على دورات تدريبية في الداخل والخارج . إن هذه المؤشرات هي مؤشرات إيجابية تظهر قدرة المدير الليبي على الوصول للوظائف العليا في مدة قياسية ، مما يتيح له فرصة الأداء القيادي من خلال تكوين علاقات أكثر نجاحاً مع أعضاء التنظيم نظراً لتقارب مراحل العمل . ورغم أن هؤلاء المدراء من حملة المؤهلات الجامعية إلا أن التخصصات الإدارية لا تحظى منها إلا باليسير ، مما يشير إلى إغفال الإدارات العليا في هذه المنظمات لدور الإدارة والتنظيم في رفع كفاءة الأداء ، إضافة إلى أن التحليلات قد خلصت إلى أن هذه المنظمات الصناعية تعاني من نقص في كوادرها الإدارية المتخصصة القادرة على تحمل الأعباء الوظيفية إدارة وتنظيماً.

ثانياً : النتائج المتعلقة بالنواحي العامة للتنظيم الإداري :

إن دراسة النواحي العامة للتنظيم هي التي تسهم في تشكل البنية التنظيمية وتحيط بها ، كما أنها تمثل بعداً سلوكياً للوظيفة والنشاط ، وتدفع أفراد التنظيم للخلق والإبداع . فقد أوضحت البنود التي تم استعراضها في الجدول رقم (1) بعض النتائج الهامة كشعور معظم المدراء في هذه المنظمات بالفخر والانتماء لمنظماتهم ، حيث يظهر الجدول أن 92% من المدراء يشعرون بالفخر والانتماء مما يظهر الشعور بالطمأنينة والرضا عن العمل لديهم ، والتي قد تكون أحد روافد العلاقات الطيبة مع الزملاء ، إلا أن الشعور الذي يحمله هؤلاء القلة من المدراء هو شعور محبط له انعكاسات سلبية على المنظمات قد يعرقل مسيرتها الإنتاجية . هذا وقد أرجعت أسباب ذلك إلى سوء الأساليب الإدارية المستخدمة ، وتداخل الاختصاصات وعجز خطوط الاتصال عن أداء دورها داخل وخارج المنظمات. بالإضافة إلى الوضع المادي السيئ لهذه المنظمات ، وعدم قيام الإدارات بعقد اجتماعات تقابلية بصورة منتظمة ومتسمرة . مما يؤكد بأن أفراد التنظيم يعانون من قلة الوعي التنظيمي ، أيضاً يظهر

الجدول أن التكامل والتوافق هي الصفة السائدة بين الأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية في هذه المنظمات .

ومن جانب أخر يوضح الجدول أن إشباع الحاجات لدى أفراد التنظيم تتقدم الحاجات العامة، وذلك لعدة أسباب أهمها ما يتعلق بسلوك الإدارة نحو أفراد التنظيم خصوصاً إظهار الفوارق في التعامل مع أعضاء المجموعة الواحدة فيما يتعلق بالترقيات والمكافآت أو عند توقيع الجزاء . كما أن عائد الفرد المتدني مقابل جهده هو مؤشر أخر لهذه الأسباب .

ويوضح الجدول أن (66%) من المبحوثين يؤكدون على توافق الزمن المخصص للعمل مع الواجب الوظيفي اليومي . إلا أنه فالمقابل هناك من يرى عكس ذلك ، وقد أرجعو أسبابه إلى وجود تراكمات سابقة للعمل خصوصاً تلك التي تظهر عند نهاية كل سنه مالية ، كما أن طبيعة الأعمال خصوصاً الفنية ، أو التي تتطلب اتصالات خارجية أو لجان المشروعات قد تستوجب الحرص والدقة مما يطيل مدة العمل فيها . هذا بالإضافة إلى تداخل العمل بين الإدارات المختلفة ومساعدة البعض من ذوي الخبرات المتواضعة لأنهاء أعمالهم.

وأخيرا يظهر الجدول أن (56.6%) من الأفراد قد أكدو عدم أتسام الإدارة وبالجدية في تطبيق اللوائح أحياناً وعدم إظهار صرامة في توقيع العقاب على المتقاعسين والمخالفين . وقد كانت ردود المبحوثين عن أسباب ذلك قد شملت تفشي بعض الظواهر والسلوكيات الهدامة في هذه الأجهزة والتي من أهمها المحاباة والوساطة والعلاقات الشخصية على حساب المصلحة العامة . وجهل معظم أفراد التنظيم باللوائح النافذة وبالتالي عدم التقيد بها كذلك عدم تطبيق اللوائح والتمادي في إتاحة الفرص للمخالفين وعدم إحالتهم للمجالس التأديبية .

جدول رقم (1)

النواحي العامة الفنية والإنسانية لدى مديري

الإدارات الوسطى والدنيا في المنظمات الصناعية محل الدراسة

م	الفقرة	العدد	النسبة
1	الشعور بالفخر والانتماء	114	%91.9
2	تكامل الأهداف الرئيسية والفرعية	104	%83.8
3	العمل وسيلة لتحقيق أغراض شخصية	112	%90.3
4	أساليب العمل المتبعة هي التي وراء تدني الأداء وظهور الفاقد	88	%70.9
5	عدم مواكبة التقدم التكنولوجي إنتاجياً وخدمياً	40	%32.2
6	الإدارة تتسم بالحزم مع المتقاعسين	54	%43.5

ثالثاً : النتائج المتعلقة بالبنية التنظيمية :

لقد تم تناول هذا الجانب بشيء من التوسع المتبصر للأسئلة المختارة لتطرق مختلف جوانبها كتناول معظم المبادئ التنظيمية المتعلقة بالهيكلية والتي نستعرض بنودها في الجدول رقم (2) الذي يشير إلى أن (89%) تقريباً من المبحوثين ، قد أكدوا وجود هيكل تنظيمي يشمل جميع الأنشطة المفترض وجودها ، وتتفق مع واقع الوحدات الإدارية في مختلف المستويات .

كما يشير إلى أن (79%) منهم قد أكدوا تبصرهم الكافي لأدوار رؤسائهم وما يقومون به من أعمال. ويؤكدون في المقابل على قدرتهم على أداء معظم هذه الأعمال التي لا يرون فيها أي تميز ولا تحتاج منهم إلى أي مهارات إضافية . وهذا يعتبر مؤشر جيد نحو نجاح الإدارات العليا في إعداد الصف الثاني من قياديها . ويوضح الجدول أن (77.5%) من الأفراد يؤكدون على وجود توافق ملحوظ بين القدرات والخبرات من جهة، وبين ما صمم لها من أدوار وأنشطة من جهة أخرى . مما يدل على أن البناء التنظيمي قد صمم حول المهام والأنشطة وليس حول الأفراد . إلا أن الجدول قد بين أن مبدأ اختيار الشخص المناسب لم يلقى الاهتمام المطلوب ، مع إغفال واضح لشروط شغل الوظيفة التي جاء ذكرها في الوصف الوظيفي . مما يظهر ضعفاً في التنظيم وقصوراً في تركيبته يعزى أسبابها إلى نقص الكفاءات الإدارية ، والولاء للمصالح الشخصية والقبلية وإتاحة الفرص غير المنصفة ، والفوضى الإدارية التي تعاني منها بعض المنظمات في غياب التنسيق وضعف الرقابة على تنفيذ اللوائح والتقيد بالتعليمات . كذلك تفرد القيادات الإدارية بالقرار الإداري الذي يشوبه في الغالب الوساطة والمحسوبية والعلاقات الشخصية .

أيضا يشير الجدول رقم (2) إلى أن (43.5%) من ردود المستقصى منهم تؤكد على عدم وضوح واجبات ومسؤوليات كل وظيفة أو وصفها وصفاً دقيقاً . وهو مؤشر واضح على عدم قدرة الإدارة العليا على تفسير المهام والتعريف بها ، أو توضيح العلاقات التنظيمية التي تربط نشاطاتها بعضها ببعض .

ويبين الجدول كذلك أن (24%) تقريباً من الردود تؤكد على حقيقة وجود قرارات فوقية وأوامر صادرة من بعض القيادات تلزم بأداء أعمال تتصف بالجانبية والتهميش قد تستند لمصادر غير سليمة كالعلاقات الخاصة والشخصية والارتباطات سواء من داخل وخارج المنظمة . كما يوضح أيضاً أن (45%) من ردود المبحوثين تؤكد على عدم مرونة التنظيمات القائمة في تعاملها مع الظروف والمستجدات البيئية والتكنولوجية وإمكانية التأقلم معها .

جدول رقم (2)

واقع البناء التنظيمي في المنظمات الصناعية العامة الليبية محل الدراسة

م	الحالة	نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	وجود هيكل تنظيمي معمول به	110	%88.7	14	%11.3
2	شمول الهيكل على جميع الأنشطة والوظائف التي يفترض وجودها	94	%75.8	30	%24.2
3	اتفاق الهيكل التنظيمي مع واقع الإدارات	78	%62.9	46	%37.1
4	عدم القدرة على أداء أعمال رئيسه المتميزة	26	%20.9	98	%79.1

5	عدم تناسب العمل مع القدرات والخبرة	28	%22.5	96	%77.5
6	تطبيق مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب	42	%33.8	82	%66.2
7	توافق العمل مع الزمن المخصص له	82	%66.1	42	%33.9
8	تكليف بعض اللجان بمهام ليست ملحة	76	%61.2	48	%38.8
9	الافتقار للوصف والتوصيف الوظيفي	54	%43.5	70	%56.5
10	إلزام الإدارة العليا موظفيها بأداء أعمال ثانوية	30	%24.1	94	%75.9
11	الهيكل التنظيمي الحالي يتصف بعدم المرونة والقدرة على التأقلم مع المستجدات البيئية والتكنولوجية	56	%45.1	68	%54.9

رابعاً : النتائج المتعلقة بالسلطة والمسؤولية :

لقد تم تناول هذه الناحية من خلال مجموعة من الأسئلة المختارة بعناية والكفيلة بتغطية مادتها والتي يستعرضها الجدول رقم (3) في مجموعة من البنود أبرزت تحليلاتها بعض النتائج منها أن المديرين يتمتعون بالسلطة الكافية ، والإلمام التام بمسؤولياتهم وهو ما يشير إليه الجدول، حيث أن (88.7%) من المبحوثين جاءت ردودهم مؤكدة على إلمامهم بمسؤولياتهم ومعرفتهم الكاملة لحدود سلطاتهم التي يستخدمونها . كما يؤكدون على منحهم السلطة الكافية لتحمل هذه المسؤوليات ، وحرص إداراتهم على التقيد بمبدأ التفويض ، لخلق توازناً بين الأعباء . إلا أنه في المقابل يشير إلى أن (11.3%) من الردود تؤكد على عدم التقيد بهذا المبدأ نظراً لانخفاض درجة الوعي لدى مسئوليها ، وإساءة استخدام السلطة من قبل الرؤساء ، ونقص الكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة ، وعدم الاعتداد بالوصف الوظيفي .

جدول رقم (3)

مؤشرات عن الواقع الفعلي لممارسة مديري الإدارات الوسطى

والدنيا لسلطاتهم ومسؤولياتهم في المنظمات الصناعية محل الدراسة

م	البند	نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	معرفة المدراء لحدود سلطاتهم ومسؤولياتهم بدقة	110	%88.7	14	%11.3
2	منح السلطة الكافية لتحمل المسؤولية	78	%62.9	46	%37.1
3	تفويض جزء من السلطات إلى المرؤوسين	110	%88.7	14	%11.3
4	مراجعة الرؤساء قبل العمل	102	%82.2	22	%17.8
5	مراجعة المرؤوسين قبل التنفيذ	86	%69.3	38	%30.7
6	إعادة النظر في أداء المرؤوسين لأعمالهم غالباً	100	%80.6	24	%19.4
7	الإشراف على العمل يتم من خلال الأساسيات لا الجزئيات	120	%96.7	4	%3.3
8	مراجعة أكثر من رئيس عند التنفيذ	38	%30.6	86	%69.4

9	صدور قرارات متضاربة من أكثر من جهة أحياناً	82	%66.1	42	%33.9
10	العمل بمبدأ تفويض السلطة	72	%58.1	52	%41.9

كما يوضح الجدول أن (82.2%) من الردود تؤكد مراجعتها لرؤسائها قبل البدء في العمل . وأن (69.3%) منهم هم فقط الذين يقومون بمتابعة مرؤوسيهم أثناء العمل دون التدخل في تفاصيل العمل وجزئياته، حيث تختص هذه المتابعة بالأساسيات والثوابت فقط لواجبات الوظيفية . هذا كما يشير الجدول إلى أن (30.6%)من ردود المبحوثين قد أكدت على ضرورة مراجعة أكثر من مسئول عند تنفيذ بعض الأوامر والتعليمات مما يؤكد عدم وضوح الاختصاصات ، والتداخل بين الوظائف المختلفة ، التي تعكس وجود خلل في تطبيق الوصف الوظيفي في غياب التنسيق بين الأنشطة والوظائف الإدارية . ويشير الجدول في هذا الصدد إلى صدور بعض الأوامر والتعليمات المتضاربة من أكثر من جهة لأداء وظائف محددة.

وهو ما يعكس أن التسلسل الوظيفي وتتابع المراكز المختصة بتنفيذ الأوامر لا تحظى بأي احترام من قبل أعضاء التنظيم في الغالب . كما يعكس وجود ازدواج وظيفي في تبعية الأنشطة والوظائف لأكثر من جهة عمل ، وقصور اللوائح الإدارية المعمول بها في هذه المنظمات .

خامساً : النتائج المتعلقة بالعلاقات التنظيمية :

لقد تم تبويب الردود المتعلقة بالعلاقات التنظيمية وعرض تحليل نتائجها على شكل بنود احتواها الجدول رقم (4) ، حيث أظهرت تباعاً أن هناك (85.4%) من الردود قد أكدت على إفاء المنظمات بالتزاماتها الاجتماعية والإنسانية اتجاه المجتمع والمنتجين بما يخدم أهدافها ويحقق لها فرص الاستقرار والنمو .

ويشير الجدول إلى أن (75.8%) من المبحوثين قد أكدت ردودهم على إيجابية العلاقات التي تربط الرئيس بمرؤوسيه ، وأنها علاقات يسودها التفاهم والنقاش الهادف والصريح مما قد يضفي روحاً من الصداقة والزمالة على جماعات العمل في المنظمة .

إلا أنه في المقابل هناك (24.2%) منهم لهم رأي مغاير تماماً في ذلك ، مما يتطلب دراسة أسباب ذلك .

كما يوضح الجدول أن (79%) من الردود تؤكد على دور العلاقات غير الرسمية المباشرة في صنع القرار الإداري ، وتأثيرها على سلوك الرئيس وتصرفاته مع مرؤوسيه . إضافة إلى تأثيرها على العلاقات الأفقية في المستوى الإداري الواحد .

كذلك فإن الجدول قد أظهر أن (72.5%) من ردود المبحوثين تؤكد على أن العمل الجماعي يتم بروح الفريق في منظماتنا الصناعية ، وأن الأعمال تنجز غالباً من خلال تعاون أفراد المجموعة الواحدة ، إلا أنه في المقابل هناك (27.5%) ممن يناهضون هذا الاعتقاد ، وهم ممن قد تتكون لديهم ردود فعل سلبية تتطلب دراسة مبكرة لكي لا تتحول إلى معارضة للتنظيم القائم .

جدول رقم (4)

التنظيم الإداري في المؤسسات الصناعية الليبية بين النظرية والتطبيق

العلاقات التنظيمية في المنظمات الصناعية الليبية

م	البند	نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	أفاء الإدارة العليا بمسؤولياتها الاجتماعية والإنسانية تجاه المجتمع وأفراد التنظيم	106	%85.4	18	%14.6
2	العلاقة بين الرئيس والمرؤوس يطغى عليها جو الصداقه والنقاش الصريح	94	%75.8	30	%24.2
3	تأثير العلاقات غير الرسمية على تصرفات الرئيس وقراراته	98	%79	26	%21
4	أداء العمل الجماعي يتم بروح الفريق	90	%72.5	34	%27.5
5	تفشي ظاهرة الغياب والتأخير وترك مقر العمل بين أعضاء التنظيم أثناء الدوام الرسمي	86	%69.4	38	%30.6
6	هناك تنقلات غير مدروسة لأفراد التنظيم تتم بين الإدارات	62	%50	62	%50
7	للوساطة أهمية كبيرة في بقاء الفرد وتقدمه الوظيفي	102	%82.2	22	%17.8
8	الرغبة في العمل والاستمرار فيه	90	%72.5	34	%27.5

هذا كما يشير الجدول إلى بعض الظواهر السلبية التي تفشت داخل هذه التنظيمات كالغياب ، والتأخير ، وترك مقر العمل أثناء الدوام وكثرة التنقلات والتغيرات بين الأفراد والتي تشير إلى عدم وضوح الاختصاصات والمسؤوليات ، وعدم تطابقها للواقع الفعلي المعايش من قبل الفرد فيحرمه من الاستقرار وظيفياً . أيضاً يشير الجدول إلى أن (82%) من ردود المبحوثين قد أكدت استفحال الوساطة والمحسوبية كظاهرة هدامة داخل المنظمات ، وهيمنتها على مصير الفرد وتقدمه الوظيفي. كما أنها من خلال نزعتها السلبية قد تحكمت في قناعات كثيرة لدى القيادات الإدارية فهي فتحركها بواعز قبلي أو شخصي أو في اتجاه مجاملات أو ارتباطات خاصة .

مما سبق يتضح أن البيانات التي استعرضت الواقع التنظيمي في المؤسسات الليبية محل الدراسة ، يمكن حوصلة نتائجها فيما يأتي :

1. نقص الكفاءات الإدارية المتخصصة في المؤسسات الليبية .
2. الشعور بالإحباط والعجز لدى بعض أفراد التنظيم نتيجة لقصور أساليب العمل المتبعة .
3. عدم نزاهة الإجراءات وتعقدها عند تنفيذ العمل خصوصاً تلك المتعلقة بالنقل والترقية والمكافأة وتوقيع الجزاء .
4. عدم قدرة بعض المنظمات على الإيفاء بالتزاماتها المادية في مواعيدها كسداد مرتبات مستخدميها .
5. قصور المنظمات الصناعية الليبية عن أداء مهامها التنظيمية خصوصاً تلك المتعلقة بقدرة هياكلها التنظيمية على مواكبة مستجدات التغيير .
6. عدم القدرة على خلق توازن بين الوظائف في المستويات الإدارية المختلفة .

7. عدم التقيد بالوصف والتوصيف الوظيفي التي يظهره سوء توزيع الوظائف وعدم مراعاة التخصصات ، وعدم استعداد الموظف لمتطلبات الوظيفة .
8. التدخل بين الوحدات الإدارية في غياب التنسيق بسبب عدم وضوح الاختصاصات الوظيفية
9. عد وضوح خطوط السلطة التي يظهرها عدم احترام التسلسل الوظيفي عند إصدار الأوامر أو عند تنفيذ التعليمات .
10. عدم فعالية التفويض في كثير من جوانبه العملية ، نظراً لعدم قدرة المفوض أو المفوض له على فهم سلطاته أو تحديد أوجه استخداماتها تحديداً صحيحاً .

إن هذه النتائج السلبية التي توصل إليها البحث تعتبر مصدراً للمتطلعين إلى مزيد من الدراسات البحثية في هذا المجال ، كما أنه ركيزة لإصدار توصيات إرشادية تسهم في تصحيح مسار المؤسسات الليبية وكيفية التعامل مع مشاكلها المختلفة وإيجاد الحلول الناجحة لها .

توصيات البحث :

استناداً إلى ما توصل إليه هذا البحث من نتائج مؤكده قد عكست في مجملها الظروف الحالية لمجتمع الدراسة والممارسات الإدارية على مختلف المستويات وتأثيرها على كفاءة الأداء باعتبارها أن هذه النتائج هي مادة حية من وجهة نظر الباحث يمكن صياغتها في شكل توصيات قد تسهم في التغلب على ما أظهره هذا البحث من معوقات وتعمل على تطوير البرامج التنموية في ليبيا .

هذا وقد أعتمد الباحث مخاطبة الإدارة العليا لزيادة فاعليتها في تحسين السيمات الشخصية لأفراد التنظيمية وتطوير مهاراتهم وممارساتهم الإدارية ، كذلك تحسين الإطار العام لمنظماتهم وتطوير بنيتها التنظيمية . وقد اعتمد الباحث تبويب هذه التوصيات وفقاً لموضوعات البحث على النحو التالي :-

أولا : تحسين خصائص مديري الإدارات وتطوير ممارساتهم الإدارية

يرى الباحث أن تحسين خصائص مديري الإدارات وتطوير ممارساتهم الإدارية يمكن أن يتحقق من خلال ما يلي :-

أ. رفع مستوى الكفاءات الإدارية مادياً ومعنوياً ، والتقيد بالوصف والتوصيف الوظيفي وزيادة فرص ترشيحهم لتقلد المناصب الإدارية التي تتوافق مع قدراتهم ومؤهلاتهم ، والدفع بذوي التخصصات الإدارية والتنظيمية للوظائف القيادية القادرة على تحسين الأداء واستحداث الأساليب التنظيمية الفعالة .
ب. تكثيف الدورات التدريبية لأفراد التنظيم وزيادة الاهتمام بالتدريب المتخصص لرفع كفاءة الأداء الإداري والفني ، وإظهار أنشطة المنظمة أكثر جاهزية أمام الظروف والمستجدات
ت. زيادة الوعي بين أفراد التنظيم من خلال إلقاء المحاضرات وعقد الاجتماعات والندوات المتتالية وتقديم البرامج التثقيفية وتوفير الكتب والأبحاث المتخصصة التي تزيد من تفهم أفراد التنظيم لظروف المنظمة ومعايشة واقعها وكيفية القيام بأدوارهم ووظائفهم بصورة أفضل ، وزيادة وعيهم لأهمية العمليات الرقابية والإشرافية المستمرة .

ث. زيادة تنسيق جهود أفراد التنظيم بالكيفية التي تحقق تكاملها وتدعم ترابطها وتوجيهها من خلال علاقات قائمة على أساس المصالح المشتركة للفرد والمنظمة نحو تحقيق الأهداف .

ج. محاربة الظواهر الهدامة التي تفشت في مجتمع الدراسة ، وتبعث في أفراده عدم الرضا الوظيفي وعلى رأسها الوساطة والمحسوبية . وذلك من خلال التحليل والدراسة وإيجاد الحلول المرضية .

ح. تكثيف الجهود لخلق مصادر تمويل متجددة ، لتوفير مستلزمات التشغيل ومتطلبات العمل ، وسداد المرتبات في مواعيدها ، وتفعيل دور الحوافز والمكافآت التشجيعية لتحسين واقع العملية الإنتاجية وتجديد النشاط .

ثانياً : تحسين الإطار العام للمنظمة وتطوير بنيتها التنظيمية من خلال ما يلي :

أ. إتباع الأساليب العلمية للتنظيم ، سواء المتعلقة بالهيكل التنظيمي أو بالتوصيف الوظيفي أو بإعداد اللوائح والتي تكفل تبسيط الإجراءات وتحسين طرق العمل وتسهيل الإشراف وتحقيق التخصص وتضمن تنفيذ سياسات العمل وتحدد العلاقات بين الأنشطة وتحد من الازدواج الوظيفي والإسراف في الوقت والجهد . كما تسهم في زيادة حيوية التنظيم وفعاليته في تحقيق الأهداف .

ب. رسم خطوط اتصال فعالة ، تمكن من نقل البيانات والمعلومات بين الأنشطة المختلفة بسرعة واقتدار ، وتزيد من تفهم مراحل العمل واستيعاب أساليبه لدى أفراد التنظيم.

ت. إعادة تصميم العمل ، بما يكفل التوافق بين حجم المسؤوليات والزمن المخصص للتنفيذ . والحد من التكليفات الإدارية التي لا ترتبط بالمهام أو بصميم العمل والتي تثقل كاهل الموظف كالعمل في اللجان التي لا تتعلق بالخبرة أو التكليفات بأعمال ثانوية أخرى.

ث. إعادة تقييم المردود المادي والمعنوي للموظف من خلال أدائه لعمله وإنصافه بما يكفل رفع معنوياته ويحقق ذاته . أيضاً الإيفاء بجميع حقوقه المادية في مواعيدها خصوصاً المرتبات والمكافآت .

ج. جدية العمل باللوائح النافذة وتعميم تنفيذها دون تمييز ، واتخاذ مواقف أكثر حزماً مع المتقاعسين من خلال المسالك القانونية المشار إليها في لائحة الجزاءات . إضافة إلى إنصاف القدرات الإبداعية والخلاقة في المنظمة .

ح. اعتماد المفاهيم التنظيمية كمؤشرات فعالة في تحقيق مستوى أفضل دائماً للمنظمة، خصوصاً مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب ووحدة الأمر تفويض السلطة، ووحدة الهدف ، ومرونة التنظيم وغيرها .

خ. تعريف أفراد التنظيم بواجباتهم ، وتحديد علاقة وظائفهم بالوظائف الأخرى في التنظيم درءاً للتفسيرات الشخصية الخاطئة أحياناً أو المقصرة غالباً حيث يتم تحديد هذه الواجبات الوظيفية بدقة ، وتحديد اختصاصات كل فرد وعلاقته الرسمية بالأفراد الآخرين في التنظيم.

د. تفويض السلطة بقدر المسؤولية المناطة بالمرؤوس ، وفي الحدود التي تمكنه من أداء عمله. فالتفويض يجب أن يكون مسألة ضرورية وملحة للقيام بالواجبات وفي حدودها ، على أن تخضع دائماً للرقابة والمتابعة المستمرة ، حتى تتكشف شخصية المرؤوس وكيفية استخدامه لسلطاته ، وقدرته على تنفيذ الأعمال من خلالها .

ذ. الحد من تفرد بعض القيادات في تسيير إداراتها ، ومشاركة المرؤوس في صنع القرار الإداري المتعلق بعمله . واحترام التسلسل الوظيفي عند تنفيذ الأعمال أو عند إصدار الأوامر والتعليمات ، وذلك منعاً للازدواج الوظيفي ، ودرءاً للاحتكاك والتضارب .

ر. استخدام جهاز تنظيمي متخصص في المنظمات الصناعية كوحدة استشارية توجيهية ، تسهم في تشكيل إمكانيات المنظمة المادية البشرية والتكنولوجية بطريقة تجعل أهدافها واقعاً ملموساً تجسده أفضل الأساليب التنظيمية المختارة التي تعايش إمكانيات المنظمة وظروفها . كما تسهم في الحد من الظواهر السلبية في المنظمة من خلال متابعتها المستمرة وتحليل مسبباتها ودراسة أبعادها ومدى تأصلها في المنظمة لاقتراح أفضل الحلول لعلاجها . كما تسهم في تقديم المشورة والنصح لأفراد التنظيم وعقد الندوات التثقيفية وإلقاء المحاضرات وتوفير كل ما يضمن زيادة آفاق الفرد وتوسيع مداركه وتثقيفه مهنياً لخلق مناخاً تنظيمياً أفضل .

المراجع

الكتب :

1 - إبراهيم عبدالرحيم هميمي (1972) إدارة الأعمال الصناعية ، دراسة تحليلية لوظيفة الانتاج في المشروع الصناعي ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة.

2 - إبراهيم عباس نتو ، هنري . هـ . البرز (1996) المفاهيم الأساسية في علم الإدارة ، الطبعة الأولى ، جون وايلي وأولاده ، نيويورك.

3 - أبو بكر مصطفى بعبيره .. وآخرون (1991) الموسوعة الإدارية ، الطبعة الثانية ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي.

4 - أحمد سليمان عودة (1988) الاحصاء في التربية والعلوم الإنسانية ، الطبعة الثانية ، دار الفكر، عمان.

5 - برنار غورينه (1967) الإدارة ترجمة : مارون خوري ، منشورات عويدات ، بيروت.

6 - بيتر . ف . دراكر (1996) الإدارة ، المهام ، - المسؤوليات – التطبيقات ، ترجمة : اللواء محمد عبدالكريم ، الجزء الأول ، الثاني ، الثالث ، الطبعة الأولى ، الدار الدولية لنشر التوزيع ، القاهرة.

7 - توم بيترز (1995) ثورة في عالم الإدارة ، ترجمة : محمد الحديدي ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة.

8 - جاري ديسلر (1991) أساسيات الإدارة ، ترجمة عبدالقادر محمد عبدالقادر ، دار المريخ للنشر، الرياض.

9 - حمدي فؤاد علي (1981) التنظيم والإدارة الحديثة ، والنهضة العربية ، بيروت.

10 - زكي محمود هاشم (1988) التنظيم وطرق العمل ، الطبعة الثانية ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت.

11 - سيد الهواري (1997) المدير العالمي ، مهارات حديثة ومتعددة ، الطبعة الأولى : مكتبة عين الشمس ، القاهرة.

12 - سيد محمود الهواري (1973) الإدارة ، الأصول والأسس العلمية : مكتبة عين الشمس، القاهرة.

13 - عاطف محمد عبيد ، حمدي فؤاد على (1974) التنظيم الصناعي وإدارة الانتاج ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت.

14 - عادل حسين (1984) التنظيم الصناعي وإدارة الانتاج ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية، بيروت.

15 - عبدالجليل آدم المنصوري ، محمود محمد المنصوري (1989) أوليات الإدارة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، مصراته.

16 - عبدالأمير عبدالعظيم العكيلي (1992) مبادئ الإدارة العامة ، الطبعة الأولى ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس.

17 - عبدالباري درة .. وآخرون (1994) الإدارة الحديثة ، المفاهيج والعمليات ، منهج علمي تحليلي، الطبعة الأولى ، المركز العربي للخدمات الطلابية ، عمان.

18 - عبدالمعطي محمد عساف (1999) السلوك الإداري (التنظيمي) في المنظمات المعاصرة ، دار زهران ، عمان.

19 - علي محمد حسين (1964) تكوين المشروعات الخاصة وتنظيمها وإدارتها ، دار المعارف بمصر ، القاهرة.

20 - على السلمي (1988) السلوك التنظيمي ، الطبعة الثالثة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

21 - علي عبدالمجيد عبده (1971) الأصول العلمية للإدارة والتنظيم ، مطابع سجل العرب ، القاهرة.

22 - عماد الطيب كشرود (1995) علم النفس الصناعي والتنظيم الحديث ، مفاهيم ونماذج ونظريات المجلد الأول ، الطبعة الأولى ، جامعة قاريونس ، بنغازي.

23 - كيث ديفيز (1974) السلوك الإنساني في العمل ، دراسة العلاقات الإنسانية والسلوك التنظيمي، ترجمة : سيد عبدالحميد موسى ، الطبعة الأولى، دار النهضة المصرية ، القاهرة.

24 - ملاك جرجس (1983) سيكولوجية الإدارة والانتاج ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للكتاب، طرابلس.

25 - محمد مختار عثمان (1991) مبادئ علم الإدارة العامة ، جامعة قاريونس ، بنغازي.

26 - مارغيت ريتشارد (1991) تنظيم الأعمال ، ترجمة عبدالقادر محمد عبدالقادر ، دار المريخ للنشر ، الرياض.

27 - موسى اللوزي (1998) التطوير التنظيمي : أساسيات ومفاهيم حديثة ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن.

28 - هارولد كونتز ، سيريل أودونل (1966) مبادئ الإدارة ، ترجمة : بشير العريضي ، محمود فتحي عمر ، مكتبة لبنان ، بيروت.

2- الرسائل الجامعية والدوريات :

التنظيم الإداري في المؤسسات الصناعية الليبية بين النظرية والتطبيق

1 - المهدي المبروك عمران (1996) معوقات ممارسة العملية التنظيمية في الشركات الخدمية العامة الليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس.

2 - أوريده سليمان بوخريص (1993) دراسة واقع ممارسة مديري إدارات الانتاج لوظائفهم التخصصية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس.

3 - ريتشارد بيكاهارد (1983) الشكل المتغير للتنمية الإدارية ، ترجمة : قاسم جميل قاسم ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد (7) العدد (3).

4 - زكي محمود هاشم (1973) أساليب التنظيم وطرق العمل ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، العدد (147).

5 - زكي محمود هاشم (1987) وحدات التنظيم وطرق العمل بين النظرية والتطبيق ، مجلة الإدارة العامة ، العدد (55).

6 - زكريا مطلق الدوري (2000) الأزمة التنظيمية : مفهومها ، أسبابها ، سبل معالجتها ، مجلة الدراسات العليا ، السنة الثانية ، العدد (8).

7 - طلق السواط، مسعود العتيبي (1999) البعد الوقتي لثقافة التنظيم ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد (12) العدد (1).

8 - فخري جاسم السليمان (1983) نحو أسس ممارسات جديدة لما يجب أن يكون في الدول النامية، المجلة العربية للإدارة ، المجلد (7).

9 - عبدالرحمن بن أحمد هيجان (1976) التعليم التنظيمي : مدخلات لبناء المنظمات القابلة للتعليم، مجلة الإدارة العامة ، المجلد (37) العدد (4).

10 - فؤاد القاضي (1994) فاعلية ونماذج السلوك التنظيمي، مجلة الإدارة، المجلد (27) العدد(2).

11 - مسعود بت محمد النمر (1994) الصراع التنظيمي : عوامله وطرق إدارته ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة ، المجلد (7).

12 – نائل عبدالحفيظ العواملة (1995) واقع التخطيط التنظيمي في المؤسسات الأردنية في القطاعين العام والخاص ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، المجلد (8).

13 – نائل عبدالحفيظ العواملة (1992) وظيفة التنظيم والأساليب في المؤسسات الأردنية مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصادي والإدارة ، المجلد (5).

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس – يناير 2016

طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب
(540-668 هـ /1145-1269م)

د. تهاني سلامة حسن سلامة

(عضو هيأة التدريس بقسم التاريخ – كلية الاداب والعلوم المرج – جامعة بنغازي – ليبيا)

طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب
(540-668 هـ /1145-1269م)

أولى المغاربة التعليم عناية كبيرة،فتعددت طرقه وتنوعت تبعا لتنوع وتعدد العلوم ،وتوافرت المغرب على إجازات علمية بأساليب متنوعة لتقويم التحصيل العلمي لطلبة العلم, الذين طرقوا في دراستهم وتعليمهم ميادين علمية مختلفة.ولاشك أن لطرق التعليم أهمية خاصة في التعليم ،إذ هي الوسائل التعليمية التي تنفذ بها أهداف التعليم وغاياته،وهي أحق ما يكون بالبحث والدراسة، فهي تعكس مدى اهتمام العلماء بالعلم وتسهيل عرضه للناس بكل سهولة و يسر.

يتناول هذا البحث طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب (540-668 هـ /1145-1269م)

فقد عرفت المغرب خلال هذه الفترة طرق خاصة لنشر العلم ،وعرض قضاياه ،تلائم ميول الطلبة واتجاهاتهم وقدراتهم ،وكان للعلماء إجازات عديدة تؤهل طلبة العلم للتصدي للتدريس والرواية.وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على فترة مهمة في تاريخ المغرب ،كانت تزخر بالنشاط العلمي والفكري، كان الهدف من بحثها هو بيان مدى إسهام علماء المغرب في إثراء العملية التعليمية، وإعداد الأساتذة وتأهيلهم لحمل العلم عنهم، وعقد المجالس والحلقات العلمية،وتخريج العلماء والحفاظ والقراء والمحدثين وغيرهم. و تسهيلا للعرض تم تقسيم موضوع البحث إلى مبحثين : الأول طرق التعليم،والثاني الإجازات العلمية .

أولا: طرق التعليم.

دراسة الحديث وروايته هو الأصل والأساس الذي قامت عليه الحياة العلمية عند المسلمين في القرون الأولى ، فقد حرص علماء الحديث على نقل حديث الرسول ﷺ بكل دقة وأمانة ، وحددوا ثماني طرق لتحمل الحديث وأدائه ، وهذه الطرق : السماع من الشيخ ، القراءة عليه ، المناولة ، الكتابة ، الإجازة ، إعلام الراوي للطالب بأن هذه الكتب من مروياته ، وصية الشيخ بكتبه للطالب ، الوجادة أي وقوف الطالب على خط الراوي (1).

ومع ظهور الاهتمامات العلمية في فروع العلم كافة ، غدت طرق المحدثين في الرواية هي المتبعة في تحصيل أغلب العلوم ، وخاصة ماله اعتماد على الرواية كالعلوم الشرعية وعلوم اللغة العربية والسير والأخبار التاريخية ، وتداول العلماء كتب العلم المختلفة رواية بإحدى هذه الطرق وأجازوا بها طلبة العلم (2) وفيما يلي سنتحدث عن أبرز طرق التعليم والإجازات العلمية المتبعة في المغرب،مع ضرب أمثلة لها من واقع الحياة العلمية المغربية في هذه الفترة .

1- السماع :-

وهو أن يسمع الطالب من لفظ شيخه ، سواء حدثه الشيخ من كتاب يقرؤه أم من محفوظاته ، وسواء أملى عليه أو لم يمل (3). وإذا أراد طالب العلم أن يؤدي علماً أخذه عن شيخه بهذه الطريقة

فعليه أن يوضح صورة أخذه فيقول :" سمعت على الشيخ أو سمعت من الشيخ ، حدثني أو حدثنا الشيخ ، أخبرني أو أخبرنا الشيخ ،أو أنبأني أو أنبأنا الشيخ "(4).

ويعد السماع أول طرق الأداء والتحمل تاريخياً ، وهو على طريقة الرعيل الأول من الرواة ، فهو يمثل امتداداً لتحمل الحديث وأدائه في عصر الرسالة والعصور التالية ، والذي كان تحديثاً غالباً ثم تحديثاً وإملاء بانتشار الكتابة والتدوين . وعلماء الحديث هم أول من اتخذ من السماع طريقاً لنقل الحديث الشريف ووضعوا قواعده وأصوله ، فالسماع هو الطريقة الفطرية في نقل الأخبار بين الناس (5).

والسماع كما ذكرنا ينقسم إلى إملاء و تحديث ، سواء كان من حفظ الشيخ أو قراءة من الكتاب، وهو أرفع درجات الرواية عند الأكثرين (6). وإذا حاولنا تتبع المراحل التاريخية للسماع ، فإننا نجد أن السماع كان في البداية تحديثاً دون إملاء ؛ وذلك لأن الرسول ﷺ نهى أن يكتب عنه شيء غير القرآن فعن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري (ت: 74 هـ /693 م) أن رسول الله ﷺ قال:" لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه وحدثوا عني ولا حرج"(7) وقد نهى عن الكتابة عنه حين خاف أن يلتبس حديثه بالقرآن ، والقرآن آنذاك لم يكن محفوظاً في الصدور ولا في المصحف عندهم. ولكن عندما انتشر القرآن الكريم وكثر حفظته ودون في المصاحف انتفت العلة من النهي السابق ، وأصبح السماع تحديثا وإملاء ومع توالى العصور الإسلامية ، وما ترتب على ذلك من طول الأسانيد وكثرة المؤلفات في أفرع العلم المختلفة ، وجدت الحاجة إلى التدوين ، لأن ذلك مدعاة لنشر العلم بين الناس في مختلف الأمكنة والعصور (8).

وعلى كل حال، فإن التحديث المصاحب بالإملاء ، أعلى صور السماع منزلة وأدعى إلى الثقة في المادة العلمية المحصلة ، لأن الشيخ والطالب كليهما يكونان بعيدين عن الغفلة ، كما أن المقابلة التي تجرى في العادة بين أصل الشيخ وما كتبه الطالب مدعاة للاطمئنان على صحة النص ومطابقته للأصل (9).

حرص طلبة العلم في المغرب على السماع ممن كانت روايته للكتب بالسماع المتصل إلى مؤلفيها ، فهذا أبو عبد الله محمد بن عثمان بن سعيد الفاسي (ت : 608هـ / 1211م) وكان أحد المحدثين والمفتين الأصوليين بفاسً انفرد في وقته برواية مختصر أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي في الأحكام (ت: 582 هـ/ 6 118م) الذي حمله عن مؤلفه شخصياً سنة (575هـ / 1179م) وحدث به وسمع منه جماعة منهم أبو العباس بن المزين الذي لقيه في سنة (601هـ / 1204م) (10) وكذلك أبو الحسن علي بن أحمد بن أبي بكر الكناني(ت : 569 هـ / 1173م) وكان محدثاً ثقة صحيح السماع،انفرد في وقته برواية شهاب الأخبار في الحكم والأمثال والآداب من الأحاديث النبوية عن العبسي عن القضاعي مؤلف هذا الكتاب (ت : 454هـ / 1062م) سماعاً متصلاً فأخذه عنه الناس رغبة في علو إسناده (11) و أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن بقي الأموى المراكشي (ت : 625هـ / 1227م) قاضي قضاة مراكش وأحد المقرئين بها ، كان محدثاً ثقة صحيح السماع انفرد في وقته برواية الروض الأنف عن أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت :581هـ / 1185م) مؤلف هذا الكتاب سماعاً متصلاً ، كما انفرد برواية الموطأ عن أبي عبد الله بن عبد الحق الخزرجي قراءة عن أبي عبد الله بن الطلاع

طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب

سماعاً فسمع منه الناس وتنافسوا في الأخذ عنه رغبة في علو إسناده ، ولأنه بسماعه المتصل أوثق من يروى هذين الكتابين (12) .

وفي أحايين كثيرة كان طالب العلم لا يكتفي بسماع المادة العلمية من الشيخ فقط ، بل يحاول تكرار السماع من زملائه الذين شاركوه السماع من الشيخ ، مخافة أن يكون سماعه على غير ما قصده الشيخ (13) .

نال الحديث عناية خاصة من العلماء المغاربة فعقدوا المجالس لإسماعه ، وكان بعضهم يتخذ مواسم معينة كشهر رمضان ، حيث يفد الطلاب من مختلف المدن المغربية لحضور هذه المجالس وكانت أعداد الطلاب تزداد تبعاً لمكانة الشيخ وعلو إسناده (14) . كما كانت للكتب التي تسمع في هذه الحلقات ، دور في اجتذاب الطلاب إلى تلك المجالس ، وقد كان موطأ الإمام مالك وصحيحا البخاري ومسلم ، وجامع الترمذي ، من أبرز كتب الحديث التي تسمع وتدرس في مجالس السماع في بلاد المغرب (15) وكان بعض العلماء لا يقتصر في إسماعه على مصنف واحد ، بل يراوح في المجلس الواحد بين مصنفين، ومن هؤلاء أبو عمر أحمد بن أبي محمد هارون بن عات الشاطبي (ت: 609هـ/ 1212م) وكان من أكابر المحدثين ، وجلة الحفاظ المسندين للحديث والأدب ، يسرد الأسانيد والمتون ظاهراً فلا يخل بحفظ شيء منها ، ثقة عدلاً ، كان في مجلس سماعه يقرأ الموطأ والبخاري ، حيث كان يقرأ من كل واحد من الكتابين نحو عشر أوراق عرضاً بلفظه، حتى إذا انتهى الكتابان أعاد إسماعهما مرة أخرى لطلبة آخرين (16). وتتوفر أمثلة ليست بالقليلة عن سماع مصنفات الحديث في المغرب ، وهذه زمرة منها :

أبو علي منصور بن مسلم بن عبدون الزرهوني الفاسي (ت : 556هـ / 1161م) وكان فقيها حافظا مشاورا،روى عن جماعة من أهل فاس وسمع من عباد بن سرحان (ت: 543 هـ/1148م) صحيح مسلم وجامع الترمذي(17) وأبوعبد الله محمد بن عمربن مالك الفاسي (ت:574 هـ/ 1178م) وكان إماما في القراءات ، روى عن جلة من العلماء، وسمع من أبي عبد الله محمد بن علي بن الرمامة (ت: 567 هـ/ 1171م) الموطأ بفاس (18) وأبو محمد سالم بن سلامة السوسي (ت : 598هـ / 1192م) وكان فقيهاً حافظاً لمسائل الفقه قديراً على أدائها باللسان البربري ، سمع بمدينة فاس من أبي عبد الله محمد بن الرمامة صحيح البخاري (19) وأبو عبد الله محمد بن قاسم بن عبد الكريم التميمي الفاسي (ت : 604 هـ/ 1207م) وكان محدثاً حافظاً ذاكراً للحديث ورجاله وتواريخهم وطبقاتهم ، سمع ببلده جماعة من أهل العلم ، ورحل إلى المشرق رحلة حافلة أقام فيها خمسة عشر عاماً ، ثم قفل إلى بلده فحدث وأخذ الناس عنه ، وممن أخذ عنه أبو مروان عبد الملك بن أبي القاسم التوزري بن الكردبوس و كان قد سمع منه الموطأ (20).

ومن هؤلاء أيضا،أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي المراكشي (ت : 607 هـ / 1210م) وكان إماما في العربية لا يجاريه أحد في ذلك من أهل عصره، سمع من أبي محمد بن عبد الله صحيح البخاري (21) وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن أبي القاسم التميمي البجائي (ت :620هـ / 1223م) وكان فقيهاً وجيهاً نبيهاً ،سمع من أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي بعض تأليفه في الرقائق المخرجة من الصحاح (ت : 582هـ / 1186م) وسمع من أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن الفخار (ت : 590هـ / 1193م) صحيح مسلم (22) وأبومحمد عبد

الله بن علي بن عبد الجليل القيرواني (ت:636 هـ/ 1238م) وكان فقيها مفتيا سمع من أبي سليمان داود بن سليمان بن حوط الله صحيح البخاري ومسلم والموطأ (23).

ولم يقتصر استخدام طريقة السماع في التعليم على مصنفات الحديث فقط ، بل كان السماع من الطرق التي اتبعها العلماء في تدريس العلوم الأخرى كعلوم القرآن والفقه وأصوله وعلوم اللغة العربية وآدابها ، وإذ ذكرنا أمثلة من سماع مصنفات الحديث في هذه الفترة، نتبعها بذكر أمثلة من سماع مصنفات العلوم الأخرى على النحو التالي :

أبو القاسم عبد الرحيم بن عيسى بن يوسف الزهراني الفاسي (ت : 603هـ / 1206م) سمع بفاس من أبي الحسن عباد بن سرحان تأليفه في الفرائض ، وسمع عليه رسالة القلم والدينار لأبي نصر علي بن هبة الله بن علي بن ماكولا (ت: 475 هـ/ 1082م) وغير ذلك ، وكان متصلً العناية بالرواية ولقاء الشيوخ ، حدث وأخذ الناس عنه واستجازوه من أقاصي البلاد، رغبة فيه وتنافساً في علو روايته (24) وأبو الحكم مروان بن عمار بن يحيى البجائي (ت: 610هـ / 1213م) سمع بفاس أبا ذر الخشني وأخذ عنه كثيراً من كتب العربية والآداب واللغة ، ولقي أبا عبد الله محمد بن جعفربن حميد (ت: 586 هـ / 1190م) فأخذ عنه بعض كتاب سيبويه (25) وأبو زكرياء يحيى بن أبي علي الزواوي (ت : 611 هـ / 1214 م) سمع ببجاية القاضي أبو سعيد مخلوف بن جارة (ت:583 هـ/ 1187م) وأخذ عنه كتاب المصابيح وكتباً عدة قراءة وسماعاً ، كما سمع أيضاً الإمام أبا طالب أحمد بن رجا اللخمي وأخذ عنه الأصلين حفظاً واتقاناً ، وكان من أهل العلم والفضل يجلس لعلوم الحديث ولعلوم الفقه ببجاية فانتفع الخلق على يديه (26) وأبو عبد الله محمد بن عبد الحق بن سليمان التلمساني (ت: 625هـ / 1227م) سمع ببلده عن أبي علي بن الجهار النحوي وأخذ عنه العربية والآداب والقراءات، وسمع الحديث من أبي محمد بن عبيد الله وأبي الحسن بن حنين وغيرهما ، وأخذ بفاس ومراكش وسبتة من علماء أفاضل ودخل الأندلس وأخذ بها عن جلة من الأعلام وكذلك عن أعلام من أهل المشرق (27).

كذلك علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الفاسي المعروف بابن القطان (ت : 628هـ / 1230م) روى وسمع عن جماعة من أهل العلم والفضل ، منهم أبو الصبربن عبد الله السبتي (ت : 609هـ / 1212م) وأبو عمر بن عات (ت:609هـ/ 1212م) وأبو موسى الجزولي (ت: 607هـ/ 1210م) وكان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء رجاله وأشدهم عناية بالرواية وكان قد جمع برنامجا في مشيخته أخذ عن معظمهم بالسماع (28) وأبو الحسن علي بن محمد الغافقي السبتي المعروف بالشاري (ت : 649هـ / 1251م) وكان محدثاً راوية ثقة سمع بفاس من أبي عبد الله محمد الفندلاوي (ت : 596هـ / 1199م) وكان إماماً في علم الكلام وأصول الفقه وله فيه رجز ، سمع منه وأخذ عنه جملة وافرة من إرشاد عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت: 478هـ/1085 م) وتلخيصه ، وسمع عليه رجزه في أصول الفقه (29).

وعلى الرغم من أن السماع في الأصل يركز على النصوص وحرص العلماء على تسلسل روايتها بدقة،إلا أن التطبيق العملي لطريقة السماع لا يكتفي بترديد النصوص وتصحيحها وتقويم قراءتها فحسب ، بل إن الشيخ في الحلقة يتولى الشرح والتعليق على النص، والإشارة إلى مواضع الخلاف ويورد آراءه التي توصل إليها نتيجة لدراساته وأبحاثه ، وقد يكتب الطلاب هذه الشروح

طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب

والتعليقات على حواشي الكتاب المشروح أو في كراسة مستقلة ،وفي أحايين كثيرة تكون هذه الشروح والتعليقات أصلاً لكتاب مستقل (30).

والأصل أن يكون الشيخ هو الذي يقرأ سواء من حفظه أم من أصله ، ولكن قد توجد أحوال لا يكون الشيخ هو القارئ كأن يكون كفيفا أولا يحفظ النص الذي يسمعه ، وعلى كل حال فإن الشيوخ يفضلون اتخاذ قراء من طلابهم ليقرءوا النصوص بين أيديهم في حين يتولون الشرح والتفسير للمادة المقروءة ، ولعل العلماء اتبعوا هذا التقليد حتى يمكن للطلاب تبين الفرق بين النص والشرح (31) وقد جرت العادة بأن يكون جلوس القارئ على كرسي بجانب الشيخ، ويمسك الأصل الذي يسمع منه الشيخ ويتلو فقرات من المتن فيتصدى الشيخ للشرح والتعليق (32).

ولابد لمن يتولى القراءة بين يدي الشيوخ من توفر صفات ومميزات معينة لكي يقوم بما أوكل إليه على الوجه الأكمل ، ذلك أن مهمة القارئ في الحلقة هي إيصال النص ـ بقراءته قراءة صحيحة إلى الشيخ وإلى السامعين على حد سواء ، ولذلك لا بد أن يمتاز القارئ بالنباهة والفصاحة و جهارة الصوت ، وأن يكون على دراية بأنواع الخطوط حتى يستطيع تجنب الخطأ أو التصحيف ، كما أن سعة ثقافة القارئ تبعده عن الخطأ في نطق بعض الألفاظ التي تعرض له أثناء قراءته ، كالأعلام والمصطلحات العلمية (33) هذا وقد وصل بعض القراء في تحصيلهم العلمي إلى مرتبة عالية ، ومن هؤلاء أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي بن ذي النون الحجري (ت : 591هـ/ 1194م) فقد كان شيوخه يستحسنون قراءته ، ولما حصل العلم وقعد للتدريس بعد صيته وعلا ذكره وتسامع طلاب العلم بمكانته العلمية ، فكانوا يرحلون إليه للسماع منه ، والأخذ عنه لعلو إسناده ومتانة عدالته (34).

والعادة المتبعة في حلقات السماع أنه عند انتهاء الطالب من سماع كتاب معين ، فإنه يطلب من شيخه أن يوقع على نسخته شهادة تفيد أنه قد سمع هذا الكتاب منه ، وهذه الشهادة بالإضافة إلى أنها تثبت سماع الطالب هذا الكتاب من الشيخ ، فهي أيضاً تثبت مطابقة نسخة الطالب لأصل الشيخ ، والغالب أن يكتب السماع في مكان بارز من الكتاب كصفحة العنوان مثلاً (35)،وللسماعات المثبتة على المخطوطات فائدة كبيرة لدارس الحياة العلمية عند المسلمين ، ففيها معلومات قيمة عن أساليب التدريس ، وأسماء الأعلام من العلماء والشيوخ ، كما تحوى معلومات دقيقة عن تاريخ السماع ومكانه (36).

2- القراءة :

تعد القراءة أشهر طرق التعليم ، وتتحقق بأن يقرأ الطالب على الشيخ وهو يسمع ، وتسمى هذه الطريقة عرضاً حيث إن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ (37) وتتحقق القراءة سواء كان الطالب هو القارئ ، أو قرأ غيره وهو يسمع ، أو قرأ من كتاب أو من حفظه ، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أو لا يحفظ لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره (38). والقراءة معتبرة عند جمهور العلماء ، وتعد الأكثر شيوعاً في تعليم القراءات القرآنية ، كما أنها تستخدم عامة في العلوم الشرعية وعلوم اللغة ، ويمكننا تبين هذه الطريقة من خلال تراجم الأعلام التالية :

طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب

إبراهيم بن إبراهيم بن محمد الأنصاري الأشوني (ت : 583هـ / 1187م) وكان أديباً نحوياً ، كان يعلم القرآن ويقرئ النحو ، سكن فاس ، وحدث وأقرأ وأخذ الناس عنه (39) و أبو الحسن نجبة بن يحيى بن خلف الرعيني الإشبيلي (ت: 591 هـ/1194م) وكان مقرئا محققا حافظا، تصدر للإقراء بمراكش وغيرها،وأخذ الناس عنه (40) وعلي بن موسى بن علي الأنصاري (ت: 593هـ /1196م) وكان مقرئاً أديباً، تصدر للإقراء بمدينة فاس، وأخذ الناس عنه (41) و أبو القاسم عبد المنعم بن محمد المراكشي (كان حياً سنة :598هـ / 1201م) كان من أهل المعرفة بالعربية والآداب والحساب ، أقرأ الناس بمراكش وأخذوا عنه وانتفعوا به (42) وأحمد بن محمد بن أحمد بن مقدام الرعيني الإشبيلي (ت : 604 هـ / 1207 م) وكان إماما في علم القراءات ، أقرأ الناس وأخذ عنه الكثير (43) و أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود الخشني (ت : 604 هـ / 1207م) وكان أستاذا نحوياً محدثاً جليلاً، سكن فاس وأقرأ الناس بها (44) و أبو محمد عبد الله بن عبد الله بن نعيم الحضرمي القرطبي (ت : 636هـ / 1238م) وكان فقيهاً أديباً كاتباً مستبحراً بليغاً نحوياً ، وأحذ الأشياخ المنتصبين للتدريس والرواية ، أقرأ الناس ببجاية وقسنطينة وغيرها وأخذ الناس عنه وانتفعوا به (45) ومحمد بن يحيى العبدوسي الفاسي (ت : 651هـ / 1253م) وكان إماما في العربية، حسن الإقراء جيد العبارة متين المعارف والدين أقرأ الناس وأخذوا عنه (46) و أبو عثمان سعيد بن علي بن محمد بن زاهر الأنصاري (ت: 654هـ/ 1256م) وكان أحد الأئمة في علم القرآن ، سكن بجاية وتصدر للإقراء بها ، وأخذ الناس عنه وانتفعوا به ، ولم يكن له عمل سوى الاشتغال بإقراء القرآن رواية وتفهيماً وبسطا وتعليماً (47) وأبو بكر محمد بن أحمد بن سيد الناس اليعمري الإشبيلي (ت : 659هـ / 1260م) وكان إماما في القراءات و الحديث، أقرأ الناس القرآن والعربية بالجامع الأعظم ببجاية وأسمعهم الحديث فيه ، وكثر الآخذون عنه والسامعون منه (48) وأبو عبد الله محمد بن الحسن بن علي بن ميمون القلعي (ت : 660هـ / 1261م) وكان فقيهاً نحوياً لغوياً ، وأحد الأئمة في علم العربية ، استوطن بجاية وتصدر للإقراء والتدريس ، وكانت تقرأ عليه جميع الكتب النحوية واللغوية والأدبية ويقوم على جميعها أحسن قيام ، كما كانت تجرى في مجالس تدريسه المذاكرات المختلفة في التفسير والحديث (49) وأبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي (ت : 670هـ / 1271م) و كان أحد الأئمة في علوم العربية، استوطن بجاية وجلس للإقراء بها ، وقرأ عليه خلق كثير وانتفعوا به (50).

وتعد قراءة الطالب على الشيخ حفظاً من قلبه أومن كتاب ينظر فيه ، أو قراءة غيره وهو يسمع أفضل وأثبت في الرواية لاعتماد الشيخ - في تقويمه لقراءة الطالب - على حاستي السمع والبصر (51). وبصفة عامة علماء الحديث يفاضلون بين صور القراءة، فأعلاها تلك التي تعتمد على الأصل المكتوب سواء من جانب الطالب القارئ أو الشيخ المستمع ، فقراءة الطالب بهذه الصورة أثبت في الرواية ؛ كما يتم من خلالها مقابلة نسخة الطالب بأصل الشيخ (52).

ويذهب معظم علماء الحديث إلى أن القراءة دون السماع فهي تليه في المرتبة الثانية ، ويرى الإمام مالك التسوية بينهما ، بل يرى أن القراءة أرفع من السماع ، ويعلل الإمام مالك لمذهبه هذا بأنه في حال قراءة الشيخ و سماع الطالب ربما سها الشيخ أو غلط فيما يقرؤه فلا يرد عليه الطالب السامع ، إما لأنه جاهل لا يهتدى للرد ، أو لهيبته لشيخه ، أو يكون غلط الشيخ في موضع خلاف فلا يرده عليه لظنه أن هذا هو مذهب الشيخ فيُحمل الخطأ صواباً ،بينما يستبعد حصول هذه الأحوال

إذا كان الطالب هو الذي يقرأ لأن الشـــيخ ســـيكون فارغ الذهن ومتيقظاً لقراءة الطالب فيرد عليه الخطأ، وقد يرد عليه أيضـاً غير الشـيخ ممن حضـرقراءته ، كما لا يعد لطالب العلم المبتدئ مذهب في المسائل الخلافية ، لذلك فرد الخطأ عليه في هذه المواطن ممكن (53).

وإذا أراد طالب العلم أن يؤدى علما أخذه عن شيوخه بهذه الطريقة فعليه أن يوضح صورة أخذه فيقول :" قرأت على الشيخ وهو يسمع " ،وإن كان القارئ غيره يقول :" قرئ على الشيخ وهو يسمع وأنا كذلك أسمع أو سمعت من الشيخ قراءة عليه "(54). وذهب بعض العلماء إلى جواز استعمال الصيغ الخاصة بالسماع كحدثنا ، وأخبرنا ، وسمعت ، لأنهم يساوون بين القراءة والسماع ، بينما منع آخرون استعمال هذه الصـيغ على إطلاقها ، بل لا بد من تقييدها بلفظة القراءة فيقول الراوي : حدثنا الشيخ قراءة عليه ، أخبرنا قراءة عليه ، أو سمعت من الشيخ قراءة عليه (55).

ولما كان الأصـل في القراءة اعتمادها على أمهات الكتب المؤلفة من قبل ، والتي كانت الأسـاس والمنطلق لتلك الدراسات التي قام بها علماء المسلمين ،- سواء في هذه الفترة أم في سواها ـــ لم يفرض العلماء كتبا معينة على طلابهم ، بل الطالب هو الذي يختار الموضـــوع الذي يود قراءته ، وقد يرشـده الشـيخ إلى الكتب التي تبحث هذا الموضـوع ،ويقرأ الطالب أو غيره الكتاب الذي يراد درسه بحضور الشيخ ، وحينئذ يتحقق اطلاع الشيخ على المعلومات التي احتواها الكتاب ، أو الكتب التي تدرس بإشرافه وبحضرته (56).

حرص العلماء على توثيق قراءة طلابهم ، والتأكد من مطابقة ما يقرءون لأصولهم ، ومن هؤلاء أبو العباس أحمد بن عثمان بن عجلان القيسي (ت : 670هـ / 1271م) أحد أعلام الدين ، وإمام من أئمة المســلمين،أقرأ ببجاية وتونس وغيرها وانتفع به الناس علماً وعملاً ، فقد كان معتنياً بحمل علم الفقه والحديث والقراءات وعلم العربية ، كان إذا جلس للإقراء يحضـــر بين يديه الكتب المقروءة عليه ، فإذا فتح الطالب الكتاب أخذ هو الكتاب في يده ويقرأ الطالب وتقع المعارضـــة وحينئذ يقع الشـرح منه لما يقرؤه القارئ وهذا من تثبته وتحوطه (57). ومن هؤلاء أيضـا الشـيخ الفقيه أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن الحرالي التجيبي (ت : 637هـــ / 1239م) استوطن مراكش مدة ثم انتقل إلى بجاية وأقرأ بها وانتفع به الناس وأخذوا عنه ، كان إذا أقرأ التهذيب للبرادعي (ت:400هـــ/1009م) يبين في كثير من مواضعه أنه مخالف لأصل المدونة ومغاير لها ويأمر بالأصل فيقاس فيبين المخالفة بينهما وبين ما وقع لمالك رحمه الله ، وأصحابه في الكتب التي وقع فيها النقل حتى يقررهم في طريقهم (58).

كما أن هذا الحرص من قبل العلماء على توثيق قراءة طلابهم ، قد جعلهم لا يقتصـــرون على أصولهم فقط في التقويم ، بل يعتمدون على أصول مشاهير العلماء ، فأبو الحسن علي بن محمد السبتي (ت : 649هـ / 1251م) عندما قرأ عليه أبو الحسن علي بن محمد الرعيني الإشبيلي (ت : 666هـ / 1267م) صحيح البخاري كان معتمده في تقويم قراءته عليه عدداً من الأصول منها أصل الأصيلي(*)، وأصل القابسي(*) وأصل ابن ورد(*) وأصل ابن خير الإشبيلي(*)(59). والغالب في القراءة أن تكون فردية ، وفي هذه الحالة فإن الطالب يختار الكتاب الذي يود عرضـــه ، ويقرؤه منفرداً ، وتتوفر أمثلة على القراءة الفردية نورد جملة منها على النحو التالي :-

طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب

أبو مدين شعيب بن الحسين الأندلسي نزيل مراكش ثم بجاية (ت : 590هـ / 1193م) وكان إماما في الزهد ,كان يقصده أبو عبد الله محمد بن علي بن حماد الصنهاجي البجائي (ت: 628هـ / 1230م) لقراءة كتاب المقصد الأسني في شرح أسماء الله الحسنى ، فقرأه عليه من فاتحته إلى خاتمته قراءة تفقه (60) و أبو العباس أحمد بن خالد المالقى البجائى (ت : 660هـ / 1261م) وكان فقيهاً أصولياً مشاركاً في فنون من العلم كالطب والمنطق ، وكان طلاب العلم يفدون إليه في منزله ، ليقرءوا عليه كتب بعينها كالإرشاد والمستصفي ومعيار العلم للغزالي والإشارات والتنبهات لابن سينا(61) و أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي بكر بن منصور القلعي (ت: 660هـ/ 1261م) وكان فقيهاً مجيداً له علم بالفقه والفرائض وعلم بالحساب، كان يقصده طلاب العلم لقراءة هذه العلوم عليه (62).

وبالإضافة إلى مجالس القراءة الفردية وجدت مجالس للقراءة الجماعية ،وفي هذه الحالة فإن طريقتي السماع والقراءة تتحققان في وقت واحد ، فالمجالس الجماعية تتنوع فيها محاور الدراسة ولا تعتمد على كتاب معين تتم قراءته من قبل الشيخ أو الطالب ، بل تقرأ فيها عدة كتب في مواضيع علمية مختلفة سواء في علم الفقه أو علم الحديث أو علم العربية وغيرها من العلوم ، ومن نماذج مجالس القراءة الجماعية مجلس الشيخ الفقيه المحدث أبو محمد عبد الله بن محمد بن عمر القلعي (ت: 669هـ / 1270م)، كان يبدأ مجلسه بقراءة الرقائق وبعد ذلك قراءة الفقه والحديث ، وكان طلبة العلم يأخذون عنه فنوناً من العلم بين قراءة وسماع (63).

وسواء كانت القراءة فردية أو جماعية كان طلاب العلم ـ حرصاً منهم على تحصيل العلم ـ يأخذون الكتاب الواحد بعدة طرق بالسماع على الشيخ ، والقراءة ، وسماع الآخر ، بل إن بعض الطلاب كان يقرأ الكتاب على أكثر من عالم ليحيط بالروايات المختلفة ويزيد من إتقانه وليتعمق في فهم ما يحويه من علم ، فأبو يحيى صهيب بن عبد المهيمن نزيل مراكش (ت : 631هـ / 1233م) أخذ عن أبيه عن جده أبي الجيش مجاهد بن محمد الجياني (ت : 585هـ / 1189م) كتاب الموطأ بين قراءة وسماع حدثه به عن أبي جعفر بن غزلون وعن أبي علي الصدفي (ت : 514هـ / 1120م) ثم سمع هذا الكتاب أيضاً على أبي بكر محمد بن الجد (ت:586 هـ/ 1190م)و أبي عبد الله محمد بن سعيد بن زرقون (ت: 586هـ/ 1190م)(64).

3 - الحوار:-

ولهذه الطريقة أثرها في شحذ الذهن ، وتقوية الحجة والتمرن على سرعة التعبير ، والتفوق على الأقران ، وتعويد المحاورين الثقة بالنفس ، والقدرة على الارتجال، ولهذه الأسباب عنى بها العلماء وشجعوا طلابهم عليها ، فكان الطالب يخالف أستاذه في الرأي أحياناً مع مراعاة التأدب والاحترام (65). وتبدأ طريقة الحوار بطرح سؤال من الطالب على الأستاذ ، ثم يبدأ الأستاذ في الإجابة على السؤال مبيناً كل جوانبه وخفاياه، وما يترتب عليه ، أو أن الأستاذ نفسه يفترض السؤال كما لو كان موجهاً إليه ، ثم يبدأ هو في الإجابة عن هذا السؤال (66).

ولاشك أن هذه الطريقة تختلف عن طريقتي السماع والقراءة المعتمدتين على قراءة كتاب معين، تتم قراءته من قبل الشيخ أو الطالب ويدور الشرح على الموضوعات التي يحتويها هذا الكتاب ، ولكن في هذه الطريقة يتنوع محور الدراسة؛ فقد يكون كتابا تدور حوله المحاورة والمناقشة

والمباحثة بين الطالب وشـيخه، وقد يكون موضـوعاً في تخصـص ما ، كما قد يكون بداية الحوار والمناقشة بين الشيخ وطلابه عبارة عن سؤال يوجهه أحد الطلبة إلى الشيخ ، وتكون الإجابة عن هذا السؤال ميداناً لطرح قضايا علمية مرتبطة بهذا السؤال يشارك في طرحها الشيخ والطلاب على حد سواء ،كذلك ترتكز طريقتا السماع والقراءة على جهد الشيخ في تقويم النص المقروء وفي الشرح لذلك النص ، في حين نرى مشاركة الطالب الفاعلة في طريقة الحوار واضحة بينة (67) فالطالب أحياناً ينبه شيخه إلى قضايا علمية قد تكون خافية عليه ،وذلك مثل ما وقع في حلقة أبي محمد عبد الله بن الحسن الأنصاري القرطبي (ت : 611هـ / 1214م) فقد كان يوماً يشرح لطلابه موضوعاً يتعلق بعلم العروض ، وعلى الرغم من أن ابن القرطبي تحدث في هذا الموضوع وشرح غوامضه إلا أن أحد الطلاب أخذ يناقش الشيخ ويورد قضايا علمية لم يتعرض لها في شرحه ،عندها أحس ابن القرطبي بالتقصير وكف عن مناقشة الطالب ريثما يتمكن من دراسة جوانب الموضوع ، ولما انتهت الحلقة انصرف إلى منزله وأخذ في دراسة كتب علم العروض لديه حتى فهم أغراضه وحصل قوانينه (68).

ولا شك أن الاستفادة العلمية باستخدام هذه الطريقة لا تطال الطالب فقط بل إن الأستاذ - بتواضعه - يمكن أن يستفيد من بعض الأفكار التي يطرحها الطالب ، ومن ذلك ما ذكره محمد بن عبد الملك المراكشي ـــ صاحب كتاب الذيل والتكملة ـــ عن شيخه أحمد بن محمد القضاعي البلوي (ت: 657هـــ / 1258م) فقد روى أن شيخه هذا ذاكره في مسائل علمية ، وهو ابن ست عشرة سنة، فأورد المراكشي ما عنده في هذه المسائل ، وبعد حين وجد ما دار بينه وبين شيخه مقيداً بخطه ومختوماً بعبارة " أفادنيها الطالب الأنجب الأنبل أبو عبد الله بن عبد الملك حفظه الله "(69).

4- المناظرة:

المناظرة هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهارا للصواب (70). وهذه الطريقة وإن لم نقف على تفاصيل الاشتغال بها في هذه الفترة،فإننا نستطيع أن نستشف من بعض العبارات العرضية ما كان للمناظرة بالمغرب حينئذ من ازدهار،وذلك مما يرد خلال كثير من تراجم المغاربة من استعمالهم المناظرة في دروسهم، وكذا مما يذكر في تراجم بعض الوافدين على المغرب من إقرانهم بهذه الطريقة، ومن ذلك ما ورد في ترجمة أبي زيد عبد الرحمن بن زكرياء الرجراجي (ت: 605 هـ/ 1208م) من أنه نوظر عليه بقرطبة (71) وأبي الحجاج يوسف بن عبد الصمد الفاسي (ت: 614 هـ /1217م) الذي نوظرعليه بإشبيلية (72) وأبي الحسن علي بن أحمد التجيبي المراكشي (ت: 637 هـ/ 1239م) وكان قد ناظر فبرع خلال رحلته لبلاد المشرق (73)، وأبي الحسن علي بن عبد الله بن إبراهيم نزيل سبتة (ت:570 هـ/1174م) الذي لازم مجلس أبي محمد عبد الله بن القاضي أبي عبد الله بن عيسى بالمناظرة والتفقه (74) وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الرعيني (ت: 598 هـــ 1201م) الذي كان متحققا بعلم الكلام متقدما فيه يناظر عليه في الإرشاد لأبي المعالي (75).

ومن الأعلام الوافدين على المغرب الذين ناظروا به: أبو الحسن نجبة بن يحيى الرعيني الإشبيلي (ت: 591 هـ /1194م) ناظر عليه بمراكش أبو البقاء حيان بن عبد الله البلنسي في كتاب سيبويه (76) وأبو بكر محمد بن طاهر الليثي الإشبيلي (ت:603هـ /1206م) ناظرعليه بفاس أبو القاسم عبد الرحيم بن الملجوم الفاسي في نحو الثلث من كتاب سيبويه (77).

طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب

5- الإملاء :-

وهي طريقة مشـابهة للإقراء لكنها تميل أكثر إلى القول من الذاكرة ، حيث يملي الشـيخ على طلبته ما يعرفه من علوم (78) وسواء كان الإملاء من حفظ الشيخ أو من كتاب بين يديه ،وقد بدأت هذه الطريقة تقل تدريجياً مع انتشـار الكتب ورواج صـناعة الورق في هذه الفترة. ويمكننا تبين طريقة الإملاء ، من الترجمة التي أورد ها ابن الأبار لأبي إسـحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد المخزومي القرطبي (كان حياً سنة 576هـ / 1180م) حيث يقول :"رحل حاجاً فسمع بالإسكندرية من أبي طاهر السلفي ولقي بالمهدية أبا عبد الله محمد المازري (ت : 536هـ / 1141م) فحمل عنه تأليفه المترجم بالمعلم من إملائه على صحيح مسلم "(79).

و كذلك الترجمة التي أورد ها عبد الملك المراكشـي لأبي علي عمر بن محمد بن علي الصنهاجي المراكشي (ت : 622هـ / 1225م) تفقه بمراكش على جماعة من أهلها وشرق طالباً العلم وحج و جاور بمكة ، وأخذ عن علماء أفاضـل ثم قفل إلى المغرب فدرس بالمهدية علم الكلام وأصـول الفقه ومسـائل الخلاف ، كان يملي البرهان لإمام الحرمين أبي المعالي من صـدره ، وكان يملي أيضاً مسائل من علم الكلام ، ثم عاد إلى مراكش فالتف عليه الناس بها ، وأخذوا عنه ، ودرس بها أصول الفقه وعلم الكلام (80).

6- المراسلة :-

كانت المراسـلة إحدى طرق التعليم في هذه الفترة ، إذ كان الطالب يرسـل مسـألته إلى أسـتاذه ويتلقى منه الإجابة (81) ويمكننا تبين هذه الطريقة من الترجمة التي أوردها عبد الملك المراكشـي لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن رشيد الكتامي (ت: 636 هـ/1238م) يعرف بالبغدادي ، رحل في طلب العلم فقصـد الأندلس وبلاد المشـرق ، وروى ببغداد ودمشـق وغيرها عن علماء أفاضـل مبرزين ثم قفل إلى المغرب بعلم جم , فدرس بمراكش وأخذ الناس عنه وكان فقيهاً شافعي المذهب ، نظاراً فيه ، حسـن المآخذ في الاحتجاج له ، متوقد الخاطر ، ذكياً يقظاً محباً في العلم منصـفاً في المناظرة والمباحثة ، لا يكاد يخلى محاضرة من مفاوضة علمية ومذاكرة وبحث ومساءلة وكثيراً ما كان يتعرض له طلبة العلم في مجالسـه بالرقاع مضـمنة أسـئلة غامضـة ، فيصـدر عنه من سـرعة الجواب عنها وإيضاح خفيها وحل مشكلها ما يقضى منه العجب (82).

كذلك إذا اشتهر عالم بعلم من العلوم في أي بلد إسلامي أتته الرسائل من العلماء وطلاب العلم في أنحاء الدولة الإسلامية حاملة إليه مسائلهم واستفساراتهم فيجيب عنها ويبعث أجوبته للسائلين، فمثلاً كتب بعض نحاة طنجة عندما نشـأ بينهم خلاف حول بعض المسـائل النحوية ، قائمة أسـئلة ووجهوها إلى نحاة إشبيلية طالبين القول الفصل فيها فأجابهم عنها محمد بن خلف بن صاف الإشبيلي (ت : 586هـ / 1190م)(83).

كانت طرق التعليم السـابقة هي المتبعة في العلوم النقلية ، أما العلوم العقلية العملية كالطب والكيمياء والفلاحة ، فقد جمع العلماء في تدريسـها بين النظر والتطبيق ، فأبو مروان عبد الملك بن زهر (ت : 557هـ / 1161م) وهو من أشـهر الأطباء ، كان يعتمد في تدريسـه الطب على

الأسلوب العملي فيجعل طلابه يباشرون - تحت إشرافه ـ فحص ومعالجة المرضى الذين يأتون إليه طلبا للعلاج (84).

وأخيراً ، فعلى الرغم من حرص العلماء على اختيار طرق التعليم المناسبة ، إلا أنه من الطبيعي أن يتسلل السأم والملل إلى الطلبة أثناء الدرس ، لذلك لجأ العلماء إلى جذب انتباه الطلاب ومحاولة إعادتهم إلى الجو العلمي للحلقة ، وقد كان أبو الوليد محمد بن رشد (ت : 595هـ / 1198م) ينشد في مجالسه شواهد من شعري أبي تمام والمتنبي ، ويورد الحكايات والأخبار تنشيطاً لطلبة العلم في مجلسه (85).

ثانياً :ـ الإجازات العلمية :

الإجازة مصدر أجاز، وفي اللغة أجاز له : سوغ له ، واستجاز : طلب الإجازة أي الإذن (86) والإجازة في كلام العرب مأخوذة من جواز الماء الذي يستعمل لسقاية الماشية والأرض ، يقال : استجزت فلانا فأجازني ، إذا سقاك ماء لماشيتك وأرضك ، كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يجيزه علمه فيجيزه إياه ، والطالب مستجيز،والعالم مجيز(87).

وفي الاصطلاح إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته أو مؤلفاته ، ولو لم يسمعها منه ، ولم يقرأ ها عليه ، وذلك بقوله : أجزت لك أن تروي عني الكتاب الفلاني ، أو ما صح عندك من مسموعاتي (88) وبعبارة أخرى الإجازة هي إباحة المجيز للمجاز له رواية ما يصح عنده أنه حديثه،وتكون الإجازة إما مشافهة أو إذنا باللفظ مع المغيب ، أو يكتب له ذلك بخطه بحضرته أو مغيبه ، والحكم في جميعها واحد ,إلا أنه يحتاج مع المغيب لإثبات النقل أو الخط (89)،فالإجازة إذن في الرواية لفظاً أو خطاً ، يفيد الإخبار الإجمالي عرفاً ، وأركانها أربعة ، المجيز ، والمجاز له، والمجاز به ، ولفظ الإجازة (90)

كان المحدثون هم أول من استعمل كلمة " إجازة " في الأغراض العلمية فهم أول من اهتم بتدوين العلم في الإسلام وأكثر المشتغلين به تحقيقاً وضبطاً له وعناية بمصادره وتحرياً لمآخذه ، وقد كان الإسناد بقواعده المختلفة وسيلة المحدثين لحفظ الحديث سندا ومتنا ، أما الإجازة فقد نشأت تالية للإسناد ومكملة له بغرض تحقيق نسبة كتب الحديث إلى مؤلفيها وصيانة نصوصها من عوامل الفساد والتحريف (91).

والإجازة على أنواع عدة حددها علماء الحديث ، وأوردوا الآراء حول صحة هذه الأنواع(*) وحجيتها، تبعاً لتوفر الأسس والقواعد التي وضعوها توثيقاً للسنة وحرصاً على نقلها بين المسلمين كما رآها وسمعها صحابة رسول الله ﷺ .هذا وسنحاول أن نستعرض من هذه الأنواع ماله أمثلة من واقع الحياة العلمية المغربية في هذه الفترة :

1ـ إجازة معين في معين :ـ أي يكون المجاز له معيناً والمادة المجاز بها معينة ، وهذه أعلى أنواع الإجازات ؛ لأن أركان الإجازة الأربعة : المجيز ، المجاز له ، ومادة الإجازة ، ولفظ الإجازة ، متوفرة فيها وذلك كأن يقول الشيخ لتلميذه :" أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري "(92) وهذا النوع من الإجازة يأتي على صورتين :

أ ـــ **الصورة الأولى** : أن تكون الإجازة مقترنة بالمناولة ، كأن يدفع الشيخ لتلميذه أصل سماعه أو مؤلفه ويجيزه في روايته (93) ، فأبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله الحضرمي السبتي (ت : 610هـ / 1213م) روى عن أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت: 581 هـ /1185م) وأخذ عنه كتابه الروض الآنف وناوله وأذن له في روايته(94)، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي الغافقي السبتي (ت: 649هـــ/ 1251م) أخذ عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد بن عبيد الله الحجري (ت : 591هـ / 1194م) ولازمه فتلا عليه القراءات السبع،وقرأ عليه الموطأ وسمع عليه الكتب الخمسة إلا يسيراً من آخر كتاب مسلم، وسمع أيضاً عليه مسند أبى بكر البزار الكبير وسيرة ابن إسحاق بتهذيب ابن هشام إلى غير ذلك من الكتب وقرأ وناوله كثيراً وأجاز له(95).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ليس بالضرورة أن يكون السماع أو القراءة والمناولة والإجازة وفي وقت واحد ؛ فقد يلازم الطالب شـــيخه مدة طويلة ، ويقرأ أو يســـمع منه كتباً كثيرة ويتناول بعضها أو كلها ، وفي آخر هذه الملازمة يطلب منه أن يجيزه بما أخذه عنه فيكتب له إجازة يضمنها تلك الكتب التي أخذها عنه وتناولها منه في أوقات متعددة ، كما كان الشـــيخ يناول الطالب الكتاب ويجيزه فيه ولو لم يقرأه عليه كله ثقة من الشيخ في الطالب علماً وخلقاً ولأنه سمع عليه كتبا أخرى (96) وقد حصـــل كثير من مشـــاهير العلماء أثناء طلبهم للعلم على هذا النوع من الإجازة ، فأبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد الأنصاري (ت : 651 هـــ / 1253م) كان يحرص عل طلب العلم والأخذ سماعاً أو قراءة على الشيوخ ، ولذلك فقد تجول في مدن المغرب المختلفة ورحل إلى الأندلس ، ولقي العلماء وأخذ عنهم مباشـرة ، فلقي بمراكش ، أبا القاسم أحمد بن يوسف بن رشد القيسي (ت : 582هـــ / 1186م) وقرأ عليه وناوله وأجاز له ، ولقي بسبتة أبا محمد عبد الله بن محمد بن عبيد الله الحجري (ت: 591هـــ / 1194م) وحضر مجلسه وكتب له بجميع ما يحمله ، وسمع على أبى بكر محمد بن عبد الله بن الجد (ت: 586هـ / 1195م) أبواباً من الموطأ وأجاز له سائره وجميع ما ألفه وجميع ما يحمله، ولقي بغرناطة أبا محمد عبد المنعم بن الفرس (ت: 597هـ / 1200م) وحضر مجلس تدريسه ، وكان يقرأ عليه مرة من سيبويه ، ومرة من الكامل للمبرد قراءة تفهم و شرح ، وأخرج له ابن الفرس كتابه في أحكام القرآن فقرأ عليه بعضه وناوله سائره وأذن له في روايته (97).

ب- **الصـورة الثانية** :- أن تكون الإجازة مجردة عن المناولة ، وهذه الصـورة تعتبر أسـلوباً من أساليب التقويم إذا كانت مسبوقة بقراءة أو سماع (98) ،وقد كان بعض العلماء لا يأذن في الرواية عنه إلا لمن قرأ عليه أو ســـمع منه ، ومن هؤلاء أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري (كان حيا ســنة 590هـــــ/ 1193م) وكان فقيهاً مقرئاً متقناً أســتاذاً نحوياً لغوياً ، جلس للقراءة والرواية بالجامع الأعظم ببجاية وقرأ عليه وا ستفاد منه خلق كثير ، وكل من أخذ عنه فأنه يو صف بالإتقان والدراية ، وجودة الرواية وكان لا يتسامح في الإجازة ولا يمكن منها إلا بعد التحصيل ومن ظفر من الطلبة بإجازته ظفر بالغاية القصوى ، ووصل إلى المرتبة العليا (99). وممن حصل على هذا النوع من الإجازة ، أبو القاسم عبد الرحيم بن عيسى بن يوسف الأزدي الوهراني (ت: 603هـ / 1206م) وكان متصل العناية بالرواية ولقاء الشيوخ ، سمع ببلده من أبيه وعمه أبي القاسم وأبي الحكم عبد الرحمن بن محمد بن حجاج (ت: 601هـ/ 1204م) وأبي الحسن عباد بن سرحان ولقى ببلده أيضاً أبا مروان بن مسرة ، وأبا الفضل عياض بن محمد بن عياض (ت: 630هـ / 1232م)

حفيد القاضي عياض (ت: 544هـ / 1149م) وأجازوا له جميعهم ، ولقى ببلده أيضاً أبا القاسم أحمد بن محمد بن رشد القرطبي (ت: 622هـ / 1225م) فأجاز له المقدمات وشرح العتبية من تأليف أبيه (100) وأبو الحسن علي بن حسن الصديني (ت : 620هـ / 1223م) من أهل فاس روى عن أبي بكر محمد بن أحمد بن طاهر الخدب (ت : 580هـ / 1184م) وسمع عليه كتاب سيبويه وأجاز له ، وروى عن أبي عبد الله محمد بن علي بن الرمامة (ت :567 هـ / 1171م) وأبي الحسن علي بن أحمد بن حنين (ت: 569هـ / 1173م) وأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء (ت:592 هـ/ 1195م) وأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي (ت: 582هـ / 1186م) ، قرأ على هؤلاء وسمع وأجازوا له(101)،و أبو عبد الله محمد بن عيسى بن مع النصر بن إبراهيم الفاسي (ت: 639هـ / 1241م) روى عن أبيه وصهر أبيه إمام جامع القرويين أبي محمد يسكر بن موسى ، وعدد من علماء المغرب كأبي القاسم عبد الرحيم بن الملجوم (ت : 603هـ / 1206م)، وأبي ذر مصعب بن محمد الخشني (ت: 604هـ / 1207م) وأبي عبد الله محمد بن عبد الحق التلمساني (ت: 625هـ / 1227م) ،وأبي موسى عيسى الجزولي (ت: 607هـ / 1210م) سمع عليه بعض أحكام عبد الحق الصغرى وأجاز له مارواه ، وأجاز له أبو محمد عبد الله بن سليمان بن حوط الله (ت: 612هـ / 1215م) وأبو عبد الله الشاري وأبو القاسم مولى ابن باق صحيح البخارى (102)، و أبو عبد الله محمد بن قاسم بن منداس الجزائري (ت: 643هـ / 1245م) أخذ العربية والآداب عن أبي موسى الجزولي ، ولقى أبا محمد بن عبيد الله الحجري وأبا العباس بن مضاء وأبا الحسن بن زمنين وأبا الحسن علي بن عتيق (ت: 598هـ / 1201م) وأبا ذر الخشني فحمل عنهم (103)،وأبو زكرياء يحيى بن أبي بكرالعبدري التلمساني (كان حياسنة:644هـ/1246م) قرأ على المقرئ أبو بكرمحمد بن يوسف بن مفرج الإشبيلي (ت:600هـ/ 1203م) الموطا وأجاز له،وقرأ على أبو عبد الله التجيبي (ت:610هـ/1213م) صحيح مسلم والبخاري والترمذي وسيرة ابن هشام وغير ذلك من الكتب وأجاز له (104)،وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الأزدي السبتي (ت: 660هـ/ 1261م) روى عن أبي محمد بن عبيد الله الحجري ، سمع عليه الموطأ والكتب الستة وسير ابن إسحاق بتهذيب ابن هشام وغير ذلك وأكثر عنه ، وتلا عليه القرآن بحرف نافع وأجاز له ، كما قرأ على أبي الصبر أيوب الفهري السبتي (ت:609هـ/ 1212م) ، وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي (ت: 610هـ / 1213م) وأجازوا له (105).

2- إجازة معين في غير معين :- وذلك مثل أن يقول الشيخ :" أجزت لك أو لفلان رواية مسموعاتي ومؤلفاتي وما لي من نظم ونثر "(106) ، دون أن يحدد هذه المسموعات والمؤلفات ، فينقص هذا النوع من الإجازة ركن من أركانها الأربعة ، ولذلك كان قبول هذه الإجازة من عدمه مثار خلاف بين العلماء فمنعها قوم ، وتوسع آخرون فقبلوها (107)، وهي على ثلاث صور:

أ - **الصورة الأولى** : أن يجيز الشيخ تلميذه بعد لقاء أو لقاءات مباشرة بينهما، يكون الطالب خلال تلك اللقاءات قد أخذ عن شيخه - سماعاً أو قراءة - بعضاً من مروياته أو مؤلفاته ، وعند افتراقهما يطلب الطالب من شيخه إجازته بكل مروياته ومؤلفاته حتى تلك التي لم يسمعها من شيخه أو يقرأها عليه ، وهذه الصورة أقرب إلى النوع الأول ؛ وذلك لأن لقاء الشيخ لتلميذه فرصة لمعرفة مدى جديته وحرصه على التحصيل ، وبالتالي فإن إجازته له بعموم مروياته ومؤلفاته - ولو لم يسمعها أو

يقرأها كلها - تعتبر شـهادة من الشـيخ بأن هذا الطالب ذو أهلية علمية تؤهله لرواية هذه المرويات والمؤلفات. ومن ناحية أخرى فإن إجازة الشـيخ للطالب في الجزء الذي قرأه أو سـمعه تعتبر تقويما يشهد للطالب بإجادته تلك المؤلفات (108).

والأمثلة لهذه الصورة كثيرة من ذلك :محمد بن خير بن عمر بن خليفة الفاسي (ت: 575 هـ/ 1179م) وكان من أئمة المقرئين وجلة المحدثين المسندين أخذ عن أبي القاسم بن فرتون وأجاز له لفظا جميع روايته (109)، و أبوعبد الله محمد بن إبراهيم بن حزب الله بن البقارالفاسـي (كان حياً سنة : 582هـ/ 1186م) وكان من أهل الفقه والحديث متحققاً بالروايةعاكفاً على التدريس حافظاً متفنناً حدث وأخذ عنه، وممن أخذ عنه أبو الحسـن علي بن محمد بن القطان (ت : 628هـ / 1230م) وأجاز له جميع روايته (110)، كذلك أخذ ابن البقارعن إبراهيم بن إبراهيم بن محمد الأنصاري الأشوني الفاسي (ت : 583هـ / 1187م) يعرف بالعشاب وكان مقرئاً أديباً نحوياً وأجاز له جميع روايته (111) وأبو حفص عمر بن عبد الله بن عمر السلمي الفاسي (ت: 602هـ / 1205م) وكان من أهل المعرفة والتفنن أديباً كاتباً أجاز لأبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي (ت: 610هـ / 1213م) جميع ما رواه وما أجيز له مع ماله من نظم ونثر ومجموع في أي فن كان (112)، و أبومحمد عبد الله بن محمد بن عبد الله الصنهاجي (كان حياً سنة 641هـ / 1243م) وكان من أهل العلم مشـاركاً في علم الكلام ، أجاز لأبى عبد الله محمد بن عبد الله بن الأبارالقضاعي (ت: 658هـ / 1260م) أجاز له لفظاً جميع روايته بعد أن لقيه مراراً وسمع منه كثيراً (113)، كذلك سـمع ابن الأبار من أبى القاسـم عبد الرحيم بن أحمد بن علي السـبتي (ت: 655هـ /1257م) جملة من مروياته وأجاز له لفظاً وخطاً (114).

ولقد كانت هناك أسـباب تضـطر العلماء إلى هذه الصـورة من الإجازة ، فعندما يحل أحد العلماء في إحدى المدن ، يسـارع طلبة العلم إلى لقائه والأخذ عنه ، ولكن قد لا يكفي الوقت الذي يمضيه هذا العالم بين ظهرانيهم لكي يأخذوا عنه كل ما لديه من علم ومعرفة ، وفي هذه الحالة فأنه يجيز لهم الرواية عنه لعموم مروياته،كما حدث لأبي الحسـن علي بن محمد الغافقي السـبتي (ت: 649هـ / 1251م) عندما دخل الأندلس وقصد مدينة غرناطة فقد كان في عجلة من أمره ، ولم يبق فيها إلا أياماً ، وخلال تلك الأيام قصده طلبتها فدرسهم بعضا مما لديه ، ولما عزم المسير ومغادرة المدينة استجازه هؤلاء الطلبة فأجاز لهم عامة ما يرويه (115).

ب ـــ الصورة الثانية : أن يجيز الشيخ الطالب دون أن يكون بينهما لقاء ، وهذه الصورة نشأت من حرص العلماء على نشر علمهم ، وحرص طلبة العلم على الاستكثار من الرواية ، فإذا اشتهر عالم من العلماء بالحفظ والدراية فإن العلماء السابقين له يجيزون له ـــ بطلب منه أو بدون طلب ـــ وذلك يعود إلى أن هؤلاء العلماء كانوا يخشـون التعرض للوعيد الشـديد الذي رتب لكاتم العلم ؛ ولأنهم يرون أن هذا العالم سيؤدي العلم الذي أجيز به كما كان المجيز يؤديه (116). والأمثلة لهذه الصورة كثيرة من ذلك : أبو عبد الله محمد بن علي بن جعفر بن الرمامة القيسي (ت: 567 هـ / 1171م) وكان فقيها حافظاً متقدماً في الفضـل والانقطاع إلى العلم ، كتب إليه مجيزاً ولم يلقه أبو محمد بن عتاب وأبو الوليد بن طريف وأبو الحسن علي بن جعفر السعدي بن القطاع (117) و أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن القطان الكتامي المراكشي (ت: 628هـ / 1230م) وكان من أهل

العدد الخامس – يناير 2016

الحديث ذاكراً له مستبحراً في علومه ذا حظ من الأدب وقرض الشعر، كتب إليه مجيزاً أبو إسحاق بن إبراهيم الأنصاري ، وأبو الحسن علي بن أحمد بن كوثر(ت: 589 هـ/ 1192م) وأبو خالد يزيد بن رفاعة (118)، وأبو عبد الله محمد بن علي بن عيسى الصنهاجي القلعي المراكشي (ت: 629هـ/ 1231م) وكان أديباً بارع النظم والنثر، ذا حظ صالح من الفقه وأصوله ، متحققاً بالنحو، متقدماً في حفظ اللغات والآداب كتب إليه مجيزاً أبو عبد الله محمد بن عبد الحق التلمساني (ت: 625هـ / 1227م) فكتب إليه من نظمه شاكراً له على إجازته له(119) :

يا أيها الندب السري الأمجد	والعالم الحبر الفقيه الأوحد
يا أيها البحر المحيط معارفا	لا تنتهي ، وفوائد لا تنفد
وصلت إجازتك المجيزة سيدي	نحو الذي أنحو إليه وأقصد
إن الدراية والرواية منتهى	أملي الذي أسعى إليه وأحفد
لازلت لي متفضلاً فأجزتني	بفوائد يفنى الزمان وتخلد
فجزاك عنا الله خير جزائه	فجزاء مثلك عندنا لا يوجد.

كذلك أبو الحسن علي بن محمد بن علي الغافقي السبتي (ت: 649هـ/ 1251م) وكان محدثاً راوية ذاكراً للتواريخ وأخبار العلماء ، كتب إليه مجيزاً ولم يلقه جماعة وافرة منهم أبو العباس بن مضاء وأبو الحسن بن القطان ، وأبو عبد الله بن حماد (120) وأبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن قطرال الأنصاري المراكشي (ت: 651هـ / 1253م) وكان محدثاً راوية عدلاً ثقة في ما يحدث به، كتب إليه مجيزاً ولم يلقه أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن حبيش (ت:584هـ /1188 م)(121) و أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأزدي السبتي (ت: 660هـ / 1261م) وكان فقيهاً راوية مكثراً عدلاً ثقة ، كتب إليه جماعة وافرة من أهل العلم من المغرب والأندلس والمشرق أبرزهم عبد الرحيم بن عيسى بن يوسف الأزدي الزهراني الشهيربابن الملجوم الفاسي (ت: 603هـ / 1206م) وأبو موسى الجزولي (ت: 607هـ / 1210م) وأبو محمد عبد الله بن محمد التادلي (ت:597هـ/ 1200م)(122).

وقد كان الأسلوب الذي اتبعه طلبة العلم في الحصول على إجازات العلماء سواء من المغرب أو الأندلس أو المشرق ، أن يكتبوا استدعاء عاماً للإجازة ، يحمله الراحلون في طلب العلم ويعرضونه على من يلقونهم من العلماء فيقوم العلماء بكتابة إجازاتهم لكل من ورد اسمه في هذا الاستدعاء ، وممن اشتهر بجلبه الإجازات أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد العزفي(ت: 633 هـ/1235م) فقد رحل إلى المشرق والتقى ببعض علمائه ، وأخذ عنهم واستجازهم ، كما جلب إجازات هؤلاء العلماء لبعض أصحابه كأبي عبد الله محمد بن عياض اليحصبي السبتي (ت: 655هـ /1257م) وأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأزدي (ت: 665هـ/ 1261م)(123)،فهذان العالمان وغيرهما تضمنهم الاستدعاء الذي حمله العزفي .

ج ـ الصورة الثالثة : الإجازة للأطفال وهذه الصورة هي أقل صور هذا النوع من الإجازات قيمة ، فعلى الرغم من أن المجاز في هذه الصورة معين إلا أنه ليس مؤهلا لتحمل ما أجيز به ، والحقيقة أن هذه الصورة نشأت من حرص الآباء على إيجاد سبب علمي يربط بين أبنائهم وبين علماء متوقع

أن يرحلوا عن الدنيا قبل أن يصبح هؤلاء الأبناء أهلا لتلقى العلم ، مما يعطيهم الحق في الرواية عن هؤلاء الشيوخ بالإجازة(124).

ومن العلماء الذين حصـــلوا على إجازات في طفولتهم : محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن الصقر الأنصاري المراكشي (ت: 590هـ / 1193م)وكان مقرئاً مجوداً محدثاً راوية عنى به أبوه فاستجاز له أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت: 544هـ / 1149م) وهو ابن ستة أعوام ، وأبو القاسم خلف بن بشكوال (ت: 578هـ / 1182م) ومحمد بن هشام بن أبي حمزة وهو ابن أربعة أعوام (125)،و أبو القاسم عبد الرحيم بن عيسى الزهراني الفاسي (ت: 603هـــ / 1206م) حصل له أبوه وهو في سن السابعة على إجازة من أبي محمد عبد الله بن علي سبط أبي عمر بن عبد البر عندما لقيه بأغمات فاستجازه لنفسه ولابنه(126)،وأبو القاسم أحمد بن محمد القضاعي (ت: 657هـــ / 1258م) حصل وهو في المهد على إجازة من أبي القاسم خلف بن بشكوال (ت : 578هـ / 1182م) وطلبها له أخوه أبو الحسن ، ويروي أبو القاسم ظروف حصوله على تلك الإجازة فيقول :" أدخل أخي وكبيري أبو الحسن إلى منزل أبي وأنا في المهد ابن أربعين يوماً الراوية أبا القاسم بن بشكوال وأراه إياي واستجازه لي فدعا لي بخير وكتب لي حينئذ الإجازة ووضعها بيده على صدري وانصرف رحمه الله "(127).

وكما قلنا آنفا ، فإن وجود هذه الصورة من الإجازة مرتبط بحرص الآباء على تمكين أبنائهم من الرواية عن مشاهير العلماء الذين قد لا يكونون على قيد الحياة عندما يكبر الأبناء ، ولهذا السبب فإن أبا عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي (ت: 658هـ / 1260م) المعروف بابن الأبار استجار له والده في سنة(597هـ/ 1200م) أبا بكر محمد بن أحمد بن جمرة (ت: 599هـ / 1202م) وهو صـغير لم يتجاوز عمره السـنتين في حين كان ابن جمرة في أواخر حياته ، وهذا يتضـح لنا من المقارنة بين تاريخ مولد ابن الأبار ، وتاريخ تلك الإجازة ، وتاريخ وفاة ابن جمرة فقد كان مولد ابن الأبار سنة (ت: 595هـ / 1198م) وتاريخ الإجازة (597هـ / 1200م) وبعد ذلك بسنتين كانت وفاة ابن جمرة(128).

3- إجازة المجاز: وذلك مثل أن يقول الشيخ :" أجزت لك أو لفلان مجازاتي ، أو أجزت لك أو لفلان رواية ما أجيز لي روايته "(129) ،وقد كان قبول هذه الإجازة من عدمه مثار خلاف بين العلماء فمنعها قوم ، وتوسع آخرون فقبلوها بشرط أن يعلم المجاز بالإجازة عن الإجازة كيفية إجازة شيخ شيخه حتى لا يروي بها ما لم يندرج تحتها ، فإذا كان مثلا صورة إجازة شيخ شيخه :" أجزت له ما صح عنده من سماعاتي " فرأى شيئاً من مسموعات شيخ شيخه فليس له أن يروى ذلك عن شيخه عنه حتى يستبين أنه مما كان قد صح عند شيخه كونه من مسموعات شيخه الذي تلك إجازته(130).

ومن العلماء الذين أجازوا إجازة مجازات شيوخهم إلى طلابهم أبو حفص عمر بن عبد الله بن عمر السلمي الفاسي (ت: 602هـ /1205م) وكان من أهل المعرفة أديباً كاتباً قاضياً عدلاً ، أجاز لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي (ت: 610هـــ / 1213م) جميع ما رواه وما أجيز له (131)،و أبو عبد الله محمد بن عبد الحق التلمساني (ت: 625هـــ / 1227م) وكان حميد السيرة مشـــاركاً في الفقه وعلم الكلام معنياً بالحديث وروايته(132) ،أجاز أبو زكرياء يحيى بن علي بن حسن الهمداني البجائي (كان حياً سنة615هـــ / 1218م) بكل ما اشتمل عليه برنامج روايته عن أشياخه وما سند عنه من قراءته ومسموعاته وإجازته ومناولاته وتآليفه في فنون العلم وماله من نثر

طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب

ونظم (133)،و أبو زكرياء يحيى بن عباس بن أحمد القيسي القسنطيني (كان حياً سنة 649هـ/1251م) وكان من عدول الشهود ببجاية وممن أخذ عنه الناس ، وألف برنامجاً ضم فيه شيوخه وما سمعه عليهم ، كتب مجيزاً من بجاية مرتين بإجازة عامة ما رواه لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير(ت: 708هـ/ 1308م)(134).

4ـ الإجازة العامة : وهي أن يجيز لغير معين بوصف العموم ، وفي هذا النوع من الإجازة لا يحدد الشيخ المجيز لا الشخص المجاز له ولا المادة المجازة ، وذلك كأن يقول :" أجزت للمسلمين أوكل من أدرك زماني (135) ،فهي تنقص ركنين من أركان الإجازة الأربعة ، ومن العلماء الذين أجازوا ما يحملونه إجازة عامة في هذه الفترة أبو مروان عبد الرحمن بن محمد بن قزمان القرطبي (ت: 564هـ /1168م) فقد أجاز لكل من ضمته وإياه الحياة في رمضان سنة (564هـ /1168م) وممن روى بهذه الإجازة عن ابن قزمان أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي (ت: 616هـ / 1219م) وكان عالماً بالقراءات متقدماً في صناعة العربية ، أقرأ القرآن والنحو وضروب الآداب دهراً طويلاً بسبتة (136).

وقد اقتدي أبو على الرندي بأبي مروان بن قزمان فأجاز هو أيضاً كل من كان موجوداً في شعبان سنة (613هـ/ 1216م)(137)، كذلك أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن مسعود الشلبي الفاسي(ت: 626 هـ / 1228م)أجاز في رمضان سنة (621 هـ /1224 م) لكل من أدرك حياته (138).

وكانت الإجازات العامة من بعض علماء المشرق تجلب إلى المغرب ، فيروى طلبة العلم في المغرب اعتماداًعلى هذه الإجازات عن هؤلاء العلماء، ومن تلك الإجازات إجازة الحافظ أبى طاهر أحمد السلفي (ت: 576هـ/ 1180م) التي كتبها في رمضان سنة (560هـ/ 1164م) لكل من كان موجوداً في بلاد المسلمين في ذلك التاريخ (139) ، وممن روى بهذه الإجازة عن السلفي أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن حزب الله بن البقارالفاسي (كان حياً سنة 582هـ/ 1186م) وكان من أهل الفقه والحديث متحققاً بالرواية عاكفاً على التدريس (140)، وأبو حفص عمر بن عبد الله بن محمد السلمي الأغماتي (ت: 603هـ / 1206م) وكان حافظاً للفقه راوية مسنداً رئيساً من رؤساء النحاة (141)، ومن هؤلاء أيضاً أبوعلي عمر بن عبد المجيد الرندي (ت: 616هـ / 1219م)(142).

هذه بعض أنواع الإجازات التي وجدت لها أمثلة من واقع الحياة العلمية المغربية في هذه الفترة، وهناك أنواع أخرى ضربنا عنها صفحاً لضعفها ولعدم وجود أمثلة لها في الفترة موضوع البحث. والحقيقة أن الذي يبدو لنا من استقراء آراء المحدثين حول الإجازة أن النوع الأول منها هو الأصل المعتبر عند الأوائل من علماء الحديث ، ذلك أنها في الغالب تأتي بعد طول ملازمة التلميذ لشيخه ، ولذلك فإن الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ حينما سئل عن الرجل يقول له العالم : هذا كتابي فاحمله عني وحدث بما فيه ؛ قال : لا أرى هذا يجوز، وإنما يريد هذا الحمل الكثير بالإقامة اليسيرة "(143) ، ذلك أن طالب العلم إذا لازم شيخه وأخذ عنه وأجازه بما أخذه عنه فالإجازة معتبرة (144). ويبدو أن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ كان يعترض على بعض الصور من النوع الثاني والتي يمنح الطلاب وفقها إجازات شيوخهم دون أن يلتقوا بهم ، أو يكون المجاز له ممن لم يشتهر بطلب العلم كما في الإجازة للأطفال (145)، ولذلك فإنه اشترط في الإجازة الصحيحة ثلاثة شروط هي :-

طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب

1- أن يكون الفرع معارضاً بالأصل حتى كأنه هو .

2- أن يكون المجيز عالماً بما يجيز به ، ثقة في دينه وروايته معروفاً بالعلم .

3- أن يكون المستجيز من أهل العلم ، وعليه سمته ،حتى لا يوضع العلم إلا عند أهله (146).

ومعلوم أن الإجازة التي تتوفر فيها هذه الشروط تعتبر أسلوباً قوياً من أساليب التقويم ، فهي تأتي بعد الأخذ المباشر من الشيخ يتم خلاله مطابقة فرع الطالب ـ حفظاً أو كتابة ـ بأصل الشيخ .

مما تقدم يمكننا القول إن الإجازات كانت في البداية مقيدة بضرورة أن يكون هناك لقاء مباشر بين الشيخ المجيز والطالب المجاز له ، فإذا اقتنع الشيخ أن تلميذه مؤهل لحمل علمه عنه منحه إجازته التي هي بمثابة إذن ورخصة للرواية عنه ، ثم توسع الشيوخ في منحها وترتب على ذلك توسع طلاب العلم في استخدامها والرواية بها .كما أن الإجازات في جميع صورها مرتبطة بالشيخ الذي منحها ومقترنة باسمه ، ولا علاقة لها بأي جهة تعليمية كمؤسسة أو معهد تعليمي كما هو الحال في الشهادات التي تمنح للطلاب اليوم ، وعلى الرغم من ظهور المدارس في العالم الإسلامي فقد بقيت تقاليد منح الإجازة كما هي قبل ظهور المدارس (147).

أساليب كتابة الإجازات :

سبق أن أشرنا إلى أن الإجازة العلمية تمنح بطريقتين كالتالي :

أ: الإجازة الشفهية :

وهي في الغالب تكون إيجابا لطلب المستجيز ، فالمستجيز هو الذي يحدد المادة التي يطلب الإجازة لها ، وما على الشيخ في حالة اقتناعه إلا أن ينطق بالإجازة ، ويعتبر العلماء الإجازة بالمشافهة أوثق طرق الإجازة (148)،وذلك لأنها تستلزم اللقاء المباشر بين الشيخ وتلميذه .

ب: الإجازة المكتوبة :

وقد كانت طريقة الإجازة في أول الأمر لا تتعدى توقيعاً مختصراً يكتبه الشيخ يثبت أن الطالب المجاز له قد أخذ عنه المادة موضوع الإجازة ،والغالب أن يكون هذا التوقيع مثبتاً على الكتب المراد إجازتها ، وفي صفحة العنوان منها (149)، كأن يكتب الشيخ بخطه على كتاب يود الطالب إجازته له :" أجزت فلاناً رواية هذا الكتاب عني " (150).

وكثيراً ما نجد في المخطوطات القديمة إجازات الشيوخ لتلاميذهم (151) ، وقد تتعدد الإجازات حتى تزدحم صفحة العنوان بل قد تكتب في هوامش الكتاب ، و هذا التعدد للإجازات الحاصل في المخطوطات القديمة يعود إما لكون مالك الكتاب أجيز به من أكثر من شيخ ، أو لكون الكتاب تنقل من مالك إلى آخر ـ بالشراء أو الهبة ، أو الإرث ـ وبالتالي فإن كل مالك مر عليه ذلك الكتاب يستجيز به عالماً أو أكثر من الذين عاشوا في عصره (152).

ولكن هذه الطريقة المبسطة لكتابة الإجازة لم تستمر طويلاً ، فقط ظهرت الإجازات المطولة المنفصلة عن الكتب ، وأصبح المجال متاحاً للتفنن في اختيار المواد التي تكتب عليها ، فاختير لها

طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب

أفضل الرقوق وأغلاها (153) ، كما حرص العلماء على تحسين خطها واستخدام ماء الذهب في كتابتها (154).

أما الأساليب فقد أغرقوا في تزويق عباراتها وإضفاء الألقاب المتكلفة على من أعطيت له ، انظر إلى تلك الألقاب التي أطلقها أبو عبد الله محمد بن محمد بن الحسين الخشني البجائي (كان حياً سنة 603هـ / 1206م) على من استجازه من أهل تلمسان ، وهو الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الحق التلمساني (ت 625 هـــ / 1227م) فقد لقبه " بالشيخ الأجل، الفقيه الزكي العالم الحافظ المفيد المتفنن العلامة الأكمل ، بقية الجلة الفضلاء أكابر أهل العلم " (155). كذلك لقبه أبو عبد الله محمد الصنهاجي القلعي (ت: 629هـــ / 1231م) عندما استجازه أيضاً " بالعالم الحبر الفقيه الأوحد "(156).

كما كانت الإجازات المطولة بمثابة مذكرة علمية للمجيز يذكر فيها أسماء شيوخه وتواريخ وفياتهم ، ومؤلفاتهم ، وأسانيدهم(157) ،بل إن بعض الإجازات كانت تتداول بين العلماء كالكتب ، وتتعرض للنقد والتعقيب مثل تلك الإجازة التي كتبها أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي (ت: 616هـــ /1219م) لبعض تلاميذه ، فقد اطلع عليها عالم أخر معاصر له ، وهو أبو محمد عبد الله بن الحسن القرطبي (ت: 611هـ/ 1214م) ووجد فيها بعض الأوهام في أسانيدها ، فتتبعها بالنقد وتبيين وجه الصواب(158).

وهكذا تعددت طرق التعليم وتنوعت بالمغرب,وتوافرت على إجازات علمية بأساليب متنوعة، تقوم تحصيل طلبة العلم وتؤهلهم للتصدي للتدريس والرواية.ولاشك أن هذا التنوع يبين لنا مدى إقبال المغاربة على العلم والتعلم ،كما يعكس لنا مبلغ الازدهار العلمي والفكري الذي شهدته البلاد في هذه الفترة.

الهوامش:

(1) أبو الفضل عياض اليحصبي،الألماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط1، دار التراث ، القاهرة، 1970م، ص 68؛ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح،علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) تحقيق نورالدين عتر ،ط2،المكتبة العلمية، المدينة المنورة،1972م،ص 87 ـــ 114؛ أبوبكر محمد بن خيرالإشبيلي ,فهرسة ابن خير، تحقيق إبراهيم الأبيارى ، ط1، دار الكتاب المصري ،القاهرة ، 1989م،/ 26 -27

(2) كريم عجيل حسين ، الحياة العلمية في مدينة بلنسية الإسلامية، ط1، منشورات مؤسسة الرسالة، بيروت، 1976م، ص 308 .

(3) ابن الصلاح ،المصدر السابق، ص 87؛ بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة،المنهل الروي في مختصرعلوم الحديث النبوي،تحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان،دار الفكر،د.م،د.ت،ص80؛ محمد بن لطفي الصباغ، الحديث النبوي ،ط6، المكتب الإسلامي ، بيروت، 1990م، ص 166 .

(4) المصدر نفسه ص،87 -89؛ ابن جماعة، المصدر السابق،ص 82؛ ابن خير الإشبيلي ، المصدر السابق، 1/ 36.

(5) كريم حسين ، المرجع السابق، ص 310 - 314 .

(6)عياض اليحصبي،المصدر السابق، ص 69 .

(7) أبو الحسين مسلم النيسابوري، صحيح مسلم بشرح النووي ،ط1،المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة ، 1930م كتاب الزهد،باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، 18 / 129.

(8) ابن الصلاح، المصدر السابق، ص 116 ـــ 117 ؛ يوسف العريني،الحياة العلمية في الأندلس في عصر الموحدين، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة،1995 م،ص 165.

(9) أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، ط1، مكتبة المعارف، الرياض،2007م ،1 / 275.

(10) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الأبار،التكملة لكتاب الصلة،تحقيق عبد السلام الهراس ،دار الفكر، بيروت،199،م ،2 / 162 ترجمة 419 ؛ أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي،الذيل والتكملة ، تحقيق إحسان عباس ،ط1، دار الثقافة، بيروت،1973م ،8 / 323 ترجمة 121 .

(11) المصدرنفسه، 3/ 210 ترجمة521 ؛ أحمد بن محمد بن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس ، دار المنصور للطباعة، الرباط ، 1973م، 2/ 480 ترجمة 539؛ الشريف محمد بن إدريس الكتاني،سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس ، تحقيق عبد الله الكتاني وآخرون، دار الثقافة, الدار البيضاء،2004م،396/1.

(12)المصدر نفسه،102/1 – 103 ترجمة292؛ عباس بن محمد بن إبراهيم السملالي المراكشي ،الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام،تحقيق عبد الوهاب بن منصور،ط2،المطبعة الملكية، الرباط،1993م، 2 / 135 -136.

(13) ابن الصلاح ، المصدر السابق ، ص 96 .

(14) أبو العباس أحمد بن أحمد الغبريني،عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية دارالبصائر، الجزائر، د.ت،ص 62 - 63 .

(15) عبد الواحد بن علي المراكشي،المعجب في تلخيص أخبار المغرب ،تحقيق محمد سعيد العريان ،القاهرة، 1963م،ص355.

(16) ابن الأبار ، المصدر السابق,1/ 90 ترجمة262؛ ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق, 1/ 556 ترجمة 858.

(17) ابن الأبار,المصدر السابق ، 2 / 194 ترجمة517 ؛ ابن الأبار، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي, تحقيق إبراهيم الأبياري،ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989م، ص200 – 201.

(18) أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ،تحقيق طيار آلتي فولاج، استانبول ، 1995م،3 / 1235.

(19) ابن الأبار ،التكملة ،4/ 124 ترجمة360 .

(20) المصدر نفسه ، 2 / 161 ـــ 162 ترجمة416؛ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 / 352- 355 ترجمة136 ؛ محمد مخلوف ،شجرة النور الزكية في طبقات المالكية،المطبعة السلفية،القاهرة،1349هـ ، 1 / 184.

(21) المصدر نفسه، 4 / 17ـــ 18 ترجمة48 ؛ابن عبد الملك المراكشي ،المصدر السابق، 8 / 246 ترجمة43؛أبو العباس أحمد بن حسن بن قنفذ، الوفيات، تحقيق عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة ، ط4 ، بيروت، 1983م،ص307.

(22) المصدر نفسه، 2 / 307 ترجمة886؛ أبو الحسن علي بن محمد الرعيني ،برنامج شيوخ الرعيني، تحقيق إبراهيم شبوح، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ،دمشق،1962م ، ص 173 ؛ الغبريني ، المصدر السابق ، ص 113 - 114.

(23) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان،تحقيق الأخوان محمد وعبد العزيز المجذوب، نشر المكتبة العتيقة،تونس،د.ت، 4/ 4-5 ترجمة329.

(24) ابن الأبار، التكملة، 3 / 63 - 64 ترجمة150؛ ابن القاضي المكناسي،المصدر السابق، 2 / 415 - 416 ترجمة 432؛ علي بن عبد الله بن أبي زرع ، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية ،د.م، د.ت، ص 41 - 42 .

(25) المصدر نفسه ،2 / 187 ترجمة490.

(26) الغبريني، المصدر السابق، ص 61 - 64 ؛ محمد مخلوف ، المرجع السابق، 1 / 184 - 185 .

(27) ابن الأبار، التكملة ،2 / 165 - 166 ترجمة427 ؛ الرعيني، المصدر السابق،ص169 .

(28)المصدرنفسه، 3 / 250 ترجمة 630؛ ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 8 / 165 ـــ 167 ترجمة10 ؛الذهبي، تذكرة الحفاظ, دار الكتب العلمية ،بيروت، د.ت، 4 / 1407 ؛أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، منشورات كلية الدعوة الإسلامية،ط1،طرابلس،1989م، ص 317 .

(29) المصدر نفسه، 3 / 251 ـــ 252 ترجمة632 ؛ الرعيني، المصدر السابق ، ص 74 ؛ ابن القاضي المكناسي،المصدر السابق، 2 / 485 ترجمة550.

(30) ابن عبد الملك المراكشي ،المصدر السابق، 8 / 157 ترجمة 1؛ يوسف العريني ،المرجع السابق ،ص 168.

(31) الغبريني ، المصدر السابق ، ص 48 ؛ يوسف العريني ، المرجع السابق ، ص 168 .

(32) الخطيب البغدادي، المصدر السابق، 2/ 66؛يوسف العريني ، المرجع السابق، ص 168.

(33) يوسف العريني ، المرجع السابق ، ص 168 - 169 .

(34) ابن الأبار ، التكملة ، 2 / 278 ـــ 280 ترجمة809 ؛أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي،بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، ط1 ، دار الكتاب المصري ، القاهرة، 1989م ، 2 / 438 ؛محمد مخلوف ، المرجع السابق ، 159/1 - 160 .

(35) يوسف العريني ، المرجع السابق ، ص 169 .

(36) صلاح الدين المنجد, "عرض لدراسة المستشرق الفرنسي فايدا عن إجازات السماع والإقراء المثبتة في المخطوطات العربية بدار الكتب الوطنية بباريس"، مجلة معهد المخطوطات العربية،القاهرة، 1957م، مج3، 1/ 161.

(37)عياض اليحصبي ، المصدر السابق، ص 70 - 71 ؛ ابن جماعة، المصدر السابق، 81.

(38) ابن الصلاح ، المصدر السابق ، ص 89 .

(39)ابن الأبار ، التكملة 1 / 135 – 136ترجمة 408 ؛ ابن القاضي المكناسي ،المصدر السابق ، 1 / 89– 90 ترجمة 13.

(40) شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق براجستراسر،دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م،2/ 291.

(41) ابن الأبار، التكملة, 3 / 219 ترجمة548؛ ابن القاضي المكناسي ،المصدر السابق ، 2 / 481 ـــ 482 ترجمة 542؛الذهبي، طبقات القراء، تحقيق أحمد خان ، ط1 ، د.م، 1997م، 2/ 926 -927.

(42) المصدر نفسه ، 3 / 130 ترجمة 315 ؛ابن القاضي المكناسي ،المصدر السابق ، 2 / 444 ترجمة476 .

(43) المصدر نفسه ، 1 / 86 ترجمة 252 ؛ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 / 384 ـــ 385 ترجمة537؛ ابن القاضي المكناسي ،المصدر السابق ، 1 / 144 ترجمة 94؛ الذهبي، طبقات القراء، 2/ 904 - 905 .

(44) المصدر نفسه ، 2 / 188 ترجمة 493 ، الذهبي ،سير أعلام النبلاء، تحقيق بشار معروف ويحيى السرحان، ط1،مؤسسة الرسالة، بيروت،1984م،21/ 477 ؛ ابن القاضي المكناسي ،المصدر السابق ، 1/ 336 ترجمة355 .

(45) الغبريني ، المصدر السابق ، ص 152 .

(46) ابن القاضي المكناسي ،المصدر السابق ، 1 / 221 ترجمة188.

(47) الغبريني ، المصدر السابق ، ص 137 .

(48)ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 5 / 653 ،658 ترجمة1245؛ الغبريني ، المصدر السابق ، ص 137 - 138 ؛ التنبكتي ، المصدر السابق ، ص 381 ؛ محمد مخلوف ، المرجع السابق ، 1 / 194 .

(49)الغبريني ، المصدر نفسه ، ص 33 .

(50) المصدر نفسه ، ص 149 - 150 .

(51)عياض اليحصبي ، المصدر السابق، ص 76.

(52) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، تحقيق عرفان العشا حسونة ، دار الفكر ، بيروت ، 2009 م، ص 243 .

(53) عياض اليحصبي ، المصدر السابق ، ص 74 - 75؛ محمد بن لطفي الصباغ ، المرجع السابق ، ص 172، يوسف العريني، المرجع السابق، ص170.

(54) ابن الصلاح ، المصدر السابق ، 92 ـــ 93 ؛ صبحي الصالح ، علوم الحديث ومصطلحاته ، ط18 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1991م، ص 94 - 95 .

(55) السيوطي ،المصدر السابق، ص 240 ؛ صبحي الصالح ، المرجع السابق ، ص 95 .

(56) حسين عبد العال ، المرجع السابق ، ص 148 ،يوسف العريني ، المرجع السابق ، ص 171 - 172 .

(57) الغبريني ، المصدر السابق ص ،47- 48 ؛ التنبكتي ، المصدر السابق ، ص 81 ؛يوسف العريني ، المرجع السابق،ص 172.

(58) ابن الأبار ، التكملة ، 3 / 251 ترجمة631 ، الغبريني ، المصدر السابق ، ص 68 ـــ 70 ، التنبكتي ، المصدر السابق ، ص 318 .

(*)هو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلى ، نسبة إلى أصيلة المغربية ، حيث ولد ونشأ فيها ، رحل في طلب العلم إلى الأندلس والمشرق ، كان من حفاظ مذهب الإمام مالك ومن المبرزين بعلم الحديث وعلله ورجاله ، جمع كتاباً في أختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة سماه " كتاب الدلائل على أمهات المسائل " قرأ عليه الناس صحيح

البخاري رواية أبي زيد المروزي من علماء مكة ، وتوفي الأصيلى سنة (392هـ / 1001م)انظر: أبو الوليد عبد الله بن محمد بن الفرضي،تاريخ علماء الأندلس ، تحقيق روحية السويفي ،ط1، دار الكتب العلمية،بيروت،1997م،ص 205؛عياض اليحصبي ،ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، تحقيق أحمد بكير محمود ، دار مكتبة الحياة بيروت ، 1967م، 4 / 642 - 648.

(*) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري ويعرف بالقابسي نسبة إلى مدينة قابس بإفريقية ، كان من علماء الحديث عارفاً بعلله ورجاله ، فقيهاً أصولياً متكلماً ، مؤلفاً مجيداً من أبرز مؤلفاته كتاب الممهد في الفقه ، أحكام الديانة والمنقذ من شبه التأويل والرسالة المفصلة لأحوال المتقين ومناسك الحج ، توفي بالقيروان سنة (ت : 403هـ / 1012م) ،انظر: عياض اليحصبي ، ترتيب المدارك ، 4 / 616 ـــ 621 ؛ إبراهيم بن نور الدين بن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، تحقيق مأمون محيى الدين الجنات، ط1،دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م، ص 296 - 297 .

(*) هو أبو القاسم أحمد بن محمد بن عمر بن ورد التميمي ، كان موفور الحظ من الأدب والنحو والتاريخ ، متقدماً في علم الأصول والتفسير ، حافظاً متقناً انتهت إليه الرئاسة في مذهب مالك ، وهو من معاصري القاضي أبي بكر محمد بن العربي (ت : 542هـ / 1148م) وكانت تقع بينهما المناظرات في مختلف العلوم ،(ت : 540هـ / 1145م) انظر: ابن فرحون، المصدر السابق،ص 104 - 105.

(*) هو أبو بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي ، وكان مقرئاً محدثا جليلاً متقناً أديباً نحوياً لغوياً واسع المعرفة ، تصدر للإقراء والاسماع وأخذ الناس عنه ، وكانت كتبه في غاية الصحة والإتقان لكثرة ما عاناها وعالج تصحيحها بحسن خطه وأدى ذلك إلى المغالاة في أثمانها بعد وفاته ولم يكن له نظير في هذا الشأن توفي سنة (575هـ / 1179م) انظر: الضبي ، المصدر السابق ، ص 1/ 104 ، ابن الآبار ، التكملة ، 2 / 49 - 50 ترجمة132.

(59) الرعيني ، المصدر السابق ، ص 75 ؛يوسف العريني، المرجع السابق، ص 173.

(60) الغبريني ، المصدر السابق ، 100 - 101 .

(61) المصدر نفسه ، 36- 37 .

(62) المصدر نفسه ، 123 ؛ التنبكتي ، المصدر السابق ، ص 381 .

(63) المصدرنفسه ، ص 32 - 33 ؛ يوسف العريني ، المرجع السابق، ص 174.

(64) ابن الأبار،التكملة2،/ 225 ترجمة625؛ ابن الأبار، معجم الصدفي ، ص 204.

(65) حسين عبد العال ، المرجع السابق ، ص 154.

(66) محمد عيسى ، المرجع السابق ، ص 349 .

(67) يوسف العريني ، المرجع السابق ، ص 175- 176.

(68) ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 4 / 196 ترجمة 363

(69) المصدر نفسه ، 1 / 454 ترجمة674.

(70)أحمد بن مصطفي طاش كبرى زاده ،مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ،ط1، مطبعة دائرة المعارف الذظامية ، الهند،د.ت،1/ 425 ؛ محمد المنوني، حضارة الموحدين، ط1،دار توبقال للنشر والتوزيع،المغرب، 1989م، ص86.

(71) ابن الأبار، التكملة,،/ 53 ترجمة 129.

(72) المصدر نفسه،4/ 227 ترجمة 630 ؛ ابن القاضي المكناسي، المصدر السابق,55، ترجمة637.

طرق التعليم والإجازات العلمية في المغرب

(73) المصدر نفسه،3/ 251ترجمة 631؛ محمد المنوني، المرجع السابق، ص 86.

(74) ابن القاضي المكناسي، المصدر السابق،2/ 480- 481 ترجمة 540 ؛ التنبكتي، المصدر السابق،ص 314 ترجمة 397.

(75)ابن الأبار، التكملة، 2/ 79 ترجمة220 ؛ ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 6/ 364 ترجمة964.

(76) محمد المنوني ،المرجع السابق، ص 86- 87 .

(77)ابن الأبار، التكملة،3/ 64 ترجمة 150

(78) محمد عيسى ، المرجع السابق ، ص 348 .

(79) ابن الأبار ، التكملة ، 1 / 132- 133 ترجمة398 .

(80) ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 / 237 - 238 ترجمة 32.

(81) حسين عبد العال ، المرجع السابق ، ص 155 .

(82) ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 / 276 ترجمة75 .

(83) ابن الأبار، التكملة، 2/ 61 ترجمة 173؛ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق، 6/ 189 ترجمة 535.

(84) موفق الدين أبي العباس أحمد بن أبي أصـــــــيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق ابن الطحان، ط1، المطبعة الوهبية ، القاهرة، 1882م،2 / 129 - 131 ؛ يوسف العريني، المرجع السابق، ص177.

(85) ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 6 / 22 ترجمة 51 ؛ أبو العباس أحمد بن محمد المقري، أزهار الرياض في أخبار عياض ، تحقيق مصطفى السقا وآخرون،مطبعة لجنة التأليف والترجمة ،القاهرة، 1940م، 3 / 29 .

(86) محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، د.ت ، 1 / 651

(87) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ،ط1،دارالكتب الحديثة ، القاهرة ، د.ت،ص 312 ؛ السيوطي، المصدر السابق، ص 260 .

(88) ابن الصلاح ، المصدر السابق ، ص 106 ؛ الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 325؛ محمد بن لطفي الصباغ، المرجع السابق ، ص 174 .

(89) عياض اليحصبي، الألماع ، ص 88 .

(90) السيوطي ،المصدر السابق، ص 261 .

(91) يوسف العريني ، المرجع السابق ، ص 178 .

(*) ورد ذكر أنواع الإجازات في كتب علوم الحديث ، انظر على سبيل المثال : الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ، ص 326 - 346 ، السيوطي ؛المصدر السابق ، ص 250 - 260 .

(92) السيوطي ،المصدر السابق ، ص 250 .

(93) علي بن محمد الجرجاني ، التعريفات ، بيروت ، د.ت ، ص 255 ؛ السيوطي ،المصدر السابق, ص , 262.

(94) ابن عبدالملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 / 555.

(95) أبو جعفر بن إبراهيم بن الزبير،صلة الصلة القسم الأخير أصدره إ. ليفي بروفنسال ، معهد العلوم العليا المغربية ، الرباط ، 1973م،ص 149 - 150ترجمة300 .

(96) يوسف العريني ، المرجع السابق ، ص 180 .

(97) ابن الأبار ، التكملة ، 3 / 241 ترجمة 604؛ ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 / 158 ترجمة1 .

(98) السيوطي ،المصدر السابق، ص 265؛ يوسف العريني ، المرجع السابق ، ص 181 .

(99) الغبريني ، المصدر السابق ، ص 148 - 149 .

(100) ابن الأبار التكملة ، 3 / 64 ترجمة 150؛ ابن القاضي المكناسي ،المصدر السابق ، 1 / 415 ـــ 416 ترجمة 432؛محمد مخلوف ، المرجع السابق ، / 165 .

(101) ابن الزبير ، المصدر السابق ، ص 148- 149 ترجمة 298 ؛ ابن أبي زرع ، المصدر السابق، ص 56.

(102) ابن الآبار ، التكملة ، 2/ 167ـــ 168 ترجمة430 ؛ ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 / 350- 351 ترجمة 135 ؛ ابن القاضي المكناسي, المصدر السابق ، 1 / 215 ترجمة181.

(103) المصدر نفسه ، 2 / 168ـــ 169 ترجمة432؛ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8/ 356 - 357 ترجمة 137؛ السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر،بيروت،1979م، 1/ 214.

(104) عياض اليحصبي ،الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض،تحقيق ماهرزهيرجرار،دار الغرب الإسلامي،بيروت، 1982م،171 – 172.

(105) ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 / 518 ترجمة23.

(106) الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 334؛ عياض اليحصبي ، الإلماع ، ص 91؛ الغبريني ، المصدر السابق، ص 118 .

(107) عياض اليحصبي ، الإلماع ، ص 90 ومابعدها ؛ ابن الصلاح ، المصدر السابق ، ص 100 .

(108) يوسف العريني، المرجع السابق،ص181.

(109) ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق 8/ 299- 300 ترجمة 93؛ السيوطي، بغية الوعاة 1/ 102 .

(110) ابن الآبار ، التكملة ، 2 / 159ـــ 160 ترجمة 410 ؛ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق، 8 / 268 - 269 ترجمة 68؛محمد مخلوف ، المرجع السابق 1/ 113 .

(111) ابن القاضي المكناسي ، المصدر السابق ، 1 / 89- 90 ترجمة 13.

(112) ابن الأبار ، التكملة ، 3/ 162- 163 ترجمة408 ؛ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8/ 222 ترجمة 26؛ أبوالحسن سعيد بن سعيد الأندلسي ،الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت، ص 91 .

(113) المصدر نفسه ، 2 / 308 ترجمة888 ؛ ابن القاضي المكناسي ، المصدر السابق، 2 / 430 ترجمة460.

(114) المصدر نفسه ، 3 / 65 ترجمة151؛السملالي المراكشي ، المصدر السابق ، 8/ 157 .

(115) ابن الزبير ، المصدر السابق ، ص 151 ترجمة300 .

(116) يوسف العريني ، المرجع السابق، ص 183 .

(117) ابن الأبار ، التكملة ، 2 / 158 ترجمة 406 ؛ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق 8/ 325– 326 ترجمة 123 .

(118) المصدر نفسه ، 3 / 250 ترجمة630؛ ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8/ 166 ترجمة10؛ ابن القاضي المكناسي ،المصدر السابق ، 2 / 471 ترجمة519.

(119) ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 / 323- 325ترجمة 122.

(120) المصدر نفسه ، 8/ 196ـــ 197 ترجمة 12؛ الرعيني ، المصدر السابق ، 74ـــ 76 ؛ ابن القاضي المكناسي ، المصدر السابق ، 2 / 485- 486 ترجمة 550.

(121) ابن الأبار ، التكملة، 3 / 241 ترجمة 604 ؛ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8/ 154 ترجمة1.

(122) ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 / 303 ـــ 307 ترجمة99 ؛ الرعيني ، المصدر السابق ، ص 168- 169 .

(123) المصدر نفسه,8/ 517 ترجمة22.

(124) عياض اليحصبي ،الإلماع، ص 104؛ يوسف العريني ،المرجع السابق،ص 184- 185.

(125) ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 / 262- 269 ترجمة 61.

(126) المصدر نفسه، 8 / 543- 544 ، 547 ترجمة 64.

(127) المصدر نفسه ، 1/ 454 ترجمة 674؛ ابن سعيد الاندلسي ،اختصار القدح المعلي في التاريخ المحلي، تحقيق إبراهيم الأبياري ،ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1980م، ص 120- 122 .

(128) ابن الأبار ، التكملة ، 2 / 290 ـــ 291 ترجمة 834 ؛ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 4 / 179 ترجمة 329؛يوسف العريني، المرجع السابق، 185.

(129) ابن الصلاح ، المصدر السابق ، ص 105؛ابن جماعة، المصدر السابق، ص87.

(130) المصدر نفسه، ص 105؛ابن جماعة، المصدر السابق، 87.

(131) ابن الأبار ، التكملة ، 3 / 162- 163 ترجمة408 .

(132) المصدر نفسه ، 2 / 166 ترجمة 427؛ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 / 317 ترجمة118.

(133) الغبريني ، المصدر السابق ، ص 118 - 119 .

(134) ابن الزبير ، المصدر السابق ، ص 202 - 203 ترجمة393 .

(135 ابن الصلاح ، المصدر السابق ، ص 100 .

(136) ابن الأبار ،التكملة، 3 / 157- 158 ترجمة397؛ يوسف العريني، المرجع السابق، ص186.

(137) ابن الزبير ، المصدر السابق ، ص 67- 68 ترجمة126 .

(138) الذهبي ،القراء الكبار، 3/ 1195 – 1196.

(139) ابن الزبير ، المصدر السابق ، ص 68 ترجمة 126؛ ابن قنفذ،المصدر السابق،ص289- 290.

(140) ابن الأبار ، التكملة ، 2/ 159ـــ 160 ترجمة410؛ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8/ 268-269 ترجمة 68.

(141) ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 / 222ترجمة 26.

(142) ابن الزبير ، المصدر السابق ، ص 68 ترجمة 126.

(143) يوسف العريني، المرجع السابق، ص188.

(144) الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 316 ؛محمد بن لطفي الصباغ ، المرجع السابق ، ص 175 .

(145) محمد بن لطفي الصباغ ، المرجع السابق ، ص 175؛يوسف العريني، المرجع السابق، ص188.

(146) الخطيب البغدادي ، الكفاية ، ص 317 ؛عياض اليحصبي ، الإلماع ، ص 95 .

(147) حسين عبد العال ، المرجع السابق ، ص 144 ؛يوسف العريني ، المرجع السابق ، ص 189 .

(148) محمد بن لطفي الصباغ ، المرجع السابق ، ص 176 .

(149) يوسف العريني ، المرجع السابق ، ص 189 .

(150) محمد بن لطفي الصباغ ، المرجع السابق ، ص 176 .

(151) صلاح الدين المنجد " إجازات السماع في المخطوطات القديمة ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، القاهرة، 1955م، مج1 ، 2 / 232 .

(152) أبو عبد الله بن عمربن رشيد السبتي، ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة ، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة ،الدار التونسية للنشر ،د.ت، 108/2 ؛يوسف العريني ، المرجع السابق ، ص 189- 190 .

(153) ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 5/ 638.

(154) أحمد بن يحيى الونشريسي،المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف د.محمد حجي، دار الغرب الإسلامي،1981م،11/ 167.

(155) الغبريني ، المصدر السابق ، ص 116- 117 .

(156) ابن عبد الملك المراكشي ، المصدر السابق ، 8 /325 ترجمة122.

(157) يوسف العريني ، المرجع السابق ، ص 190 .

(158) ابن عبد الملك المركشي، المصدر السابق ، 5/ 453 ترجمة 780 .

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس – يناير 2016

الاعتراف بالمسيحية زمن الإمبراطور قسطنطين الأول (306-337م)

بين الرمز الديني والتوظيف السياسي والعسكري

د. سعيد محمد سعيد عبدالحفيظ

(عضو هيأة تدريس بجامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية - ليبيا)

الاعتراف بالمسيحية زمن الإمبراطور قسطنطين الأول (306-337م)

بين الرمز الديني والتوظيف السياسي والعسكري

ملخص البحث :

إن هذه الدراسة في جانبها التاريخي تتحدد زمنياً بفترة حكم الإمبراطور قسطنطين الأول (306-337م) وهي الفترة التي تبدو أهميتها في عدة أمور : أولها أنها الفترة التي شهدت تحولاً جوهرياً في التاريخ الإنساني بالانتقال من العالم القديم الوثني إلى العالم الوسيط المسيحي وثانيها لأن قسطنطين هو أول إمبراطور بيزنطي وثني يعترف اعترافاً رسمياً بالديانة المسيحية في وقت عانى فيه سكان الإمبراطورية حالة من الفراغ الديني دفعتهم إلى الاتجاه شطر الأديان الوضعية الوافدة من الشرق مثل ديانة (إيزيس) المصرية و (مثرا Mithra الفارسية و عبادة الشمس(Diessolis وغيرها.

أما الأمر الثالث والأهم في هذه الفترة الزمنية فهو أن الإمبراطور قسطنطين بعد انتصاره على خصمه ماكسنتيوس Maxentius في معركة ميلفيان Milvian بإيطاليا سنة 312م أعلن على الناس _ بحظور المؤرخ إيوزبيوس أن السبب الرئيسي في تحقيق هذا النصر المبين هو ((الصليب)) وهذا ما سوف ندرسه من خلال هذا البحث في روايات المؤرخين والرحالة والكتاب المسيحيين في العصور الوسطى , والذين حاولوا من خلال تأكيد قدرة قسطنطين على الجمع بين زعامته السياسة , وزعامته الدينية للعالم البيزنطي بعد رؤيته للسيد المسيح في منامه الذي شاهد فيه الصليب يتلألأ في السماء وتحته عبارة مرسومة (بهذا سوف ننتصر Tou tw vika)

وهذه الفترة الزمنية وهي فترة حكم الإمبراطور قسطنطين التي شهدت عملية التأصيل المعنوي والمادي لأهمية الصليب في العالم الإنساني المسيحي في العصور الوسطى وبداية العلاقة بين الدولة الوثنية والكنيسة في القرن الرابع الميلادي تلك العلاقة التي وضع قواعدها الإمبراطور قسطنطين ,والذي ولد وعاش وثنياً ومات مسيحياً على المذهب الأريوسي (1)

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة التي تناقش اعتراف الإمبراطور قسطنطين بالمسيحية واتخاذ الصليب شعاراًLabarum يجتمع عليه البيزنطيين لمحاربة أعدائه وتوظيفه عسكرياً والالتفاف حوله وهذا ما قام به الإمبراطور قسطنطين لمحاربه خصومه باسم الدين.

المنهج المتبع في الدراسة: أتبعت المنهج التاريخي السردي الوصفي التحليلي , حيث اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى نبذة تاريخية عن الإمبراطور قسطنطين واعترافه بالمسيحية , ثم تناولت مرسوم ميلان الذي اصدرة قسطنطين وزميله في الحكم في الجانب الغربي من الإمبراطورية ليسنتيوس، ويأتي العنوان الثالث باسم الصليب وحروب قسطنطين وبينت فيه استغلال الصليب كرمزفي الحرب وتوظيفه السياسي والعسكري.

الاعتراف بالمسيحية زمن الإمبراطور قسطنطين الأول

Abstract:

This study regarding its historical aspect determined by time-period of the rule of the Emperor Byzantine Constantine I (306-337 (Emperor , it Was the period that seems to be important in several things: Firstly , it was the period that faced a fundamental change in human history by transferring from old world to the medieval Christian time.Secondly: Because Constantine was the first Roman Pagan emperor and confessed formally of the Christian religion at a time when the population of the empire were suffering from a case of religious Emptiness which led them towards the locality coming religions from the east, such as religion (Izis) and Egyptian and (Mitra) the Persian and sun worship and others. The third factor which was the most important in this time period is that the Emperor Byzantine Constantine after his victory over his opponent Maxentius in the Malevan battle in Italy in the year 312 AD. He declared for all people - People declared - in the presence of Euozbius (The historian) – that he main reason in realizing this victory ,was the Cross, which we will study it within this study throughout the narrates of the historians, travellers and the Christian authors at the medieval ages , who tried to proof the power of authority overall including his political and religious leadership of the Roman world after his vision to Christ in his sleep whereas he saw the cross glittering at the sky and under his was written the sentence : With this , you will win (Tou tw vika) In this time, which was the period of Emperor Constantine's rule, which revealed moral and material immanence of the importance of the cross in the human world in the Medieval Ages , and the beginning and the beginning of the relationship between the s pagan State and the church in the fourth century, that relationship which Emperor Constantine installed it rules, who was born and lived and died as a Christian Ariusian doctrine. Hence the importance of the study discusses the recognition of Emperor Constantine to Christianity and to adopt the Cross as an emblem combines the Romans to fight their enemies and employing it military and rally around it. This is what Constantine has done to fight his opponents the name of religion. The approach methodology in this study: followed the historical narrative descriptive analytical approach, where nature of the study required its division into a historical paragraph about the Emperor Constantine and the recognition of Christianit . Then it dealt about Milan decree which was issued by Constantine and his colleague in regime at the western side of the empire Icenteos The third Title about the cross and the wars of Constantine which showed the exploitation of the cross as a symbol of the war and employing it in political and military..

الاعتراف بالمسيحية زمن الإمبراطور قسطنطين الأول (306-337م) [1]
بين الرمز الديني والتوظيف السياسي والعسكري

مقدمة :

ليس في التاريخ ما هو أعظم أثرا في النفس من التمسك بالمعتقد الديني , ولاسيما في تاريخ العصور الوسطى يكاد يكون أعظم القوى في تلك العصور , وليس من السهل أن ندرك حق الإدراك ما كان في تلك العصور من فوضى وعوز , هما اللذان شكلا عقائد الناس , وقد بدا من البداهة أن لا سبيل إلى السيطرة على الدوافع البشرية الوحشية إلا بقانون أخلاقي تؤيده قوة تعلو على القوى البشرية.

ولقد ارتكزت العصور الوسطى على دعامتين أساسيتين هما: الدين والحرب. أما الدين فقد أوحت به منذ البداية المسيحية التي أُعتبرت الدين الرسمي للدولة في أوربا والأساس الأول للحياة والفكر, وكانت الديانة المسيحية من أهم مميزات العصور الوسطى, والتي جاءت كرد فعل للتاريخ القديم وديانته الوثنية التي كانت تدعو إلى الحرية والانطلاق بحكم تعدد الإلهة.

فماذا عن الصليب من حيث استغلاله كرمز ديني أو توظيفه سياسياً وعسكرياً كما جاء في كتابات المؤرخين والرحالة المسيحيين ؟ إن هذه الدراسة في جانبها التاريخي تتحدد زمنياً بفترة حكم الإمبراطور قسطنطين الأول (306-337م) وهي الفترة التي تبدو أهميتها في عدة أمور : أولها أنها الفترة التي شهدت تحولاً جوهرياً في التاريخ الإنساني بالانتقال من العالم القديم الوثني إلى العالم الوسيط المسيحي وثانيها لأن قسطنطين هو أول إمبراطور بيزنطي وثني يعترف اعترافاً رسمياً بالديانة المسيحية في وقت عانى فيه سكان الإمبراطورية حالة من الفراغ الديني دفعتهم إلى الاتجاه شطر الأديان الوضعية الوافدة من الشرق مثل ديانة (إيزيس) المصرية و(مثرا Mithra) الفارسية و (عبادة الشمس Diessolis) وغيرها.

أما الأمر الثالث والأهم في هذه الفترة الزمنية فهو أن الإمبراطور قسطنطين بعد انتصاره على خصمه ماكسنتيوس Maxentius في معركة ميلفيان Milvian بإيطاليا سنة 312م أعلن على الناس _ بحظور المؤرخ إيوزبيوس أن السبب الرئيسي في تحقيق هذا النصر المبين هو ((الصليب)) وهذا ما سوف ندرسه من خلال هذا البحث في روايات المؤرخين والرحالة والكتاب المسيحيين في العصور الوسطى , والذين حاولوا من خلال تأكيد قدرة قسطنطين على الجمع بين

---

[1] قسطنطين الأول : من اقليم ايلليريا , ولد في بلدة نيش حسب بعض الأراء عام 274م أو 280م , ووالدته تدعى هيلينا التي اشتهرت بقصة العثور على خشبة الصليب ببيت المقدس أثناء حكم قسطنطين , والده قسطنطيوس كان غلاما عند الإمبراطور دقلديانوس 284-305م , ثم عينه دقلديانوس قيصراً على الغرب عندما اتخذ الإمبراطور النظام الرباعي في الحكم , فقرر إرسال إبنه قسطنطين إلى الشرق لكي يكون بصحبة الإمبراطور , وعرف قسطنطين أثنا رحلاته مع الإمبراطور سيادة المسيحية في الأقاليم الأسيوية , وشهد ما تعرض له المسيحيون من اضطهاد على يد الإمبراطور دقلديانوس , ولما تنازل دقلديانوس عن الحكم اصبح رهينة في يد جاليريوس الذي اعقبه على الحكم بالشرق , غير أنه لحق بوالده في الغرب , فلما مات والده عام 306م نادى الجيش بقسطنطين إمبراطوراً فحكم الإمبراطوريةالبيزنطية وانتقل إلى الشرق من عام 306 إلى عام 337م وشيد مدينة القسطنطنية التي حملت اسمه واصبحت عاصمة عام 330م . الباز العريني تاريخ أوربا العصور الوسطى , دار النهضة العربية , بيروت (1968), ص 47

زعامته السياسة , وزعامته الدينية للعالم البيزنطي بعد رؤيته للسيد المسيح في منامه الذي شاهد فيه الصليب يتلألأ في السماء وتحته عبارة مرسومة (بهذا سوف ننتصرTou tw vika)

وهذه الفترة الزمنية وهي فترة حكم الإمبراطور قسطنطين التي شهدت عملية التأصيل المعنوي والمادي لأهمية الصليب في العالم الإنساني المسيحي في العصور الوسطى وبداية العلاقة بين الدولة الوثنية والكنيسة في القرن الرابع الميلادي تلك العلاقة التي وضع قواعدها الإمبراطور قسطنطين ,والذي ولد وعاش وثنياً ومات مسيحياً على المذهب الأريوسي[1]

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة التي تناقش اعتراف الإمبراطور قسطنطين بالمسيحية واتخاذ الصليب شعاراً Labarum يجتمع عليه البيزنطيين لمحاربة أعدائه وتوظيفه عسكرياً والالتفاف حوله وهذا ما قام به الإمبراطور قسطنطين لمحاربه خصومه باسم الدين .

المنهج المتبع في الدراسة: أتبعت المنهج التاريخي السردي الوصفي التحليلي , حيث اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى نبذة تاريخية عن الإمبراطور قسطنطين واعترافه بالمسيحية , ثم تناولت مرسوم ميلان الذي اصدرة قسطنطين وزميله في الحكم في الجانب الغربي من الإمبراطورية ليسنتيوس , ويأتي العنوان الثالث باسم الصليب وحروب قسطنطين وبينت فيه استغلال الصليب كرمزفي الحرب وتوظيفه السياسي والعسكري

قسطنطين والاعتراف بالمسيحية:

عانت المسيحية وأتباعها الكثير من الاضطهاد والتعذيب بتشجيع من الاباطرة الرومان أنفسهم [1]وتجلى ذلك في القرون الثلاثة الأولى الميلادية ,حتى ذكر أن الإمبراطور دقلديانوس (284-305م) حين اعتلى العرش عام 284م سمي ذلك العام (بعام الشهداء)[2] لشدة ما اتخذ من إجراءات صارمة بحق المسيحيين [2]وحين اعتزل الإمبراطور دقلديانوس وشريكه في الحكم مكسيميان العرش عام 305م , ارتقى إلى الأغسطسية كل من قسطنطيوس وجاليريوس فانتهج كل منهما سياسة مغايرة للآخر تجاه المسيحيين , فكان قسطنطنيوس متسامحا معهم أما جاليريوس كان رجلا دمويا شديد البأس عليهم لاسيما في الجزء الشرقي من الإمبراطورية [3]

---

(1) المذهب الأر يوسي :نسبة إلى أريوس Ariusأحد قساوسة كنيسة الإسكندرية , الذي أنكر ألوهية المسيح وقال إنه مادام المسيح ابن الله فلابد وأن يكون أقل منه شأنا وأدنى منزلة , وإذا كان الخلود هو صفة الله الذي لا أول له ولا آخر فإن المسيح لا يعد خالدا لأن له بداية , ولهذا فالمسيح ليس إلها ,في حين ظهر أثناسيوس Athanasius وهو ايضا أحد قساوسة كنيسة الإسكندرية ,بأن الابن مساو تماما للإله الأب في المكانة والمنزلة والقدرة بحكم أنهما من عنصر واحد , وأن فكرة الثالوث المقدس : الأب والأبن والروح القدس تدعو إلى اعتبار المسيح إلها لا يقل شأنا عن الإله الأب , وتحتم على ذلك عقد مجمع ديني في نيقية عام 325م , ورأس المجمع الإمبراطور قسطنطين على الرغم أنه لم يكن معمدا لحل المشكلة الدينية , وخرج المجمع بقرار اعتبر فيه المسيح إلها مساويا للأب في المكانة والمنزلة والقدرة وماعدا ذلك غير مقبول ,وتقرر نفي أريوس نفسه .محمد محمد مرسي الشيخ : تاريخ الإمبراطورية البيزنطية , منشورات جامعة الإسكندرية , ط2 (1997) ص20-22

Runciman : Byzantine Civilization ,London (1975)p 25

(1) ـ

(2) عام الشهداء : أو عصر الشهداء ,وهو عصر الإمبراطور دقلديانوس الذي تطرف في قمع اتباع الديانة المسيحية , حيث اصدر عدة مراسيم تمنع قيامهم بالصلاة وأمر بهدم كنائسهم وأحرق كتبهم وحبس قساوستهم وطردهم نهائياً من الوظائف الحكومية إلى غيرها من الاجراءات المشددة التي جعلت المسيحيين يطلقون على هذه الفترة وتاريخ بداية حكم الإمبراطور دقلديانوس بعصر الشهداء , (حتى أن المسيحيين الأقباط يؤرخون به تاريخهم). سعيد عبدالفتاح عاشور : تاريخ أوروبا العصور الوسطى , مكتبة الانجلو المصرية , (1986) , ص52

(2) – اسحق عبيد تاوضروس : الإمبراطورية الرومانية , القاهرة (1972) ص52

(3) خليفة بن ناصر , صلاح الحيدري : الإمبراطورية البيزنطية وحضارتها , منشورات جامعة درنه , ليبيا (2002)ص29

الاعتراف بالمسيحية زمن الإمبراطور قسطنطين الأول

لاشك أن تحول الإمبراطورية البيزنطية إلى المسيحية كان عاملاً هاما وفعالا , حيث أصبح على الإمبراطورية في مطلع القرن الرابع الميلادي , أن تختار أحد طريقين في علاقتها بالمسيحيين إما أن تسير قدماً في سياستها التعسفية التي انتهجتها على مدى ثلاثة قرون تجاه الجماعات المسيحية , والتي اثبتت فشلها في القضاء على الديانة المسيحية , وإما أن تفتح ذراعيها لتحتوي العقيدة الجديدة وتستفيد من جهود معتنقيها، وهذا هو الطريق الذي سلكه الإمبراطور قسطنطين . [4]

ولد الإمبراطور قسطنطين Constantine سنة (274م) وكان أبوه قسطنطيوس خلوروس الذي يعتنق الوثنية يشغل منصب قيصر في الجزء الغربي من الإمبراطورية البيزنطية ,وأمه هيلينا Helena التي صارت فيما بعد القديسة هيلانةSaint Helana, وهي التي أرسلها قسطنطين إلى بيت المقدس حيث عثرت على لوح الصليب ,الذي صلب عليه السيد المسيح مثلما هو شائع بين المؤرخين والرحالة والقديسين في العصور الوسطى .[5]

عندما اعتلى قسطنطين العرش البيزنطي عام (306-337م) كانت الديانة المسيحية قد تغلغلت في الإمبراطورية منذ حوالي ثلاثة قرون تقريباً, وقد حاول بعض الأباطرة الذين سبقوا الإمبراطور قسطنطين ,القضاء على هذه الديانة بالعنف والدم مثلما فعل الإمبراطور دقلديانوس الذي عرف عصره بعصر الاضطهاد أو عصر (الشهداء) . [6]

كما كان تعصب جاليريوس (أحد الأباطرة الأربعة في عهد الإمبراطور دقلديانوس) ضد المسيحيين واضطهاده لهم خاصة بعد تنازل دقلديانوس وتوليه الحكم والذي لم يستمر طويلا ترك في نفس قسطنطين أثراً سيئا, سيما وأن جاليريوس ما لبث أن نازع قسطنطيوس (والد الإمبراطور قسطنطين) السلطة وأظهر شعوراً غير ودي نحو قسطنطين , ولما توفي جاليريوس سنة (311م) أثر مرض طويل أُعتبر ذلك جزاء له على موقفه من المسيحية اقتنع قسطنطين بقوة المسيحيين على الأرض وبدأ يفكر جدياً في تغيير سياسته تجاه اتباع العقيدة الجديدة , على الرغم من أنه تعلق منذ البداية بعبادة إله الشمس SOL ,واعتبره الإله الذي يحمي الإمبراطورية ويرعاه هو شخصيا .[1]

ولابد أن مصير عدو المسيحية جاليريوس كان له تأثير على تفكير قسطنطين وعقليته , ويتضح ذلك من امتناع قسطنطين عن الاضطهاد الديني للمسيحيين في الشطر الغربي من الإمبراطورية ولعله فطن لقوة إله المسيحيين على ماكان مألوفاً وقت ذاك من القصص عن القوة الخارقة . [2]

على الرغم من أن المسيحيين لم يكونوا عند المناداة بقسطنطين إمبراطوراً سنة 306م سوى أقلية صغيرة بين سكان الإمبراطورية , حرمهم الاضطهاد من الاشتراك في الوظائف والخدمات

(4) هسي . ج. م : العالم البيزنطي ,ترجمة رأفت عبد الحميد الشيخ ,عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية , القاهرة (1970) , ص22
(5) أسحق عبيد تاوضروس : قصة عثور القديسة هيلانة على خشب الصليب, أسطورة أم واقع ,مجلة الجمعية التاريخية المصرية ,المجلد 17القاهرة(1970) ص 5-21
(6) محمود سعيد عمران : حضارة الإمبراطورية البيزنطية ,دار المعرفة الجامعية ,(2007) ص25
(1) محمد محمد مرسي الشيخ : تاريخ الإمبراطورية البيزنطية,ص15
(2) الباز العريني , تاريخ أوربا العصور الوسطى , ص70

الاعتراف بالمسيحية زمن الإمبراطور قسطنطين الأول

العامة بالإمبراطورية وكانت ديانتهم محاربة , فإن قسطنطين حرص على أن يقيم مستقبل روما على هذه العقيدة وكان لذلك أكبر الأثر على مستوى تاريخ العالم .[3]

بدأ الإمبراطور قسطنطين سياسته الجديدة مع المسيحيين بأن حرم اضطهادهم في الشطر الغربي من الإمبراطورية , فأعطى مسيحي ذلك الجزء قدراً من الآمان , وفي نفس الوقت ترك لنفسه فسحة من الوقت يقرر فيها الخطوة الأخرى التي سوف يقدم عليها , أذا تأكد بصفة قاطعة من قدرة إله المسيحيين على منحه النصر على أعدائه وخصمه ما كسنتيوس ,فقد تعلق قسطنطين برؤية اقتنع بفضلها أنه سوف ينتصر على خصومه في ضل شعار المسيح .[4]

وإذ غدا الإمبراطور قسطنطين يعتقد في إله المسيحيين , فإنه كان يؤمن أيضا بإله الشمس SOL القهار , لهذا انتهج كثيرا من التسامح تجاه المسيحيين في الوقت الذي احتفظ فيه لنفسه بمنصب الكاهن الأعظم Pontifex Maximus , وهو المنصب الإمبراطوري في الديانة الرومانية الوثنية، كما أن العملة التي سكها الإمبراطور في عهده حملت على وجه منها علامة الصليب , وعلى الوجه الآخر شعار عبادة الشمس .[5]

مرسوم ميلان :

إن أهم عمل قام به قسطنطين في ذلك هو إصدار مرسوم ميلان سنة 313م بعد انتصاره على منافسيه في موقعة ميلفيان Milvian سنة 313م الذي اعترف فيه بالمسيحية كإحدى الديانات المصرح بها ومصرح بممارسة شعائرها في الإمبراطورية مثلها في ذلك مثل الوثنية واليهودية وقد راج حول مرسوم ميلان وما استتبعه الإمبراطور من تشريعات أراء كثيرة حتى قيل أن الإمبراطور قسطنطين كان مسيحياً صادق العقيدة وأن ما فعله من أجل المسيحية لا يصدر إلا عن مسيحي راسخ الإيمان بينما قيل أيضا أن المصالح السياسية هي التي أملت عليه اتخاذ هذه الخطوة وأنه لم يكن قط مسيحياً [1]

وواقع الأمر أن الإمبراطور قسطنطين لم ينفرد بإصدار هذا المرسوم بل شاركه في مسؤوليته شريكه في الحكم على النظام الرباعي زمن دقلديانوس الأغسطس ليسينوس , على أنه قانون أساسي من قوانين العالم البيزنطي ,وفي هذا المرسوم :

((عندما تقابلنا نحن أوغسطس قسطنطين وأوغسطس ليسينوس في ميلان مكللين بالرعاية والعناية أخذنا نبحث في جميع الوسائل الخاصة بصالح رعايانا ومن هذه المسائل التي تهم الكثيرين مسألة حرية العقيدة لذلك قررنا إصدار مرسوم يضمن للمسيحيين وكافة الطوائف الأخرى حرية اختيار وممارسة العقيدة التي يرتضونها وبذلك نضمن رضاء جميع الآلهة والقوى السماوية علينا , كما نضمن رضاء جميع رعايانا وهكذا قررنا عن ثبات وتعقل الا يحرم أي فرد كائنا من كان من

---

(3) الباز العريني : تاريخ أوربا العصور الوسطى , ص69
(4) محمد محمد مرسي الشيخ : تاريخ الإمبراطورية البيزنطية ص15
/p16. Rice , C. T ; The Byzantines . London(1916)
Cambiridge Medieval History , VOL.I , Cambridge (1924), p5
(5)_
Cambridge ; Medieval History , p10-11
(1)

اختيار المسيحية ديانة له ولكل فرد الحرية في اختيار الدين الذي يناسبه , وبذلك نضمن استمرار تأييد الرب لنا بنفس الكرم والقوة اللذين تعودناهما منه .....وهذا المرسوم الذي صدر من فيض كرمنا يجب أن يذاع على الجميع)) [2]

ومهما يكن من أمر فإن هدف الإمبراطور قسطنطين بميله نحو المسيحية ظل غير واضح الأسباب إلى نهاية حياته فلعله كان مسيحياً حقاً ولم يعلن عقيدته منذ البداية لظروف سياسة كان يراها أو لعظم قوة الأرستقراطية الوثنية في الإدارة والجيش في ذلك الوقت أو لقلة المسيحيين الذين لم يتجاوز عددهم حينئذ خمس سكان الإمبراطورية . [3]

وربما كان ما قدمه قسطنطين من أجل المسيحية متظاهراً بأنه رائد التسامح الديني في عصر كان يطفح بالتعصب والهمجية , ولعله لم يكن مسيحياً أيضا نظراً لاحتفاظه بلقب الكاهن الأعظم لإله الشمس وسماحه للوثنيين بممارسة شعائرهم جنبا إلى جنب مع المسيحية, فضلا عن أنه أتى في حياته من الأفعال ما يتنافى مع كونه مسيحياً ومن ذلك قتله لزوجته وولده .[4]

والواقع ومن خلال المرسوم وأعمال قسطنطين أن هناك تدرج بطيء انتهى بإعلان الإمبراطور قسطنطين نفسه حامياً للمسيحية والاديان الأخرى فلقد كان من الشاق عليه أن يمحو من ذهنه ما تلقنه من عادات ومعتقدات وثنية وأن يؤمن بالديانة المسيحية ويعلن ذلك بين يوم وليلة لقد وازن قسطنطين دائما بين آمال رعاياه وبين مخاوفهم ومن ذلك أنه كان يصدر مرسومين في وقت واحد الأول ينص على الاهتمام الشديد بيوم الأحد وفي ذلك نصر للمسيحيين والثاني يحض على استشارة العرافين وفي ذلك نصر للوثنية , ولاشك أن مثل هذا الأمور جعلت الرعايا من مسيحيين ووثنيين يرقبون سلوك إمبراطورهما بنفس القدر من القلق.[1]

الصليب وحروب قسطنطين:

انتصر قسطنطين على خصمه في الغرب مكسنتيوس في معركة Milivan سنة 312م بالقرب من مدينة روما ليصبح إمبراطوراً على النصف الغربي للإمبراطورية , وفي هذه السنة أعلن قسطنطين على لسان متحدثه الرسمي إيوزبيوس Eusebius أنه صلى للرب المسيحي قبيل المعركة , وأنه تلقى تعليمات أثناء عبوره جبال الألب لملاقاة خصمه مكسنتيوس بأن يضع شارة الصليب على دروع جنوده كي تجلب له النصر, بل إن المؤرخ اللاتيني لاكتانتيوس Lactantius يؤكدان أن قسطنطين رأى المسيح في منامه الذي أخبره بأنه سوف ينتصر إن هو آمن به ,وأنه قسطنطين شاهد هو وجنوده صليباً يتلألأ في السماء وتحته عبارة بأحرف تشع نور تقول (بهذه الشارة سوف تنتصر Tou tw vika) مما أشاع الحماس في صفوف الجنود ليحققوا هذا النصر بقوة هذا الصليب .[2]

---

(2) – محمود سعيد عمران : معالم تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ,دار المعرفة الجامعية ,الإسكندرية (2007) ص39
Bury,J.B : History of the Later Roman Empire 2Vols ,London (1923), p 366

(3)

(4) – محمد محمد مرسي الشيخ : تاريخ الإمبراطورية البيزنطية , ص18

(1)- محمود سعيد عمران : تاريخ أوروبا , ص41
Jones ,A.H.M :Constantine and the conversion of Europe ,Penguim P76

(2) (1972)

وبالفعل سارع الإمبراطور قسطنطين باستدعاء أرباب الحرف والصناع وأمرهم أن يصنعوا له شارة الصليب كما رآها وأوصاهم أن تكون من الذهب والأحجارالكريمة لتوضع على رأس كل جندي من جيشه [3] وأوصى ضباطه أن تصنع حربة طويلة على هيئة الصليب تتدلى من قمتها قطعة من حرير مطرزة بالذهب والأحجار الكريمة وتحمل صورة قسطنطين وولديه وفي قمة الصليب إكليل يحيط بصورة المسيح , وقد عرف ذلك العلم باسم لاباروم Labarum الذي صار منذ ذلك الوقت علم الإمبراطورية البيزنطية [4].

الصليب بين الاعتقاد الديني والتوظيف السياسي والعسكري:

يبدو أن هذه الروايات التي طرحها المؤرخون المعاصرون من أمثال لاكتانتيوس وايوزبيوس لم تلق من المؤرخين والباحثين المحدثين قبولاً خاصة أن هذه الروايات كتبت في زمن قسطنطين أو بعد وفاته مباشرة مما يعكس الحالة الوجدانية التي سيطرت على كتباتهم في مرحلة كان أهم معالمها اعتراف قسطنطين بالمسيحية ليصبح إمبراطور مفوض من المسيح في الحكم , وهي نظرية فرضت نفسها فيما بعد في الحياة السياسية , وعرفت بالقيصرية - البابوية Caesoro Papism والتي تنادي بأن الإمبراطور هو نائب الله على الأرض .[5]

حيث يرى بعض الباحثين أن الإمبراطور قسطنطين رغم إخلاصه وتعاطفه مع الديانة المسيحية فإنه لم يكن واعياً بأهمية التعبير عن الإخلاص بطريقة صحيحة , خاصة فيما تبين في سك العملة البيزنطية التي كانت تتغير سنوياً الأمر الذي دعا أحد الباحثين بوصف قسطنطين بنصف المتعلم الذي يخلط بين الديانات [1] أما المؤرخ جونز Jones فيرى أن قسطنطين رأى في منامه ظاهرة كونية أشبه بقوس قزح , نتيجة سقوط كرات الثلج خلال أشعة الشمس التي هي إلهه ومعبوده وبدت الصورة أمامه وكأن الشمس تعانق الصليب ولأن المسيح هو سيد الصليب , فقد أراد قسطنطين أن يحقق سيادته على هذا الكون من خلال رواية خيالية ترضي أهواء المسيحيين ومن ثم تحول الصليب من شارة في السماء إلى صليب مادي يضعه الجنود فوق رؤوسهم وعلى دروعهم أثناء القتال .[2]

ومن المعروف أن الإمبراطور قسطنطين عندما اختار يوم الأحد عيداً اسبوعياً في الإمبراطورية البيزنطية أطلق عليه يوم الشمس [3] ولما اختار الصليب شعاراً لجنوده كان يعلم أن غالبية هؤلاء الجنود وثنيون ولم يتحولوا إلى المسيحية بعد فكان الصليب في صورة ترضي أهواء الوثنيين كذلك ضم شعاره الحرفين الأولين من اسم المسيح في اللغة اليونانية وهما (Xالخي) و(Pالرو)

---

(3) – خليفة بن ناصر وصلاح هادي الحيدري :الموجز في تاريخ الإمبراطورية البيزنطية وحضارتها , ص31
Vasilie,A . A : History of the Byzantine Empire , Wisconsin (1973), p50

(4)

(5)- رأفت عبد الحميد الشيخ محمد : الدولة والكنيسة , ج2 , دار المعارف ,القاهرة (1982) ص95-96

(1)- نورمان كانتور : التاريخ الوسيط ,ترجمة قاسم عبده قاسم ,دار عين , القاهرة (2000) ص64-65
Jones :Constantine , p96-102

(2)

(3)- علاء طه رزق: قضايا من تاريخ العصور الوسطى ,عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ,القاهرة(2014) ص15

الاعتراف بالمسيحية زمن الإمبراطور قسطنطين الأول

أي خريستوس Christos وبذلك تألف حول هذا الشعار المسيحي جموع المتدينين من اتباع الصليب واتباع الشمس في آن واحد .[4]

ويقول المؤرخ وول ديورانت (هل كان قسطنطين حين تحول إلى المسيحية مخلصاً حقاً ؟ وهل أقدم عليها عن عقيدة دينية أم حنكة سياسية ؟ أكبر الظن أن الرأي الأخير هو الصواب لقد أحاط قسطنطين نفسه في بلاطه ببلاد غالة بالعلماء والفلاسفة الوثنيين وقلما كان بعد تحوله إلى المسيحية يخضع لما تتطلبه العبادة المسيحية من شعائر وطقوس) [5]

استكمالاً لهذه القضية نضع سؤالاً ما هي الدوافع التي دفعت قسطنطين إلى الاعتراف بالمسيحية ؟ اختلفت الآراء حول هذه الدوافع , فالبعض يرى أن قسطنطين اعترف بها عن اقتناع وعن ايمان وحجتهم في ذلك منبثقة من تعامل قسطنطين مع المسيحيين ومن ذلك بناء العديد من الكنائس والرأي المضاد يعتمد على تصرفات قسطنطين تجاه الوثنية التي لاتقل عن ما قدمه للمسيحيين ويرى فريق ثالث أن اعتراف قسطنطين بالمسيحية مرجعه الدوافع السياسية وعلى رأس هذه المجموعة هنري جريجوار الذي يقول عن فترة حكم قسطنطين من كان يريد الشرق فعليه أن يكون مسيحياً أو صديقاً للمسيحيين ولم يستطيع قسطنطين أن يسيطر على الشرق وهو الجزء الغني من الإمبراطورية برجاله وموارده إلا بمهادنة المسيحيين , خاصة في الوقت التي اصبحت العناصر الجرمانية تتحرك نحو العاصمة روما .[6]

الجدير بالذكر أن قسطنطين لم ينل قدراً كبيراً من التعليم ولم يكن مُلماً بطقوس الديانة المسيحية حتى أنه لم يعمد إلا على فراش الموت على يد أسقف آريوسي ومع هذا تصرف في الأمور الدينية باعتباره (أسقف) وكان يرأس المجامع المسكونية مثل مجمع نيقيا في سنة 325م [1] والذي فرض فيه نظرية على الفرق المسيحية في محاولة منه للتوفيق بين المذاهب الدينية بعد شروعه في تأسيس العاصمة الجديدة القسطنطنية على ضفاف البسفور كبديل للعاصمة القديمة روما .[2]

لقد كان المؤرخ أيوزبيوس أسقف قيسارية ومستشار الإمبراطور حريصاً على تصوير كافة الانجازات التي قام بها الإمبراطور قسطنطين بدءاً من انتصاره الذي حققه على خصومه سنة 312م واعترافه بالمسيحية في سنة 313م , ومروراً بمجمع نيقيا سنة 325م وانتهاء بتدشين العاصمة الجديدة في سنة 330م في إطار الرؤى والأحلام المقدسة التي يتلقى فيها التعليمات من السيد المسيح الرب , وهو يحمل الصليب المقدس الذي يذلل له الصعوبات ويحقق له المعجزات مما جعل قسطنطين يرى الصليب رمزاً دينياً لصفقة سياسية . [3]

---

(4) - علاء طه رزق : قضايا من تاريخ العصور الوسطى ,ص15

(5)- وول ديورانت : قصة الحضارة , ترجمة محمد بدران ,ج3 ,القاهرة (1964) ص387

(6) – محمود سعيد عمران : تاريخ أوروبا العصور الوسطى , ص41-42

(1)- كان أول مجمع مسكوني عالمي في تاريخ الكنيسة وحضره 300 مسيحي من الشرق والغرب ويرأسه الإمبراطور قسطنطين , الذي انتهى بإدانة أريوس السكندري ونفية إلى الليريا بسبب رأية أن طبيعة المسيح إنسان وليس إله . سعيد عبد الفتاح عاشور :أوربا في العصور الوسطى ,ج1, مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة (1996) , ص57-59

(2) علاء طه رزق : قضايا من تاريخ العصور الوسطى ,16

(3) علاء طه رزق : قضايا من تاريخ العصور الوسطى , ص16

الاعتراف بالمسيحية زمن الإمبراطور قسطنطين الأول

والروايات التي سردها أيوزبيوس مؤداها أن الإمبراطور انتصر في معاركه الحربية بفضل ((الصليب)) الذي رآه في منامه عشية زحفه لملاقاة خصومه – تؤكد لنا طبيعة العلاقة بين العقيدة المسيحية في نفوس الذين أمنوا بهذه الديانة الجديدة وبين هذا الشعار الديني الذي اتخذه قسطنطين في القرن الرابع وسيلة لتبرير كافة أفعاله السياسية والعسكرية، وهو ما ساعد على انتشار المسيحية وازدياد نفوذ رجال الكنيسة في القرنين الرابع والخامس الميلاديين.[4]

ويتفق العديد من الباحثين الأوربيين[5] على حنكة وفطنة قسطنطين السياسية ونجاحه في توظيف الشعار المسيحي والشعور الديني في تحقيق أهدافه والموائمة بين الدولة الوثنية والكنيسة المسيحية في القرن الرابع الميلادي من خلال مرسومه الشهير [6] والرأي أن قسطنطين لم يكن جاهلاً أو مشوشاً أو أنه لم ينل من العلم إلا القدر الضئيل بحيث يخلط بين الأديان مثلما حاول كثير من المؤرخين الأوربيين أن يصفوه أو يصوروه وإنما كان ذا حكمة سياسية منذ أن انفرد بحكم الجزء الغربي من الإمبراطورية البيزنطية وفي كل تحركاته وانجازاته التي انجزها وانتهاءً بوفاته وتناوله سر المعمودية على فراش الموت بيد أسقف أريوسي , مما يعني أنه عاش كاهناً ومات أسقفاً [7]

لم يكن قسطنطين عندما ادعى رؤية الصليب متوهجاً في السماء غافلاً عن حقيقة أن نجم الوثنية إلى زوال , وأن الصليب الذي رأه يوحي إليه بأن سلطان الكنيسة قادم , ومن ثم يمكن القول بأن تحول قسطنطين عن الوثنية في اتجاه المسيحية كان تحولاً سياسياً عقيدياً و عليه إن التوظيف السياسي للصليب كان بدعة ابتدعها الإمبراطور قسطنطين في القرن الرابع الميلادي بإيحاء من مستشاره ومؤرخ تاريخه أيوزبيوس الذي كان يرسم له تحركاته وأسلوب تعامله مع الكنيسة والوثنية وغيرها [1].

وهكذا نجح الإمبراطور قسطنطين منذ اعترافه بالمسيحية في التأصيل لفكرة قداسة الصليب وما يرتبط بهذه القداسة من معجزات حتى صار (الصليب) عنواناً مقدساً لكل الكنائس والأديرة والأبرشيات على مر العصور وسمة مميزة لكتابات مؤرخي الحروب الصليبية , حتى نهاية القرن الثالث عشر الميلادي [2].

وفي تصورنا إن التوظيف السياسي للصليب بدعة سنها قسطنطين في القرن الرابع الميلادي بإيحاء من مستشاره الأسقفي أيوزبيوس وبذلك سار التوظيف الديني للصليب موازياً مع التوظيف السياسي لهذا الشعار المسيحي منذ زمن الاعتراف الأول بالديانة المسيحية في القرن الرابع الميلادي وحتى زمن الحروب الصليبية (1095- 1291م) التي اتخذت من الصليب شعاراً لحملاتها على الشرق الإسلامي .

---

(4) Vasilieve : Histoire de L, Empire Byzauntine. Pp 58 -65

(5) وول ديورانت : قصة الحضارة ,ج3, ص387 / فيشر تاريخ أوروبا العصور الوسطى ,ترجمة السيد الباز العريني ,ج1 , دار المعارف , القاهرة (د,ت) ص6-7 / بينز نورمان : الإمبراطورية البيزنطية , ترجمة حسين مؤنس ومحمود زايد ,ص15

(6) – فشر : اوروبا في العصور الوسطى , ص7

Thompson. J. W : History of the Middle Ages 300-1500 , London,1931 ,p 24-28

(7)

(7)- علا طه رزق : قضايا من تاريخ العصور الوسطى , 15

(1) علا طه رزق : قضايا من تاريخ العصور الوسطى ,ص 22

الاعتراف بالمسيحية زمن الإمبراطور قسطنطين الأول

الخاتمة

- عانت المسيحية وأتباعها الكثير من الاضطهاد والتعذيب بتشجيع من الاباطرة الرومان خاصة في عهد الإمبراطور دقلديانوس (284-305م) حتى أن عام 284م سمي بعام الشهداء لشدة ما اتخذ من إجراءات صارمة بحق المسيحيين.

- من خلال اصدار مرسوم ميلان الذي اصدره قسطنطين وشريكه في الحكم ليسنيوس أنه كان هناك تدرج بطيء في التقرب للمسيحيين انتهى بإعلان الإمبراطور قسطنطين نفسه حامياً للمسيحية والاديان الأخرى .

- لم يكن قسطنطين عندما ادعى رؤية الصليب متوهجاً في السماء غافلاً عن حقيقة أن نجم الوثنية إلى زوال , وأن الصليب الذي رأه يوحي إليه بأن سلطان الكنيسة قادم , ومن ثم يمكن القول بأن تحول قسطنطين عن الوثنية في اتجاه المسيحية كان تحولاً سياسياً عقدياً

- نجح الإمبراطور قسطنطين منذ اعترافه بالمسيحية في التأصيل لفكرة قداسة الصليب وما يرتبط بهذه القداسة من معجزات حتى صار (الصليب) عنواناً مقدساً لكل الكنائس والأديرة والأبرشيات على مر العصور

- يؤكد بعض الباحثين إن الإمبراطور قسطنطين لم ينل قدراً كبيرا من التعليم في حياته , ولم يكن مُلماً بطقوس الديانة المسيحية حتى أنه لم يعمد إلا على فراش الموت على يد أسقف آريوسي ومع هذا تصرف في الأمور الدينية باعتباره (أسقف) وكان يرأس المجامع المسكونية مثل مجمع نيقيا في سنة 325م

- إن التوظيف السياسي والعسكري للصليب بدعة سنها قسطنطين في القرن الرابع الميلادي بإيحاء من مستشاره الأسقفي أيوزبيوس , وبذلك سار التوظيف الديني للصليب موازياً مع التوظيف السياسي لهذا الشعار المسيحي منذ زمن الاعتراف الأول بالديانة المسيحية في القرن الرابع الميلادي ,وحتى زمن الحروب الصليبية التي اتخذت من الصليب شعاراً لحملاتها على الشرق الإسلامي .

الاعتراف بالمسيحية زمن الإمبراطور قسطنطين الأول

أولاً : المراجع العربية:

- الباز العريني (1968): تاريخ أوربا العصور الوسطى , دار النهضة العربية , بيروت
- اسحق عبيد تاوضروس (1972) : الإمبراطورية الرومانية , القاهرة
- أسحق عبيد تاوضروس (1970): قصة عثور القديسة هيلانة على خشب الصليب, أسطورة أم واقع ,مجلة الجمعية التاريخية المصرية ,المجلد 17القاهرة
- خليفة بن ناصر , صلاح الحيدري (2002) : الموجز في تاريخ الإمبراطورية البيزنطية وحضارتها , منشورات جامعة درنه , ليبيا
رأفت عبد الحميد الشيخ محمد(1982) : الدولة والكنيسة , ج2 , دار المعارف ,القاهرة
- محمود سعيد عمران (2007): حضارة الإمبراطورية البيزنطية ,دار المعرفة الجامعية , -محمود سعيد عمران (2007): معالم تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ,دار المعرفة الجامعية ,الإسكندرية
- محمد محمد مرسي الشيخ (1997): تاريخ الإمبراطورية البيزنطية ,كلية الآداب جامعة الإسكندرية
- هسي . ج. م (1970): العالم البيزنطي ,ترجمة رأفت عبد الحميد الشيخ ,عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية , القاهرة
- نورمان كانتور (2000): التاريخ الوسيط ,ترجمة قاسم عبده قاسم ,دار عين , القاهرة
علاء طه رزق(2014) : قضايا من تاريخ العصور الوسطى ,عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ,القاهرة
- وول ديورانت (1964): قصة الحضارة , ترجمة محمد بدران ,ج3 ,القاهرة
- سعيد عبد الفتاح عاشور(1996) :أوربا في العصور الوسطى ,ج1, مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة
فيشر : تاريخ أوروبا العصور الوسطى ,ترجمة السيد الباز العريني ,ج1 , دار المعارف , القاهرة
بينز نورمان : الإمبراطورية البيزنطية , ترجمة حسين مؤنس ومحمود زايد

ثانياً : المصادر والمراجع الاجنبية :

Bury,J.B : History of the Later Roman Empire 2Vols ,London (1923-

الاعتراف بالمسيحية زمن الإمبراطور قسطنطين الأول

Cambiridge: Medieval History , VOL.I , Cambridge (1924)

-

Jones ,A.H.M :Constantine and the conversion of Europe Penguim, 1972

- Runciman : Byzantine Civilization , London
(1975)
Rice , C. T ; The Byzantines .
London.

Thompson. J. W : History of the Middle Ages 300-1500 ,
London, (1931 ( )

) Vasilie ,A . A : History of the Byzantine Empire , Wisconsin (1973

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس – يناير 2016

Orthogonal Sets of Functions and Sturm-Liouville Problem

Dr. Saad. A. Salama

(Mathematics Department, Faculty of Arts and Science, Tobruk, Omar Almoktar University)

Orthogonal Sets of Functions and Sturm-Liouville Problem

ABSTRACT

In this paper, for a regular Sturm-Liouville problem, we prove that eigenfunctions corresponding to different eigenvalues are orthogonal with respect to some weight function along with the assumption that all eignvalues of Sturm-Liouville problem are real, then we give some examples to illustrate the main results.

Keywords: Sturm-Liouville problems, eigenvalues, eigenfunctions, Orthogonality.

INTRODUCTION

A differential equation of the following:

$$[r(x)y']' + [q(x) + \lambda p(x)]y = 0 \qquad (1)$$

Is Known as Sturm-Liouville equation.

We assume that the functions p , q , r and r' in (1) are continuous in $a \le x \le b$ and $p(x) > 0$.

Here λ is a parameter independent of x .

Equation (1) is constant on some interval $a \le x \le b$, satisfying boundary conditions at the two end points a and b.

$$a_1 y(a) + a_2 y'(a) = 0 \qquad (2a)$$

$$b_1 y(b) + b_2 y'(b) = 0 \qquad (2b)$$

Suppose that the real constants a_1 , a_2 , b_1 and b_2 in (2) are not equal to zero.

The boundary value problem consisting of (1) and (2) is called a Sturm-Liouville problem. Named for the French mathematicians Charles Sturm (1803-1855) and Joseph Liouville (1809-1882).

Clearly $y = 0$ is always a solution of the Sturm-Liouville problem for any value of the parameter λ. $y = 0$ known as trivial solution of no practical use. The non-zero solutions of the Sturm-Liouville problem given by (1) and (2) are called eigenfunctions of the problem and the values of λ for which such solutions exist, are called eigenvalues of the problem.

Remark: A special case of (1) and (2). Let $p = r = 1$ and $q = 0$ in (1). Also, let $a_1 = b_1 = 1$ and $a_2 = b_2 = 0$, then (1) and (2) reduce to $y" + \lambda y = 0$ with $y(a) = 0$, $y(b) = 0$. This is simplest form of the Sturm-Liouville problem.

Orthogonality of eigenfunctions:

Theorem (1): Suppose that the functions $p(x)$, $q(x)$, $r(x)$ and $r'(x)$ in the Sturm-Liouville equation (1) are real valued, continuous and $p(x) > 0$ on the interval $a \le x \le b$. Let $y_i(x)$ and $y_j(x)$ be eigenfunctions of the Sturm-Liouville problem (given by the above Sturm-Liouville equation and boundary conditions $a_1 y(a) + a_2 y'(a) = 0$ and $b_1 y(b) +$

$b_2y'(b) = 0$) that correspond to different eigenvalues λ_i and λ_j respectively. Then y_i , y_j are orthogonal and that interval with respect to the weight function $p(x)$.

Prove that eigenfunctions corresponding to different eigenvalues are orthogonal with respect to some weight function.

Proof: Consider the problems (1), (2a) and (2b):

Where p , q , r and r' are real valued, continuous and $p(x) > 0$ on $a \le x \le b$. Let a_1 , a_2 in (2a) be given constants, not both zero and so be b_1 , b_2 in (2b).

Let y_i and y_j be eigenfunctions of the above Sturm-Liouville problem that correspond to different eigenvalues λ_i and λ_j. Then, by divination of eigenfunctions , y_i and y_j both satisfy (1).

Hence $(ry_i')' + (q + \lambda_i p)y_i = 0$ (3)

and $(ry_j')' + (q + \lambda_j p)y_j = 0$ (4)

Multiplying (3) by y_j and (4) by y_i then subtracting , we get

$(ry_i')'y_j - (ry_j')'y_i + (\lambda_i - \lambda_j)py_iy_j = 0$ or

$(\lambda_i - \lambda_j)py_iy_j = (ry_j')'y_i - (ry_i')'y_j$ or

$$(\lambda_i - \lambda_j)py_iy_j = \frac{d}{dx}\{(ry_j')y_i - (ry_i')y_j\} \quad (5)$$

which can be verified by performing the indicted differentiation of the expression in brackets on R.H.S of (5). Since $r(x)$ and $r'(x)$ are continuous by assumption and y_i , y_j are solutions of (1) , it follows that the expression within brackets on R.H.S of (5). Is continuous on a $\le x \le b$. Integrating both sides of (5) over x from a to b , we thus obtain

$(\lambda_i - \lambda_j)\int_a^b py_iy_j dx = [r(y_j'y_i - y_i'y_j)]_a^b$ or

$$(\lambda_i - \lambda_j)\int_a^b py_iy_j dx = r(b)\{y_j'(b)y_i(b) - y_i'(b)y_j(b)\} - r(a)\{y_j'(a)y_i(a) - y_i'(a)y_j(a)\} \quad (6)$$

Now we have to consider several cases depending on whether $r(x)$ vanishes or dose not vanish at a or b.

Orthogonal Sets of Functions and Sturm-Liouville Problem

Case (I): Let $r(a) = r(b) = 0$ Then (6) reduces to

$$(\lambda_i - \lambda_j)\int_a^b p y_i y_j dx = 0 \qquad (7)$$

Case (II): Let $r(b) = 0$ but $r(a) \neq 0$. Then (6) reduces to

$$(\lambda_i - \lambda_j)\int_a^b p y_i y_j dx = -r(a)\{y_j'(a)y_i(a) - y_i'(a)y_j(a)\} \qquad (8)$$

Since y_i and y_j both satisfy (2a) , we have

$$a_1 y_i(a) + a_2 y_i'(a) = 0 \qquad (9)$$

and

$$a_1 y_j(a) + a_2 y_j'(a) = 0 \qquad (10)$$

Let $a_2 \neq 0$. Multiplying (10) by $y_i(a)$ and (9) by $y_j(a)$ and then subtracting, we get

$$a_2\{y_j'(a)y_i(a) - y_i'(a)y_j(a)\} = 0$$

Since $a_2 \neq 0$, so $y_j'(a)y_i(a) - y_i'(a)y_j(a) = 0 \qquad (11)$

Using (11) , (8) reduces to (7). If $a_2 = 0$, then let $a_1 \neq 0$. Now, multiplying (9) by $y_j'(a)$ and (10) by $y_i'(a)$ and then subtracting, we get

$$a_1\{y_j'(a)y_i(a) - y_i'(a)y_j(a)\} = 0$$

Since $a_1 \neq 0$ so $y_j'(a)y_i(a) - y_i'(a)y_j(a) = 0$

Hence, as before, (8) reduces to (7).

Case (III): Let $r(a) = 0$ but $r(b) \neq 0$. Then (6) reduces to

$$(\lambda_i - \lambda_j)\int_a^b p y_i y_j dx = r(b)\{y_j'(b)y_i(b) - y_i'(b)y_j(b)\} \qquad (12)$$

Since y_i and y_j both satisfy (2b) we have

$$b_1 y_i(b) + b_2 y_i'(b) = 0 \qquad (13)$$

$$b_1 y_j(b) + b_2 y_j'(b) = 0 \qquad (14) \text{ and}$$

Let $b_2 \neq 0$. Multiplying (14) by $y_i(b)$ and (13) by $y_j(b)$ and then subtracting, we get

$$b_2\{y_j'(b)y_i(b) - y_i'(b)y_j(b)\} = 0$$

Since $b_2 \neq 0$, so $y_j'(b)y_i(b) - y_i'(b)y_j(b) = 0$ (15)

Using (15) , (12) reduces to (7). If $b_2 = 0$, then let $b_1 \neq 0$. Now, multiplying (13) by $y_j'(b)$ and (14) by $y_i'(b)$ and then subtracting, we get

$$b_1\{y_j'(b)y_i(b) - y_i'(b)y_j(b)\} = 0$$

Since $b_1 \neq 0$ so $y_j'(b)y_i(b) - y_i'(b)y_j(b) = 0$

Hence as before , (12) reduces to (7).

Case (IV): Let $r(a) \neq 0$ and $r(b) \neq 0$. There is no loss of generality by assuming that $a_2 \neq 0$ and $b_2 \neq 0$. Then, proceeding as in cases (II) and (III), relations (11) and (15) can be proved. Then, using (11) and (15) , (6) reduces to (7).

Case (V): Let $r(a) = r(b)$. Proceed as in case (IV) to show that (6) reduces to (7).

From the above discussing, we see that in all situations, we get (7).

Since λ_i and λ_j are different , (7) reduces to $\int_a^b p(x)y_i(x)y_j(x)dx = 0$

Showing that $y_i(x)$ and $y_j(x)$ are orthogonal with respect to weight function $p(x)$.

Reality of eigenvalues:

Theorem (2): If the Sturm-Liouville problem (1) , (2) satisfies the condition stated in theorem (1) and p is positive in the whole interval $a \leq x \leq b$, then all the eignvalues of the problem are real.

Proof: To prove that all eignvalues of Sturm-Liouville problem are real.

Consider the problems (1) , (2a) and (2b):

Where p , q , r and r' are real valued, continuous and $p(x) > 0$ on $a \leq x \leq b$. Let a_1 , a_2 in (2a) be given constants, not both zero, and so be b_1 , b_2 in (2b).

Let $y(x)$ be an eigenfunction corresponding to an eigenvalue $\lambda = \alpha + i\beta$, where α, β are real constants. This eigenfunction $y(x)$ satisfies (1), (2a) and (2b) and may be a complex valued function.

Taking the complex conjugates of all the terms in(1), (2a) and (2b), we get

$$[r(x)\bar{y}']' + [q(x) + \bar{\lambda}p(y)]\bar{y} = 0 \qquad (16)$$

$$a_1\bar{y}(a) + a_2\bar{y}'(a) = 0 \qquad (17a)$$

$$b_1\bar{y}(b) + b_2\bar{y}'(b) = 0 \qquad (17b)$$

The above equations (16) , (17a) and (17b) show that $\bar{y}(x)$ is eigenfunction corresponding the eigenvalue $\bar{\lambda} = \alpha - i\beta$. Multiplying (1) by $\bar{y}$ and (16) by y and subtracting, we get

$$(r\acute{y})\bar{y} - (r\bar{y}')\acute{y} + (\lambda - \bar{\lambda})py\bar{y} = 0 \quad \text{or} \quad (\lambda - \bar{\lambda})py\bar{y} = (r\bar{y}')\acute{y} - (r\acute{y})\bar{y}$$

$$\text{Or} \quad (\lambda - \bar{\lambda})py\bar{y} = \frac{d}{dx}\{(r\bar{y}')y - (r\acute{y})\bar{y}\}, \qquad (18)$$

Which can be verified by performing the indicted differentiation of the expression in brackets on R.H.S. of (18).

Integrating both sides of (18) w.r.t. "x" from a to b, we thus obtain

$$(\lambda - \bar{\lambda})\int_a^b py\bar{y}\,dx = [r(\bar{y}'y - \acute{y}\bar{y})]_a^b$$

$$\text{Or} \quad (\lambda - \bar{\lambda})\int_a^b py\bar{y}\,dx = r(b)\{\bar{y}'(b)y(b) - \acute{y}(b)\bar{y}(b)\}$$

$$-r(a)\{\bar{y}'(a)y(a) - \acute{y}(a)\bar{y}(a)\} \qquad (19)$$

Now we have to consider several cases depending on whether $r(x)$ vanishes or does not vanish at a or b.

Case (I): Let $r(a) = r(b) = 0$. Then (6) reduces to

$$(\lambda - \bar{\lambda})\int_a^b py\bar{y}\,dx = 0 \qquad (20)$$

Case (II): Let $r(b) = 0$ but $r(a) \neq 0$ Then (19) reduces to

$$(\lambda-\bar{\lambda})\int_a^b py\bar{y}\,dx = -r(a)\{\bar{y}'(a)y(a)-\acute{y}(a)\bar{y}(a)\} \qquad (21)$$

Consider relations (2a) and (17a). Let $a_2 \neq 0$. Multiplying (17a) by $y(a)$ and (2a) by $\bar{y}(a)$ and then subtracting, we obtain

$$a_2\{\bar{y}'(a)y(a)-\acute{y}(a)\bar{y}(a)\}=0$$

Since $a_2 \neq 0$, we so $\bar{y}'(a)y(a)-\acute{y}(a)\bar{y}(a)=0$ (22)

Using (22) , (21) reduces to (20). If $a_2 = 0$, then assume that $a_1 \neq 0$.

Now, multiplying (2a) by $\bar{y}'(a)$ and (17a) by $\acute{y}(a)$ and then subtracting, we obtain

$$a_1\{\bar{y}'(a)y(a)-\acute{y}(a)\bar{y}(a)\}=0$$

Since $a_1 \neq 0$, so $\bar{y}'(a)y(a)-\acute{y}(a)\bar{y}(a)=0$

Hence as before (21) reduces to (20).

Case (III): Let $r(a)=0$ but $r(b)\neq 0$ Then (19) reduces to

$$(\lambda-\bar{\lambda})\int_a^b py\bar{y}\,dx = r(b)\{\bar{y}'(b)y(b)-\acute{y}(b)\bar{y}(b)\} \qquad (23)$$

Consider relations (2b) and (17b). Let $b_2 \neq 0$. Multiplying (17b) by $y(b)$ and (2b) by $\bar{y}(b)$ and then subtracting , we get

$$b_2\{\bar{y}'(b)y(b)-\acute{y}(b)\bar{y}(b)\}=0$$

Since $b_2 \neq 0$, so $\bar{y}'(b)y(b)-\acute{y}(b)\bar{y}(b)=0$ (24)

Using (24) , (23) reduces to (20). If $b_2 = 0$, then assume that $b_1 \neq 0$.

Now, multiplying (2b) by $\bar{y}'(b)$ and (17b) by $\acute{y}(b)$ and then subtracting, we get

$$b_1\{\bar{y}'(b)y(b)-\acute{y}(b)\bar{y}(b)\}=0$$

Since $b_1 \neq 0$, so $\bar{y}'(b)y(b)-\acute{y}(b)\bar{y}(b)=0$

Hence as before (23) reduces to (20)

Case (IV): Let $r(a)\neq 0$ but $r(b)\neq 0$ There is no loss of generality by assuming that $a_2 \neq 0$ and $b_2 \neq 0$. Then proceeding as in case (II) and (III), relations (22) and (24) can be proved, then, using (22) and (24), (19) reduces to (20).

Orthogonal Sets of Functions and Sturm-Liouville Problem

Case (V): Let $r(a) = r(b)$. Proceed case (IV) to show that (19) reduces to (20).

From the above discussion, we see that all situations we obtain (20).

Now, $\lambda = \alpha + i\beta \Longrightarrow \bar{\lambda} = \alpha - i\beta$ and hence

$\lambda - \bar{\lambda} = (\alpha + i\beta) - (\alpha - i\beta) = 2i\beta$

Again $y\bar{y} = |y|^2$, where $|y|$ stands for modulus of y.Then,(20) reduces to

$2i\beta \int_a^b p(x)|y(x)|^2 dx = 0$ or $\beta \int_a^b p(x)|y(x)|^2 dx = 0$ (25)

Since $\int_a^b p(x)|y(x)|^2 dx$ has positive value in the interval $a \le x \le b$, (25) reduces to $\beta = 0$ and hence $\lambda = \alpha + i\beta = \alpha$, which is real.

Since λ is arbitrary eigenvalue, it follows that eigenvalues of Sturm-Liouville problem are real

Examples:

Example (1): Solve

$y'' + \lambda y = 0 \qquad 0 \le x \le L$ (26)

With boundary conditions

$y(0) = y(L) = 0$ (27)

Solution:

We consider three cases $\lambda < 0$, $\lambda = 0$ and $\lambda > 0$

Case1: $\lambda < 0$

The general solution of Eq. (26) is given by

$y(x) = c_1 \exp\left(\sqrt{-\lambda}x\right) + c_2 \exp(-\sqrt{-\lambda}x)$

Were $\sqrt{-\lambda}$ is are real numbers. Applying the boundary conditions (27) we obtain

$c_1 + c_2 = 0$

$$c_1 \exp\left(\sqrt{-\lambda}L\right) + c_2 \exp\left(-\sqrt{-\lambda}L\right) = 0 \qquad (28)$$

Since $\lambda \neq 0$, the only solution of the system (28) is $c_1 = c_2 = 0$. Hence for $\lambda < 0$, the only solution of the prob. (26) and (27) is the trivial solution.

Case 2: $\lambda = 0$

In this case the differential equation reduces to

$$y'' = 0$$

Which general solution is the form

$$y(x) = c_1 + c_2$$

Applying the boundary conditions (27) we obtain

$$c_1 = 0 \quad \text{and} \quad c_2 L = 0$$

Since $L > 0$, then $c_2 = 0$, and so once again the only solution of the problem for $\lambda = 0$ is the trivial solution, $y(x) \equiv 0$. Finally we have.

Case 3: $\lambda > 0$

In this case the general solution of the differential equation is

$$y(x) = c_1 cos\sqrt{\lambda}x + c_2 sin\sqrt{\lambda}x \qquad (29)$$

Applying the boundary conditions we find

$$c_1 = 0 \quad \text{and} \quad c_2 sin\sqrt{\lambda}L = 0$$

Now, either $c_2 = 0$ in which case we obtain the trivial solution (since $c_1 = 0$), or $c_2 \neq 0$ and $sin\sqrt{\lambda}L = 0 \qquad (30)$

Equation (30) will be satisfied if and only if

$$\sqrt{\lambda}L = n\pi \qquad (n = 1,2,3, \ldots.)$$

Or $\lambda = \frac{n^2\pi^2}{L^2} \qquad (n = 1,2,3, \ldots.)$

In other words, if λ is a number belonging to the sequence

$\frac{\pi^2}{L^2}, \frac{4\pi^2}{L^2}, \frac{9\pi^2}{L^2}, \dots, \frac{\pi^2\pi^2}{L^2}, \dots$

Then the problem dose have nontrivial solutions.

Conclusions:

(1) If $\lambda \leq 0$, the Sturm-Lioville system given by Eqs. (26) and (27) does not have nontrivial solutions.

(2) If $\lambda > 0$, the Sturm-Lioville system (26) and (27) has nontrivial solutions if and only if

$$\lambda = \lambda_n = \frac{n^2\pi^2}{L^2} \qquad (n = 1,2,3, \dots)$$

The numbers λ_n are therefore the eigenvalues of this system.

(3) From (29) we find that nontrivial solutions corresponding to λ_n are given by

$$y_n(x) = c_n sin\frac{n\lambda}{L}x \qquad (n = 1,2,3, \dots)$$

Where the c_n is arbitrary nonzero real numbers. The functions y_n are therefore the eigenfunctions of this system. The set of all eigenfunctions $\{y_n\}$ is the spectrum of the system.

Example (2):

For the eigenvalu problem given below, obtain the set of orthogonal eigenfunctions in interval (0,2c):

$y'' + \lambda y = 0$, $y(0) = y(2c)$, $y'(0) = y'(2c)$.

Solution:

Given $y'' + \lambda y = 0$ (31)

With boundary conditions $y(0) = y(2c)$ (32)

And $y'(0) = y'(2c)$ (33)

Case 1: Let $\lambda = 0$. then solution (31) is $y(x) = Ax + B$ (34)

From (34) $y'(x) = A$ (35)

From (34), $y'(0) = B$ and $y(2c) = 2cA + B$. So (32) reduces to

$B = 2cA + B$ and hence $A = 0$. Next, from (35), $y'(0) = y'(2c) = A$. So (33) gives $A = A$.

Hence corresponding to the eigenvalue $\lambda = 0$, the eigenfunction is

$y(x) = B$ or $y(x) = 1$ taking $B = 1$.

Case 2: Let $\lambda = -\mu^2$, where $\mu \neq 0$. Then (31) becomes $y'' - \mu^2 y = 0$, whose is

$y(x) = Ae^{\mu x} + Be^{-\mu x}$ (36)

From (36) $y'(x) = A\mu e^{\mu x} - B\mu e^{-\mu x}$ (37)

From (36) $y(0) = A + B$ and $y'(2c) = Ae^{2\mu c} + Be^{-2\mu c}$. So (32) gives

$A + B = Ae^{2\mu c} + Be^{-2\mu c}$ or $A(1 - e^{2\mu c}) + B(1 - e^{-2\mu c}) = 0$ (38)

From (37), $y'(0) = \mu(A - B)$ and $y'(2c) = \mu(Ae^{2\mu c} - Be^{-2\mu c})$

∴ (33) gives $\mu(A - B) = \mu(Ae^{2\mu c} - Be^{-2\mu c})$

Or $A(1 - e^{2\mu c}) - B(1 - e^{-2\mu c}) = 0$ (39)

Solving (38) and (39), $A = B = 0$. So (36) reduces to $y(x) = 0$, which is not an eigenfunction. So there is no eigenfunction corresponding to $\lambda = -\mu^2$.

Case 3: Let$\lambda = \mu^2$, where $\mu \neq 0$. Then (31) becomes $y'' + \mu^2 y = 0$ whose solution is

$y(x) = A\ cos\ \mu x + B\ sin\ \mu x$ (40)

From (40), $y'(x) = -A\mu \sin \mu x + B\mu \cos \mu x$ (41)

∴ (32) gives $A = A\ cos\ 2\mu c + B\ sin\ 2\mu c$

Or $A(1 - \cos 2\mu c) - B\ sin\ 2\mu c = 0$ (42)

From (41), $y'(0) = B\mu$ and $y'(2c) = \mu(-A\ sin\ 2\mu c + B\ cos\ 2\mu c)$

∴ (33) gives $B\mu = \mu(-A\ sin\ 2\mu c + B\ cos\ 2\mu c)$

Or $A \sin 2c\mu + B(1 - \cos 2c\mu) = 0$ (43)

For non-trival solution of (42) and (43), we must have

$$\begin{vmatrix} 1-\cos 2\mu c & -\sin 2\mu c \\ \sin 2\mu c & 1-\cos 2\mu c \end{vmatrix} = 0$$

Or $(1-\cos 2\mu c)^2 + sin^2 2\mu c = 0$ or $\cos 2\mu c = 1 = \cos 0$

$\therefore \quad 2\mu c = 2n\pi$ or $\mu = \frac{n\pi}{c}, \quad n = 1,2,3, \ldots$ (44)

($n = 0$ is omitted here $n = 0 \implies \mu = 0$, which is contrary to our assumption $\mu \neq 0$.)

With this value of μ , (40) becomes

$$y(x) = A\cos\left(\frac{n\pi x}{c}\right) + B\sin\left(\frac{n\pi x}{c}\right) \quad (45)$$

Taking $A = 1$ and $B = 0$ in (45), the eigenfunctions are given by $y(x) = \cos(\frac{n\pi x}{c})$. Again taking $A = 0$ and $B = 1$ in (45), the eigenfunction are given by $y(x) = \sin(\frac{n\pi x}{c})$.

Note that $\int_0^{2c} 1.\cos(\frac{n\pi x}{c})\,dx = 0$, $\int_0^{2c} 1.\sin(\frac{n\pi x}{c})\,dx = 0$,

$$\int_0^{2c} \sin(\frac{n\pi x}{c})\cos(\frac{m\pi x}{c})\,dx = 0, \text{ for } m \neq n \quad (46)$$

In view of (46) the required eigenfunctions which are orthogonal on (0,2c) are given by $\left\{1, \cos\left(\frac{n\pi x}{c}\right), \sin(\frac{n\pi x}{c})\right\}$, $(n = 1,2,3, \ldots)$

References

1- A.A. Shkalikov, Boundary value problems for ordinary differential equations with a parameter in boundary condition, Trudy Sem. Imeny I. G. Petrowsgo 9 (1983) 190–229.

2- C. H. Edwards, Jr. David E. Penney. Differential Equations And Boundary Value Problems, Prentice-Hall, Inc. New Jersey, 1996.

3- E.B.William and C.D.Ricard, Elementary Differential Equations and Boundary Value Problems, John Wiley & Sons, Inc, U.S.A, 2005.

4- M.D.Raisinghania, Advanced Differential equations, S.Chand Ltd, New Delhi, India, 2008.

5- M.D.Raisinghania, Integral equations and Boundary Value Problems, S.Chand & Company Ltd, New Delhi, India, 2008.

6- M. Kobayashi, Eigenvalues of discontinuous Sturm–Liouville problems with symmetric potential, Comput. Math. Appl. 18 (4) (1989) 357–364.

7- M.N.Manougian, Ordinary Differential Equations An Introduction, S.Chand & Company Ltd, New Delhi, India, 2008.

8- P. B. Bailey, B. S. Garbow, H. G. Kaper and A. Zettl, Eigenvalue and eigenfuction computation for Sturm-Liouville problems, ACMTOMS 17(1991), 491-499.

9- P. B. Bailey, W. N. Everitt, and A. Zettl, Computing Eigenvalues singular Sturm-Liouville problems, Results in Math. 20(1991), 391-423.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس – يناير 2016

إدارة المواقع السياحية في منطقة "سهل الجفارة بليبيا" من منظور إسلامي

أ. صالح بشير محمد حمزة ** أ. ذو الكفل عبدالغني *** أ. محمد راضي إبراهيم.

(جامعة العلوم الاسلامية الماليزية)

إدارة المواقع السياحية في منطقة" سهل الجفارة بليبيا" من منظور إسلامي

الملخص

يشهد النشاط السياحي الدولي نمواً كبيراً، وأصبح أحد أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في كثير من دول العالم، وأصبحت صناعة السياحة الدولية واحدة من أكبر مجالات التجارة الدولية وتعد مزيجاً لمنتج متنوع من السلع والخدمات والمعارف، ومن أكثر الصناعات نمواً حيث تلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدر للعملات الصعبة وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وتعتبر السياحة كذلك نشاطاً إنسانياً يعتمد على الدوافع والغرائز وحب المعرفة والإستكشاف والتعلّم، والحق المشروع في الترفيه عن النفس، وتهدف هذه الدراسة لتبيان أهمية هذه الصناعة في التنمية الاقتصادية الشاملة والتعرف على مدى قابلية المجتمع المحلي بمنطقة سهل الجفارة لها من خلال إدارة المواقع السياحية بالمنطقة من منظور إسلامي لضمان مساهمة فاعلة ومشاركة ومساندة من المجتمع المحلي، وإقناعه بها والتعرف على الإمكانات والتسهيلات السياحية القائمة وسبل تطويرها ومعرفة أهم مقومات الجذب السياحي وتوضيح أثر هذه الصناعة على المتغيرات الاقتصادية بتحليل عناصر القوة وعناصر الضعف، واستخدم الباحث لتحقيق أهداف الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي، فأظهرت نتائج التحليل من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) أن المجتمع المحلي لديه القابلية للمساهمة في صناعة السياحة الملتزمة من خلال الإدارة الإسلامية وخصائصها التي بنت وظائفها على خمس مقاصد فرضها الشرع والمتمثلة في حفظ الدين، النفس، العقل، النسل والمال، تأسيساً بمقتضيات الشريعة الإسلامية والمعايير التي تتناسب والمجتمع المحلي وعقائده وموروثه الثقافي والاجتماعي، وأن المنطقة تمتلك من خلال نتائج الإستبانة مقومات جذب سياحية تسهم بشكل فعّال في تنميتها، وأن عناصر القوة داعمة لهذا التوجه والفرص متاحة لنجاح النشاط السياحي، وأظهرت أيضاً أن العلاقة قوية بين التنمية في القطاع السياحي والحد من البطالة في صورة وظائف مباشرة وغير مباشرة، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها تبني الاستراتيجية المقترحة للإدارة المتكاملة للمواقع السياحية.

الكلمات المفتاحية: ادارة المواقع، سهل الجفارة، ادارة سياحية، ليبيا.

Managing tourism sites in Sahel AL-Jfarah area in Libya from Islamic perspective

Saleh B.M. Hamza[1], Zulkiple Abd.Ghani, Mohd Radhi Ibrahim
Universiti Sains Islam Malaysia

Abstract

The international tourism sector witnesses a massive development as it has become one of the leading economic and social phenomenon in most of the world countries. Furthermore, international tourism industry has become one of the leading aspects in the international trade and it is considered to form a mixture of variety of goods services and knowledge besides it is one of the fast growing industries in the world which plays a major role in raising the countries international income and improves the purchase balance and its is considered as a source for foreign exchange and finally provides opportunities for more staff employment. Moreover, tourism is considered to be a humanistic movement that relays on motives and instincts and the desire to explore and learn, and the legal right for self- entertainment. Adding up, the current research aims to explore the part that tourism industry plays in comprehensive economic development and to detect the range of acceptance in the local community in Sahel AL-Jfarah region to such industry throughout managing the tourism sites in the region from an Islamic perspective to assure an effective contribution and the participation and support from the local community, and convincing it with such industry. In addition the study aims at identifying the current tourism capabilities and facilities and the means by which such capabilities and facilities could be improved. And to identify the best means by which tourist can be attracted to this area and to show the impact that this industry place on the economic changes by analyzing the points of strength and the points of weaknesses. In order to achieve the research objectives descriptive analysis approach was employed side by side with the statistical approach. The result of the study indicated throughout the Analysis of Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) that, the community has the intention to participate in respectful tourism industry throughout the Islamic management and its characteristics that constructed its functions based on five intentions declared by Islamic legislation which consists of (maintaining the religion, self, mind, offspring and money). Those intentions are restricted by the Islamic legislations requirements and standards that goes in line with the community in term of its believes and its social and cultural inherited values. In addition, the results obtained from the research questionnaires indicated that the region contains tourism

attraction capabilities which effectively advance the development of the region. And that there is a strong elements support such orientation and that there is a strong chance for tourism activities. Finally, the results showed that there is a strong relationship between development in tourism sector and the reduction of unemployment in the form of the provision of direct or indirect job opportunities. Throughout the findings of the study recommendations were formulated and addressed to the Libyan ministry of tourism besides pivotal recommendation was the adaption of the research proposed strategy dedicated to a comprehensive management for all tourism sites in the country.

- المقدمة:

أصبحَ النمو الكبير الذي يشهدهُ النشاط السياحي الدولي أحد أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الجديرة بالإهتمام والملاحظة في القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، حيثُ أرتفع عدد السياح ومعدل نمو العائدات السياحية حتى فاق معدل النمو في مكونات الاقتصاد العالمي مما جعل السياحة الدولية واحدةٌ من أكبر مجالات التجارة الدولية، ومن جهةٍ أُخرى أصبحت السياحة ضرورة من ضرورات الحياة لكافة الأمم والدول والشعوب والأفراد، فهي تُعتبر من أكثر الصناعات نمواً في العالم، وأصبحت من أهم القطاعات في التجارة الدولية، فهي من منظور اقتصادي قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعملات الصعبة وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية.

ترى (عشي: 2005) أن "السياحة تُعتبر نشاطاً إنسانياً يَعتمد على الدوافع والغرائز وحب المعرفة والإستكشاف والتعلّم، وماينجر عن ذلك من تهذيب للسلوك، وإكتساب المهارات والمعلومات، والإطلاع على المعارف بشتى أنواعها، وإكتشاف المجاهيل في الطبيعة والحضارات المتعاقبة"، والسياحة تعد ظاهرة بشرية قديمة قِدم الوجود الإنساني.

وبحسب (مجلة الوعي الإسلامي: 2010/9/3) "فإن المتأمل في الإحصاءات والأرقام الصادرة عن الهيئات والمؤسسات والدوائر السياحية العالمية والعربية والإسلامية يدرك مدى الأهمية التي باتت تتمتع بها الصناعة السياحية حتى باتت رقم التداول الاقتصادي الأول في العالم ، فقد أوردت إحصائية عالمية حديثة إنه سيرتفع عدد السياح على مستوى العالم من 618 مليون سائح العام 1997م ، الى 1.7 مليار سائح بحلول العام 2020 م، فيما سيصل حجم الإنفاق السياحي في العام نفسه إلى 1600 مليار دولار أمريكي. وهذه الأرقام والإحصاءات والمبالغ الضخمة والثروات الهائلة نتاج هذه الصناعة"، يحتم علينا معرفة الموقع الحقيقي للسياحة الملتزمة، في وجود هذا الكم الهائل من المنتجات الغربية السياحية المتعارضة فى أغلبها مع معتقداتنا و ديننا و المفروضة على ساحة السياحة الدولية، والقدرة التنافسية لهذه السياحة، ومعرفة ما إذ كانت بديل قوي ومقبول وملبي لطموحات ملايين المسلمين.

تتناول هذه الورقة البحثية التحليل الداخلي لادارة المواقع السياحية بمنطقة سهل الجفارة وهى عناصر القوة كعناصر داعمة لها، وعناصر الضعف بالادارة من خلال سلوك الأفراد الإسلامي وفي إطار إدارة إسلامية لهذا النشاط، وتعرف الإدارة الاسلامية بأنها" تدبير المصالح الشرعية والذي يعكس كل عمل أو مجهود يراد به جلب منفعة عامة، أو دفع ضرر، أو بلوغ مقصد شرعي، يصدر من فرد أو الجماعة أو الهيئة الموكل اليها حمل الأمانة، فتكفلت بحملها أداءً للأمانة وتحملاً للمسؤولية وحفاظاً على حقوق الرعية"، (الشعيبي: 2004/5/1) وبما يتناسب وخطط التنمية وخصوصية المجتمع الليبي، يرى الدكتور (العسل: 1996)" أن لكل أمة خصوصيتها، وعقيدتها، ونظرتها إلى الكون والإنسان والحياة، وأن شخصيتها التاريخية الحضارية أنما تشكلت من خلال ذلك كله، وأن

عمليات التنمية المأمولة يجب أن تأخذ بعين الإعتبار تلك الخصوصية". وعليه سيتم تقسيم البحث حسب الأتي:

- **مشكلة البحث:**

تتلخص مشكلة البحث في ضعف إستثمار القطاع السياحي بشكل عام في ليبيا وفي منطقة سهل الجفارة بشكل خاص وإنعدام التخطيط التنموي الجاد للنهوض بهذه الصناعة والإهمال المتعمد من قبل الحكومات السابقة لهذا القطاع الحيوي رغم توفر الإمكانات الطبيعية والمواقع الأثرية الغنية والشواطئ والتراث الحضاري و التاريخي والثقافي للبلد مما نتج عنه نقص المتخصصيين في هذا القطاع ونقص الموارد البشرية المؤهلة لإدارة المواقع السياحية مما يعد من عناصر الضعف في الإدارة ومما يضعف القدرة على صنع القرار المناسب، هذا من ناحية و من ناحية أخرى تسعى هذه الدراسة لتوضيح إيجابيات هذه الصناعة التي تسهم بشكل كبير في تنمية المنطقة اقتصادياً ودراسة السلوك الإسلامي للمجتمع المحلي حيالها وإجراء التحليل الداخلي لإدارة السياحة بتحليل عناصر الضعف وعناصر القوة، لضمان نجاحها بدون مايخالف الشريعة والمفاهيم الاجتماعية للمجتمع المحلي وعاداته وتقاليده وحثه على المشاركة والمساهمة الفاعلة، ومن خلال ماسبق تقديمه تحدد موضوع هذه الورقة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: **" كيف يمكن إدارة المواقع السياحية بمنطقة سهل الجفارة بليبيا من منظور إسلامي**. ويتفرع من هذا السؤال، سؤالي البحث التاليين:

- **تساؤلات البحث:**

1- ماهي الإمكانيات المتوفرة وحجم التسهيلات السياحية القائمة بمنطقة الدراسة وكيفية تطويرها؟ وأهم المشاكل والمعوقات والعوامل المؤثرة فيها؟
2- ماهي أهم عوامل الجذب السياحي المتوفرة بمنطقة سهل الجفارة؟

- **أهداف الدراسة :**

1- التعرف على الإمكانيات وحجم التسهيلات السياحية القائمة في منطقة الدراسة وسبل تطويرها، وتحديد المشاكل والمعوقات والعوامل المؤثرة فيها ومعرفة الخطط التنموية ذات العلاقة.

2- معرفة أهم عوامل الجذب السياحي في منطقة سهل الجفارة والترويج لها وتسويقها سياحياً، وإبراز دورها في دفع عجلة التنمية بالمنطقة.

- **فرضيات الدراسة:**

1- لا توجد علاقة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين السلوك الإسلامي لأفراد المجتمع المحلي بمنطقة سهل الجفارة ودعم عناصر القوة لادارة السياحة من منظور إسلامي.
2- لا توجد علاقة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع تنمية المقاصد السياحية المتنوعة بمنطقة سهل الجفارة وبين العناصر الداعمة لادارة السياحة من منظور إسلامي.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية :

1- إيجاد صيغة بديلة عن الصورة النمطية للسياحة العالمية تتبلور في صورة سياحة نظيفة خالية من المعاصي والمفاسد وتقديمها بشكل جديد يكون عامل جذب سياحي مهم.
2- تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في السياحة الوطنية أو الداخلية للحد من تسرب الأموال.
3- وضع حقيقة أن السياحة بمفهومها الإسلامي هي البديل عن المعتاد عن الأنماط السياحية المعروفة، للإبتعاد عن الرذائل والمفاسد ودرئها، وخلق جو ترفيهي جديد ونظيف كلياً وصديقاً للبيئة.

- **نموذج الدراسة:**

بالإطلاع على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة التي تمت الإستعانة بها لتحضير موضوع الدراسة الحالية حيث تم إستخلاص محاور الدراسة الرئيسية لإدارة المواقع السياحية بمنطقة سهل الجفارة من منظور إسلامي، قام الباحث بإعداد نموذج الدراسة التالي شكل رقم (1)، الذي يشمل فقط في هذه الورقة البحثية تحليل عناصر القوة الداعمة لإدارة المواقع السياحية وعناصر الضعف من خلال السلوك الإسلامي لأفراد المجتمع المحلي ضمن عمليات الادارة لتكون المتغير المستقل وتأثيرها على العناصر الداعمة لادارة السياحة لتكون المتغير الثابت.

الشكل رقم (1) نموذج الدراسة

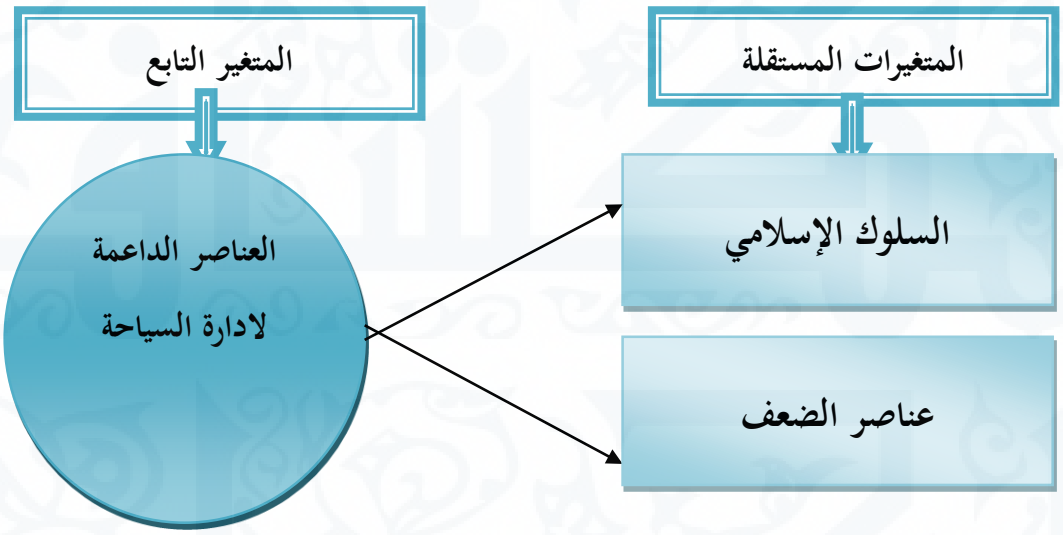

الشكل رقم (1) من عمل الباحث

- **الأساليب الاحصائيه المعتمدة:**

تم اعتماد بعض مقاييس ألنزعهة المركزية كالتكرارات والوسط الحسابي والنسب المئوية إلى جانب مقاييس التشتت كالانحراف المعياري في تحليل البيانات والمعلومات، كما تم اعتماد ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط في تحديد العلاقة بين المتغيرات للوصول إلى النتائج المطلوبة

- **مجتمع الدراسة:**

شارك في هذه الدراسة الميدانية عدد 204 رجل وامرأة، من سكان منطقة سهل الجفارة من عدة مستويات علمية، (الثانوي، الجامعي، الماجستير والدكتوراة)، الذين لديهم المقدرة على فهم واستيعاب الاستبانة بمختلف أعمارهم وتخصصاتهم.

- **إداة الدراسة:**

قام الباحث بتصميم استبانة تعكس محاور البحث الرئيسية، بعد الإطلاع على أدبيات البحث، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي .وقد اشتملت أداة البحث على البنود التالية: المتغيرات الديموغرافية لأفراد مجتمع الدراسة ومتغيرات الدراسة الأساسية وأعدت عبارات هذه المحاور وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي وفقاً للشكل المغلق الذي يحدد الاجابات المحتملة لكل عبارة.

- **صدق أداة الدراسة:**

بعد جمع البيانات والتأكد منها تم تفريغ الإجابات في برنامج (SPSS)، وبعد التأكد من الإجابات مرة أخرى ومراجعتها، تم حساب معدل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، الجدول رقم (1)، لإختبار مدى ثبات الاستبانة والذي أعطى مؤشراً جيداً لكل المحاور وهو (.773)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع وأن الاستبانة صالحة.

جدول: رقم (1) معامل كرونباخ ألفا بعد حذف العبارة.

كرونباخ ألفا	العبارات
.773	19

والجدول (2)، يوضح تقديرات الثبات للمحاور المختارة لهذه الورقة بعد تطبيقها على مجتمع الدراسة باستخدام طريقة الاتساق الذاتي (مقياس كرونباخ ألفا):

- **معامل الصدق والثبات:**

الجدول (2): معامل الصدق والثبات لكل محور.

ت	المحاور	قيمة كرونباخ ألفا	الصدق = الجذر التربيعي للثبات
1	**محور عناصر القوة**	.832	.912
2	**محور السلوك الإسلامي**	.790	.888
6	**محور عناصر الضعف**	.498	.705

- **الجانب النظري للدراسة:**

ولإنجاز هذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى ست فصول لإستيفاء جميع جوانب الدراسة كالتالي :

الفصل الأول ويحتوي على مقدمة عامة ومشكلة البحث، التساؤلات، الأهداف، الأهمية، الفرضيات، أسباب إختيار الموضوع، حدود البحث ومنهجيته، الدراسات السابقة وهيكلية البحث.والفصل الثاني: يتناول الإطار النظري للدراسة ثم الفصل الثالث: يتناول مقترح تهيئة الخطة الإستراتيجية لإدارة المواقع السياحية، والفصل الرابع: لمحة عن منطقة الدراسة والسياحة في ليبيا، ومنطقة سهل الجفارة، يليه الفصل الخامس: ويتضمن منهجية الدراسة وإجراءاتها، وأخيراً الفصل السادس: يتضمن نتائج تحليل الدراسة، نتائج التحليل الوصفي لعبارات محاور الدراسة ومناقشتها، إستخلاص نتائج محاور الدراسة، تحليل أسئلة الدراسة، فحص فرضيات الدراسة. ويلي هذا الفصل نتائج الدراسة، التوصيات والمقترحات.

- **حدود الدراسة :**

حدود الدراسة تنحصر في الجزء الشمالي من منطقة سهل الجفارة الواقعة شمال غرب ليبيا، بين خطي طول (ْ11 ٍ33 -ْ14) شرقا، وبين دائرتي عرض (ْ33 ٍ10)، (ْ32 ٍ30) شمالا وتمتد من مدينة الخمس شرقا الى رأس أجدير غربا بمسافة تقدر ب (260) كم على ساحل البحر المتوسط وبعمق (65) كم تقريبا، والبالغ مساحتها التقريبية (970 ألف هكتار) (عثمان: 2004).

"يعتبر سهل الجفارة من أكبر سهول شمال ليبيا وأهمها، ويكوّن سهلاً مثلث الشكل بين البحر المتوسط ونطاق مرتفعات طرابلس، تقع قمته في رأس المسن في غرب الخمس في الشرق وقاعدته

عند الحدود الليبية التونسية في الغرب ويطل بشريط ساحلي على البحر المتوسط يبلغ طوله 259.71 كم وتبلغ مساحة هذا الجزء من سهل الجفارة حوالي 18000 كم^2 ".(الحجاجي: 1989).

- **ادارة السياحة:**

السياحة في مفهومها العام، كما يراها (حمد: 2001/5/23) هى "حركة إنتقال الأفراد من مكان إلى آخر (سياحة داخلية) أو من بلد إلى آخر (سياحة خارجية) ولأيّ قصد كان ما عدا قصد العمل الذي يدر عليه ربحا ماديا لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة"، وهي الإنتقال من مكان لآخر بهدف الإطلاع والتعرف والإستمتاع بمواقع مختلفة، ومن منظور اجتماعي وحضاري فإن السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان.

ويضع الباحث تعريفاً وسطياً من خلال ماتناوله البحاث عن السياحة وبحسب إختلاف تناولهم للموضوع ويرى أن السياحة" هي عبارة عن تفاعل بين ظواهر إنسانية ملحة وخدمات، عنصراها: الأول إستهلاكي وهم سياح يبحثون عن الراحة والترفيه والإستجمام لمدة مؤقتة تزيد عن يوم وتقل عن عام والثاني: إنتاجي متمثل في مقدمي خدمات ينشدون أسواق متجددة، ويعتبر نشاط مركب ينتج عنه صناعة مكملة ومتكاملة".

جاء في لسان العرب لأبن منظور، السياحة مصدر ساح يسيح سيحا وسيحانا، والسيح: الماء الظاهر الجاري على وجه الأرض، وفي التهذيب: الماء الظاهر على وجه الأرض، وجمعه سيوح.(إبن منظور:2003). وقال أبن حجر، وحقيقة السياحة، ألا يقصد موضعا بعينه يستقر فيه.(فتح الباري :7/23)، والسياحة بالرجوع إلى مادة " س ي ح " نجد أنها تحتوي على معنى واحد، وهو مطلق الذهاب في الأرض.

- **أهم دوافع السياحة:**

"تقوم فلسفة السياحة على أنها عنصر أساسي من حرية الإنسان، ونموذج جديد للعلاقات بين الشعوب والحضارات، لتحقيق المعرفة المتبادلة والتقارب الفكري والسياسي وإحلال التفاهم والصداقة بين الشعوب، كما تشكل تواصلاً ثقافياً من خلال الإطلاع على الحضارات والثقافات، وهي ركيزة من ركائز الإنتاج القومي، ومجال إستثماري بإعتباره نشاط إنتاجي تنموي "(غرايبة: 2012)، ويرى الباحث ان أهمها

الترفيه والترويح عن النفس، التعارف والتقارب بين الحضارات، حاجة الناس للسياحة وخصوصية المجتمع المسلم.

- **الأحكام في سفر السياحة:**

لقد جاءت الشريعة ببيان أحكام السفر وفضله ورخصه على أتم وجه وأكمله وهذا كله مما يؤكد مشروعية السياحة في الجملة، والمقصود أن تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام (الأنصاري:يناير2013/23)، هى: "أن تكون ضرورية، أو تكون

حاجية أو أن تكون تحسينية"، وهى الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدلّسات والسياحة قد تكون من المصالح التحسينية التي يتحقق بها هذا المقصد وعلى هذا فالسياحة عموماً قد تكون من المصالح الضرورية أو الحاجية أو التحسينية. والسياحة المعاصرة من المصالح الحاجية أو التحسينية في الغالب. ومن مقاصد الشريعة تحقيق هذه المصالح وتحصيلها، ودفع ما يقابلها من المفاسد. (الشاطبي:2/8-11).

- **أهداف السياحة في الإسلام:**

يرى (الفرماوي: 2009) أن من أهم أهداف السياحة في الإسلام، السير في أرض الله تعالى للتأمل والعظة واستخلاص الدروس والعبر، واكتساب الفوائد والمعيشة، حصول العلم والآداب وصحبة الأمجاد والزيارات، فالمسافر يرى من عجائب الأمصار والأقطار، ومحاسن الآثار، ما يزيده علماً بقدرة الله تعالى، وأجمل الأهداف وأجلها : تأدية الرسالة التي شرُفت بها هذه الأمة ألا وهي الدعوة إلى دين الله بالحكمة والموعظة الحسنة **{ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ}** (النحل،الآية: 125).

- **الإدارة الإسلامية:**

عرّف (المزجاجي:1998)، الإدارة الإسلامية على أنها" هي نشاط مشروع مقصود صادر عن فرد أو جماعة في فترة زمنية معينة لتحقيق هدف مباح"، وهى "تقوم بمهامها وفقا لقواعد وأحكام قانونية واضحة مصدرها الشريعة الإسلامية تنظم مختلف عملياتها الإدارية، وبعبارة أخرى إن جميع النشاطات التي تمارسها الإدارة الإسلامية في شتى المؤسسات، وبجميع منسوبيها رؤساء ومرؤوسين، تحكمها أنظمة في أصولها وفروعها منبثقة من الشريعة الإسلامية الغراء بمصادرها المتعددة.

- **خصائص الإدارة الإسلامية:**

يبين (المزجاجي:1998)، إن أهم خصائص الإدارة التي بنت وظائفها أصلا على خمسة مقاصد فرضها الشرع الحنيف وهي تعتبر العمود الفقري لأي سلوك أو نشاط فردي أو جماعي في الإدارة الإسلامية، ولهذا فإنه يفهم من ذلك ان الفكر والتطبيق في الإدارة الإسلامية تربطهما علاقة قوية مباشرة بالعقيدة الصحيحة القائمة على قاعدة عبادة الله جل جلاله، وتتمثل هذه المقاصد في: حفظ الدين، النفس، العقل، النسل والمال.

ويرى (قادري:1990)، "إن غاية مايتجلى به النشاط الإداري في الإسلام في حفظ الدين هو وجوب الآتي: العمل به، الدعوة أليه، الجهاد لرفع رايته، الحكم به، و رد كل مايخالفه".

- **إدارة السياحة من منظور إسلامي:**

إدارة المواقع السياحية في منطقة "سهل الجفارة بليبيا

إن الإدارة أمر طبيعي وعنصر مهم في حياة الإنسان ونشاطاته المتعددة منذ أن هبط على هذا الكوكب ليكون في الارض خليفة، وبما أن الإدارة سلوك، فإنه لابد من وجود مؤسس وموجه لهذا السلوك، والإسلام لم يأت سدى، كما لم يكن محايداً ومحصوراً في العبادات فقط، وإنما جاء ليشمل بتشريعه وموضوعيته جانبي العبادات والمعاملات، وذلك من منطلق أن العمل عبادة، ويقصد به العمل الصالح والعمل الجيد في الإعداد والعمل المتقن في الأداء.

وأن الإدارة في الإسلام بأصولها وأحكامها الأساسية المقررة والاجتهادية الثابتة والمتغيرة وبنشاطاتها المباحة وأهدافها المشروعة وتعاملها مع الجمهور بالعدل والمساواة سعت إلى إشباع الحاجات المادية والروحية والنفسية والفكرية للإنسان بشكل معتدل أبعدت عنه الشعور بملل الماديات وجفافها وكذلك شبح الروحانيات ورهبانيتها فأحدثت التوازن المطلوب بكل المعايير لهذه الحياة، والمولى جل شأنه يقول: **{وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ}**، (سورة القصص، الآية: 77)

- **الهدف من تنمية السياحة عبر ادارة حديثة للمواقع السياحية:**

من الآثار والإسهامات الإيجابية للسياحة في إطار ما تقدم وفي ظل وجودة إدارة كفؤة للمواقع السياحية وعبر إستراتيجية عامة فإنه من الممكن أن يتحقق عبر النشاط السياحي المتوقع في منطقة سهل الجفارة بليبيا مايلي:

1- الإسهام في تطوير البنية الأساسية بمختلف مدن وقرى المنطقة، وخاصة المجتمعات الريفية.

1- الدور المهم الذي تلعبه السياحة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقديم منتج متفرد للتصدير.
2- توفر فرص عمل كبيرة جداً للشباب، وتنمية الموارد البشرية فهي تعتمد على العمالة بكثافة.
3- تسهم بشكل ملحوظ في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني والتقليل من الإعتماد على النفط.
4- تفتح مجالا واسعاً لإستثمارات الأعمال التجارية والخدمية لرؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة.
5- نموالنشاط السياحي يسهم بشكل فعال وإيجابي في المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي بالمنطقة.

7- تسهم السياحة وخاصة الداخلية في تحسين مستوى المعيشة وتحقق رفاهية المجتمع.

8- تساهم السياحة في تنمية عدد من الخدمات المتكاملة والمركبة ذات العمالة الكثيفة وتعمل على نقل التقنية الحديثة. (النعيمي، وآخرون: 2003).

9- المحافظة على الصناعات والحرف اليدوية التقليدية وحمايتها، والحفاظ على البيئة وتجميل المحيط.

ورغم أن ليبيا في السابق لم تخوض التجربة في هذه الصناعة على الأقل بشكل جدي ومثمر، وإن كانت هناك محاولات خجولة، فإن الدلائل العلمية وتجارب الدول المختلفة تشير الى التزايد

الملحوظ في دور السياحة وماتلعبه بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل، ويرى (فلاق: 2012)، أن "التنمية السياحية تعمل على تحقيق مجموعة من العناصر المتعلقة بالأهداف الحكومية".

- **الجانب العملي للدراسة:**

- **وصف عينة الدراسة**

شارك في هذه الدراسة الميدانية عدد 204 رجل وامرأة، جدول رقم (3)، من سكان منطقة سهل الجفارة من عدة مستويات علمية، وبمختلف أعمارهم وتخصصاتهم، وقد تم توزيع العينة عبر المراسلة بالبريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، وقد صُنفت الأسئلة لقياس العناصر الداعمة لادارة السياحة وأهم عوامل الجذب السياحي والتسهيلات السياحية وأثر نشاط القطاع السياحي على رفع الناتج المحلي والتعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع. ويتم التعرف على مجتمع البحث من خلال معرفة خصائص أفراده التي يتصف بها هذا المجتمع، ويمكن إبراز أهم هذه الملامح في النقاط التالية:

1- **خصائص مجتمع الدراسة وفقاً للجنس:**

يتضح خلال الجدول رقم (3)، من البيانات الأساسية للمشاركين في هذه الدراسة بأن أفراد العينة (204) مشاركاً، منهم الذكور 166فرداً، بنسبة (81%) ويقابله عدد 38 من الإناث بنسبة (19%).

جدول: رقم (3) نسبة الذكور والإناث في مجتمع الدراسة

الجنس	العدد	التكرار
ذكور	166	%81
إناث	38	%19
المجموع	204	%100

2- **خصائص مجتمع الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية**

ومن خلال الجدول رقم (4)، يتضح بأن أفراد العينة وفقاً للحالة الاجتماعية، أغلبيتهم متزوجين، 125فرداً بنسبة (61%) ويليه غير المتزوجين (عزاب)، بعدد 70 عازب وبنسبة (34%)، ثم الأرامل خمس أفراد والمطلقين اربع أفراد وبنسبة (2%)، لكل منهما.

جدول: رقم (4) الحالة الاجتماعية لمجتمع الدراسة

إدارة المواقع السياحية في منطقة "سهل الجفارة بليبيا

الحالة الاجتماعية	العدد	التكرار
متزوجون	125	%61
عازب	70	%34
أرامل	5	%2
مطلقين	4	%2
المجموع	204	%100

3- خصائص مجتمع الدراسة وفقاً للعمر

وفيما يخص العمر، تشير بيانات الجدول رقم (5)، إلى أن ثلث أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (من 31 إلى 40 سنة)، بنسبة (34%)، تليها الفئة العمرية (من 41 إلى 50 سنة)، وبنسبة (29%)، مايقارب الثلث أيضاً والفئة العمرية (أقل من 30 سنة)، بنسبة (29%)، أي غالبية عينة الدراسة تقريباً يعتبرون من الفئات العمرية الفاعلة والناشطة في مجالات العمل المختلفة وأرائهم تجاه موضوع الدراسة عن إدارة المواقع السياحية من منظور إسلامي مهم ومفيد.

جدول: رقم (5) أعمار المشاركين في مجتمع الدراسة

العمر	العدد	التكرار
أقل من 30 سنة	60	%29
من 31 إلى 40 سنة	70	%34
من 41 إلى 50 سنة	60	%29
أكثر من 50 سنة	14	%7
المجموع	204	%100

3- خصائص مجتمع الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي:

ومن خلال بيانات الجدول (6)، الذي يوضح المؤهل العلمي لمجتمع الدراسة، يتبين أن غالبية المبحوثين يحملون مؤهل جامعي ونسبتهم من العينة (53%)، ويليهم حملة شهادة الماجستير بنسبة (23%)، ثم حملة شهادة الدكتوراة بنسبة (11%)، والشهادة الثانوية (9%)، والمستوى الأساسي من التعليم بنسبة (3%). وتشير هذه النسب إلى أن غالبية عينة الدراسة من ذوي المؤهلات العلمية المناسبة والتي تعكس مقدرتهم على الإجابة عن عبارات أداة الدراسة والإستفادة من أرائهم أثناء التحليل.

جدول: رقم (6) المستوى التعليمي لمجتمع الدراسة

المؤهل العلمي	العدد	التكرار
أساسي	7	%3

إدارة المواقع السياحية في منطقة "سهل الجفارة بليبيا

ثانوي	19	%9
جامعي	108	%53
ماجستير	47	%23
دكتوراة	23	%11
المجموع	204	%100

- **نتائج تحليل عبارات محاور البحث:**

العبارات والمتوسطات المرجحة والإنحرافات المعيارية، جدول (7)، لمحاور البحث وقيمة الثبات والصدق وإتجاه المستجيبين لاستبانة ادارة المواقع السياحية بمنطقة سهل الجفارة بليبيا من منظور إسلامي.

جدول (7)

يبين المتوسطات المرجحة والإنحرافات المعيارية حسب المحور

المحاور	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الإتجاه
عناصر القوة	4.35	.482	موافق بشدة
السلوك الإسلامي	4.12	.732	موافق
عناصر الضعف	4.30	.623	موافق بشدة

أظهرت نتائج تحليل عبارات محاور البحث الثلاث إنها بحساب إجمالي المتوسطات المرجحة والتي كانت (4.26)، ووزنها على مقياس ليكرت الخماسي هو (موافق بشدة)، حسب إتجاه المستجيبين للاستبانة.

وفيما يتعلق بأهمية وتسلسل كل محور من محاور الدراسة والعلاقة بالعناصر الداعمة لادارة السياحة يوضح الجدول رقم (8)، هذه العلاقة حسب ترتيب هذه المحاور كالتالي:

الجدول: رقم (8)

تسلسل محاور الدراسة في العلاقة بالعناصر الداعمة لادارة السياحة

المحاور	التسلسل حسب المكون
عناصر القوة	الأولى
عناصر الضعف	الثانية

إدارة المواقع السياحية في منطقة "سهل الجفارة بليبيا

السلوك الإسلامي	الثالثة

يظهر من خلال الجدول رقم (8)، أن عناصر القوة المتوفرة بمنطقة الدراسة نتيجة حساب المتوسطات المرجحة هي أهم العناصر الداعمة لادارة السياحة، تليها مباشرة عناصر الضعف والسلوك الإسلامي.

- **إستخلاص نتائج محاور الدراسة:**

قام الباحث بإستخلاص نتائج محاور البحث بحساب المتوسط المرجح والإنحراف المعياري لإجابات أسئلة المحاور المختارة لهذه الورقة البحثية وإتجاه المستجيبين للاستبيان، كانت النتائج كالتالي:

1- إستخلاص نتيجة المحور الأول: مجموع المتوسط المرجح للعبارات هو (4.35) أي موافق بشدة.

2- إستخلاص نتيجة المحور الثاني: مجموع المتوسط المرجح لعبارات المحور هو (4.12) أي موافق.

3- إستخلاص نتيجة المحور الثالث: مجموع المتوسط المرجح للعبارات هو (4.30) أي موافق بشدة.

- **تحليل أسئلة الدراسة:**

سؤال الدراسة الرئيسي:

" كيف يمكن إدارة المواقع السياحية بمنطقة سهل الجفارة بليبيا من منظور إسلامي؟"

تمت الإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي من خلال الإجابات على تساؤلات الدراسة المتفرعة من السؤال الرئيسي والجدول رقم (9)، يوضح ملخصاً للمتوسطات المرجحة وعدد المحاور وقيمة الثبات والصدق لكل محور وإتجاه أراء المبحوثين حسب مقياس ليكرت الخماسي، وتشير المعطيات الواردة في الجدول إلى أن المتوسط المرجح لعناصر القوة كان عالياً حيث بلغ على الدرجة الكلية للمقياس (4.35)، مع إنحراف معياري (.48)، وإتجاه إستجابة المبحوثين (موافق بشدة)، وتلاه من خلال تحليل البيئة الداخلية فقط للادارة محور السلوك الإسلامي بمتوسط مرجح (4.12)، وإنحراف معياري (.73)، ثم محور عناصر الضعف بمتوسط مرجح (4.30)، وإنحراف معياري (.62).

جدول (9)

إدارة المواقع السياحية في منطقة "سهل الجفارة بليبيا

عدد العبارات والمتوسطات المرجحة والإنحرافات المعيارية للمحاور الثلاث للتحليل الداخلي وقيمة الثبات والصدق وإتجاه المستجيبين لاستبانة ادارة المواقع السياحية بمنطقة سهل الجفارة بليبيا من منظور إسلامي.

المحاور	عدد عبارات المحور	قيمة الثبات	الصدق	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الإتجاه
عناصر القوة	8	.832	.912	4.35	.48	موافق بشدة
السلوك الإسلامي	5	.790	.888	4.12	.73	موافق
عناصر الضعف	6	.498	.705	4.30	.62	موافق بشدة

أظهرت نتائج تحليل عبارات محاور التحليل الداخلي من خلال سؤال الدراسة الرئيس، إنها بحساب إجمالي المتوسطات المرجحة والتي كانت (4.26)، ووزنها على مقياس ليكرت الخماسي هو (موافق بشدة)، حسب إتجاه المستجيبين للاستبانة، ومن خلال هذه النتائج يتضح بأنه يمكن إدارة المواقع السياحية بمنطقة سهل الجفارة بليبيا من منظور إسلامي، حيث أظهرت النتائج توفر عناصر قوة داعمة لهذا التوجه لدى الأفراد من خلال سلوكه الإسلامي المدرك لماهية صناعة السياحة مما يؤكد المشاركة الفعّالة فيها والتعرّف على عناصر الضعف وتحديد الفرص المتاحة لإستغلالها بأقصى كفاءة، والمخاطر والتهديدات الموجودة في البيئة الخارجية لمواجهتها.

السؤال الفرعي الأول: ماهي أهم عوامل الجذب السياحي المتوفرة بمنطقة سهل الجفارة؟

للإجابة على السؤال الفرعي الأول للدراسة استخرجت المتوسطات الحسابية المرجحة والإنحرافات المعيارية وإتجاهات المبحوثين لواقع أهم عوامل الجذب السياحي المتوفرة بمنطقة سهل الجفارة كما هو مبين في الجدول رقم (10). حيث يتضح من خلال المتوسطات المرجحة للعبارات وترتيبها من خلال أراء وإتجاهات المبحوثين إنها عالية ومرتبة حسب الأهمية، وقد جاءت في مقدمتها عبارة **" تمتلك ليبيا من الأثار والمواقع التاريخية ومواطن الجمال مايؤهلها لتصبح من أكثر دول الشرق الأوسط إستقبالاً للسياح، ويجب وضع ضوابط إدارية تتعلق بالهوية والثوابت الدينية والوطنية"**، بمتوسط حسابي مرتفع جداً (4.70)، وإنحراف معياري (.56)، والإتجاه على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة)، تلتها العبارة الثانية، بمتوسط حسابي مرتفع جداً (4.54)، وإنحراف معياري (.61)، والإتجاه على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة)، ويتضح من خلال الجدول رقم (10)، أن كل إتجاهات المبحوثين على كل العبارت المؤكدة على وجود عوامل جذب سياحية مهمة متوفرة بمنطقة سهل الجفارة تتجه نحو درجة (موافق بشدة)، وتراوح المتوسط المرجح للعبارات مابين (4.70) و (4.27). وهي قيمة المتوسط المرجح للعبارة الأخيرة حيث يرى مجتمع عينة الدراسة أن مقومات وعوامل الجذب السياحي بمنطقة سهل الجفارة متوفرة ومتنوعة وأنها تحقق تنمية المجتمع

المحلي من خلال خلق مناصب شغل جديدة ومتعددة تحد من البطالة وتفتح المجال امام الاستثمارات. بالتالي فهم يؤكدون على أن **المقومات السياحية بمنطقة سهل الجفارة ومناخها المعتدل والطبيعة الجذابة وقابلية السكان المحليين لصناعة السياحة، عناصر داعمة لها وتسهم في نجاحها** وتحقق رفاهية المجتمع. **ويرون أن نجاح صناعة السياحة في الدول المجاورة التي لها خصوصيات مشابهة لخصوصيات ليبيا مؤشر إيجابي للإستثمار في صناعة السياحة، وأن على الدولة أن تضع أهدافاً إستراتيجية لتخطيط شامل ومرحلي للنهوض بهذه الصناعة وتحقيقها بشكل تدريجي وعلمي ممنهج** في وجود عناصر داعمة للإدارة السياحية.

جدول: رقم (10)

المتوسطات الحسابية المرجحة والإنحرافات المعيارية لواقع أهم عوامل الجذب السياحي المتوفرة بمنطقة سهل الجفارة

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الإتجاه
1	**تمتلك ليبيا من الأثار والمواقع التاريخية ومواطن الجمال مايؤهلها لتصبح من أكثر دول الشرق الأوسط إستقبالاً للسياح، ويجب وضع ضوابط إدارية تتعلق بالهوية والثوابت الدينية والوطنية**	4.70	.56	موافق بشدة
2	**تنوع المعالم التاريخية والثقافية والصناعات التقليدية والعادات والتقاليد الاجتماعية والموروث الثقافي من العوامل المهمة التي تسهم في نجاح صناعة السياحة**	4.54	.61	موافق بشدة
3	**سهولة التعامل مع السكان المحليين دافع قوي يسهم في نجاح النشاط السياحي، لإدراكهم إنه مورداً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستواهم المعيشي**	4.36	.79	موافق بشدة
		4.35	.75	موافق بشدة

إدارة المواقع السياحية في منطقة "سهل الجفارة بليبيا

4	المواقع السياحية بمنطقة سهل الجفارة فريدة من نوعها وهي معروفة لدى كل الليبيين وأشجع السياحة الداخلية لأنها تحقق النماء وتزيد من الشعور بالإنتماء والترابط			
5	المقومات السياحية بمنطقة سهل الجفارة ومناخها المعتدل والطبيعة الجذابة وقابلية السكان المحليين لصناعة السياحة، عناصر داعمة لها وتسهم في نجاحها	4.32	.71	موافق بشدة
6	نجاح صناعة السياحة في الدول المجاورة التي لها خصوصيات مشابهة لخصوصيات ليبيا مؤشر إيجابي للإستثمار السياحي، وعلى الدولة أن تضع أهدافاً إستراتيجية لتخطيط شامل ومرحلي للنهوض بهذه الصناعة وتحقيقها بشكل تدريجي ممنهج	4.32	.75	موافق بشدة
7	تتوفر بمنطقة سهل الجفارة مقومات جذب سياحية عظيمة ومتنوعة من الممكن أن تخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة تحد من البطالة وتفتح المجال أمام إستثمار رؤوس الأموال الصغيرة وزيادة الإستثمار المحلي	4.30	.70	موافق بشدة

السؤال الفرعي الثاني: ماهي الإمكانيات المتوفرة وحجم التسهيلات السياحية القائمة بمنطقة الدراسة وكيفية تطويرها؟ وأهم المشاكل والمعوقات والعوامل المؤثرة فيها؟

للإجابة على السؤال الفرعي الثاني للدراسة استخرجت المتوسطات الحسابية المرجحة والإنحرافات المعيارية وإتجاهات المبحوثين لواقع الإمكانيات المتوفرة وحجم التسهيلات السياحية القائمة بمنطقة الدراسة وكيفية تطويرها؟ وأهم المشاكل والمعوقات والعوامل المؤثرة فيها. كما هو مبين في الجدول رقم (11)، حيث يتضح من خلال المتوسطات المرجحة للعبارات وترتيبها من خلال أراء وإتجاهات المبحوثين إنها عالية ومرتبة حسب الأهمية، وقد جاءت في مقدمتها العبارة الأولى، بمتوسط حسابي مرتفع جداً (4.52)، وإنحراف معياري (.66)، والإتجاه على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة)، تلتها العبارة الثانية بمتوسط حسابي مرتفع جداً (4.43)، وإنحراف معياري (.65)، والإتجاه على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة)، ويتضح أن اربع من إتجاهات المبحوثين على العبارت المؤكدة على أنها **تشكل دعما للسياحة الداخلية** تتجه نحو درجة (موافق بشدة)، وأربع موافق وواحدة فقط محايد وتراوح المتوسط المرجح للعبارات مابين (4.52) و (3.10). وهي قيمة المتوسط المرجح للعبارة الأخيرة

جدول: رقم (11)

المتوسطات الحسابية المرجحة والإنحرافات المعيارية لواقع الإمكانيات المتوفرة وحجم التسهيلات السياحية القائمة بمنطقة الدراسة وكيفية تطويرها وأهم المشاكل والمعوقات والعوامل المؤثرة فيها

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الإتجاه
1	المواقع والخدمات السياحية بمنطقة سهل الجفارة في حال تطويرها وتنميتها ستكون متنفسا لكل الليبيين ومن مختلف المدن وتشكل دعما للسياحة الداخلية.	4.5196	.66184	موافق بشدة
2	زيادة الدخل والتعليم من أهم المقومات الدافعة لمشاركة المواطن في تنمية المجتمع المحلي عبر صناعة السياحة الداخلية وتفاعله مع السياح الوافدين.	4.4363	.65905	موافق بشدة
3	المعلومات عن المواقع السياحية بمنطقة سهل الجفارة غير متوفرة وأعتقد بأن عدد الفنادق والمنتجعات والقرى السياحية والخدمات السياحية لا تلبي الطلب ولا تشجع على الزيارة .	4.3824	.74337	موافق بشدة
4	البنية التحتية والخدمات بالمواقع السياحية في منطقة سهل الجفارة غير مناسبة للبدء في النشاط السياحي وإستقبال السياح سواء سياح الداخل أو الوافدين	4.2941	.87762	موافق بشدة
5	المنشآت السياحية بالمنطقة لا تقدم خدماتها بشكل مرضي وأسعارها غيرمناسبة وجودة المحلات (المواد الغذائية، هدايا تذكارية، تقليدية، ملابس) مقبولة وخدمات النقل والاتصالات قليلة	4.1569	.77834	موافق
		4.0490	1.00125	موافق

6	المستوى المعيشي للفرد لا يسمح له بزيارة المواقع السياحية وتنشيط السياحة الداخلية والتمتع بمقومات الجذب السياحي داخل البلاد، وأسعار الخدمات السياحية في الفنادق والقرى السياحية غيرمناسبة للدخل			
7	أفضل قضاء إجازتي في دولة أخرى تتوفر فيها خدمات سياحية جيدة ومناسبة وأتعرف على نمط حياة جديد فلا يوجد تخطيط تنموي بالمناطق السياحية بسهل الجفارة ولا سياسات هادفة للتطوير والإستثمار	3.8333	1.00818	موافق
8	يؤثر النشاط السياحي بمواقع الجذب السياحي بالمنطقة على العادات الإستهلاكية لدى السكان المحليين، وأتوقع إرتفاع المستوى العام للأسعار	3.7451	.87872	موافق
9	إن الشباب الليبي يعزف عن العمل بالفنادق والمطاعم والمقاهي وهذه الخدمات تحتاج الى أيدي عاملة ماهرة وكثيرة وإستجلابها من الخارج له تأثير سلبي كبير وينقل إلينا ثقافات تخالف ديننا الإسلامي	3.1029	1.07556	محايد

- **فحص فرضيات الدراسة:**

لإختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد بحيث تقبل الفرضية العدمية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، وترفض إذا كانت قيمة الدلالة أقل من (0.05). وللتأكد من تحقق الشروط اللازمة للإختبارات الإحصائية المستخدمة في إختبار الفرضيات، فقد حسبت معاملات الارتباط، جدول رقم (12)، بين المتغيرات المستقلة لواقع العناصر الداعمة ادارة المواقع السياحية بمنطقة سهل الجفارة بليبيا من منظور إسلامي وهي (السلوك الإسلامي وعناصر الضعف)، وبين المتغير التابع العناصر الداعمة لادارة السياحة حيث قام الباحث بإختبارها في زمن واحد من أجل معرفة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع دون تمييز، وقام الباحث بإجراء تحليل الإرتباط عن طريق معامل ارتباط بيرسون، وكان سبب الاختيار لأن خيارات الإجابة لكل فقرة من فقرات الاستبانة تتكون من خمس إجابات.

جدول رقم (12)

إدارة المواقع السياحية في منطقة "سهل الجفارة بليبيا

مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة.

	العناصر الداعمة لادارة السياحة	السلوك الإسلامي	عناصر الضعف
العناصر الداعمة لادارة السياحة			
السلوك الإسلامي	.230		
عناصر الضعف	.144	.319	

تبين معاملات الارتباط في الجدول رقم (10)، أن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، بين متغيرات الدراسة المستقلة وبين المتغير التابع وتبين هذه المعاملات أن أعلاها السلوك الإسلامي (0.230) وبنسبة فائية (0.001)، وبعده عناصر الضعف(0.144) وبنسبة فائية (0.041)، وتبين أن هناك أيضاً معاملات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، بين المتغيرات المستقلة نفسها وقد كانت أعلى هذه الارتباطات بين عناصر الضعف والسلوك الإسلامي (0.319) وبنسبة فائية (0.000)،

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين السلوك الإسلامي لأفراد المجتمع المحلي بمنطقة سهل الجفارة وبين العناصر الداعمة لادارة السياحة من منظور إسلامي.

للتحقق من صحة الفرضية الأولى استخدم معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) للعلاقة بين واقع السلوك الإسلامي لأفراد المجتمع المحلي بمنطقة سهل الجفارة بليبيا من خلال إستجابة المبحوثين وبين عناصر القوة لادارة السياحة من منظور إسلامي، فالمعطيات الواردة بالجدول رقم (13)، تشير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، بين واقع سلوك الأفراد الإسلامي في منطقة سهل الجفارة بليبيا وبين توفر عناصر القوة لادارة السياحة من منظور إسلامي، بحيث كلما توفرت النية لإدارة المواقع السياحية من منظور إسلامي، كلما زاد الدعم والمشاركة من أفراد المجتمع المحلي، والعكس صحيح، وبذلك تكون الفرضية الصفرية قد رفضت، كما هو مبين بالجدول رقم (13).

جدول رقم (13)

نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) للعلاقة بين السلوك الإسلامي لأفراد المجتمع المحلي بمنطقة سهل الجفارة وبين دعم عناصر القوة لادارة السياحة من منظور إسلامي.

المتغيرات	العدد	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
السلوك الإسلامي لأفراد المجتمع المحلي* العناصر الداعمة لادارة السياحة	204	**.230	0.001

إدارة المواقع السياحية في منطقة "سهل الجفارة بليبيا

- **تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد:**

بما أن تحليل الانحدار الخطي لايقبل أكثر من المتغير التابع (العناصر الداعمة لادارة السياحة)، أجبر الباحث لإجراء تحليل مستقل لكل متغير على حده بين المتغير التابع العناصر الداعمة لادارة السياحة والمتغيرات المستقلة المختارة لهذه الورقة البحثية (السلوك الإسلامي وعناصر الضعف). للتحقق من صحة الفرضية الأولى استخدم الباحث معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation)، واستخدم أيضاً تحليل الانحدار الخطي المتعدد وأورد بهذه الورقة تحليل الفرضية الثانية باستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط كما سيأتي.

- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد:**

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحليل التباين بي ANOVA[a] كما هو مبين في الجدول رقم (14) أن قيمة الدلالة الإحصائية للمتغير التابع (عناصر القوة لادارة السياحة) كانت قيمة قدرها (.002[a]) أقل من ألفا (0.05)، أي أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة (السلوك الإسلامي وعناصر الضعف) والمتغير التابع، وسجلت قيمة ألفا الإحصائي لهذا الإختبار قيمة قدرها (6.225)، ومن الجدير بالذكر أنه كلما قلّت النسبة الفائية من ألفا، فإن ذلك يدل على قدرة المنبئات بالتنبؤ بالمتغير التابع (المحك)، ويصل تعديل معامل التحديد(R المعدل) إلى 058. الذي يقصد به الباحث هو مؤشر أساس في تقييم مدى معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومعامل الارتباط 24. مع الخطأ المعياري المقدر إلى 470.

الجدول: رقم (14)

تحليل التباين (بي)، ANOVA[b]

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	ألفا الاحصائي	النسبة الفائية
الخطي	**2.753**	**2**	**1.377**	**6.225**	**.002[a]**
الخطأ المعياري	**44.449**	**201**	**.221**		
المجموع	**47.202**	**203**			

من ملاحظتنا للجدول رقم (14)، والذي يوضح ملخص النماذج التي تحتوي على قيم الارتباط والارتباط التربيعي والارتباط التربيعي المعدل، يتضح أن نسبة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

والمتغير التابع هي (24.) ونتيجة تربيع هذا العامل كانت (058.)، ويطلق عليه الارتباط التربيعي بمعنى أن تأثير هذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (العناصر الداعمة لادارة السياحة) تشكل حوالي 058%، وهذا ما يوضحه ملخص النموذج في الجدول رقم (15) التالي.

جدول (15) ملخص النموذج

النموذج	الارتباط	الارتباط التربيعي	الارتباط التربيعي المعدل
1	**.242[a]**	**.058**	**.058**

- **تحليل الانحدار الخطي البسيط:**

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع تنمية المقاصد السياحية المتنوعة بمنطقة سهل الجفارة وبين العناصر الداعمة لادارة السياحة من منظور إسلامي.

لإختبار هذه الفرضية استخدم تحليل الانحدار البسيط لمكون عناصر الضعف (تنمية المقاصد السياحية المتنوعة)، والجدول رقم (16)، يبين معامل الارتباط ومربع معامل الارتباط (نسبة التباين المفسر R^2)، ومعاملات الانحدار وقيمة t ومستوى الدلالة.

جدول رقم (16)

تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين مكون عناصر الضعف (تنمية المقاصد السياحية المتنوعة بمنطقة سهل الجفارة)، وبين العناصر الداعمة لادارة السياحة من منظور إسلامي.

	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مربع معامل الارتباط	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
قيمة الثابت	**3.889**	**17.138**	**0.000**	**.144**	**.021**	**4.250**	**0.041**
عناصر الضعف	**.111**	**2.062**	**0.041**				

بلغ معامل الارتباط بين مكون عناصر الضعف (تنمية المقاصد السياحية المتنوعة)، وبين العناصر الداعمة لادارة السياحة (144.)، وبلغت نسبة التباين الذي يفسره هذا المتغير بشكل مستقل (021.)،

وتبين من الاختبار الإحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05)، حيث بلغت قيمة الاختبار الإحصائي (4.250) ومستوى دلالة (0.041)، وهو أصغر من المستوى المقبول (0.05)، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تشير إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين تنمية المقاصد السياحية المتنوعة بمنطقة سهل الجفارة وبين العناصر الداعمة لادارة السياحة من منظور إسلامي.

- **النتائج والتوصيات والمقترحات:**

أولاً: النتائج:

أظهرت الدراسة نتائج جديرة بالاهتمام من خلال التحليل الداخلي (عناصر القوة والضعف) لإمكانية ادارة المواقع السياحية بمنطقة سهل الجفارة بليبيا من منظور إسلامي، عبر الأهداف وبعد إجراء عملية التحليل الإحصائي باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) كما يلي:

- إن منطقة سهل الجفارة تمتلك مقومات جذب سياحية تسهم بشكل فعّال في تنميتها.
- المجتمع المحلي بمنطقة سهل الجفارة مدرك لأهمية السياحة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية الشاملة.
- *أن العلاقة قوية جداً بين التنمية في القطاع السياحي والحد من البطالة.*
- *توفر عناصر القوة الداعمة مثل الكفاءة والمصادر المالية والنوعية العالية للمنتجات ومعرفة المشترين.*
- عناصر الضعف المتمثلة في عدم وضوح التوجه الاستراتيجي وموقف تنافسي ضعيف وماهية التسهيلات.
- ضعف في التنسيق بين الادارات الحكومية والقطاع الخاص وعدم كفاية الترويج الخارجي والداخلي.
- تنمية السياحة في منطقة إقليم طرابلس التخطيطي يشجع المقيمين من المشاركة فيها عبر السياحة الداخلية.

وأشارت نتائج أسئلة الدراسة عبر استجابة المبحوثين المتعلقة بالمحاورالمختارة من ضمن محاور الدراسة الرئيسية وعددها ثلاث، الى نتائج مرتفعة جداً في إتجاه (أوافق بشدة) و(أوافق)، لإجمالي عدد 19 سؤال أو عبارة، فكانت (أوافق بشدة) لعدد 13 سؤال، و(أوافق) لعدد 5 أسئلة وكانت إجابات واتجاهات (لا أوافق) لعدد سؤال واحد فقط ، وكانت بحسب المحاور على النحو التالي:

- المحور الأول: إبراز مكامن القوة لكل مكون ومعرفة إيجابياته وسمي بمحور عناصر القوة، وعدد الأسئلة 8، كانت 7 عبارات منها على وزن (أوافق بشدة) وعبارة واحدة على وزن (أوافق)، بنسب

مئوية أعلاها (96%)، وبمتوسط مرجح (4.46) وإنحراف معياري (.63)، وكانت قيمة معامل الصدق والثبات للمحور على كرونباخ ألفا تساوي (.912).

- **المحور الثاني: السلوك الإسلامي (التقييم)**، وسمي بمحور السلوك الإسلامي، وعدد الأسئلة 5، كانت عباراتان منها على وزن (أوافق بشدة) وعباراتان على وزن (أوافق) وعبارة واحدة (لاأوافق)، بنسب مئوية أعلاها (96%)، وبمتوسط مرجح (4.27) وإنحراف معياري (.82)، وكانت قيمة معامل الصدق والثبات للمحور على كرونباخ ألفا تساوي (.888).
- **المحور الثالث: التعرف على نقاط الضعف المتمثلة في الصعوبات والمشاكل القائمة والمتوقع حدوثها**، وسمي بمحور عناصر الضعف، وعدد الأسئلة 6، كانت 4 عبارات منها على وزن (أوافق بشدة) وعباراتان على وزن (أوافق)، بنسب مئوية أعلاها (98%)، وبمتوسط مرجح (4.70) وإنحراف معياري (.56)، وكانت قيمة معامل الصدق والثبات للمحور على كرونباخ ألفا تساوي (.705).

يرى الباحث من خلال نتائج التحليل لأسئلة الاستبانة والتي جاءت مرتفعة لعبارات تؤكد الرؤية بإمكانية كبيرة لادارة المواقع السياحي بمنطقة سهل الجفارة بليبيا من منظور إسلامي، في إطار الإدارة التي بنت وظائفها أصلا على خمسة مقاصد فرضها الشرع الحنيف وهي تعتبر العمود الفقري لأي سلوك أو نشاط فردي أو جماعي في الإدارة الإسلامية، ولهذا فإنه يفهم من ذلك ان الفكر والتطبيق في الإدارة الإسلامية تربطهما علاقة قوية مباشرة بالعقيدة الصحيحة القائمة على قاعدة عبادة الله جل جلاله، وتتمثل المقاصد في: حفظ الدين، النفس، العقل، النسل والمال، وإنها تتضمن بعدين أساسيين هما الدين والعلم وإنها لا يمكن إلا أن تقدم سلعة أو خدمة مباحة، وتحقق أهدافاً مشروعة لا تتعارض مع هذه المقاصد.

- **فحص فرضيات الدراسة:**

- **الفرضية الأولى:** اشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).
- الفرضية الثانية: اشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).
- **نتيجة فحص فرضيات الدراسة:**

نظراً لوجود علاقة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، في نتيجة فرضيات الدراسة كلها تكون الفرضية الصفرية قد رفضت، وتقبل الفرضيات البديلة.

- **الإستنتاجات:**

- من الممكن إدارة المواقع السياحية من منظور إسلامي كسياحة نظيفة خالية من المعاصي والمفاسد.
- المجتمع المحلي بمنطقة (سهل الجفارة) على قناعة تامة بأهمية صناعة السياحة.
- وضع حقيقة أن السياحة بمفهومها الإسلامي هي البديل عن المعتاد عن الأنماط السياحية المعروفة.

- مساهمة المجتمع المحلي في صناعة السياحة تحد من تسرب الأموال الموجهة للسياحة إلى خارج البلاد.

- **المقترحات:**

- إعادة هيكلة القطاع السياحي بما يكفل مشاركة المجتمع المحلي بهيئاته وجمعياته المختلفة في النشاط السياحي.
- دراسة المقترحات المقدمة في خطة التهيئة الاستراتيجية للادارة المتكاملة لمنطقة الزاوية، واعتبارها خطة عمل اقتصادية ضمن التخطيط الاستراتيجي الشامل للدولة، وتوصية المجلس المحلي بالعمل على تنفيذ ماجاء فيها من مقترحات عبر أهداف الخطة وإطارها الزمني المحدد والفرص المتاحة لتحقيقها ودراسة التوجهات الموضوعة لهذه الفرص، توخياً للعدل الاجتماعي لسكان المنطقة.

- **التوصيات:**

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

- يوصي الباحث بالاستغلال الأمثل للمواقع السياحية بمنطقة سهل الجفارة.
- يوصي الباحث بتوعية أفراد المجتمع بأهمية المحافظة على مقومات الجذب السياحي والبيئة المحيطة.
- يوصي الباحث بضرورة اهتمام الادارة العليا للمواقع السياحية بجانب الإعلان والتسويق والترويج.
- يوصي الباحث بتعزيز قدرات ومهارات الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي بسهل الجفارة.
- يوصي الباحث بالتنسيق مع مجالس الحكم المحلي بمدن المنطقة لوضع تخطيط عام يهتم بالبنى التحتية.
- يوصي الباحث بمخاطبة الجهات ذات الإختصاص بتبني خطة التهيئة الاستراتيجية المقترحة للادارة المتكاملة.
- يوصي الباحث بوضع وإقتراح خطط استراتيجية مكملة للاستراتيجية المقترحة ومن أهمها الأسواق السياحية.
- يوصي الباحث بالتواصل مع ومشاركة هيئات المجتمع المدني للتنسيق والمتابعة، وتحسين تطبيق مؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة، وتطبيق نظام الحساب الفرعي للسياحة.

- المراجع:

إدارة المواقع السياحية في منطقة "سهل الجفارة بليبيا

الأنصاري، محمد عبد السلام، المقاصد العظمى في الإسلام، يناير/2013/23، موقع السكينة.

غرايبة، خليف مصطفى، **السياحة البيئية (مع التركيز على الوطن العربي بشكل عام والاردن بشكل خاص)**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، عمام، الاردن، 2012.

فلاق، على، **التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر(2012/3/6).

حمد، سعد ابراهيم، **واقع العرض والطلب السياحي في العراق، دراسة تحليلية**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد (10)، العدد (4)، الموصل، العراق، (23/ 2011/5).

مجلة الوعي الإسلامي، **أين موقع السياحة الإسلامية على خارطة السياحة العالمية؟** العدد (532) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، (2010/9/3).

الفرماوي، عبد الحي، **السياحة في الإسلام: (حكمها- فوائدها- ضوابطها)**، فعاليات ملتقى الإسلام والسياحة الأول، وزارة السياحة، صنعاء، اليمن، (11-2009/10/15).

عشي، صليحة، **الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2005.

الشعيبي، فيصل احمد عابد، **الإدارة العامة في العهد النبوي: المفهوم، النشأة والمهام**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد (18) العدد (1)، (ص ص 25-76)،(2004/5/1).

عثمان، سميرة أحمد شعبان، **تباين ملوحة التربة بإستخدام الأسمدة في منطقة سهل الجفارة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزاوية، ليبيا، 2004.

النعيمي، قاسم وآخرون، **تطور النشاط السياحي في سوريا**، دراسة تحليلية لأعداد القادمين ونزلاء الفنادق في الفترة (1982-2002)، مجلة تشرين للدراسات والبحوث، المجلد 27، العدد 3، 2003.

الشاطبي، أبو إسحاق، **الموافقات**، كتاب المقاصد، تقديم: أبوزيد، بكر، ضبط: آل سليمان، ابوعبيدة، المجلد الثاني، ط1، دار أبن عفان للنشر والتوزيع، الخبر، المملكة العربية السعودية، 1997.

العسل، ابراهيم، **التنمية في الإسلام: مفاهيم مناهج وتطبيقات**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996.

قادري، عبد الله بن احمد، **الإسلام وضرورات الحياة**، ط2، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1990.

المزجاجي، أحمد بن داود، **الإدارة الإسلامية: المفهوم والخصائص**، بحث، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد (12)، العدد (2)، 1998.

الحجاجي، سالم علي، **ليبيا الجديدة: دراسة جغرافية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية**، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ط3، 1989.

إدارة المواقع السياحية في منطقة "سهل الجفارة بليبيا

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس – يناير 2016

المنطق واللغة وصلتهما بعلم أصول الفقه

أ. سليمان بوبكر صالح محمد

(عضو هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم - طبرق - جامعة عمر المختار)

المنطق واللغة وصلتهما بعلم أصول الفقه

ملخص البحث

تُعدّ إشكالية المنطق واللغة وصلتهما بعلم أصول الفقه من الإشكاليات التي اهتم بها علماء اللغة والمنطق والفقه ، فهى ذات طبيعة خاصة تحتوى على إشكاليات متعددة منها : العلاقة بين المنطق واللغة :- لا تزال هذه العلاقة بين المنطق واللغة فى حاجة إلى دراسة وافية وجدية ، حيث دخلت نظريات جديدة غير موجودة من قبل ، مثل فلسفة اللغة والمنطق الرياضي ، والعلاقة بين المنطق واللغة والفقه ، حيث إن المنطق يبحث فى المبادئ والمفاهيم ، والنحو يبحث فى الألفاظ وهى متغيّرة عكس المنطق . المعالجة المنطقية لبنية اللغة :- تُعد اللغة نتاج الإدراك العقلي ، واللغة أشد دلالة على وجود الأشياء ، ولقد حدثت مناظرات بين النحو والمنطق ، ومن خلالها نتج أن هناك علاقة بين المنطق واللغة . تأثر بعض المسلمين بالمنطق الأرسطي ، كما ربط أرسطو بين المنطق واللغة ، وأعجب النحاة العرب بالمنطق الأرسطي ، فالمنطق هو ميزان الفكر ، ذو حد وقياس وبرهان وتعليل، استطاع بعض من النحاة التوفيق بين النحو العقلي " المنطق " والنحو اللغوي – التوفيق بين القياس النحوي والقياس المنطقي العقلي – مع وجود من يرفض المنطق والقياس – على الرغم من وجود من يؤيد ذلك مثل : أبو حنيفة والذي كان له الفضل فى دخول القياس إلى اللغة والفقه ، كما أن ابن رشد استخدم المنطق فى فلسفته وفقهه . لقد ربط علماء المسلمين من أهل اللغة والمنطق بين القياس المنطقي والتحليلات اللغوية ، منهم أبو حامد الغزالي ، إن الألفاظ المستعملة فى المنطق هي نفس الألفاظ المستعملة فى اللغة والنحو ، كما يرى أن هناك ألفاظ شرعية فى اللغة ، وعلم أصول الفقه مادته هي الفقه واللغة والكلام ، وعلم الأصول عند الغزالي من العلوم الشرعية .

Abstract

The problem of language and logic and their relation to jurisprudence is one of the most problems which interested scholars because it has a special nature that includes the following: The relationship between language and logic is still in need of a thorough and serious consideration, where entered a new theories such as language and mathematical logic, philosophy, and the relationship between logic and language and jurisprudence where logic looks at the principles and concepts while grammar Looks at words. The logical processing of language structure is a product of mental perception of the speaker and the existence of things, where have been debates which resulted in that there is a relationship between logic and language. Some Muslims affected by the logic of Aristotle, who linkied between logic and language, and was impressed by Arab grammarians. Logic is a balance of thought, with a limit, measure, proof and explanation. In conclusion some grammrians recouncilled between mental logic and grammar and between grammar meaurement and logic meaurement as well. In the meantime this idea was supported by some schollars like Abu Hanifa and Ibn Rushd.

المقدمة

إن الحديث عن الصلة بين المنطق واللغة وعلم الأصول يعد حديث شائق وصعب ، وذلك لأن هذا الموضوع قد بحث فيه المفكرين العرب الأوائل ، وكذلك المعاصرين ، وسواء كان البحث عند الأوائل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، لكنهم وضعوا لنا بعض الأمور التي تتطلب البحث والدراسة في فلسفة اللغة والمنطق والفقه ، مثل الفارابي وابن جني والباقلانى والغزالي وابن رشد وغيرهم كثير .

المنطق هو علم التفكير، واصغر وحدة منطقية فيه هي المركب التام ، وتسمى القضية واللغة هي الإفصاح عن المعاني ، وعلم المنطق والحكم بالصواب أو الخطأ على القضية المنطقية ، واستنتاج نتيجة أو قضية من قضايا أخرى أو قضية واحدة .

واللغة ليست مرتبطة بشعب أو جيل معين ، أي ليست خاصة في الدراسة بهذا الشعب أو ذاك الجيل ، فكان الباب مفتوحاً لدراستها وخاصة في العصر الحديث والمعاصر ، ولهذا نجد أن اللغة تتألف من ألفاظ وتركيب لغوى ، والألفاظ مجرد رموز لغوية متفق عن معناها بين المتكلمين بهذه اللغة أو تلك .

إن علماء اللغة يرونها بأنها أوسع منهاجا ، وهى غنية بالألفاظ التي وضعت للمعاني ، ولها من الأدوات ما يجعلها ملتبسة بالمنطق ، ولهذا نرى بان المعنى في اللغة يعنى الصدق في المنطق ، وغياب المعنى في اللغة يدل على الكذب في علم المنطق ، وذلك لأنه لا يوجد مصداق له ، واللغة لها دور مهم في المنطق وكذلك في العلاقة بين النحو والمنطق ، وهذه كانت معضلة لبعض المفكرين والفلاسفة ، خاصة العرب لأن هناك من يرى بان المنطق يدرس المعنى ، بينما النحو يدرس الألفاظ، وهناك من يرى بان المنطق والنحو لا تعارض بينهما ، لأنهما يدرسان المعنى واللفظ ، ولقد استعان علماء النحو بالفكر المنطقي العلمي التحليلي ، فلاحظوا ترابط الألفاظ ودلالاتها المعنوية من خلال عملية التركيب ضمن قواعد منطقية يقبلها العقل ، لان النحو منطق عربي ، والمنطق نحو عقلي ، وهذه العلاقة القائمة بين المنطق والنحو شبهها الفارابي بعلاقة المنطق بالعقل والمعقولان .

والعلاقة بين المنطق وعلم أصول الفقه هي أن المنطق يدرس موضوعي التعريف والاستدلال ، وتوجد فى علم أصول الفقه مصطلحات ومفاهيم لابد أن تفهم وتفسر عن طريق المنطق واستخدام القياس المنطقي ، وتأتى إلى علم أصول الفقه ، فهي من مباحث علم المنطق ، واعتبار علم الأصول بالنسبة إلى الفقه كاعتبار المنطق بالنسبة إلى الفلسفة .

فعلم أصول الفقه له علاقة باللغة وذلك لأن اللغة العربية هي وعاء الكتاب والسنة فكلا منهما باللغة العربية ، والاستدلال فيهما مبنى على معرفة طرق العرب فى الإفهام والفهم ، والمباحث الأصولية اللغوية ليست من نوع علوم اللغة أو النحو العادية ، فقد دقق الأصوليون نظرهم فى فهم أشياء من كلام العرب لم يتوصل إليها اللغويون أو النحاة ، ان كلام العرب متسع وطرق البحث فيه متشعبة ، فكتب اللغة تضبط الألفاظ والمعاني الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي يتوصل إليها الأصولي باستقراء يزيد عن الاستقراء اللغوي .

إشكالية الدراسة " البحث " :-

تتبلور إشكالية تلك الدراسة فى أن المنطق واللغة وصلتهما بعلم أصول الفقه ينطلق من أحقيتهما فى العلاقة اللغوية والمنطقية والفقهية ، مما سبب فى التأثير المباشر فى الفكر الإسلامي المعاصر، والثقافة الإسلامية المعاصرة ،مما نتج عنه تشتتاً فى الفكر داخل المجتمع الإسلامي من حيث وجود تلك العلاقة .

ولهذا السبب نجد فى المجتمع أفكار كثيرة متناقضة تجعل المجتمع يتساءل دائماً أيهما صواب ؟ مما يعيق عملية التقدم الفكري الحضاري الذي يتطلب عقل مدرك واعي يدرك العلاقة بين المنطق واللغة وصلتهما بأصول الفقه .

أسباب اختيار البحث :-

لقد تم اختيار هذا الموضوع بناء على إشكاليات تُعد أساسية فى مجتمعنا المعاصر ، فالمجتمع العربي يعيش صراعاً داخلياً يتمثل فى الأيديولوجيات المختلفة ، فمن جانب : بين رجال اللغة ورجال الدين والفقه وبين رجال الفكر الإسلامي الذين يحاولون إيجاد حلقة وصل بين اللغة والمنطق ، والتوصل إلى حل لهذه المعضلة .

وبناء على وجود تلك الإشكالية فى مجتمعنا تم اختيار هذا الموضوع ، ودراسة أوجه الاتفاق والاختلاف من حيث المفاهيم والآليات والأهداف .

الهدف من البحث :-

الهدف من البحث التعريف والتوضيح للخطأ الذي يقع فيه بعض الناس فى العلاقة بين المنطق واللغة والفقه ، ولقد استغلت بعض الجماعات والفرق الإسلامية هذا الموضوع لنقد المنطق وعلاقته بالفقه واللغة .

أهمية الدراسة :-

يشغل هذا الموضوع مكاناً كبيرا بين المفكرين ، نظراً لما له من أهمية فى هذا الوقت ، ولقد تناوله العديد من الباحثين والمفكرين ، إلا أن هذه الأبحاث والدراسات لا تكفى ويحتاج الموضوع إلى المزيد من الدراسات ، وسوف نحاول فى هذه الدراسة أن نتناول هذه القضية على اعتبار أنها قضية أعمق وأشمل مما نراه فى الواقع .

منهج الدراسة " البحث " :-

والمنهج المتبع فى البحث هو المنهج التحليلي المقارن مع الاستفادة بالمنهج التاريخي كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

تمهيد :-

لطالما كان المنطق واللغة محط اهتمام الفلاسفة والمفكرين ، غير أنهما لم يصبحا موضوعا مركزيا فى الفلسفة الإسلامية إلا بعد ظهور رجال النحو عند المسلمين ، ودخول المنطق إلى الفقه الإسلامي ، غير أن هناك اتفاق كبير على إن الوسيلة الفضلى لحل المشاكل في مختلف فروع المنطق إنما يتم عبر فحص اللغة التي صيغت بها ، ((فمما لا شك فيه إن هناك جوانب مشتركة بين العلمين، إلا إن هذه الجوانب لا تزيل الاختلاف بينهما ، وقد لخص لنا "التوحيدي" على لسان أستاذه السجستانى أوجه الاتفاق والاختلاف بين العلمين بقوله " النحو منطق عربي، والمنطق نحو عقلي)). ([1]) ولقد اهتم الفلاسفة المسلمين باللغة وتحليلها وتمت التسمية بالتحول اللغوي .

وتعد موضوعات المنطق فى الفكر الإسلامي ذات طبيعة خاصة تحتوى على إشكاليات متعددة وذلك لوجود بعض التعارض فى الرؤى المذهبية والفكرية بصدد المقولات المنطقية التي يحتويها المنطق بأشكاله وضروبه ودلالات قياسه ، فمن مفكري الإسلام من نقد محتوى المنطق وعلى الأخص المنطق الصوري مثل ابن تيمية وابن الصلاح الذي حرمه ، على الرغم من تأثرهم به ، ومنهم من استخدمه فى مجالات الفكر الإسلامي وزاد من دلالاته ومفاهيمه وعدل وأضاف بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع فيعتبر بذلك نوعا من تطور المنطق ومنهم الفارابي ، وابن حزم ، والإمام الغزالي .

انتقد الغزالي علم الكلام وتحدث عن أصول الفقه وربطه بالمنطق الذي جعل منه مقدمة لكل العلوم، وثق بالمنطق وأعلى من شأنه وسط العلوم الأخرى ، وقد استطاع ان يدخله ويربطه بالفقه الإسلامي ، وهذا ما ساعد المنطق الأرسطي على الانتشار فى الفكر الإسلامي .

أما ابن تيمية فقد انتقد المنطق وقلل من شأنه وسعى لفك الارتباط بين هذا العلم وعلوم المسلمين ، لهذا يعتبر من ابرز الرافضين للمنطق ، وعلى الرغم من هذا الموقف النقدي فقد ألف عدة كتب فى المنطق لم يعثر منها إلا على كتبه المشهورة فى هذا المجال مثل كتابه " رفض المنطق " و " الرد على المنطقيين " ، وهى كتب يستشف منها أن نقده للمنطق ليس بالنقد الهدام او نقد تحريم مثل ابن الصلاح ، وقد اختلف المفكرون العرب والمسلمين تحديدا حول موقف ابن تيمية الحقيقي من المنطق.

لقد ظهرت حركة نقدية للفلسفة ، وكان من أهم روادها وأعلامها ابن تيمية الملقب بشيخ الإسلام، فكان نقده للفلسفة والمنطق نقدا منهجيا لم يكفر من يشتغل بالفلسفة او المنطق ، وهو يختلف عن الغزالي فى انه لم يقبل من الفلاسفة لا المقدمات ولا النتائج ونعى عليهم العقل والاعتماد عليه كوسيلة للمعرفة .

وفى العصر الحديث تطورت العلاقة بين المنطق واللغة وأصول الفقه ، حيث ظهرت فلسفة اللغة ، والمنطق الرياضي والذي استخدم بعض الرموز اللغوية الرياضية فى قوانينه ، فالألفاظ المستخدمة فى المنطق هي نفس الألفاظ المستعملة فى اللغة والنحو.

[1] د. محمد مهران ، مدخل إلى المنطق الصوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994 م ص 32.

1 - المنطق وعلاقته باللغة :-

ولا ريب إن مشكلة العلاقة بين المنطق واللغة لا تزال في حاجة إلى معالجتها في إجمالها وعمومها، وفى الواقع إن هذا الموضوع اثأر كثيرا من الجدل والنقاش في مختلف الأقطار العربية وغير العربية ، فلا يزال الجدل إلى الآن مستمرا ولا تزال الكتب والمؤلفات تصدر ، ولكن لم تصل إلى البلسم الشافي الذي يشفى العقل والفكر ، فلو ((نظرنا الآن إلى الدراسات الحديثة في المنطق واللغة ، لرأينا إن الفلاسفة والمناطقة يولون اهتماما كبيرا للدراسة المنطقية للغة ، إذ ازدادت على أيديهم الصلة بين المنطق واللغة)).([2])

ان هذه السلسلة من الحقائق اللغوية والمنطقية ليست منفصلة عن بعض ، بل تفصح عن وجود مناسبة ومشابهة بينهما، وذروة تضافرهما في إيجاد المعنى ومصداقه ، ويظل تضافرهما قائما حتى بعد مغادرة كل منهما هذا المشترك ليتخذ كل منهما طريقه في الاستعمال الإنساني ، ففي المنطق ظل من اللغة ، وفى اللغة ظل من المنطق .

إن اللغة كذلك سلطة تشريعية وإلزامية قانونها اللسان ، بفعل التكرار والاجترار الذي يطال الكلمات التي يتداولها الأفراد ، إذ تحدد نطقنا وألفاظنا وتركيبنا اللغوي ، لتصبح أداة للضغط والتعبير عن الخطاب الإيديولوجي السائد في المجتمع.

هناك العديد من الأسباب التي زادت من أهمية المنطق واللغة في الفكر الإسلامي ، فبالرغم من صياغة المفاهيم والأفكار بلغات كثيرة ومختلفة ، وفى بعض الأحيان صياغتها بطرق أخرى غير اللغة ، فان الغالبية العظمى من الحالات ترتبط ارتباطا وثيقا باللغة ، ولكل لغة منطق خاص بها ، ((لأنه شرط الفهم والإفهام في البيئة اللغوية الواحدة ، وإذا اخل المتكلم بهذا النظام ، حكم السامع على كلامه بالغرابة والشذوذ والغموض ... ويرتبط هذا النظام بعقول أصحاب اللغة وتفكيرهم إلى حد كبير ... ولكنه النظام الخاص الذي يختلف من لغة إلى أخرى ، ويتصف في كل بيئة بخصائص معينة تجعل لكل لغة استقلالها وتميزها عن غيرها)) . ([3]) وهى مستودع ضخم من الأصناف والمفاهيم التي دونها أصبح التفكير المحنك والمعمق مستحيلا ، يعود ذلك في الغالب إلى النظرة الشائعة القديمة بان اللغة ما هي إلا أداة تعبير عن الفكر ، لم تعد مقبولة بعد الآن ، فلو إن الفلسفة عُرفت على أنها تحليل المفاهيم ، لتبين أنها تستطيع فعل ذلك عن طريق التركيز على كيفية استخدام الكلمات المعبرة عن الأفكار ، ويعتبر سلوك استخدام اللغة من أكثر السلوكيات التي يظهرها الإنسان تعقيدا وبراعة ، وبالتالي تمنحنا الكثير من المفاتيح ليس لمعرفة كيفية عمل العقل ، بل وعن العقلانية وإتباع القواعد وغيرها من المواضيع الفلسفية الأساسية ، ولا سيما بان اللغة العربية لها منطقها الخاص ، واللغة منطق وعقل ، وكذلك النحو ، وهذا يعنى أن اللغة يجب أن تتم دراستها عن اللغويين والنحويين ، ويضاف إلى هؤلاء المناطقة ولهذا ليس من العيب الخلط بين النحو والمنطق فهذا يدل على الإبداع والتطور والابتكار العلمي .

---

[2] د. محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصوري ، ص 33.
[3] د. إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 6 ، 1978 م ، ص 178.

وفى العصر الحديث دخلت نظريات جديدة كانت غير موجودة من قبل ، وهى مثل منطق اللغة وهى تستخدم منهج جديد فى تحليل اللغة مستعينة بالمنطق وخاصة المنطق الرياضي والذي استخدم بعض الرموز اللغوية الرياضية فى قوانينه ، وهذه الرموز لها دلالات واضحة فى المعنى وهى تدل على شيء معين وهذا واضح من خلال فلسفة اللغة التي انتشرت فى هذا العصر فى المجتمعات سواء الغربية أو العربية والإسلامية ، ولكن نجد الكثير من الفرق الإسلامية تحرم المنطق الأرسطي ويرفضونه ، ولكن من يرفض هذا المنطق هم طبقة معينة ، لهم الأسلوب الخاص بهم ،علما بأنهم يرفضون المنطق وفى نفس الوقت يستعملونه فى علومهم ومؤلفاتهم ، وهم بكل تأكيد لا يعرفون ((مكانة الإسلام وعلومه اليقينية والتي هدى الله إليه الفريق الحق المقابل لهؤلاء المفتونين بالمنطق ورأوا ذلك باطلا وفسادا فكريا لذا حذر أهل الحق من العلماء من المنطق وحرموا الاشتغال به)). ([4]) ومع هذا فإن الفلاسفة المسلمين والمفكرين المسلمين وعلماء اللغة العرب والمسلمين معظمهم لم يرفضوا المنطق ولكنهم يضعون قوانين خاصة لكي يندمج المنطق مع اللغة والنحو ، وهم يدركون الفرق بين المنطق والنحو ، وذلك انه كما يسمونه " النحو اللغوي والنحو العقلي " فهذا أبو نصر الفارابي وهو احد الفلاسفة المسلمين الذين كان له دور بارز فى الفلسفة والفكر الإسلامي ، ((يرى بأن صناعة المنطق تناسب صناعة النحو ، وذلك أن قوانين النحو فى الألفاظ وقوانين المنطق نفسها فى المعقولات)). ([5]). وهو يرى بأن ((السيرافى قد فعل حماقة أو جاء منكرا عندما فصل بين النحو والمنطق)). ([6])

والمنطق يمر فى إشكال يضعه موضع التساؤل والتشكيك ، خصوصا فى الفكر الإسلامي ، حيث وجد على الدوام قديما وحديثا من يشكك بهوية المنطق الإسلامي المكتوب بالعربية وينكر عليه أصالته، مع أنه يوجد من يخالف هذا الرأي القائل بأن المنطق احتل موقعا حيويا بعد أن تطور ودخل الفقه الإسلامي عن طريق الفلاسفة المسلمين ، ويعتبر المنطق علم عام وليس خاص ، بعكس النحو الذي ينبع من هذه العادات والتقاليد ، والمنطق يبحث فى المبادئ والمفاهيم وهى ثابتة لا تتغير ، بينما النحو فى الألفاظ وهى تتغير ، والنحو مصدره اللغة العربية وهو يخضع لعادتهم ولسانهم ، والمنطق مصدره العقل الذي يوجد عند الجميع إذن هو عام ((إن فوائد النحو مقصورة على عادة العرب ... والمنطق مقصور على عادة جميع أهل العقل من أي جيل كانوا وبأي لغة أبانوا إلا أن تتعذر أسماء عند قوم وتوجد عند قوم)) ((والنحو يتبع ما في طبائع العرب وقد يعتريه الاختلاف والمنطق يتبع ما فى غرائز النفوس وهو مستمر على الائتلاف)). ([7])

وقد لعبت الحياة في ذلك الوقت دورا هاما ففي ذلك الوقت كانت الفلسفة والمنطق مرفوضان تماما وكان العلماء والفقهاء ينظرون إليها حسب نظرة المجتمع أو الطبقة الحاكمة فهي التي تسير العلم وهى التي ترفض ما تراه للرفض ، فهذه العلوم كانت دخيلة على الشريعة الإسلامية من وجهة نظر العلماء ، ولكن مع هذا وجد من وقف ضد هذا التيار وجعل من العلوم الأخرى ركيزة للعلم والتطور والأخذ بها من ضمن الأمور المطلوبة حتى نرى ما هو جديد وما هو يتمشى مع المجتمع وتطويره ودمجه فى العلوم الإسلامية ، نرى الفارابي كان من الفلاسفة الذين ينظرون إلى المنطق

---

[4] د. ابتسام احمد جمال ، نقد ابن تيمية للقياس ، مجلة ام القرى ، ع 26 ، صفر 1424 هـ ، 5 \241 .
[5] الفارابي ، إحصاء العلوم ، تحقيق عثمان أمين، دار الفكر العربي، القاهرة، 1949 م ، ص 54 .
[6] التنبيه على سبيل السعادة ، تحقيق جعفر آل ياسين ، دار المناهل ، بيروت ، 1985 م ، ص 12 .
[7] أبو حيان التوحيدي ، المقابسات ، مقدمة محمد توفيق حسين ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1970 م ، ص 124 .

الصوري ودخوله في اللغة أمر ليس بضار للغة فهو يقول : ((أما آثار قراءة الفارابي النحو على ابن السراج فتظهر فى اهتمامه بالصلة بين النحو والمنطق ، وهو أمر لم ينظر فيه مفكر إسلامي قبل الفارابي أو بعده بالتفصيل والعمق الذي نظر فيه الفارابي فى مصنفاته العديدة)) . ([8])

2 – المعالجة المنطقية لبنية اللغة :-

يتميز الإنسان عموما بالمنطق والتعقل ، ولكن الفيلسوف هو من يهتم على الخصوص بالأفكار ويعمل على إنشاء عالم فكرى تعمره الكائنات والشخوص ، إن اللغة هي الأشد دلالة على وجود الأشياء ، أكانت كيانات ذهنية أم موجودات عينية أم أجهزة مفهوميه أم أدوات مادية ، إن المنطق يولد علاقة لغوية لها دلالات فى عملية التواصل ، وذلك لان اللغة هى نتاج الإدراك العقلي ، ولهذا لم يصدر النحو عشوائي أو عن انفعال عاطفي ، بل عن دراسة وعلم له خصائصه ، ومنهجه ويرتكز على مجموعة من القواعد ، ومن هذه القواعد النحوية استطاع الفلاسفة والمفكرين العرب أن يظهروا التشابه بين المنطق والنحو ، فكان مجموعة من القواعد المعيارية نتيجة تفكير منطقي عقلي من قبل اللغويين ، ((لكن المتعدى المنطقي يجاوز المتعدى المنطقي يجاوز المتعدى النحوي ولا يقتصر على الفاعل والمفعول به ، بل يشمل المجرور وغيره)).([9])

والتجربة المنطقية لا يمكن الإفصاح عنها دون ابتكار لغوى يطال المصطلح والعبارة كما يطال الأسلوب والتراكيب ، اى لا يمكن أخراج هذه التجربة مخرج الوجود من دون تشكيل نص بكل ما للكلمة من معنى ، ولهذا لكل فيلسوف كبير لغته وأسلوبه ، كل مفكر يكتب تجربته بتشكيل نصه الفريد المميز،وهذا شأن التجارب الوجودية كل تجربة أصيلة تملى لغتها الخاصة ، ولهذا تعتبر المدرسة البصرية هي أول مدرسة إسلامية تعنى بعلم النحو وتضع أصوله ، وقد كان للترجمة دور هام فى هذه المدينة التي تعتبر أيضا أول مدينة إسلامية يترجم فيها المنطق الأرسطي ، كما نشأ فى البصرة علم الكلام والذي كان له أثر مباشر فى الجدل المنطقي والبحث فى أصول الدين وكان من المترجمين الذين ترجموا كتب أرسطو المنطقية هو ابن المقفع ، ((ومعرفتنا بوجوه الاختلاف بين أهل الكوفة وأهل البصرة ليست كافيه ، فيقال إن نحاة البصرة قد جعلوا للقياس شأنا كبيرا فى الأحكام المتعلقة بأمور اللغة ، كم فعل البغداديون فيما بعد ، على حين أن نحاة الكوفة ترخصوا فى أمور كثيرة تشذ عن القياس ، ولهذا سُمى نحاة البصرة " أهل المنطق " تمييزا لهم عن نحاة الكوفة ، وكانت مصطلحاتهم النحوية مباينة بعض المباينة لنظائرها عند الكوفيين)) .([10])

كانت هناك مناظرات فى ذلك العهد بين النحو والمنطق ، وهذا ما وضحه " أبو حيان التوحيدي فى المقابسات " ، وقد لاحظ الفلاسفة والمفكرين ورجال اللغة ان هناك صلة بين المنطق واللغة وخاصة بين المنطقي الأرسطي والنحو العربي ، وإن النحاة المتأخرين يشتركون مع المناطقة فى القوانين المنطقية التي جاء بها أرسطو ، ((قال البصريون والكوفيون الأسماء قبل الأفعال والحروف تابعة للأسماء ، وذلك إن الأفعال أحداث الأسماء يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء والاسم قبل الفعل

---

[8] الفارابي ، الحروف ، تحيق محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ، ط 2 ، 1990 م ، ص 46 .
[9] طه عبدالرحمان ، المنطق والنحو الصوري ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1983 م ، ص19 .
[10] ت . ج . دى بورى ، تاريخ الفلسفة فى الإسلام ، علق عليه د . محمد عبد الهادى أبو ريده ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط 5 ، 1981 م ، ص 55 .

لأن الفعل منه الفاعل سابق لفعله ، وأما الحروف فإنما تدخل عل الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها وإعراب تؤثره)). ([11])

3 – تأثر المسلمين بالمنطق الأرسطي : -

كان نجاح المنطق الأرسطي ودخوله إلى الفكر الإسلامي عامل أساسي فى ربطه باللغة ، وذلك لان المنطق تأثر به النحاة العرب ، ولكن ليس كلهم الذين تأثروا بالمنطق الأرسطي ، بل

هناك من نفر منه ، وهذا واضح من المناظرة التي تكلم أبو حيان فى رسائله التى سماها المقابسات وهى بين أستاذه أبى سعيد السيرافى وهو احد النحاة المشهورين ، وبين متى بن يونس المنطقي فى حضرة الوزير ابن الفرات ، ولقد سميت هذه المناظرة تحت اسم " المنطق اليوناني والنحو العربي " والأخرى سميت " ما بين المنطق والنحو من المناسبة " وهذه الأخيرة رواها أبو حيان التوحيدي على هيئة حديث وحوار بينه وبين أستاذه سليمان المنطقي ، ومن خلال الرسالتين يتضح الصراع الواضح بين طائفتين من علماء العربية والذين كان تأثرهم واضح بالفلسفة اليونانية وثقافتها ، ويرون بان لا غنى عن الفلسفة اليونانية ، ويرون أيضا أن لها الفضل الكبير على الفكر الإسلامي ، وطائفة أخرى لا يرون كل الفضل للفكر اليوناني بل يجب الاعتدال والاقتصاد فى هذا الفضل.

ومن خلال المناظرة يتضح أن متى بن يونس انه يمثل ويعتز بالفكر اليوناني والمنطق اليوناني ، وسعيد السيرافى وهو يمثل الفريق الضد ، ولكنه لا ينكر فضل المنطق الأرسطي ، بشرط تكييف هذا المنطق مع اللغة العربية ، فالمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة ، وهذا ما نراه عند السيرافى فى قوله " النحو منطق ولكنه مسلوخ عن العربية ، والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة ، وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى ، ان اللفظ طبيعي والمعنى عقلي " ، فلا يمنع السيرافى دخول المنطق إلى اللغة ولكن يجب تكييف هذا المنطق مع اللغة ، ((ربط القدماء بين اللغة والمنطق العقلي ، فدعا فلاسفة اليونان الى طرائق تهيمن على التفكير الأساسي وجعلوها بديهيات لا يختلف فيه ، ومقدمات لقضايا عقلية ، ينتهون منها إلى حكم خاص لا يتردد العقل فى قبوله)) . ([12])

وأرسطو من خلال المنطق ربط بين المنطق واللغة ، ولقد وضعه فى قوالب نحوية على هيئة صور ألفاظ وأصوات ، والنحاة العرب كان إعجابهم بمنطق أرسطو كبير وحاولوا تطبيقه على النحو العربي ولهذا نجد دخول القياس والاستنباط فى اللغة ، فالقياس فى اللغة كان نتيجة المنطق الصوري والذي يرى البعض إن ((القياس الأصولي يختلف عن القياس النحوي والمنطقي ، فالقياس الأصولي وبالخصوص قياس العلة ، منهج خاص يستهدف معرفة علة الحكم والوارد فى النص أي الأصل وإضافة الحكم نفسه على المماثل الذي لا نص فيه وهو الفرع وذلك بجامع العلة ، ومن أشهر أمثلته: أن علة تحريم الخمر هى الاسكار وان النبيذ مسكر ، فالنبيذ محرم بسبب هذه العلة)) . ([13]) والقياس فى اللغة والمنطق وعلم الكلام يقوم على المقارنة بين أصل وفرع ، بمعنى شاهد وغائب وليس على التأليف بينهما ، ومن يستخدم القياس فى قضية ما لا يبدى حكما بل تحصيل حكم الأصل فى الفرع

[11] جلال الدين السيوطي ، الأشباه والنظائر ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيد آباد ، ط2 ، 1359 هـ ، 1 \ 53 .
[12] د . إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، بتصرف ، من 134 الى 143.
[13] د. محمد ولد اباه ، تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب ، دار التقريب ، بيروت ، ط 1 ، 2001 م ، ص 29.

وهذا فى الفقه وكذلك فى القياس النحوي وأيضا عند المتكلمين ويسمونه الاستدلال أي قياس الشاهد على الغائب .

والمنطق حد وقياس وبرهان وتعليل ، وهو يبحث فى المبادئ العامة للتفكير الصحيح ، ومنه كان استخراج الموازين للحق ، فهو علم ينسق العقلية الكلامية وهذا من خلال كلام ابن سينا إذ يقول : ((هو الصناعة التي تعرفنا من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حدا ، والقياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة برهانا)). ([14])

ان المنطق هو ميزان الفكر ، فان اللغة هي القالب الذي ينصب فيه الفكر ، فإذا تعارض حكم لغوى لا قاعدة له ، فهنا يتدخل القياس وذلك للمقارنة بين هذه القضية اللغوية وتعارضها مع اى حكم آخر ، فالقياس كما عرفه العلماء انه ((عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع)) . ([15]) وان لم يكن القياس هو الحل لهذه المعضلة أو القضية ، يتجه العلماء إلى شيء آخر مثل الشبيه والنظير ، يقول ابن الجني : ((فأما ان لم يقم دليل فانك محتاج إلى إيجاد النظير)) .([16]) ولكن علماء اللغة والنحو كان لهم فى الشبيه ، لقد وضعوا له توصيفا يميزه ويعرف به ، فهم يقولون ((فشبه الفرع بالفاصل أو المقيس عليه لا يعطى الفرع حقوق الأصل كاملة ، انه يمنحه حقوق بشروط ، فـ " لا " النافية المشبهة بـ "ليس"

والتي لها حكمها فى الشبه والأعمال ، لا تعمل عمل ليس إلا بشروط ، فإن لم تتوافر هذه الشروط بطل عملها)) . ([17]) وان النحو يعتمد فى اغلب القضايا والجمل على قضايا منطقية لها حدود ، و ((الحد الدلالة على الذات لا العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره)).([18]) ولكن النحاة وعلماء اللغة لم يستخدموا القياس المنكر أو القياس الشاذ وذلك لأنه غير مرغوب فيه ، فـ ((ينبغي لك ان لا تقيس على الشاذ المنكر فى القياس)) .([19])

4 – التوفيق بين النحو العقلي (المنطق) والنحو اللغوي لدى المسلمين :-

تأثر النحاة وخاصة المتأخرين تأثروا بالقياس ، واستطاعوا أن يوفقوا بين القياس النحوي والقياس المنطقي العقلي ، ولكن مع هذه المجهودات المبذولة من قبل النحاة وعلماء اللغة فى التوفيق بين المنطق والنحو ، إلا انه يوجد من يرفض القياس من الفقهاء ، وكان لهم مأخذ على من يؤيد القياس كأبي حنيفة النعمان ، ويعد ابى حنيفة من الفقهاء الذين كان لهم الدور الفعال فى تأييده للقياس ودخوله فى اللغة والفقه ، كذلك المعتزلة والأشاعرة والمتكلمين فهم من المؤيدين للقياس ، ومن المعارضين للقياس ابن حزم الظاهري وابن مضاء القرطبي الظاهري ، وهؤلاء الفقهاء يرفضون القياس ويبطلونه إلا أنهم لا يرفضون المنطق ، فقد ألفوا فيه الكتب المؤيدة له ، فابن حزم منطقي، ((ابن حزم منطقي إلى ابعد حدود المنطقية ولا يرى فى ذلك تعارضا)) . ([20])

---

[14] ابن سينا ، النجاة ، مراجعة ماجد فخري ، الأفاق ، بيروت ، 1985 م ، ص 3 .
[15] ابن الأنبارى ، لمع الأدلة ، مطبعة الجامعة السورية ، 1957 م ، ص 93 .
[16] ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الطباعة والنشر ، بيروت ، ط 2 ، 1 \ 197 .
[17] ابن يعيش ، شرح المفصل ، 1 \ 109 .
[18] المرجع نفسه ، 8 \ 2 .
[19] سيبوية ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت ، 2 \227 .
[20] ابن حزم الظاهري ، ملخص إبطال القياس ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت ، 1973 م ، ص 10 .

وهذا ابن رشد وهو رجل فقيه يستخدم المنطق ويؤيده ، وهو يعالج النحو بمنهج منطقي ، ولكنه يتضح انه يرفض القياس فى النحو ، وقد يكون هذا الرفض نتيجة إن ابن رشد كان يعيش فى دولة الموحدين الظاهرية والتي كان فقهاؤها يرفضون القياس ، ومنهم ابن حزم الظاهري وابن مضاء القرطبي ، وقد تأثر بهم تمشيا مع فقهاء ذلك الوقت حتى لا يتهم فى علمه وفلسفته ، علما بأنه اتهم من قبل بالزندقة والكفر ، فهو ((أخذ على النحاة قياس المجهول على المعلول ، لكنه لم يرفض نظرية العامل)) . ([21])

ويرى ابن رشد أن ((النحو يعصم النطق من الخطأ فى الألفاظ كما هو الحال فى علم المنطق الذي هو آلة تعصم الذهن من الخطأ فى الفكر)) .([22]) ومن المعروف أن المنطق لا يخص لغة دون لغة أخرى ، فهو عام وليس خاص ولقد كان للغة أهمية فى البحث المنطقي ، والقدامى قد أدركوا الأهمية العالية للبحث اللغوى لفهم المنطق وقضاياه ، ولهذا كانت العناية باللغة هى الأساس لفهم المنطق ، ولهذا يرى الفارابي إنه من الضروري فهم اللغة لكى نفهم المنطق ، ((فكل من المنطق والنحو – تبعا لهذا الفهم – يهتم بالألفاظ والمعاني فى آن واحد ، وكل ما بينهما من فرق إنما هو فرق فى درجة التركيز على احد الجانبين ، فيركز النحو على الألفاظ ، بينما يكون تركيز المنطق على المعاني)) . ([23])

والجملة النحوية والجملة المنطقية قد يتفقان فى المضمون وفى النحو ، ولكن قد يختلفان فى الشكل المنطقي ، فمثلا عندما نقول : " يوجد مكتب فى دارى ، وتوجد بقرة فى مزرعتي " وقد يتفقان فى الشكل أو الصورة المنطقية ويختلفان فى الشكل النحوي مثل " لدى دار بها مكتب ، ويوجد مكتب فى دارى " هنا الاختلاف والاتفاق وارد فى اللغة وفى المنطق ، وقد تستخدم الجملة من ناحية الإعراب فى النحو ونستخدمها كقضية منطقية ومطابقتها للواقع والحكم عليها بالصدق أو

الكذب ((يحلل الناقل المنطقي العبارات اللغوية ليصل إلى دلالتها إذا خلت من الالتباس ، ويميز بين هذه الدلالات إذا تعددت ، أما إذا اتفقت فانه يجمع بينها ، ويعتمد فى ذلك فى درايته اللغة وفهمه لمضامين عبارتها وبناها كما هو الشأن بالنسبة للناقل الأديب)) . ([24])

بيد أن المناظرة التى حدثت بين أبى بشر متى بن يونس وأبى سعيد السيرافى ، كانت دليل على العلاقة بين المنطق والنحو ، فلقد كان أبو بشر يمجد المنطق ويقول عنه انه يبحث فى المعنى ، والمعنى اشرف من اللفظ ، واللفظ هو الذي يبحث فيه النحو ، ولكن من الواضح ان كلا من المنطق والنحو يبحثان فى المعنى واللفظ معا ، ولكن أبو بشر متى يرى إن ((النحو لم انظر فيه لأنه لا حاجة بالمنطق إليه ، وبالنحوي حاجة شديدة إلى المنطق لان المنطق يبحث عن المعنى ، والنحو يبحث عن اللفظ ، فان مرَ المنطقي باللفظ فبالعرض ، وان عثر النحوي بالمعنى فبالعرض ، والمعنى اشرف من اللفظ واللفظ أو أوضع من المعنى)). ([25])

---

21 سيد ولد مناه ،اكتشاف مخطوط مفقود لابن رشد ، شبكة الاتصالات العالمية موقع الدكتور محمد عابد الجابري ، 2007 .
22 نفسه ، ص 9 .
23 د. محمد مهران ، مدخل إلى المنطق الصوري ، ص 32 – 33 .
24 د. طه عبدالرحمان ، المنطق والنحو الصوري ، ص 9 .
25 التوحيدي ، الإمتاع والمؤانسة ، تحقيق احمد أمين واحمد الزين ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، 1 \ 113 .

5 - المنطق وتحليل اللغة لدى المسلمين :-

إن علماء المسلمين سواء أهل اللغة أو المنطق ربطوا مباشر بين القياس المنطقي والتحليلات اللغوية ، وهذا فى كتب الفلاسفة والعلماء المسلمين ، و ((والدارس لما كتبة المسلمون عن القياس المنطقي يلاحظ أنهم ربطوا بين القياس المنطقي والتحليلات اللغوية والفلسفية لمعاني الحق ، وذكروا العديد من معاني الحق الذي نصل إليه عن طريق القياس المنطقي ، فمن معانية ، الثابت الصحيح وهو ضد الباطل ، والحق هو الصدق ، وهو البين الواضح ، وهو العلم الصحيح ، وهو أحد حقوق العباد ، وهو وجب للغير وأيضا الحكمة التي فعل لها ، ومن معاينة الثبوت والمطابقة للواقع)) .[26]

وهناك من العلماء والفلاسفة من ينظر إلى المنطق على أساس أنه لابد من فهمه ودراسته ودمجه فى اللغة بل حتى الفقه الإسلامي ، لكي نستفيد من هذا العلم وذلك لأن المنطق نحو عقلي ومن خلال العقل نستطيع أن نصل إلى الحقيقة التي قد تكون ضائعة مع أنها موجودة ، و ((أما مزج المنطق الأرسطاليسى بعلم الكلام والعلوم الإسلامية على العموم فبدأ فى أواخر القرن الخامس على أيدى المتأخرين من المتكلمين ، غير أنه ينبغي أن نلاحظ هذا المزج لم يحدث على يد مفكر من المعتزلة بل بواسطة متكلم أهل السنة المشهور أبى حامد الغزالي)) . [27]

والباب مفتوح لدراسة اللغة وخاصة في العصر الحديث والمعاصر ، ولهذا نجد إن اللغة تتألف ((من ألفاظ وتركيب لغوى ، والألفاظ مجرد رموز لغوية متفق على معناها بين المتكلمين بهذه اللغة أو تلك ، أما التركيب اللغوي فهو الطريقة التي بها تنتظم الألفاظ في عبارات أو جمل لتعبر عن معان لها مغزى ، وهذه الجمل إما تحمل خبرا أو تدل على استفهام أو تضمن امرأ أو تشتمل على تعجب أو تنطوي على ثمن أو رغبة ، ولما كانت الجملة الإخبارية هي التي إما إن تثبت شيئا أو تنكره ، فهي وحدها التي تكون موضع اهتمام المنطق)) . [28]

هناك من يرى بأن المنطق والنحو لا تعارض بينهما ، وذلك لأنهما يدرسان المعنى واللفظ ، ولقد استعان علماء النحو بالفكر المنطقي العلمي التحليلي ، فلاحظوا ترابط الألفاظ ودلالاتها المعنوية من خلال عملية التركيب ضمن قواعد منطقية يقبلها العقل ، لأن النحو منطق عربي ، والمنطق نحو عقلي ، وهذه العلاقة القائمة بين المنطق والنحو شبهها الفارابي بعلاقة المنطق بالعقل والمعقولان ، فقال : ((وهذه الصناعة ، صناعة المنطق تناسب صناعة النحو ، وذلك إن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولان كنسبة صناعة اللسان والألفاظ ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ ، فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولان)) .[29]

ولقد وجدت مشكلة المعنى والترادف عند العرب في الكلمات العربية مثل الأسد والليث ، والسيف والمهند ، أيضا أكبر وأعظم ، ولقد تكلم الفلاسفة العرب عن هذه المعضلة ، منهم الإمام الغزالي والذي يقول : ((إما الترادف فنعنى بتا الألفاظ المختلفة والصيغ المتواردة على مسمى واحد كالخمر

---

26 د. محمد عاطف العراقي ، الفلسفة العربية ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان ، القاهرة ، ط 2 ، 2003 م ، ص 43 .
27 د. على سامي النشار ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، ص 99 .
28 د. محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصوري ، ص 28.
29 الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين ، ص 12.

والعَقَار والليث والأسد والسهم والنشابة ، وبالجملة كل اسمين لمسمى واحد يتناوله أحدهما من حيث يتناوله الأخر من غير فرق)) . ([30])

((ترتبط اللغة بالبيئة ، والإقليم ، والطبائع البشرية فهي ملكة مقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان ، وهو في كل امة بحسب اصطلاحاتهم)). ([31]) ولا تكون اللغة إلا حيث يتواجد أفراد المجتمع الواحد الذين يكسبونها خصائص تركيبية ودلالية ، تتوافق والإدراك العقلي لديهم ، وسلوكهم الاجتماعي ، فتتمثل الألفاظ في نظام تركيبي ، له بنية خاصة ، ونظام صوتي متشكل من الأصوات العرفية المنطوقة ، ومن تتبعات الأصوات التي تستخدم ، أو التي يمكن أن تستخدم في التعامل بين الأفراد ، أو عند مجموعة من البشر .

فالألفاظ المستعملة فى المنطق هى نفس الألفاظ المستعملة فى اللغة والنحو قد يكون الاختلاف فى التعريفات فقط أي فى تعريف معنى اللفظ ، فالقضايا المنطقية التي توجد فى المنطق تستخدم نفس الألفاظ التي يستخدمها النحو قد يكون الاختلاف فى التسمية هذه جملة وهذه قضية وهذا معنى وهذا لفظ وهذا مبتدأ وهذا موضوع وهذا خبر وهذا محمول ، ((إذ الألفاظ مثل المعاني فحقها أن تحاذى بها المعاني ، وقد سمى المنطقيون معرفة المفردات تصورا ومعرفة النسبة الخبرية بينهما

تصديقا . فقالوا : العلم إما تصور وإما تصديق ، وسمى بعض علمائنا الأول معرفة والثاني علما تأسيا بقول النحاة فى قولهم المعرفة إلى مفعول واحد)) . ([32])

وعندما استخدم القياس من قبل بعض علماء اللغة ، كان لهم دور كبير فى توضيح دور القياس فى اللغة وأحكامه ، كما أنهم وضعوا بعض الأسباب التي جعلتهم يستخدموا القياس ((لم يكتف العالم اللغوي بتوسيع أصول القياس فى اللغة ، بل بين الأحكام فى تطبيقه والعلل التي أدت إلى استخدام الأصل نموذجا يقاس عليه ، فكان القياس أما معنويا وأما لفظيا ، فقالوا عامل لفظي وعامل معنوي)). ([33]) ولقد وضعوا نظرية العامل فى النحو ويقصد بنظرية العامل هي السبب الذي يجعل الكلمة منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة ، ومن خلال هذه النظرية ظهر قانون المنطق الأرسطي عند النحاة، مثل " إن لكل شيء سببا وإن لكل حادث محدث " ، وهذا هو قانون السببية عند أهل المنطق الصوري، فالنحاة يقولون إذا اتفق العاملان فى العمل ألزم تحصيل الحاصل وهو محال ، أما إذا اختلف فالنقيضان يجتمعان فى المعمول ، أي قد يكون منصوبا ومرفوعا فى آن واحد ، ((ويغلب الظن ان المنطق – من الناحية التاريخية – كان مرتبطا بالنحو ، بدأت البذور الأولى للمنطق فى أبحاث السوفسطائيين الخاصة باللغة والخطابة)) . ([34])

أعجبا المفكرين بمنطق أرسطو إعجاباً كبيراً وتأثروا به وحاولوا التوفيق بين اللغة والمنطق واستخدام المنطق فى نحو بحيث يكون استعماله على قوانين وقواعد المنطق الصوري ، فما كان من أهل اللغة والنحاة المسلمين والعرب إلا استخدام القياس والاستنباط فى اللغة بما يتمشى مع اللغة والنحو ولقد استطاعوا الفلاسفة المسلمين والعرب ام يطورا ويغيروا فى المنطق الأرسطي لصالح

30 أبو حامد الغزالي ، المستصفى في علم الأصول، تحقيق محمد عبدا لسلام عبدالشافى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2000 م ، ص 26.
31 ابن خلدون، المقدمة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط 3 ، 1967 م ، ص 1056.
32 أبو حامد الغزالي ، المستصفى فى علم الأصول ، تحقيق محمد عبد السلام عبدالشافى ، ص 10 .
33 ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، ص 109 .
34 د. محمد مهران ، مدخل إلى المنطق الصوري ، ص 28 .

اللغة والشريعة ((كما أن صناعة النحو تشتمل على الألفاظ ، والألفاظ أحد الموجودات التى يمكن أن تعقل ، ولكن صناعة النحو ليست تنظر على أنها أحد الأشياء المعقولة ، ولا فقد كانت تكون صناعة النحو وبالجملة صناعة علم اللغة تشتمل على المعاني المعقولة وليست كذلك)). ([35])

والنحاة العرب استعانوا بالمنطق فى ترابط الألفاظ ودلالاتها ، وذلك لأن علماء النحو ورجال الفلسفة والفكر يعتبرون النحو منطق لغوى ، والمنطق نحو عقلى ، فمن خلال هذا الشعار والمقولة كانت العلاقة بين اللغة والمنطق وهذا واضح من خلال كلام الفارابي فهو يقول : ((وهذه الصناعة، صناعة المنطق تناسب صناعة النحو ، وذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين فى الألفاظ فان علم المنطق يعطينا نظائرها فى المعقولات)) . ([36])

والسيرافى له وجه نظر خاصة ، يرد فيها على أبو بشر بأن لا نستطيع ان ننطق الألفاظ دون دلالتها على معان ، فهو يقول ((لم تدعى ان النحوي إنما ينظر فى اللفظ دون المعنى والمنطقي ينظر فى المعنى دون اللفظ ؟ هذا كان يصح لو أن المنطقي كان يسكت ويجبل فكره فى المعاني ويرتب ما يريد بالوهم السانح والخاطر العارض والحدس الطارئ فأما وهو يزيغ ان يبرز ما صح له بالاعتبار والتصفح الى التعلم والمناظر فلا بد له من اللفظ الذى يشتمل على مراده)) . ([37])

ويرى السيرافى أن لابد من تعلم اللغة وذلك لكى نصل إلى الأغراض المعقولة والمعاني المدركة ((وإذا كانت الأغراض المعقولة والمعاني المدركة لا يوصل إليها إلا باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والحروف ، افليس قد لزمت الحاجة إلى تعلم اللغة)) . ([38])

وابن جنى يرى إن العرب لم تغفل المعاني وكان الاهتمام كله على الألفاظ وهذا غير صحيح عنده فهو يقول ((إن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى وبالاسجاع التي نلتزمها ونتكلف اسمرارها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرا من نفوسها)) .([39])

ولقد أدرك المناطقه مثل والفارابي وابن سينا والغزالي وأهل اللغة مثل التوحيدي والسيرافى، أن هناك علاقة بين المنطق واللغة وخاصة النحو ، فهناك قوانين متقاربة بين الاثنين فأبو حيان التوحيدي يقول : ((أنى أجد بين المنطق والنحو مناسبة غالبة ومشابهة قريبة ، وعلى ذاك فما الفرق بينهما ، وهل يتعاونان بالمناسبة وهل يتفاوتان بالفرق)) . ([40])

ويقول السجستانى :((النحو منطق عربي والمنطق نحو عقلي ، وجل نظر المنطقي فى المعاني وان كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ والتي هى كالحلل والمعارض ، وجل نظر النحوي فى الألفاظ وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هى كالحقائق والجواهر)). ([41])

---

35 الفارابي ، الألفاظ المستعملة فى المنطق ، تحقيق محسن مهدى ، ص 107 .
36 الفارابي ، إحصاء العلوم ، تحقيق عثمان امين ، ص 12 .
37 التوحيدي ، الإمتاع والمؤانسة ، ص 119 .
38 المرجع السابق ، ص 111 .
39 ابن جنى ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، 1 \ 220 .
40 التوحيدي ، المقابسات ، ص 221 .
41 المرجع نفسه ، ص 121 – 122 .

ونستطيع القول بان هناك علاقة بين اللغة والعقل والواقع ، وهذا من كلام الغزالي فهو يقول : ((فى بيان حد الاسم وحقيقته ، ان للأشياء وجودا فى الأعيان ، ووجودا فى الأذهان ، ووجودا فى اللسان ، أما الوجود فى الأعيان ، فهو الوجود الأصلي الحقيقي والوجود فى الأذهان هو الوجود العملي الصوري ، والوجود فى اللسان ، هو الوجود اللفظي الدليلى ، فإن السماء ، مثلا – لها وجود فى عينها ونفسها ، ثم لها وجود فى أذهاننا ونفوسنا ، لان صورة السماء تنطبع فى أبصارنا ، ثم فى خيالنا ، حتى لو عدمت السماء مثلا وبقينا لكانت صورة السماء حاضرة فى خيالنا)) .[42] ويقول : ((وأما الوجود فى اللسان ، فهو اللفظ المركب فى أصوات قطعت أربع تقطعيات ، يعبر عن القطعة الأولى بالسين ، وعن الثانية بالميم ، وعن الثالثة بالألف ، وعن الرابعة بالهمزة ، وهو قولنا سماء)) .[43] ويقول أيضا : ((فالقول دليل على ما هو فى الذهن ، وما فى الذهن صورة لما فى الوجود مطابقة له ، ولو لم يكن وجود فى الأعيان لم ينطبع صورة فى الأذهان ولو لم ينطبع صورة فى الأذهان لم يشعر بها إنسان ، ولو لم يشعر بها الإنسان لم يعبر عنها باللسان ، فإذن اللفظ والعلم والمعلوم ثلاثة أمور متباينة ، لكنها متطابقة متوازية ، وربما يلتبس على البليد ، فلا يميز البعض منها عن البعض)) .[44]

والألفاظ تدل على المعنى من عدة أوجه وهى المطابقة والتضمن والالتزام ، فلفظ " منزل " يدل على معنى " منزل بطريق المطابقة " وكذلك هذا المعنى يدل على السقف وحده بطريق التضمن وذلك لأن من المعروف أن المنزل عبارة عن سقف وجدران ، ويضح هذه النقطة د. محمد عبد الستار فيقول : ((الدلالة اللفظية التضمنية كدلالة لفظ الإنسان " على الحيوان " فقط أو الناطق فقط ، وكدلالة لفظ " البيت " على السقف فقط أو الجدران فقط فالحيوان جزء المعنى المدلول عليه لفظ " إنسان " فى المثال الأول ، والسقف أو الجدار جزء المعنى المدلول عليه بلفظ " البيت " فى المثال الثاني)).[45] واللفظ إذا دل على شيء واحد نسميه " معينا " لأنه يدل على عين واحدة وان كان يدل على أشياء كثيرة تتفق فى معنى واحد نسميه " مطلقا " واللفظ بالنسبة للمعنى من حيث الخصوص والشمول يصنف الى صنفين لفظ يدل على معنى معين مثل محمد ، وهذه سيارة ، وهذا فرس ، فهذه الألفاظ كلها لا نفهم منها الإشارة الى موضوع واحد معين ، أى أننا لا نعرف منها إلا الإشارة إلى ذلك الواحد بعينة ، ويمكن أن نسمى ذلك اللفظ جزئيا أو شخصيا و ((اللفظ بالنسبة إلى عموم المعنى وخصوصه، ينقسم إلى جزئي وكلى ، والجزئي ما يمنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة ، فى مفهومه كقولك زيد ، وهذا الشجر ، وهذا الفرس فإن المتصور من لفظ زيد شخص معين لا يشاركه غيره فى كونه مفهوما من لفظ زيد ، والكلى وهو الذى لا يمنع نفس تصوره معناه عن وقوع الشركة ، فيه فان امتنع، امتنع بسبب خارج عن نفس مفهومه ومقتضى لفظة كقولك الإنسان ، والفرس ، والشجر وهى أسماء الأجناس والأنواع والمعاني الكلية العامة)) .[46]

ويرى الغزالي إن الألفاظ لها عدة مسميات فهو يقول : ((إن الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة على أربعة منازل فلنخترع لها أربعة ألفاظ وهى المترادفة ، والمتباينة ،

---

42 أبو حامد الغزالي ، المقصد الأسنى فى شرح أسماء الله الحسنى ، ص 43 .
43 المرجع نفسه ، ص 43 .
44 المرجع نفسه ، ص 43 – 44 .
45 د. محمد عبد الستار ، السلم فى علم المنطق ، مراجعة د. عبد العزيز عبد الله ، دار الطباعة المحمدية ، ط 1 ، 1974م ، ص 37 .
46 أبو حامد الغزالي ، معيار العلم ، ص 34 .

والمتواطئة، والمشتركة)) . ([47]) إن اللفظ المشترك يدل على المختلفين ، وقد يدل على المتضادين وكذلك على الذين لا شركة بينهما ألبته ، اللفظ المشترك قد نطلقه على معنيين متضادين مثل لفظ : " ناهل " هذا اللفظ يطلق على معنيين مختلفين ومتضادين فى الوقت فهو يطلق على العطشان والريان، وكذلك لفظ الجون يطلق على الأبيض والأسود ، والشريعة الإسلامية فيها لفظ " القرء " فهو يطلق على الطهر والحيض ، فهذه الألفاظ تحمل معنى واحد وتدل على شيء واحد مع انها تعددت الكلمات.

والمعاني المؤلفة تأليفا وهى المركبة مع بعضها فى جملة ، ويقصد بها الأحكام ، فهذه المعاني المؤلفة فى جملة أو قضية تكون عرضه للتصديق أو التكذيب ، فالغزالي يقول : ((إن القضية باعتبار ذاتها تنقسم إلى جزأين مفردين : أحدهما " خبر " والآخر " مخبر عنه " كقولنا زيد قائم فان " زيد " مخبر عنه و " القائم " خبر)) .([48])

وعندما نقول البارئ تعالى قديم والعالم حادث فان النحويون ينظرون إلى هذا القول بأنه يتألف من جزأين أحداهما مبتدأ والآخر خبر ويسميه المتكلمون أحداهما صفة والأخر موصوفا ، ويسميه الفقهاء أحداهما بحكما وآخر محكوم عليه ، والمناطقة يسمونه موضوعا ومحمولا ، ((ان الألفاظ الدالة منها ما هو اسم ومنها ما هو كلم والكلم هى التي يسميها " أهل العلم باللسان العربي " الأفعال ومنها ما هو مركب من الأسماء والكلم)) .([49])

6 – القواعد المنطقية واستخدامها فى علم أصول الفقه : -

والغزالي له نظرة خاصة إلى الألفاظ فى اللغة ، فهو يرى بإن هناك ألفاظ شرعية وتنقسم هذه الألفاظ إلى أربعة فيقول : ((وجملة الألفاظ الشرعية فى القضية الكلية والجزئية أربعة أقسام " الأول " كلية أريد بها كلية كقوله كل مسكر حرام " الثاني " جزئية بقيت جزئية كقوله فى الذهب والأبرسيم " هذان حرامان على ذكور أمتى " فانه بقي مختصا بالذكور ولم يتعد إلى الإناث ، " الثالث " كلية أريد بها جزئية كقوله فى سائمة الغنم زكاة أريد بها ما بلغ نصابا وقوله " السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " المراد به بعض السارقين فإذا أردنا أن نجعل هذه كلية ضممنا إليها الأوصاف التي بان اعتبارها فيه ، وقلنا مثلا كل من سرق نصابا كاملا من حرز مثله الأشبهه له فيه قطع " الرابع " هو الجزئي الذي أريد به الكلى فإنا كما نعبر بالعام عن الخاص فنقول ليس فى الأصدقاء خير ونريد بعضهم كذلك قد يطلق الخاص ونريد العام كقوله تعالى " .... ومنهم من أن تأمنه بدينار لا يؤيده إليك " فإن يراد به سائر أنواع أمواله وكقوله تعالى " .... من يعمل مثقال ذرة خيرا يره " فيعبر بالقليل عن الكثير)).([50]) آل عمران آية 75 ، الزلزلة آية 7 .

العلاقة بين المنطق وعلم أصول الفقه هى أن المنطق يدرس موضوعي التعريف والاستدلال ، وتوجد فى علم أصول الفقه مصطلحات ومفاهيم لابد أن تفهم وتفسر عن طريق المنطق واستخدام القياس المنطقي ، وتأتى إلى علم أصول الفقه ، فهى من مباحث علم المنطق ، واعتبار ((علم الأصول بالنسبة إلى الفقه كاعتبار المنطق بالنسبة إلى الفلسفة)) . ([51])

---

47 أبو حامد الغزالي ، محك النظر ، المطبعة الأدبية ، مصر ، ط 1 ، د.ت ، ص 81 .
48 أبو حامد الغزالي ، معيار العلم ، تحقيق د. سليمان دنيا ، ص 109 – 110.
49 الفارابي ، الألفاظ المستعملة فى المنطق ، تحقيق محسن مهدي ، ص 41 .
50 أبو حامد الغزالي ، معيار العلم ، تحقيق مصطفى أبو العلا ، ص 177- 179 .
51 د. على سامى النشار ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، ص 79 .

ونلاحظ أن علم أصول الفقه له علاقة باللغة وذلك لأن اللغة العربية هى وعاء الكتاب والسنة فكلا منهما باللغة العربية ، والاستدلال فيهما مبنى على معرفة طرق العرب فى الإفهام والفهم ، ((إن المباحث الأصولية اللغوية ليست من نوع علوم اللغة أو النحو العادية ، فقد دقق الأصوليون نظرهم فى فهم أشياء من كلام العرب لم يتوصل إليها اللغويون أو النحاة ، إن كلام العرب متسع وطرق البحث فيه متشعبة ، فكتب اللغة تضبط الألفاظ والمعاني الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي يتوصل إليها الأصولي باستقراء يزيد على استقراء اللغوي)) . ([52])

وكذلك من جملة علم أصول الفقه دلالة الألفاظ على المعاني وهذا ما جعل الصلة بين المنطق واللغة قوية ، وإن كانت العلاقة بين المنطق واللغة قائمة فان العلاقة بين علم أصول الفقه والمنطق قائمة أيضا .

ولهذا نجد ان علم أصول الفقه مادته هى الفقه واللغة والكلام ، وعلم الأصول عند الغزالي من العلوم الشرعية ، يقول عنه إن ((الأصول وهو علم التوحيد ، وهذا العلم ينظر فى ذات الله تعالى وصفاته القديمة ، وصفاته الفعلية ، وصفاته الذاتية المتعددة بالاسامى على الوجه المذكور)) . ([53])
هناك من يرفض الصلة بين المنطق وعلم أصول الفقه ، ولكنه علم نشأ ونما فى إطار إسلامي من خلال أصول الفقه ، ويعتبر أول من وضع أصول هذا العلم هو الإمام الشافعي ، ((يجمع مؤرخو" علم الأصول " على أن أول محاولة لوضع مباحث الأصول كعلم نجدها عند الشافعي)) . ([54])

ولكن هذا لا يمنع وجود منهج علم الأصول قبل الشافعي بل كان له بوادر شرعية عند الأحناف وذلك لأن هذا العلم ينبع من أول إسلامية فقهية ، ولكن لا يمنع أن يكون له علاقة بالمنطق الصوري، ((وفى الحقيقة إن تاريخ وضع المنهج الأصولي يذهب إلى حد أبعد من عصر الشافعي بكثير ، بحيث لا يجب أن نتلمسه فقط عند علماء الأحناف فى السنوات التى تسبق عصر الشافعي ، بل فى عصر الصحابة أنفسهم ولدى الكثيرين من فقهائهم)) .([55])

فهو علم يدرس ويهتم بمختلف الأدلة الفقهية ، وكيف يتم استنباط الأحكام الشرعية من جهة الجملة ، وليس من جهة التفصيل ، ويشتمل علم أصول الفقه على المنطق ، وعلم الأصول الفقهي فى الاصطلاح الشرعي ، هو ((العلم بالقواعد والبحوث التى يتوصل بها إلى الاستفادة من الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية)).([56]) وهو أيضا ((الدليل الشرعي الكلى من حيث ما يثبت به من الأحكام الكلية ، فالأصولي يبحث فى القياس وحجيته ، والعام وما يفيده ، والأمر ما يدل عليه وهكذا)) . ([57])

مع إن الإمام الشافعي كان من المعارضين والرافضين للمنطق الأرسطي فلقد كتب " رسالته " المشهورة الأصولية ويعتبر الشافعي هو أول من كتب فى علم أصول الفقه ، ولكن ظهر الإمام الغزالي والذي كتب أيضا فى أصول الفقه ، وكان كتابه " المستصفى " خير دليل على ذلك وهو من المؤدين

---

[52] المرجع نفسه ، ص 91 .
[53] ابو حامد الغزالي ، القصور العوالى ، تحقيق مصطفى ابو العلا ، مكتبة الجندي ، القاهرة ، ط 2 ، 1970 م ، 1 \ 106 .
[54] د. على سامى النشار ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، ص 80 .
[55] المرجع نفسه ، ص 81 .
[56] عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه وخلاصة التشريع الإسلامي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2010 م ، ص 12 .
[57] المرجع نفسه ، ص 12 .

للمنطق الصوري واستطاع ان يوظفه لصالح الشريعة الإسلامية ، ويعد علم الأصول من العلوم التي وضعه ((الشافعي وتلاميذه فى صورة كاملة ، ثم تناوله المعتزلة والأشاعرة بعد ذلك بالتعديل حتى أقاموه علما كاملا فى صورة بارعة ، وفى هذا المجال أنتجوا تفكيرا منطقيا جديدا وكشفوا عن المنهج التجريبي)) . ([58]) ويقول الغزالي : ((اعلم انك لا تفهم معنى أصول الفقه ما لم تعرف أولا معنى الفقه ، والفقه عبارة عن العلم والفهم فى أصل الوضع ، يقال فلان يفقه الخير والشر اى يعلمه ويفهمه، ولكن صار بعرف العلماء عبارة عن العلم بالأحكام الشرعية الثانية لا

فعال المكلفين خاصة)) . ([59])

إن علماء علم أصول الفقه كان لهم اتجاه جديد فى القياس ، وتم توظيف هذه الأقيسة لصالح الفقه الإسلامي، واستخدم فى المنطق الإسلامي واخذ به العلوم الشرعية والفقهية ومن هذه الأقيسة :- قياس الشبه والنظير والسبر والتقسيم ، فقياس الشبه والنظير مفهومه عند علماء أصول الفقه هو :-

أولا : قياس الشبه والنظير:-

يدل القياس فى اللغة على التقدير . وحده أنه إثبات مثل حكم معلوم فى معلوم آخر لاشتراكهما فى علة الحكم عند المثبت . وقد يراد بالقياس الشرعي أى ذلك الذى وجدت فيه أمارة شرعية تدل على اعتباره ، وقد يراد به القياس العقلي أى الذى يفهمه العقل من مجموع الشرع دون أن يكون هناك نص معين يدل عليه . والقياس أنواع ، منها قياس الغائب على الشاهد والقياس المركب المتصل وقياس الشبه . ويعبَر الشافعي عن هذا الأخير بـ " قياس الأشباه " أو " قياس غلبة الأشباه " . ومعناه تردد فرع بين أصلين قد أشبه أحدهما فى الحكم ولآخر فى الصورة ، فتعتبر المشابهة ، حينئذ ، فى الحكم عند الشافعي أو فى الصورة فعددَ الجلسة الثانية فى الصلاة إلى الجلسة الأولى فى عدم الوجوب، ((ومن الناحية الدلالية تدل عبارة الشَبه والشبُه والشبيه : المثل والجمع أشباه ، وأشبه الشيءُ الشيء وشابهه : ماثله وبينهما شبه بالتحريك ، والجمع مشابه على غير قياس . وتشابها واشتبها : أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا)). ([60])

قياس الشبه:- وهو قياس يتردد فيه الفرع بين أصلين لوجود علتها فيه ، ومثال ذلك أن يقتل العبد المملوك غيره خطأ ، والتردد هنا هو شبه العبد الرجل فى الإنسانية وشبهة أيضا لمال الرجل بوصفه مملوكا ، فهو مال من أمواله المنقولة بهذه الصفة ففي الشبه الأول الدية وجوبا ، وفى الشبه الثاني القيمة ولو زادت على الدية فى الثمن أو نقصت عنها ومثاله : ((قول أبى حنيفة " مسح الرأس لا يتكرر" تشبيها له بمسح الخف والتيمم والجامع أنه مسح فلا يستحب فيه التكرار قياسا على التيمم ومسح الخف)). ([61])

وقياس الشبه يكون الفرع أقوى وأوضح من الأصل ، وهذا مثال على القياس من الأدنى إلى الأعلى يقول سبحانه وتعالى " أما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما " من خلال هذه الآية الكريمة يتضح لنا ان الله سبحانه وتعالى حرم علينا ان نقول

---

58 د. على سامى النشار ، نشأة الفكر الفلسفي فى الإسلام ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 8 ،1\ 54 .

59أبو حامد الغزالي ، المستصفى فى علم الأصول ، تحقيق محمد عبد السلام عبدالشافى ، ص 5 .

60 ابن منظور ، لسان العرب ،دار المعارف و الفيروز آبادى ، القاموس المحيط ،مؤسسة النشر والتوزيع ، بيروت مادة "أشبه" ، بابا الهاء ، فصل السين ، مادة " "مثل " باب اللام ، فصل الميم .

61 أبو حامد الغزالي ، المستصفى في علم الأصول ، تحقيق محمد عبد السلام عبدالشافى ، ص 317 .

للوالدين " أف " وهى صغيرة فى الحجم والكتابة ، بمعنى أنها من حرفين "أ" و "ف" ولكن فقهاء المسلمين استخلصوا من هذين الحرفين هذا التحريم البسيط تحريما اكبر وأعظم إلا وهو ضرب الوالدين أما قياس المثل فمثاله هو القاعدة الفقهية التي تنص على أن غسل الإناء الذي يشرب فيه الكلب سبع مرات بالتراب ، فطبقة الأصوليين فى شرب الخنزير فى الإناء والسبب هنا التساوي فى العلة .

أما قياس من الأعلى إلى الأدنى طبق فى تحريم الخمر لأنها مسكرة فاستخلص الأصوليين تحريم الأقل مثل " البيرة " وهى اقل اسكاراً من الخمر ، كذلك كل ما يذهب العقل فهو حرام ، طبقت هذه القاعدة من من الأعلى إلى الأدنى .

والغزالي يقول في حقيقة الشبه وأمثلته والدليل على حجته :- ((أما حقيقته فاعلم ان اسم الشبه يطلق على كل قياس ، فان الفرع يلحق بالأصل بجامع يشبهه فيه فهو إذا يشبهه ، وكذلك اسم الطرد لان الاطراد شرط كل علة جمع فيها بين الفرع والأصل)) . ([62])

وتوجد عدة أقوال فى قياس الشبه فهناك من يقول بأن قياس الشبه هو قياس إسلامي لم يتأثر بأي اثر خارجي ، فهم يرون نشأة قياس الشبه يرجع إلى الكتاب الذي أرسله الخليفة عمر بن الخطاب إلى أبى موسى الأشعرى بعد أن عينه الخليفة عمر بن الخطاب واليا، وذلك حتى يرشد الاشعرى إلى أصول القضاء والاهتمام به وطريقته الصحيحة ، فيقول الخليفة عمر بن الخطاب فى رسالته :-الفهم الفهم فيما تلجلج فى صدرك مما ليس فى كتاب الله ولا سنة النبي صلى الله عليه وسلم ثم أعرف الأشياء والأمثال ، فقس الأمور عند ذلك بنظائرها ، اعمد إلى أقربه إلى الله ، وأشبهها بالحق)).([63])

إذن قياس الشبه هو : أن يتردد فرع بين أصلين مختلفي الحكم وفيه شبه بكل منهما فيلحق بأكثرهما شبها به .

أما النظير فهذا مثال عليه سوف يوضحه :-

إن ما رواه الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم " مسح على الجوربين والنعلين "، فهذا حديث هزيل بن شرحبيل عن المغيرة ، وعامة الرواة رووه بلفظ " مسح على الخفين والعمامة " ، فعلى ذلك ذكر الجوربين معلول ، فقد أعله الإمام أحمد رحمه الله تعالى وسفيان وابن معين وابن مهدي وضعفه النسائي ، فعامة أهل العلم على تعليل هذه اللفظة ، وأن الصواب أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ، فذكر الجوربين معلول ، وعلى ذلك لم يصح عن النبي عليه الصلاة والسلام لكن صح عن أصحابه ، والقياس يدل عليه فهو " أي الجوربين " مقيس على الخف ، فإن الناس يحتاجون في المسح على الجوارب كما يحتاجون إلى المسح على الخفين ، إذا يقتضي إلحاق النظير بنظيره في الشرع - فإن الشرع يقتضي إلحاق النظير بنظيره – وعلى ذلك المسح على الجورب جائز – كما هو مذهب أحمد ومذهب جمهور السلف ، والجمهور قالوا غسل القدمين أفضل، منهم الحنابلة .

---

[62] المرجع السابق ، ص 316 .
[63] مصطفى احمد الزرقاء ، المدخل الفقهى العام ، دمشق 1952 ، ص 20 .

وهناك من يستدل بالنظير على النظير كقوله من صح طلاقه صح ظهاره كالمسلم ، فإن الطلاق نظير الظهار فيدل أحدهما على الآخر ، كذلك هنا الإبدال بعد التفرق فيدل أحدهما على الآخر وهذا الإبدال بعد التفرق نظير الإبدال قبل التفرق .

ونستطيع أن ندرج قياس الشبه والنظير ضمن أصول الفقه عند المسلمين ، الذي يهتم بدراسة مختلف الأدلة الفقهية والأحكام الشرعية واستخلاصها من جهة الجملة .

إن قياس الشبه والنظير من موضوعات المنهج عند الأصوليين ، ويعتبر عندهم من أكثرها ثراء وتنوعا ، والشبه كما يعرفه الأصوليون هو الوصف الذى لا يعقل مناسبته بالنظر إليه فى ذاته ، وتظن فيه المناسبة ظنا ما ، بالتفات الشارع إليه فى بعض الأحكام ويقال بأن هذا القياس يعتبر أدنى أنواع القياس ، مع العلم هناك من العلماء من يؤيد وهناك من يرفض ، فلقد اختلف العلماء فى حجية قياس الشبه على مذهبين :-

الأول :- ذهب جمهور المالكية والشافعية والحنابلة على إنه حجة ،وعزاه الغزالي الى أبى حنيفة أيضا، والجوينى إلى معظم الفقهاء .

الثاني :- ان معظم الحنفية يقولون انه باطل .

أما السبر والتقسيم : يسمى " التقسيم الحاصر " و " التقسيم غير الحاصر " و" والسبر غير الحاصر " . ومعناه أن يقوم الباحث بنفسه عن العلية بأن يقسم الصفات التى يتوهم عليتها ، بأن يقول:- " علة هذا الحكم إما هذه الصفة وإما هذه " ثم يسبر كل واحدة منهما ، أى : يختبره ، ويلغى بعضها بطريقة فيتعين الباقي للعلية .

والسبر هو أن يختبر الوصف أيصلح للعلية أم لا ؟ والتقسيم الحاصر هو الذى يكون دائراً بين النفي والإثبات . وعلى العكس من ذلك لا يكون التقسيم الذى ليس بحاصر دائراً بين النفي والإثبات .

وللفلاسفة وعلماء الكلام أقوال مختلفة حول هذا النمط من المناهج ، فالذى يسميه المتكلمون السبر والتقسيم يسميه الغزالي قياس التعاند ، أما المنطقيون فيسمونه : القياس الشرطي المنفصل ،ويؤلف هذا القياس من مقدمة أولى شرطية منفصلة ، ومقدمة حملية ثانية تثبت أو تنفى أحد البديلين أو الطرفين المتعاندين ، والشرطية المنفصلة هى ((ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا ، أو صدقاً فقط أو كذباً فقط)).[64]

والغزالي يقول عنه : ((وهو الذي يسميه الفقهاء ، والمتكلمون " السبر والتقسيم " ومثاله قولنا: العالم إما قديم ، وإما محدث ، لكنه محدث ، فهو إذن ليس بقديم . فقولنا : إما قديم ، وإما محدث مقدمة واحدة . وقولنا : لكنه محدث . مقدمة أخرى هي استثناء إحدى قضيتي المقدمة الأولى بعينها . فأنتج نقيض الأخرى)).[65] وهناك حالة تكون فيها المقدمة الثانية تثبت أحد الطرفين المتعاندين فى المقدمة الأولى وهناك حالة تكون فيها المقدمة الثانية تنفى أحد الطرفين المتعاندين فى المقدمة الأولى وعليه عندما تكون المقدمة الثانية فى القياس الشرطي تثبت أحد الطرفين المتعاندين نصل إلى التسليمات الآتية : -

64 د. محمد عبد الستار نصار ، السلم فى علم المنطق ، ص154.
65 أبو حامد الغزالي ، معيار العلم ، تحقيق سليمان دنيا ، ص 156 .

العالم إما قديم أو حادث ، العالم قديم ، والعالم ليس بحادث . بمعنى آخر فإننا إذا وضعنا القياس الشرطي بالطريقة الرمزية الآتية :-

فإننا سوف نصل إلى النتيجة نفسها فنقول :-

إما أن تكون أ هى أ أو تكون س . أ هى ب أذن أ ليست س .

فأما إذا لم تكن الأقسام تامة العناد كقولك : هذا إما أبيض ، وإما أسود ، أو زيد إما بالحجاز ، أو بالعراق . بأن استثناء عين الواحد ، ينتج نقيض الآخر ، كقولك لكنه بالحجاز أو لكنه أسود ، فينتج نقيض سائر الأقسام ، فإما استثناء نقيض الواحد ، فلا ينتج ، لا عين الآخر ، ولا نقيضه، فأنه لا حاصر فى الأقسام ، فقولنا : ليس بالحجاز ، لا يوجب أن يكون فى العراق ، ولا أن يكون به ، إلا إذا بان بطلان سائر الأقسام ، بدليل آخر ، فعند ذلك يصير الباقي ، ظاهر الحصر، تام العناد،

ولا يحتاج هذا إلى مثال فى الفقه ، فإن أكثر نظر الفقهاء على السبر والتقسيم يدور ، ولكن لا يشترط فى الفقهيات الحصر القطعي ، بل الظني فيه ، كالقطعي فى غيره)).[66]

وهو الذي يسميه الأصوليون السبر والتقسيم، وقد يسميه أيضا الجدليون التقسيم والترديد فمضمونه الاستدلال بثبوت أحد النقيضين على انتفاء الآخر، وبانتفائه على ثبوته ، وهذا عند الإمام الغزالي والإمام الجوينى ما يسمى شرطيا منفصلا :- كقولنا " العالم إما حادث وإما قديم " فهما قضيتان حمليتان ، وجعلنا أحداهما لازمة الانفصال للأخرى)) .[67] وهو ما تحدث عنه الإمام الجوينى فى البرهان فى الجزء الثاني والذي يعنى عنده "سبر " أو إحصاء كل الأسباب التى يمكن ان تكون علة حدوث شيء ما ثم ننفى أو نستثنى كل هذه الأسباب ماعدا سببا واحدا يكون هو العلة الحقيقية لحدوث الشيء .

ويرى الإمام الجوينى إمكانية استخدام هذا المنهج أى " السبر والتقسيم " ، فى الأقيسة الفقهية ، إلا أنه يتحلل من قيمته ، ويرفضه على أساس انه منهج باطل . وقد يكون هذا المنهج ((المنفصل محصورا فى جزأين ، وقد يكون فى ثلاثة أو أكثر)) . [68]

ويرى الغزالي أن القياس الشرطي المنفصل هو الذى يسميه الفقهاء والمتكلمون السبر والتقسيم، فالحكم فيه دائر بين النفي والإثبات وان كان السبر والتقسيم قطعيا اذا كان حصر الأوصاف حصرا قطعيا ، وقد يكون ظنيا فى حالة عدم الحصر أو دليل الإلغاء ظني .

فإن كان السابقون من الأصوليون قالوا بأن السبر والتقسيم هو الشرطي المنفصل فإن المتأخرين كذلك ردوه إلى الشرطي المنفصل أيضا ومن الواضح ان السبر والتقسيم عنصر منطقي، وقد حاول الأصوليون المتأخرين أنفسهم رده إلى القياس الشرطي المنفصل أي رده إلى قياس استثنائي كبراه شرطيه منفصلة حقيقية أو مانعة جمع – وصغراه رفع احد المتنافيين فينتج إثبات آخر)). [69]

66 أبو حامد الغزالي ، معيار العلم ، ص 157، 158 .
67 المرجع نفسه ، ص111 .
68 المرج نفسه ، ص 111.
69 المرجع السابق ، ص 122 .

ويمكننا القول بأن الشرطية المنفصلة هي التي يحكم فيها بأن شيئا ما هو كذا أو كذا . وهى تتركب من قضيتين تبدأ كل منهما بـ "إما " مثل قولنا " إما أن تدور الأرض حول الشمس " وإما " أن تدور الشمس حول الأرض " . وهذه القضية تكون صادقة بصدق أحد طرفيها فقط ، ولا تكون كاذبة إلا إذا كذب طرفاها ، ذلك لأن العلاقة القائمة بين طرفيها " أي بين القضيتين " هي علاقة تباين أو عناد ، كما يستخدم السبر فى منهجية الوقوف على طبيعة الأحكام الشرعية ، فعند معرفة أنواع الحكم الشرعي التكليفى بعد عملية السبر بالدليل والتقسيم، يتبين أن الحكم الشرعي أما أن يكون أمرا ، أو نهيا ، أو تخييراً ، وتصبح أقسام الحكم التكليفى خمسة وهى الوجوب ، والندب ، والإباحة، والحرمة ، والكراهية .

الخاتمة:

1 - كلمة منطق لا تطلق على فى اللغة بمعنى الإدراك ، ولقد وضع هذا المعنى بعض المناطقة والتي من خلالها انتشر فى كتب المنطق وقبل به باقي المناطقة .

2- يُعد علم المنطق من العلوم الأوائل التي اهتم بها العالم الإسلامي ، من المفكرين والفقهاء والفلاسفة ، حيث سعوا إلى دمجه فى العلوم الشرعية واللغوية ، ومن المهتمين به من علماء وفلاسفة المسلمين ابن حزم (ت 456) وأبو حامد الغزالي (ت 505) .

3 – يختلف علم المنطق عن علم أصول الفقه من حيث المادة والموضوعات ومن حيث جهة النظر فى الأدلة والارتباط باللغة .

4 – تعرف المسلمون على المنطق باللغة العربية فى الثلث الأول من القرن الثاني الهجري ، وعلم أصول الفقه تأثر بعلم بالعلم المنطق قبل التدوين والتكوين ، ثم الشكل التدوين والذي كان مؤسسه الإمام الشافعي (ت 204) ، ثم الشكل الشمولي .

5 – علم أصول الفقه علم متقدم بين العلوم الإسلامية ، يقول عنه أبو حامد الغزالي هو أشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع ، وأصطحب فيه الرأي والشرع .

6- الإبداع فى دلالات الألفاظ إبداعاً لبت نداءه اللغة العربية يتجاوب فيه التشريعي واللغوي ، وعلوم اللسانيات واللغة المتجددة فى إطار ثقافة العصر الذى يتم فيه التطبيق من حيث الدلالات والمفاهيم .

7 – والنحاة يعنون بما يسمونه أصول النحو ما عناه الأصوليون من أصول الفقه بشقيها ، ومن أبرز الكتب فى ذلك كتاب " الخصائص " أبو الفتح عثمان بن جنى والأنبارى فى كتابه " لمع الأدلة " والسيوطي فى كتاب " الاقتراح " .

8- هناك نصوص مشتركة بين الفقهاء والنحاة متمثلة فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، والنحو يمكن أن يستنبط من آيات القرآن الكريم ، ودلالة النص القرآني على المطلوب تختلف بين الفقيه والنحوي ، فهي عند النحوي " دلالة " وعند الفقيه " دلالة ظنية ".

9 – والقياس عند الأصوليين لا يقيسون " الأصل " على أصل آخر ، بل يحملون الفرع على الأصل والأصل على الفرع ، ولقد ذكر السيوطي فى القياس أربع :-

أنواع : أ – حمل فرع على الأصل . ب – حمل أصل على الفرع .

ج – حمل النظير على نظيره . د – حمل ضد عل ضد .

المراجع:

1- د . ابتسام أحمد جمال ، نقد ابن تيمية للقياس ، مجلة أم القرى ، عدد 26 ، صفر 1424 هـ .

2- ابن الأنبارى ، لمع الأدلة ، مطبعة الجامعة السورية ، 1957 م .

3- ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الطباعة والنشر ، بيروت ، ط2 .

4- ابن جني ، سر صناعة الأعراب ، تحقيق مصطفى السقا وجماعة ، القاهرة ، ط 1 .

5-– أبو حيان التوحيدي ، المقابسات ، مقدمه محمد توفيق حسين ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1970 .

6- – أبو حامد الغزالي القصور العوالى ، تحقيق مصطفى أبو العلا ، مكتبة الجندي ، القاهرة ، ط 2 ، 1970 م .

7- ابن حزم الظاهري ، ملخص إبطال القياس ، تحقيق سعيد الافغانى ، بيروت ، 1973 م .

8- د . إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط 6 ، 1978 م .

10- أبو حامد الغزالي ، محك النظر ، المطبعة الأدبية ، مصر ، ط1 .

11– أبو حامد الغزالى ، المستصفى فى علم الأصول ، تحقيق عبدالسلام عبد الشافى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2000 م .

12 – أبو حامد الغزالي ، معيار العلم ، تحقيق د .سليمان دنيا ، دار المعارف ، مصر ، 1961 م.

13 – أبو حامد الغزالي ، المقصد الأسنى فى شرح أسماء الله الحسنى ، تحقيق د . محمد عثمان الخشت ، مكتبة القرآن ، القاهرة .

14- ابن خلدون ، المقدمة ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، ط 3 ، 1967 م .

15- ابن سينا ، النجاة ، مراجعة ماجد فخري ، الأفاق ، بيروت ، 1985 م .

16- ابن منظور ، لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة .

17– د . اسعد على ، تهذيب المقدمة اللغوية ، دار السؤال للطباعة والنشر ، ط3 ، 1985 م .

18– التوحيدي ، الإمتاع والمؤانسة ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .

19– جلال الدين السيوطي ، الأشباه والنظائر ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، ط 2 ، 1359 ه .
20 – سيبوية ، الكتاب ، تحقيق محمد عبدالسلام هارون ، عالم الكتاب ، بيروت .
21 – طه عبدالرحمان ، المنطق والنحو الصورى ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط 1 ، 1983 م .
22 – عبد المجيد عابدين ، مدخل إلى دراسة النحو ، مطبعة الشبشكى ، القاهرة ، 1951 م .
23 – عبد الوهاب خلاف ، علم أصول اللغة وخلاصة التشريع الإسلامى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 2010 م .
24 – د. على سامي النشار ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984 م .
25 – د. على سامي النشار ، نشأة الفكر الإسلامي فى الإسلام ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 8 .
26 – الفارابي ، إحصاء العلوم ، تحقيق عثمان أمين ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1949 م .
27 – الفارابي ، الألفاظ المستعملة فى المنطق ، تحقيق محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت .
28 – الفارابي ، الحروف ، تحقيق محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ،ط 2 ، 1990 م .
29- الفارابي ، التنبيه على سبيل السعادة ، تحقيق جعفر آل ياسين ، دار المناهل ، بيروت ، 1985 م .
30 – الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، مؤسسة النشر والتوزيع ، بيروت ن 2005 م .
31 – محمد عابد الجابري ، بنية العقل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية .
32 – د. محمد عاطف العراقي ، الفلسفة العربية ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان ، القاهرة ، 2003 م .
33 – د. محمد عبد الستار ، السلم فى علم المنطق ، مراجعة د. عبد العزيز عبد الله ، دار الطباعة المحمدية ، ط 1 ، 1974 م .
34- ت . ج . بورى ، تاريخ الفلسفة فى الإسلام ، علق عليه د. محمد عبدالهادى أبو ريدة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط 5 ، 1981 م .
35 – د. محمد مهران ، مدخل إلى المنطق الصوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1994 م .
36 – محمد ولد اباه، تاريخ النحو العربى بين المشرق والمغرب، دار التقريب، بيروت ، ط1، 2001 م .
37 – مصطفى أحمد الزرقاء ، المدخل الفقهى العام ، دمشق ، 1952 م .

38 – يعيش بن على بن يعيش، شرح المفصل للزمخشرى ، دار الكتب العلمية ، بيروت،2001 م.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس – يناير 2016

البحث العلمي عند العلماء المسلمين وأثره في تقدم العلوم

د. أبكر عبدالبنات ادم إبراهيم

(قسم مقارنة الأديان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة بحري- السودان)

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس – يناير 2016

البحث العلمي عند العلماء المسلمين وأثره في تقدم العلوم

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور علماء المسلمين في بناء الحضارة الإنسانية لمواجهة ظاهرة انتشار ثقافة العولمة التي ما برحت تحاول السيطرة والهيمنة على ثقافة الآخرين، واتدعو للاهتمام بالإرث الحضاري الغربي المستمد من الحضارتين اليونانية والرومانية، لما للبحث العلمي في تاريخ العلوم من أهمية فائقة قد تفوق في أهميتها الكثير من العلوم الأخرى. وقد خلصت الدراسة إلى أن الإرث الحضاري الإسلامي له وقعه الخاص في نفوس المسلمين وغير المسلمين، وهذا ما شهده المستشرقون المنصفون بقولهم إن علماء المسلمين لهم دور كبير في النهضة الحضارية. وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي للكشف عن اسهامات علماء المسلمين في تطبيق قواعد المنهج التاريخي بغية تحقيق الأهداف العلمية والمعرفية.

Abstract

The study aimed to highlight the role of Muslim Scholars in building the human civilization to confront the phenomenon of the spread of the globalization culture, which has been trying to control and dominate the culture of the others, and calling for paying attention to the heritage of the Western civilization which was derived from the Greek and Roman civilizations, whereas the scientific reseach in the history of science has an importance that may outweigh the importance of many other sciences. The study concluded that the Islamic cultural heritage has a special considertion in the hearts of Muslims and non-Muslims, this is observed by the fair Orientalists, by saying that the Muslim scholars have a major role in the cultural renaissance. The researcher has used the historical, descriptive and analytical methods to find out the contribution of Muslim Scholars in the application of the rules of the historical method in order to achieve the scientific and cognitive goals.

مقدمة:

تشكل دراسة التاريخ أحد الأهداف الإستراتيجية ذات الطبيعة الإنسانية، التي تحاول معرفة حاجات الإنسان الأساسية التطبيقية منها والنظرية. فأصبح من الضروري معرفة تاريخ وثقافة الآخرين للوصول إلى الغاية المبتغاة ألا وهي تعريف العالم باسهامات العلماء العرب والمسلمين في البحث العلمي لمجابهة الغزو الثقافي والفكري الذي أصبح أحد أدوات الاستلاب الفكري الغربي. ورغم إدراك البعض بأهمية دراسة العلوم من الجانب التاريخي وما لعبه بعض المؤرخين في العالمين العربي والإسلامي في تطور البحث العلمي، إلا أن هنالك غفلة قد أصابت بعض علماء المسلمين الذين لم يهتموا بالمواكبة العلمية، فخرجوا إلى مصاف محاولة المحافظة على الإرث الثقافي والحضاري على النمط القديم. وعلى أثر ذلك استغل الغرب تلك الغفلة، وبدأ يعمل على دراسة تاريخ الحضارة الإسلامية بالعقلية الغربية، وهذا ما نشاهده في كثير من دول أوروبا وبعض الدول الأسيوية كالصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الاستعمارية، على الرغم من أن إرثنا الحضاري العلمي يشكل أهمية خاصة لدى الأوروبيين والآسيويين، فهو يمثل الأساس الذي بني عليه الشعب الأوروبي نهضته العلمية الحديثة.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

* التأكيد على أن علماء المسلمين قد أقاموا بحوثهم العلمية في العصور الذهبية ضمن إطار تصوري وعقلي استمدوه من الكتاب والسنة، وهذا يمثل قمة الحضارة الإنسانية.

* الكشف عن بعض المفاهيم المغلوطة والخاطئة التي سلبت أحقية علماء المسلمين في النهضة الحضارية.

* معرفة التسلسل الطبيعي للخطوات التي أدت إلى الكشف عن الحقائق العلمية والانجازات المعرفية عبر تاريخ المسلمين.

* الاستشعار بأن المفاهيم الإسلامية هي البوتقة التي استند إليها علماء المسلمين في بحوثهم العلمية.

* الإلمام بأهمية البحث العلمي في إبراز النتائج والحقائق العلمية لأجل إثراء القيم المعرفية.

* التأكيد بأن دراسة تاريخ العلوم تشكل جزءاً من الاهتمام العلمي والمعرفي للحضارة الإسلامية.

* معرفة مدى تأثير العلماء العرب على النهضة الأوربية من خلال الثورة العلمية والمعرفية التي جابت أنحاء العالم.

* الوقوف على العوامل الموضوعية والمنطقية التي أدت إلى اضمحلال الإبداع العلمي عند علماء العرب والمسلمين، والعمل على تلافي أسبابها.

أهمية الدراسة: تقاس حضارات الأمم بمقدار تقدمها في ميادين العلوم والمعرفة بالأدب والفنون، فالأمة التي لا تهتم بتاريخها لا مستقبل لها. وعندما اهتمت الأمم المتقدمة بتراثها العلمي والفكري ظهرت سماته في الإيمان بالقيم الوطنية، مما شجع الدوائر العلمية إلى إنشاء وحدات وأقسام للبحث في القواسم المشتركة التي تحقق الأهداف الكلية للمجتمع. وعلى الرغم من تجاهل بعض المؤسسات

العلمية الغربية للدور الإيجابي والمهم الذي اضطلع به العلماء العرب المسلمون ومساهمتهم في بناء الحضارة الإنسانية، إلا أننا نقر بايجابيات بعض المستشرقين المنصفين أمثال "ديستارلبو"و"سيتيو: اللذين قالا: إن العلماء العرب المسلمين هم الذين مدنوا أوربا، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة التي ترى أن دور العلماء المسلمين هو الاهتمام بالتراث الحضاري للأمة العربية والإسلامية. فعلى علماء المسلمين أن يصححوا الأفكار الدخيلة التي ينادي بها بعض المستشرقين غير المنصفين، والذين يقولون بأن الحضارة الإسلامية حضارة متخلفة وغير قادرة على المسايرة والمواكبة والتقدم، والدفاع عن الماضي لاستشراف المستقبل الذي هو عنصر من عناصر الوحدة والوطنية الخالصة.

منهجية الدراسة: استخدم الباحث منهج البحث التاريخي والوصفي والتحليلي وأحياناً المقارن من خلال دراسة بعض النماذج والحقائق العلمية التي توضح أهمية البحث العلمي في إثراء المعرفة العلمية، وتأكيد بأن الحضارة الإسلامية تكفل للإنسان حق الإبداع والابتكار في العلوم والمعارف.

مفهوم البحث العلمي

لا شك أن العلم والبحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية المختلفة يلعب دوراً مهماً في تطور ورفاهية المجتمع البشري، على اعتبار أن إجراء البحوث العلمية هو مقياس لتقدم الدول ونموها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والفكري. فالدول التي تدرك كيف تطبق مخرجات البحث العلمي نجدها تحتل الصدارة في المجالات العلمية المختلفة. فمنذ عقود طويلة كان الحديث عن أهمية البحث العلمي باعتباره المدخل الاستراتيجي إلى التغيير الشامل، والإصلاح الحقيقي المنشود الذي لا ينقطع، فالمتأمل لواقع البحث العلمي العربي والمؤسسات البحثية يلاحظ مدى الفجوة الواسعة بينه وبين المستوى البحثي والأكاديمي العالمي، فلا توجد مقارنة بين الدول العربية والدول الغربية في مجال البحث العلمي والصناعي والتكنولوجي، فضلاً عن المعوقات غير الموضوعية التي تحول دون رقي الأمة العربية والإسلامية إلى مستوى الحضارات والدول المتقدمة، وبطبيعة الحال تتطلب فروع العلوم المختلفة مناهجاً مختلفة تشترك فيها أغلب أنواع البحث العلمي، ويطلق عليها مناهج البحث في العلوم، الغرض منها الوصول إلى الحقائق العلمية، ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية التي تخدم الإنسانية.

فالبحثُ العلميُّ Scientific Reseaech هو استقصاءٌ دقيقٌ يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامَّة يمكن التحقُّق منها مستقبلاً(بدوي1997م). وقال النشار(1979م:21):" إن البحث العلميُّ هو وسيلةٌ للدراسة يمكن بواسطتها الوصولُ إلى حلٍّ مشكلة محدَّدة، وذلك عن طريق التقصِّي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلَّة التي يمكن التحقُّق منها"، وعرَّف ماكميلان وشوماخر البحثَ العلميَّ بأنَّه عمليَّة منظَّمة لجمع البيانات أو المعلومات وتحليلها لغرضٍ معيَّن (فان دالين2010م:32)، وجاء تعريف البحث العلميِّ في مفهوم توكمان:" بأنَّه محاولةٌ منظَّمة للوصول إلى إجابات أو حلول للأسئلة أو المشكلات التي تواجه الأفراد أو الجماعات في مواقعهم ومناحي حياتهم"(شلبي، 1968م6)، وعَرَّفَ إبراهيم حسن(1980م:12) البحثَ العلميَّ بأنَّه محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وفحصها وتحقيقها بتقصٍّ دقيق ونقدٍ عميق ثمَّ عرضها عرضاً مكتملاً بذكاءٍ وإدراكٍ لتسيرَ في ركب الحضارة العالميَّة، وتسهم فيها إسهاماً حيّاً شاملاً، وفي مفهوم ديوي (1969م:15) البحثُ العلميُّ هو طريقة منظَّمة أو فحص استفساريٌّ منظَّم لاكتشاف حقائق جديدة والتثبُّت من حقائق قديمة ومن العلاقات التي تربط فيما بينها والقوانين التي تحكمها، وعرَّفه بدر(1978م:15) بقوله: "البحثُ

العلميُّ هو دراسةٌ متخصِّصة في موضوع معيَّن حسب مناهج وأصول معيَّنة"، وجاء في معجم التربية وعلم النفس بأنَّه:" دراسةٌ دقيقة مضبوطة تهدف إلى توضيح مشكلةٍ ما أو حلِّها، وتختلف طرقُها وأصولها باختلاف طبيعة المشكلة وظروفها"(Bailey1968:22). **وذكر** عطوي (2000م :14) بأنَّه:" هو جهدٌ منظَّمٌ وموجَّهٌ بغرض التوصُّل إلى حلولٍ للمشكلات التربويَّة والتعليميَّة في المجالات التعليميَّة". وفي ضوء تلك التعريفات والمفاهيم السابقة يمكن تعريفٍ مفهوم البحث العلميِّ بأنَّه وسيلة يحاول بواسطتها الباحث دراسة ظاهرة أو مشكلةٍ ما والتعرُّف على عواملها المؤثِّرة في ظهورها أو في حدوثها للتوصُّل إلى نتائج للوصول إلى حلول موضوعية ومنطقية.

عموماً يرى الباحث أن دراسة مناهج البحث العلمي تعتبر من أهم متطلبات الإنسانية في تطوير حياتها. ولا شك أن الغرب استطاع أن يولي الأهمية القصوى، وينفق من الأموال الطائلة في معالجة مشاكله وقضاياه، مستفيداً من التّقدّم العلمي والمنهجي الاستدلالي والتّجريبي الذي أحرزه المسلمون بعد الإغريق، فكانت بداية النّقلة النّوعيّة للحضارة الغربية من ناحية، وبداية التّراجع الحضاري للمسلمين من ناحية أخرى. فهل يمكن أن نشهد نقلة نوعيّة حضاريّة أخرى لصالح الحضارة العربيّة الإسلاميّة في هذا القرن الحادي والعشرين للميلاد، خاصّة أنّ كثيراً من علماء المسلمين المعاصرين يساهمون فيما تنتجه الحضارة الغربيّة اليوم؟ ومن هنا يدعو الباحث الدارسين والباحثين من مختلف التخصصات أن يهتموا بالتّعدّديّة المنهجيّة، من خلال استخدام مجموعة مناهج متشابكة تكون أكثر قدرة على معرفة التحديات التي تواجه واقعنا المعاصر. فالكل يحتاج إلى البحث العلمي للأسباب التالية:

* تحقيق طموحات المجتمع المادية والثقافية والتعليمية.
* تشجيع حل المشكلات، والكشف عن الظواهر الغامضة.
* رفع مستوى كفاءة الأفراد والجماعات وإتقان العمل وزيادة الانتاج والانتاجية.
* الاستفادة من إمكانات وطاقات الإنسان العقلية والادراكية.

البحث العلمي في القرآن الكريم

لقد دعا القرآن الكريم في أول خطاب إلهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فيه الدعوة إلى القراءة والكتابة، لقوله تعالى:{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ }العلق1، وقد ميز الله سبحانه وتعالى بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ } المجادلة11 وقال الله عزوجل في شأن العلماء:{وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ } فاطر28. كما دعا الإنسان في مواضع كثيرة إلى التبصر والتدبر والنظر والتفكر لقوله تعالى: {وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ } الذاريات 21، ولم يفرط المولى عزوجل في الحقائق العلمية الآنية والمستقبلية لقوله تعالى: {وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ } الأنعام38، وقال تعالى: {أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ

البحث العلمي عند العلماء المسلمين وأثره في تقدم العلوم

رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ } الزمر9. وقد اشتمل القرآن الكريم على سبعمائة وخمسين آية كونية وعلمية احتوت أصولاً وحقائق تتصل بعلوم الفلك والطبيعة وما وراء الطبيعة والأحياء والنبات والحيوان وطبقات الأرض، والأجنة والوراثة والصحة الوقائية والتعدين والصناعة والتجارة والمال والاقتصاد، إلى غير ذلك من أمور الحياة، واحتوت باقي الآيات على الأصول والأحكام في المعاملات وعلاقات الأمم والشعوب في السلم والحرب وفي سياسة الحكم وإقامة العدل والعدالة الاجتماعية وكل ما يتصل ببناء المجتمع، وقد كان المسلمون سباقون في وضع كل هذه الأنواع من العلوم، بناءً على طلب فرضية العلم، والتفقه في الدين، والبحث الدقيق في كل مجالاته وفنونه وفروعه، فعلى المسلمين أن يتحملوا المشاق في سبيل تحصيل العلم وتعلميه، وأن يبذلوا كل طاقاتهم وقدراتهم في طلب العلم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين" (العسقلاني 1412هـ:1234) وقال صلى الله عليه وسلم" فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم"وروه الترمزي".

ولهذا الغرَض دعا القرآنُ إلى استعمال العقْل بالتفكير، في غير ما موضِع، وذلك بعدَ أن هيَّأ له المساحة التي يمارس فيها هذا التفكير، ووضع له الحدود التي لا يَنبغي أن يتجاوزها، ووجَّهه إلى الضوابط التي يمكن أن يعمل عقله بموجبها، وأعفاه مِن الموضوعات التي لا يُطيق الخوض فيها، وحتى إنْ فعل، سيظل حائرًا في بحْرها دون التوصُّل إلى الغاية والنتيجة التي قصَدها مِن تفكيره وبحثه هذا، فدعوة القرآن إلى استخدام الإنسان لملكاتِ تفكيره أمرٌ صريح لا يحتاج إلى تأويل، فالعقل مِن مقاصد الشرع، ومِن وظائف العقْل والتفكير في منظورِ الإسلام، أنَّه قضى على الخُرافات، وأبْطَل الكهانة والشعوذة، وركَّز على المسؤوليَّة الفردية كتركيزِه على المسؤولية الجماعية، وجعل الأمن على العقلِ مِن المقاصِد الضروريَّة، ووَفْقَ ذلك كفَل الإسلام المناخَ والحقل الخصب للعقل؛ ليتأمل ويعي ويفكِّر ويفهم... ووظيفة العقْل في الإسلام هي أساسُ معنى الفِكر الحر والتأمُّل في الكون، وكان للعقل أو للعقلية الإسلاميَّة أساس صياغة الحضارة الإسلاميَّة، وتأكيد ذلك في قوله تعالى {اللَّهُ الَّذِي سخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } الجاثية 12، فتُشير الآية إلى ممارسة الإنسان لوظيفةِ عقْله، ومزاولة نشاطِه المادي والرُّوحي، والتفكير في الكون وما خلَق الله تعالى لعباده ، أمرٌ جوهري مقصود، فلابدَّ للإنسان أن يمارسَ دورَه ومسؤوليته، في التفكير، فلا يَنبغي أن يبقى الإنسان مكتوفَ اليدين، فعليه التدبُّر والتفكير باستخدام العقْل، وألاَّ يقِف من الكون موقفَ اللامبالاة، فيحسن تأمُّله ويبْحث فيه ليستفيدَ منه، والاستفادة مِن هذه المسخَّرات في الكون لا تكون إلا بالعِلم والنَّظَر المتأمِّل، وما هذا إلا دعوة منه - أي القرآن الكريم - إلى النظرِ في حقيقة الوجود، باستخدام النَّظَر الحِسي والحواس، فعليها يقَع ثقلُ البحث والتأمُّل والتجريب، وبعبارات صريحة دعا "القرآن الكريم الناسَ إلى التبصُّر بحقيقة وجودِهم وارتباطاتهم بالكون عن طريق النظر الحسي إلى ما حولهم، ابتداءً مِن مواضع أقدامهم، وانتهاءً بآفاق النَّفْس والكون... وأعطى"للحواس" مسؤوليتَها الكُبرى عن كلِّ خُطوة يخطوها الإنسان المسلِم في مجال البحْث والمعرفة والتجربة؛ لقوله تعالى:{وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً} الإسراء 36، فلمَّا استجاب المسلمون لهذه الدَّعوة، ونظروا إلى الكون ومباحِث الطبيعة، وفقًا للمنهج الذي حدَّده المولى عزوجل، كانتْ النتيجة أنْ نبغ في الإسلام عظماء جمعوا بين الحِكمة والشريعة، ونظَّموا بين الحديث والرياضة. فالقرآن الكريم يأمر بتدبر الأمور والنظر فيها دونما قيد إذا كانت غير خارجة على الأسس السابقة وخصوصاً العقدية منها، يقول الله تعالى: {أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ

وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ} الأعراف 185، فالآية تنعي على من لم يتدبر في هذا الكون، وقد أمر الإنسان بالنظر في خلق الله دونما قيد أو شرط، حتى يصل بتأمله هذا إلى مقصود الخلق.

فالبحث العلمي هو مؤشر رقي الأمم وتحضرها، وهو مقياس مساهمتها في الحضارة البشرية، وبه يمكن للأمة أن تتغلب على نوازلها والصعاب التي تواجهها، ومن خلاله يمكنها سدّ حاجاتها والوفاء بما يلزمها في شتى مناحي حياتها. وينبع البحث العلمي من عقيدة الأمة وثقافتها (السوسي 2014م:2). ولقد وضع الإسلام منظومة من القيم والأخلاق التي تضبط البحث العلمي، وهي منظومة جاءت مبنية على أسس تنسجم مع التشريع الإسلامي. فالمقصود بأخلاقيات البحث العلمي، مجموعة القيم التي يلتزم بها الباحث عند قيامه بعملية البحث للوصول إلى نتائج لا تناقض عقيدة المجتمع، تهدف إلى التحكم في سلوك الباحثين عند قيامهم بعملية البحث أو الاستقصاء؛ لذلك فإن هذه الأخلاقيات قيم ثابتة تحكم كل سلوك الباحثين على اختلاف موضوعاتهم البحثية، وحتى يكون البحث العلمي ذا نتائج إيجابية تخدم المجتمع وتعمل على ترقيته وتلبية حاجاته المختلفة، يجب أن تكون النتائج مقبولة لدى ثقافة المجتمع، وألا تتعارض مع متطلبات الفكر الإنساني، ولا تخلق جدلاً حول جدواها.

ولكي يتحقق ذلك كله فلابد من أن تكون أخلاقيات البحث العلمي قائمة على الأسس التالية:
* العقيدة: وهي المحرك للعواطف والموجه للسلوك، فإذا كان الأمر كذلك فإن البحث العلمي عند المسلمين قد خضع لمقتضيات عقيدتهم التي آمنوا بها، وهنا يجب ألا يحيد البحث العلمي عن العقيدة مطلقاً؛ ذلك لأن العقيدة في هذا المجال تمثل النظام العام الذي يجب أن يلتزم به الباحث في مجال العلوم، للوصول إلى مخرجات إيجابية تخدم المجتمع الإسلامي في كافة مجالات الحياة المختلفة.

* فهم العلاقة الوثيقة بين الخالق والإنسان والكون: إن الله تعالى هو الذي خلق هذا الكون بما فيه الإنسان، فالسنن الكونية جزء من نظامه الذي لا يماثل أي نظام على هذه البسيطة، وأن هذه السنن ذات علاقة وثيقة بالإنسان، من أجل أن يحقق من خلالها مصلحته، ويتوصل بها إلى تلبية احتياجاته، فالله تعالى سخر هذا الكون لخدمة الإنسانية، لذلك فإن مخرجات البحث العلمي هي الأخرى يجب ألا تخرج عن تلبية حاجات الإنسان التي تعينه على ممارسة حياته.

* الكرامة الإنسانية: الإنسان مخلوق مكرم، لقوله تعالى:{وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً } الإسراء 70، ومقتضى كرامة الإنسان ألا يُهان أو يؤذى أو يعتدى عليه بغير وجه حق، وعلى ذلك فإن البحث العلمي يجب أن لا يمسّ بكرامة الإنسان.

أهم مبادئ وأخلاقيات البحث العلمي

* الصدق: أمر الله عز وجل بالصدق، ومدح الصادقين في كتابه العزيز بقوله تعالى :{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ } التوبة 119، وقوله تعالى:{لِيَجْزِيَ اللّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاء أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ غَفُوراً رَّحِيماً } الأحزاب 24، وفي المقابل فقد نهى الله تعالى عن الكذب وذمّ الكاذبين بقوله تعالى:{فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ } آل عمران 61، وقوله تعالى:{وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ

جَاءكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِن يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ } غافر 28، فإذا كان الصدق هو: القول المقبول لمطابقته الواقع، فإن هذا يعني أن مخرجات البحث العلمي يجب أن تتصف بالصدق؛ وهذا لا يكون إلا إذا كانت معطياته صادقة، ومطابقة للواقع، لأن الكذب في مخرجات البحث العلمي هو تزييف للحقيقة، وتضليل للناس والمجتمع، والانحراف عن جادة الصواب، وخسارة للإقتصاد.

* الأمانة: أمر الله سبحانه وتعالى بالأمانة في قوله تعالى:{إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً } النساء 58، ونهي عن الخيانة لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَخُونُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ } الأنفال 27. فالبحث العلمي هو أمانة من الأمانات؛ ذلك أن الباحث لا ينتفع بثمار بحثه إلا إذا توفير فيه شروط الأمانة.

* عدم انتحال شخوص الآخرين: وهذا ما يسمى في البحث العلمي بسرقة الأبحاث العلمية، وهذا محرم في شرع الله تعالى، حيث فيه انتحال للأشخاص الآخرين، فكل إنسان مسؤول عما يقوله؛ فالذي يحتال على شخص فيسرق عمله، قد يحتال على الأمة بأسرها.

* الإشارة إلى الاقتباس: كما أنه لا يجوز انتحال شخوص الآخرين، كذلك يجب الإشارة إلى ما نقتبسه من أقوالهم، والمروءة وحسن الخلق يقضيان بنقل أقوال الآخرين وأفكارهم كاملة غير مبتورة،

* استرجاع المعلومات إلى مصادرها الأصلية: وهذه من بديهيات البحث العلمي، لأن التزييف والتصحيف يعني جحد حقوق الآخرين.

* الدقة: والمقصود بها حسن التمييز بين الأشياء، والوضوح في الرؤيا، ومعرفة حدود موضوع البحث. فالدقة في عملية البحث وإجراءاته، تعنى مخرجات دقيقة ونتائج إيجابية، أما الخلط في المفاهيم، والأدبيات، وعدم تحري الدقة في عناصر البحث وخاماته قد تؤدي إلى نتائج سلبية.

* الحرية:هي تمكين الباحث من القيام بالعملية البحثية دونما شروط، إلا فيما يتعلق بمنهجية البحث، والالتزام بالأسس التي يقوم عليها البحث العلمي، وعلى ذلك فالحرية في البحث العلمي تثري عملية البحث وتفيد في تعدد جوانبها وموضوعاتها، وتحرض على المنافسة بين الباحثين، بما يحقق التقدم العلمي المنشود وهذا هو سبب تفوق علماء المسلمين في صدر الدولة الإسلامية، فكانوا على قدر وافر من الحرية التي مكنتهم من خوض كل مجالات الحياة، ومنها ما لم يعرفه من كانوا قبلهم من العلماء.
* الجرأة: ونعني بها هنا الإقدام بلا خوف أو وجل على مجالات البحث المختلفة، والتصريح بمخرجات الأبحاث مهما كانت آثارها على الأفراد وولاة الأمور، أو على المجتمع.

أما في المجالات العلوم التطبيقية فإن الجبن وعدم الجرأة في إعلان نتائج الأبحاث، أو الخوض في مجالات بحثية معينة، يؤدي إلى تخلف المجتمع عن ركب الحضارة، كما هو الحال في كثير من مجتمعاتنا الإسلامية اليوم، هذا بخلاف عما هو مألوف في الغرب.

* عدم إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية: إن الله تعالى قد خلق الكون وسخره للإنسان، وجعل كل ما فيه تحت أمره وإرادته، لقوله تعالى:{هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ } البقرة 29، وقال تعالى: {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ

يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ } هود 61، فالله تعالى سخر للإنسان ما في الكون ثم كلفه بعمارته حتى تستقيم حياته، وعلى ذلك فلا يستقيم أن يقوم الإنسان بتخريب هذا الكون الذي يمكنه من خلاله الوفاء بحاجاته.

* عدم إهدار الطاقة العقلية في المغيبات: إن الإسلام يرى أن الطاقة العقلية هي نعمة وهبها الله تعالى للبشر، لقوله تعالى: {وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ الْسَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } النحل 78، فالمقصود بالأفئدة هنا: القوة المفكرة في الإنسان التي تدرك بها الأشياء، ومن هنا فإن الإنسان مطالب بالحفاظ على هذه النعمة، وعدم إهدارها فيما لا طائل منه.

* المقدرة على النقد الذاتي: من أهم المعايير الأخلاقية التي يجب أن تتوفر في البحث العلمي تقويم السلوك البحثي ومراجعته، والاعتراف بالخطأ، وقد أمر ديننا الحنيف على مراجعة النفس ومحاسبتها، فإذا كان العلم أمانة فيجب على الإنسان أن يقوّم سلوكه في البحث العلمي.

اسهامات علماء المسلمين في البحث العلمي

ظلت العناية بالعلم والعلماء منذ فجر الدعوة الإسلامية، فأصبح العلماء المسلمون يعدون أنفسهم حماة للعلم في مختلف العصور، ويرون أن مؤسساتهم يجب أن تكون مركزاً للثقافة والعرفان في مختلف ضروب المعرفة ، وعلى منوالها نشطت حركة الترجمة في عصر الرشيد والمأمون، كما أرسل إلى ملك الروم جماعة من العلماء للحصول على الكتب النادرة من علوم الأوائل، وشهدت عاصمة الخلافة العباسية الكوفة أهم كتب الفلاسفة والعلماء من الإغريق في مختلف فروع المعرفة كالطب، والرياضيات، وعلوم الأرض والفلك... وطائفة من الكتب العلمية باللغات الفارسية والهندية والسريانية....وغيرها، وكان العلماء آنذاك يلهُون في طلب المخطوطات إلحاحاً. وفي غضون حكم المأمون"813 - 833 م"، وصلت الجهود الثقافية الجديدة قمتها، وكان المأمون من مفاخر الدولة العباسية علماً وأدباً وفضلاً ونبلاً وجه عنايته للعلم وأكرم العلماء وأعلى مجالسهم، وانصرفت همته إلى أن نقل العلوم والصناعات من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية، حيث عد ذلك من أهم أعماله وأنبل أغراضه، رغبة في رفع شأن أمته وإعزاز وطنه، كما أنشأ في بغداد سنة830ه معهداً رسمياً للترجمة مجهزاً بمكتبة أطلق عليه اسم"بيت الحكمة"، وفي عهده نبغ علماء كثيرون وحكماء وبلغاء وكتاب، ممن كانوا فخر زمانهم وحليته حيث ألفوا، في مختلف العلوم والفنون. وفي سنة 856م جدد المتوكل مدرسة الترجمة ومكتبتها في بغداد. كذلك كان من أشهر العلماء في العصر الفاطمي الطبيب ابن بطلان وعالم البصريات ابن الهيثم (فؤاد 1983م:12).

وقد أشارت بعض الروايات التاريخية إلى أن في تاريخ العلم عند المسلمين ستة أسماء يوضعون على القمة في قيادة الحركة العلمية وريادتها هم: المأمون، والنظّام، ونور الدين زنكي، والحاكم بأمر الله، وصلاح الدين الأيوبي، والسلطان أولغ بيك في سمرقند، وقد ارتبطت هذه الأسماء ارتباطاً وثيقاً بنبوغ الحضارة الإسلامية. فالأول أنشأ بيت الحكمة، والثاني أسس المدارس النظامية، والثالث كان راعياً للعلوم في سوريا، والرابع أنشأ دار الحكمة في القاهرة وجلب العلماء والمخطوطات من كافة الأرجاء، كما أنشأ مرصداً بإشراف ابن يونس الفلكي، والخامس حمى التراث العلمي من غوغاء التتار، والسادس هو مؤسس النهضة العلمية في الدولة التيمورية، ونبغ في عصره جمشيد غياث الدين الكاشي وشرع أيضاً في تأسيس مرصد المراغة.

البحث العلمي عند العلماء المسلمين وأثره في تقدم العلوم

ومن المآثر العلمية للمسلمين تأسيس منهجية البحث العلمي، لأن البحث العلمى هو أحد الأنشطة المعقدة التى يمارسها العلماء باستقصاء منهجى فى سبيل زيادة مجموع المعرفة العلمية وتقنياتها ويطلق على العلم المعنى بطرائق وأساليب البحث فى العلوم الكونية التي تسعى للوصول إلى الحقيقة العلمية، كما يطلق على منهج البحث فى العلوم الكونية التى تبحث فى الظواهر الجزئية للكون والحياة اسم المنهج التجريبي الاستقرائى، ويقصد به منهج استخراج القاعدة العامة أي النظرية العلمية أو القانون العلمى من مفردات الوقائع استناداً الى الملاحظة والتجربة (الزبيدي 1989م:87). وبشهادة الكثير من المؤرخين وعلماء المناهج وباستقراء تاريخ الفكر البشرى فإن علماء الحضارة الاسلامية كانوا أسبق من الغربيين إلى نقض منطق أرسطو النظرى، واتباع المنهج التجريبي قبل بيكون بعدة قرون. بل استطاعوا أن يميزوا بين طبيعة الظواهر العقلية الخالصة من جهة، والظواهر المادية الحسية من جهة أخرى، وفطنوا إلى أن الوسيلة أو الإداة التي تستخدم فى هذه الظواهر يجب أن تناسب طبيعة كل منها. وقد اتجه علماء الحضارة الإسلامية إلى المنهج التجريبى الاستقرائى عن خبرة ودراية بأصوله وقواعده وأحرزوا على أساسه تقدماً ملموساً فى حركة التطوير العلمى والتقنى فهذا هو الحسن بن الهيثم يصف ملامح المنهج التجريبى الاستقرائى الذى اتبعه فى بحثه:" ... رأينا أن نصرف الاهتمام إلى هذا المعنى بغاية الامكان ونخلص العناية به ونوقع الجد فى البحث عن حقيقته ونستأنف النظر فى مبادئه ومقدماته، ونبتدىء بالاستقراء في الموجودات وتصفح أحوال المبصرات وتمييز خواص الجزئيات ونلتقط استقراء ما يخص البصر فى حال الابصار وما هو مطرد لا يتغير ظاهره لا يشتبه من كيفية الاحساس ... ثم نترقى فى البحث والمقاييس على التدريج والترتيب مع انتقاد المقدمات والتحفظ من الغلط فى النتائج ونجعل غرضنا فى جميع ما نستقرئه ونتصفحه استعمال العدل لا اتباع الهوى ونتحرى فى سائر ما نميزه وننتقده لأجل طلب الحق لا الميل مع الاراء الزائفة.." (محمد 1412هـ:32).

ويتضح من القراءة المتأنية للنصوص العلمية فى التراث الإسلامى إلى أن الفضل فى اكتشاف المنهج العلمى التجريبى الاستقرائى لا ينسب إلى عالم إسلامى بعينه على غرار ما يقال عادة عن منهج أرسطو أو بيكون أو ديكارت بل أنه يعزى إلى علماء المسلمين، فهذا جابر بن حيان يلقى مزيداً من الضوء على خصائص المنهج التجريبى الذي أكد فيه أن لكل صنعة أساليبها الفنية، بل كان كثيراً ما يحذر من الإفراط فى الثقة بنتائج تجاربه بالرغم من موضوعيته فى البحث العلمى. وهذا ما نلمسه في مؤلفات الرازي والبيروني والبتاني والبوزجاني والتيفاشي والخازني وابن النفيس وابن يونس وغيرهم مما يؤكد ايمانهم بالمنهج الجديد فى تحصيل الحقيقة العلمية وممارستهم لهذا المنهج عن ادراك وفهم دقيق لكل مسلماته وأدواته وخصائصه وغاياته، وفى هذه الحقيقة المهمة يكمن السر في نجاح هذا المنهج ومواكبته لحركة التقدم العلمى التى حثت عليها تعاليم الإسلام متمثلة فى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التى تكرم العلم والعلماء، وتحث على إعمال العقل ومداومة البحث فى ملكوت السموات والأرض، والدعوة إلى تحرير التفكير العقلي من قيود الأوهام المعوقة للكشف والإبداع، وضرورة محاربة التنجيم والتنبؤ العشوائى والتعصب للعرق والعرف. وتدلنا قراءة التراث الإسلامى على أن المسلك الذي اتبعه علماء الأصول وعلماء الحديث فى الوصول إلى الصحيح من الوقائع والأخبار والأقوال قد انسحب على أسلوب التفكير والتجريب فى البحث العلمى فنرى على سبيل المثال أن الحسن بن الهيثم يستعمل لفظ الاعتبار"وهو لفظ قرآنى" ليدل على الاستقراء التجريبى

أو الاستنباط العقلى، ويستخدم قياس الشبه فى شرحه لتفسير عملية الابصار وإدراك المرئيات، وهذا أبو بكر الرازى يستخدم الأصول الثلاثة الاجماع والاستقراء والقياس فى تعامله مع المجهول.

فالعلم هو معرفة المعلوم من الذوات والصفات والمعاني، وهو مصدر علم يعلم علماً فهو عالم، أو مجموعة من الحقائق التي يتوصل إليها العقل الإنساني في مراحل تفكيره وتجاربه، وينقسم إلى علم ضروري ونظري. فالعلم الضروري هو ما لا يحتاج المرء فيه إلى تأمل وتفكر كسائر البديهيات مثل معرفة المحسوسات والمرئيات مما يدرك بالحواس، ونظري وهو ما يحتاج المرء فيه إلى تأمل وإعمال فكر كالغيبيات مثل وجود الله والملائكة (الجزائري 1989م:8)، أي إدراك الأشياء على حقائقها، أو صفة يكشف بها المطلوب. ومن هنا أصبح العلم جزءً من حياتنا اليومية، رغم أنه في كثير من الأحيان يحدث تصادم بين الحقائق العلمية والدين، فالسؤال هل يمكن أن يصل الاثنان إلى اتفاق أويختلفان؟ ورغم أن بعض العلماء يحاورون أنفسهم في هذا الأمر إلا أن بعضهم يرى أن في الاكتشافات الحديثة ما يسمى نظرية اللا محدودية الكون في اتساعه المستمر، ولم يكن هنالك مبرراً لشعور الإنسان بالاكتفاء الذاتي، وبعدم احتياجه إلى "إله". بينما يرفض آخرون كل ما يقوله العلم ويتناقض مع الدين، ولكن هل من الممكن فعلاً أن يكتمل العلم بدون دين؟ أو إلى أي مدي يمكن أن يستمر الدين في رفضه للعلم، في زمن العلم وتكنولوجيا المعلومات الحديثة؟ فربما حان الوقت لبناء العلاقة بين اللفظين المتباعدين. وهو أن كل نوع من المعارف أو التطبيقات، هو مجموع مسائل وأصول كليّة تدور حول موضوع معين أو ظاهرة محددة تعالج وقائع معينة، وينتهي إلى القانون العلمي الذي يمثل القاعدة الأساسية التي تجمع بين المشاهدات والمحسوسات لوصف الظاهرة الطبيعية وغيرها، وهذا ما يعرف بالاعتقاد الجازم المطابق للواقع لأن حصول صورة الشيء في العقل دليل على قوة الإدراك والذكاء. فالعقل هو مصطلح يستعمل عادة لوصف الوظائف العليا للدماغ البشري خاصة تلك الوظائف التي يكون فيها الإنسان واعياً، وهذا ما يعرف عند علماء النفس بالشخصية الفائقة، والتفكير الحر، والجدل الموضوعي، والذاكرة والذكاء، وحتى الانفعال العاطفي يعده بعضهم ضمن وظائف العقل(Jerenny 2003:22). وبتعريف آخر العِلْمُ هو منظومة من المعارف المتناسقة التي يعتمد في تحصيلها على المنهج العلمي Scientific method وهو عبارة عن مجموعة من التقنيات والطرق المصممة لفحص الظواهر والمعارف المكتشفة أو المراقبة حديثاً، أو تصحيح وتكميل معلومات أو نظريات قديمة برؤية حديثة تستند على تأكيدات تخضع لمقاييس واستنتاجات علمية. وبتطور المعارف تطور مفهوم العلم في العصور المختلفة، لأن طبيعة وطرق المنهج العلمي تختلف حسب نوع العلم، فهنالك صفات ومميزات تميز البحث في العلوم عن غيره من أساليب التقصي وتطوير المعارف الأخرى، فالذي يريد أن يبحث في علم من العلوم عليه أن يضع الفرضية Hypothesis المثالية، والتي هي بمثابة مجموعة فرضيات تفسر الظواهر الطبيعية، وهنا يقوم الباحث بتصميم بحث تجريبي Expermental Research لفحص تلك الفرضيات للوصول إلى تنبؤات دقيقة يمكن أن تشكل فرضيات جديدة تساهم في بناء العقلية المنتجة (عبدالباري 2004م:43).

إن الحملات المغرضة التي تقودها بعض الدوائر والمؤسسات العلمية في الغرب، والتي تهدف للنيل من الإنجاز العلمي والمعرفي الذي تحقق على أيدي العلماء العرب والمسلمين إبان فترة القرون الوسطى، وتفسير تلك النهضة العلمية التي شهدتها المنطقة وقتئذ على أنها لم تكن إلا اجترار لعلوم

الأقدمين، كل ذلك بهدف التشكيك في إمكانية العقل العربي أو المسلم في إمكانية استيعاب علوم العصر، وضعف قدرته في البحث العلمي، وعدم وجود رغبة حقيقية لدى الأوساط العلمية في دراسة النتاج العلمي، للوقوف على العوامل الموضوعية والمنطقية التي يمكن أن تساهم في هذا الإنتاج والإبداع العلميين الذين تحققا على أيدي العلماء العرب والمسلمين الأوائل على مدى ثمانية قرون خلت (عكاوي 1993م:44). لذلك يتوجب على العلماء العرب والمسلمين العمل على استعادة تلك الإرادة والقوة والتمسك بزمام البحث العلمي ومواجهة كل عوامل الضعف والوهن العلمي الذي تعيشه الأمة اليوم، وإبراز أهمية دراسة التاريخ عامة وتاريخ العلوم على وجه الخصوص، لمواجهة ظاهرة الهيمنة الفكرية والثقافية من خلال دراسة تاريخ العلوم من مصادره الأساسية التي تتحدث عن مساهمة العرب والمسلمين في العلوم الدقيقة والنظريات الكونية، كإنشاء المراصد، وعلم الجغرافية والخرائط، وعلم البحار، والهندسة المدنية والهندسة الميكانيكية، والرياضيات، والفيزياء ـ.. إلخ (عبدالباري 2004م:45). فإذا كان مجتمع القرن العشرين يعرف بالمجتمع الصناعي، فإن القرن الحادي والعشرين، حسب المهتمين والمتتبعين سيكون لا محالة مجتمع التكنولوجيا والمعلومات. ويرى هؤلاء أن المعلومات ستحتل الصدارة في اعتماد أية سياسة سواء كانت اجتماعية، أم ثقافية أم اقتصادية أم فكرية. ومن جهة أخرى يلاحظ أن أغلبية المعلومات المتعلقة بعالمنا الإسلامي ذات مصدر أجنبي، وفي هذا الإطار يمكن أن نتساءل عن موضوعية هذه المعلومات وفعاليتها في التعريف بهذا العالم، ومدى مصداقيتها والرجوع إليها كمصدر لأخذ صورة واقعية عن الإسلام والمسلمين على هذا المحيط الجغرافي الشاسع. لذلك كانت دراسة العلوم لا تهدف الرجوع إلى الماضي للتغني والتفاخر به، بقدر ما هي دراسة تاريخية تقودنا إلى التفكير في الحاضر وبناء مستقبل على أسس علمية متينة، فالغرض من هذه الدراسات هو المعرفة الموضوعية الدقيقة بذاكرة الأمة، وهذا ما علمنا له التاريخ بأنه لا يمكن لأي فكرة أن تتجدد بدون علم أو معرفة، لأنها تخرج عن الممارسات العقلية والعقلانية التي تعتبر من أهم مكونات الذاكرة، فالأمة العربية والاسلامية في أمس الحاجة اليوم إلى المعرفة العلمية الموضوعية والنقدية. وعلى ذات الشاكلة بدأ تاريخ العلوم عند العرب والمسلمين بشقيه العلمي والتطبيقي بحركة الترجمة التي نشطت في أواخر القرن الأول الهجري (الثامن الميلادي) للحاجة الماسة باعتبارها من المطلوبات الأساسية التي تساعد في النمو الفكري الثقافي، وقد استمرت تلك المجهودات في الازدهار والعطاء، حتى أصبحت عامل من عوامل الإلتقاء والتعايش بين الثقافة العربية وثقافات الشعوب التي ما فتأت أن دخلت الإسلام منذ الفجر الأول من صدر الدولة الإسلامية. ونتيجة لتلك المجهودات العلمية الفائقة قسمت حركة العلم عند العرب إلى قسمين (عكاوي 1993م:55):

* العلوم الأصيلة التي نشأت في ظل الدولة الإسلامية (العلوم الشرعية، والأحكام، والمقاصد الشرعية والإدارية...وغيرها).

* العلوم الحديثة التي نشأت خارج البيئة العربية (كعلم الفلك والإرصاد والتكنولوجيا الحديثة في علم الطب).

وعندما انتشرت الحضارة الإسلامية في أصقاع العالم، ظهر العديد من العلماء المسلمين فبرعوا في الرياضيات أمثال محمد (الخوارزمي) الذي أدخل الأعداد العربية لأوربا بما فيها الصفر، ووضع علم الجبر والمقابلة، وظل اسمه يطلق علي اللوغاريثمات (الخوارزميات) كما برعوا في علم الفلك

فرصدوا النجوم الساطعة ووضعوها علي الخرائط الفلكية وأطلقوا عليها الأسماء العربية التي ما زالت تستعمل حتي اليوم كنجوم الدبران والطاسر والدنيب، وفي الكيمياء اخترعوا طرقاً لصنع الفلزات من المعادن واختبروا جودتها ونقاوتها، وأطلقوا مصطلحات مهمة منها كلمة الكيمياء والقلوي.

ومن أشهر الفيزيائيين العرب ابن الهيثم وهو عراقي نشر كتاب المناظر في البصريات والعدسات والمرايا وغيرها. وهو الذي رفض فكرة انبعاث الضوء من العين، لكنه أقر بأن العين تبصره عندما يقع أشعة الضوء من الوسط الخارجي. وقد أصبح الأمر مألوفاً عندما ترجم التراث الإسلامي للغات الأوروبية ولاسيما بعد اختراع جوتنبرج الطباعة. ثم مالبث أن جاء ابن سينا الذي عرف باسم أمير الأطباء أو أبو الطب الحديث عند الغربيين فقد ألّف 450 كتاباً في مواضع مختلفة، العديد منها يركّز على الفلسفة والطب. ومن أعظم أعماله المشهورة كتاب الشفاء وكتاب القانون في الطب. كذلك من أشهر المشاهير ابن النفيس الذي له في الطب منجزات وإبداعات فهو أول من اكتشف الدورة الدموية الصغرى، وفي هذه الفترة تأخر التقدم العلمي في أوروبا زهاء قرنين حتى سنة 1543م (ويلز ب ت:6).

وبالمقارنة بين النموذج الغربي والإسلامي فإن ما قدمه الغرب في التقنية العلمية والمخترعات المعملية يعود بشكل وآخر إلى علماء المسلمين الذين برعوا في مختلف العلوم كالعالم الفيزيائي والرياضي الإنجليزي إسحق نيوتن عام 1665م الذي وضع نظريات عن طبيعة الضوء والجاذبية الكونية، وأن كل الأشياء تجتذب لبعضها بقوة معروفة، والقمر مشدود في مداره بسبب الجاذبية التي تؤثر علي حركة المد والجزر بالمحيطات فوق الأرض، واستمر الحال في عصر التنوير The Age of Enlightenment حيث بين نيوتن أن الطبيعة(الوجود) محكومة بقوانين أساسية تجعلنا ننهج المنهج العلمي الواقعي والموضوعي، وهذا ما أكده علماء القرن العشرين حينما أصبحوا يقتربون من الطبيعة جراء تحريرهم من بعض أساور السلطة الدينية، وهذا التوجه العقلاني والعلمي أدخل العلم في عصر السببية Age of Reason أو ما يقال بعصر التنوير Age of Enlightenment حيث جاء علماء القرن الثامن عشر وطبقوا بشدة الفكر العقلي والملاحظة الواعية والتجارب لحل المسائل المختلفة حولها (عكاوي 1993م:56).

فضل العلماء المسلمين على الباحثين الأوروبيين:

مما لا شك فيه أن بعض الباحثين الأوربيين قد اطلعوا على مآثر المسلمين في جميع العلوم النظرية والتطبيقية، وقد نقلوها إلى لغاتهم، ولعل علم المثلثات من أوائل العلوم التي أدخلها العالم ريجيومونتانوس regiomontanous المتوفي عام (٨٨١ هـ/ 1476م)؛ فقد ألّف فيها وفي غيرها من العلوم المحاسبية، وقد ألف عدداً كبيراً من الكتب أهمها "كتاب المثلثات De triangulis amnimodis"، فلا جدال أن دراسة علم المثلثات بشكل علمي منظَّم مستقلٍّ عن الفَلَك ترجع إلى العلماء المسلمين، وما تؤكد هذه الحقيقةَ شهادةُ مؤرخ العلوم الشهير جورج سارتون حيث يقول: " إن أعظم الابتكارات العربية في الرياضيات والفَلَك كانت تقوم على نمطين: علم الحساب، وعلم المثلثات. وقد وفّق العلماء المسلمين بين النمطين، ثم ألفوا بين الآراء اليونانية والآراء الهندية في مختلف العلوم التطبيقية" (الجمال 1999م:132). وإلى جانب ذلك فقد اعتمد المسلمون في تنظيم المعلومات على الهنود، ثم جعلوا منها علمًا خاصًّا مستقلاً عن علم الفلك، وكان مما أخذه المسلمون عن الهنود الجيب، فحلَّ عندهم محل وتَر ضعف القوس، ولهذا الاستخدام فوائدُ عظيمة في تسهيل حلول المسائل

البحث العلمي عند العلماء المسلمين وأثره في تقدم العلوم

الرياضية. والمسلمون هم أول من أدخل الظل "المماس"؛ أي قياس الزاوية المفروضة بالضلع المقابل لها، مقسومًا على الضلع المجاور في المثلث القائم الزاوية، واستنبطوا كذلك ظل التمام، وهو قياس الزاوية المفروضة بالضلع المجاور، مقسوماً على الضلع المقابل. من أجل ذلك؛ عُرف علمُ المثلثات عند العرب بعلم الأنساب أيضًا؛ لأنه يقوم على الأوجه المختلفة الناشئة من النسبة بين أضلاع المثلث، ولم تقتصر جهود المسلمين على دراسة المثلثات المستوية، بل تناولوا المثلثات الكروية القائمة الزاوية، وعرفوا القواعد المختصة بها مع نهاية القرن الثالث الهجري.

ومن أشهر مشاهير علماء المسلمين في الطب أبي بكر محمد بن زكريا الرازي – (250 313هـ - 864 – 925م) والذي يلقب بأبي الطب العربي، أو جالينوس العرب تيمناً بالعرب الذين برعوا في الطب، وهو حجة في العلوم الطبية في زمانه وحتى القرن الثامن عشر للميلاد، ففي خلال هذه القرون الممتدة كانت مؤلفات الرازي الطبية والعلاجية تشكل أساساً مهماً في دراسة الطب في جميع أنحاء العالم، ومن أهم إسهامات الرازي في العلوم الطبية أنه كان أول من وصف مرض الجدرى والحصبة، كما أنه قد ابتكر خيوط الجراحة المسماه "بالقصاب"، كما أنه استعمل الأنابيب التى يمر فيها الصديد والقيح والإفرازات السامة من القبول، وميز بين النزيف الشريانى والنزيف الوريدى، واستعمل الضغط بالأصبع وبالرباط في حالة النزيف الشريانى، واستخدم أدوية مايزال الطب الحديث يعول عليها حتى الآن (الجمال 1999م:143)، أيضاً استخدم الأفيون في حالات السعال والتبخير في العلاج، وذلك بوضع الزيوت الطيارة في الماء الساخن لكى يستنشقه المريض، فتعمل الأبخرة المتصاعدة على توسيع القصبات الهوائية، وبالطبع تتوسع المجارى التنفسية لأنها تؤثر على عملية مرور الهواء دخولاً وخروجاً في حالتى الشهيق والزفير. وخلاصة القول فقد قدم الرازي إسهامات طبية وعلاجية رائدة أفادت منها الإنسانية وأصبح حجة الطب في العالم منذ زمانه وحتى العصور الحديثة، وذلك باعتراف الغربيين أنفسهم، وقد عبرت تلك الاسهامات بحق عن روح الإسلام وحضارته إبان عصورها المزدهرة، وقد أفادت منها الإنسانية جميعاً. ثم جاء العالم المسلم الحاوى بأول موسوعة طبية لكافة المعلومات والعلوم الطبية المعروفة، جمع فيها كل الخبرة الإكلينيكية التي عرفها في مرضاه وفي نزلاء المستشفيات، وهذه الموسوعة كانت بمثابة فتحاً جديداً في تاريخ تعليم الطب عند المسلمين، وقد اشتهر الحاوي بتأليف موسوعة الحالات السريرية التي تجاوز عددها المائة حالة، وهي موسوعة طبية اشتملت على كل ما وصل إليه الطب إلى وقت الرازي ففيه أعطى لكل مرض وجهة النظر اليونانية والسريانية والهندية والفارسية، والعربية لذلك تعتبر كتاباته من أعظم كتب الطب قاطبة. وقد ذكر بعض العلماء الغربيون أن كتاب الحاوي في الطب هو أعظم موسوعة في الطب اليوناني العربي وأثقل كتاب ترجم إلى اللاتينية، وظل عمدة الدراسات الطبية الغربية على مدار قرون طويلة، ومازال الحاوي عمدة أيضاً في كل دراسات تاريخ العلم بصفة عامة وتاريخ الطب بصفة خاصة على المستويين العربي والغربي. ومع ذلك ذهب بعض المشتغلين بتاريخ العلم علي مستوى العالم أن الحاوي لم يحقق حتى الآن تحقيقاً علمياً دقيقاً.

ثم جاء ابن الجزار بمؤلفات كثيرة ومهمة في الطب منها: كتابه في علاج الأمراض والذي عرف بزاد المسافر في مجلدين وكتاب الأدوية المفردة، وكتاب الأدوية المركبة والذي عرف (بالبغية) وكتاب العدة لطول المدة وهو أكبر كتاب له في الطب... وغيرها (محمد 1412هـ: 33) وقد أفاد الغرب من مؤلفاته التي ترجمت إلى اللغات الأجنبية الأخرى. ويعتبر كتابه " كامل الصناعة "

البحث العلمي عند العلماء المسلمين وأثره في تقدم العلوم

باللاتينية من أهم وأشهر كتب الطب التى ظهرت في القرن الرابع الهجرى، يحتوى الكتاب على فصول وأبحاث ومقالات مهمة في الجراحة والتشريح والأمور الطبيعية والبيئية، نباتية كانت أم معدنية، بالإضافة إلى أثر السموم في القوى الطبيعية المدمرة للبدن، وفي قسم التشريح قدم تعريفاً ووصفاً صائباً لكل من الأوردة والشرايين ووظائف القلب والتنفس والجهاز الهضمي، إلى جانب وصف للحواس وكيفية تأدية وظائفها، كما أشار إلى أهمية ممارسة الرياضة من حيث أنها تنتج حصانة للجسم عن طريق تقوية الأعضاء وصلابتها.

كما ذكر ابن العباس أن في ممارسة الطب تقديم للصحة النفسية، واعتبر أن الوقاية خير من العلاج وأن الطبيعة لا تقل مقدرة في إصلاح البدن عند الطبيب، كما أن القوة الجسدية ضرورة للمريض، على أساس أن العضو المصاب بالداء يحتاج إلى السكون ولا يتوافر في الرئة الدائمة إلا بفعل التنفس (باشا 1994م:122). كما يعد الزهراوي من أكبر جراحي العرب ومن كبار الجراحين العالميين، فكان طبيباً فاضلاً خبيراً بالأدوية المفردة والمركبة، وله تصانيف مشهورة في صناعة الطب وأفضلها. وقد استفاد الغربيون من علومه الطبية كالجراح الألماني (ترند لنبورغ) الذي عرف باسمه (عكاوي 1993م:54).

وفي القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي دخل أبو مروان بن أبى العلاء بن زهر في صلات علمية مع الفيلسوف والطبيب الكبير ابن رشد الذي أثنى على ابن زهر وتفوقه في الطب، وقد ذكرت بعض الروايات بأنه أعظم طبيب بعد جالينوس فكان له معالجات مختارة تدل على قوته في صناعة الطب، وله نوادر في تشخيص الأمراض والعلل النفسية، ومعرفة آلام المرضى، إذ كان يقتصر أحياناً على فحص أحداق عيونهم، أو على النظر إلى قواريرهم (عكاوي 1993م:55). وقد اعتمد على المنهج العلاجي اعتماداً على الغذاء في المعالجات قبل الأدوية المفردة، وترجع أهمية هذه المؤلفات إلى ما ضمّنها من إنجازات، فهو أول من قدم وصفاً سريرياً متأثراً بالرازي خاصة في أمراض الالتهابات الجلدية الناشفة والانسكابية لكيس القلب، وهو أول من اكتشف جرثومية الجرب وسماها "صؤابة" وأول من ابتكر الحقنة الشرجية المغذية، والغذاء الصناعي لمختلف حالات شلل عضلات المعدة، أيضاً قدم وصفاً كاملاً لسرطان المعدة... إلى غير ذلك من الإنجازات الطبية والعلاجية التي جعلته من أشهر وأكبر أعلام الطب العربي الإسلامي في الأندلس.

ويعد ابن النفيس من أشهر أطباء زمانه حتى أن بعض المؤرخين يذكرون أنه لم يكن في الطب فقط بل في كل فروع العلوم، وعندما بلغ من العمر قرابة ثمانين سنة وتوفي في الحادي والعشرين من ذي القعدة سنة 687 هـ بالقاهرة بعد مرض دام ستة أيام، أشار عليه بعض زملائه الأطباء في مرضه بأن علاجه يستلزم تناول شيئاً من الخمر، فرفض وقال: "لا أقابل الله تعالى وفي بطني شيء من الخمر". هكذا كان الإسلام وراء سلوك العلماء، وفي ذلك رد على بعض المؤلفين والمستشرقين الذين يعتقدون أن تقدم الطب عند المسلمين كان نتيجة لفصل العلم عن الدين.

ثم تغيرت الحال بقدوم القرن العشرين حيث تطور العلوم تطوراً غير مسبوق في كافة المجالات، فقد اكتشف الطبيب الهولندي كريستيان إيجكمان Christiaan Eijkman أن الأمراض لا تسببها الجراثيم فقط بل يمكن أن تكون بسبب نقص بعض المواد في الغذاء. وفي عام 1909م توصل البكتريولوجي الألماني بولوس إيرلخ Paul Ehrlich لأول قاتل كيماوي (مركب السلفانيلاميد) للجراثيم بدون قتل خلايا المريض. ثم اكتشف البكتريولوجي البريطاني ألكسندر فليمنج Alexander

Flemingعام 1928 البنسلين المضاد الحيوي. ثم أعقبه المضادات الحيوية الأخرى والتي تقتل البكتريا بدون تأثير علي قتل الفيروسات التي ما زالت تكافح الأمراض الفيروسية القاتلة بالأمصال والطعوم الحيوية حتى الآن. كما في مرض الجدري ومرض شلل الأطفال الذين أسقطا من الخريطة الصحية العالمية تقريباً في أواخر القرن العشرين. وحينها توصل العلماء إلى إمكانية القضاء أو السيطرة على الأوبئة عام 1980م غير أنهم اصطدموا بظهور سلالات جديدة من الجراثيم المعدية مقاومة للمضادات الحيوية كجراثيم السل"الدرن" والفيروسات المسببة لحمي النزيف الدموي أونقص المناعة كالإيدز. وعلى ذات النسق شهد الطب طفرة في تقنية التصوير التشخيصي كالتصوير بالرنين المغناطيسي magnetic resonance والمسح الطبقي (computed tomography) كما أن العلماء في طريقهم للعلاج الجيني therapy gene لبعض الأمراض كمرض السكري، وظهر ما يعرف بالتشخيص وإجراء العمليات بالمناظير وزراعة الأعضاء وتغيير صمامات القلب وتوسيع الشرايين، كما توالت ممارسة الطب عن بعد telemedicine بفضل التقدم في توصيلات الألياف البصرية السريعة high-speed fiber-optic عن طريق استخدام الإنسان الآلي وقيامه بالعملية الجراحية بغرفة العمليات. والجراح في هذه الحالة يقوم بتوجيهه في حجرة مجاورة.

أما في مجال التكنولوجيا فقد أرسل المهندس الكهربائي الإيطالي حوليميو ماركوني Guglielmo Marconi أول إشارات راديو عبر المحيط الأطلنطي عام 1910م، وتوال اختراع الأنبوب على يد المخترع الأمريكي لي دي فورست Lee De Forest، ومفتاح تشغيل نظم الراديو والتلفزيون والكومبيوتر، وبين سنتي 1920م-1930م، ثم اخترع الأمريكي فلاديمير كوزما زوركين Vladimir Kosma Zworykin التلفزيون بالصوت والصورة (كحالة ب ت:65). وفي سنة1939م قام عالم الفيزياء البريطاني روبرت واتسون Robert Watson باستخدام موجات الراديو المنعكسة (المرتدة) لتحديد موقع طائرة في حالة الطيران، وارتداد الإشارات الرادارية من القمر والكواكب والنجوم لتحديد بعدها من الأرض، وفي سنة 1937م اختراع علماء أمريكان الترانسستور الذي يكبر التيار الكهروبائي فأصبح الأجهزة الكهربائية أصغر حجماً. وفيما بين عامي 1950 -1960 ظهرت الكومبيوترات الصغيرة باستعمال الترانسستورات، فصغر حجمها ووفرت الطاقة، كما ظهرت الدوائر الإلكترونية المضغوطة، وعلى منوالها ظهر الكومبيوتر الشخصي المحمول والشرائح عام 1971م. (البغدادي 1989م:234)

نظرة الاستشراق والمستشرقين لعلماء المسلمين

بينما كانت أوربا غارقة في ظلام الجهل في العصور الوسطى، كان الفكر العربي الإسلامي يشكل نقلة تاريخية وحضارية كبرى، استطاع من خلالها تحقيق ثورة معرفية أذهلت العالم، ومن معالم الأسلوب العلمي السليم الأساليب والمناهج التي استخدمت في تكوين المعرفة العلمية في مختلف العلوم، التطبيقية والإنسانية. وقد شهد بذلك بعض المستشرقين الذين كتبوا مؤلفات يشيدون فيها بما يتمتع به العلماء المسلمون من براعة فائقة في مناهج البحث والتأليف، ويبدو ذلك واضحاً في كتاب مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي للمستشرق "فرانتر روزنتال". وقد ذكر(هيل 1967Hill: 33) أن الدراسات المقارنة للمنهج العلمي الحديث والمنهج الذي سار عليه المسلمون في مجال علوم الطبيعة والكون أثبتت أن المنهج العلمي الحديث وأسلوب التفكير المنطقي كان شائعاً لدى علماء المسلمين في بحوثهم واكتشافاتهم في مجال الطب والكيمياء والصيدلة وعلوم الكون وبقية فروع العلم

البحث العلمي عند العلماء المسلمين وأثره في تقدم العلوم

التطبيقي، ورغم محاولة بعض المستشرقين غير المنصفين طمس معالم الحضارة الإسلامية والتقليل من شأنها، إلا أن هنالك من المستشرقين المنصفين من يرى خلاف ذلك، ولقد كان لزاماً عليهم أن يعترفوا بمجهودات العلماء المسلمين الذين ساهموا في الاختراعات الحديثة، ولكن التعصب واختلاف العقائد أعمى أبصارهم ، فأصابتهم الغشاوة.

وعندما بدأت الحركة الاستشراقية تلوح في أفق الحضارة الغربية وفقاً للايديولوجية الليبرالية تجذرت هذه الأبعاد في العقلية الأوروبية، وتعمقت خلال فترة الاستعمار، فشاعت فكرة الانتقاد للدين الإسلامي بحجة أنه انتشر بحد السيف، وهذه النظرة تعكس مدى توجس الغربيين من العلماء المسلمين خاصة بعد دخول الكثير من العلماء الأوروبيين في الإسلام عندما أدركوا أن الحقائق العلمية التي تناولها علماء المسلمين في ضوء القرآن والسنة النبوية"الطب النبوي" هي حقائق ثابتة لا تقبل الجدال (البغدادي 1989م:254). لذلك يرى بعض المستشرقين المتعصبين أن الشرط الأساسي لتمكين جهود العلماء الغربيين وجعلها في مصاف العالمية هو تدمير مراكز قوة المسلمين العلمية في كل أصقاع العالم (الجندي 1996م:133). وعلى ذات النسق لم تفلت شخصية المسلم التاريخية المشهود لها بالمعرفة والعلمية من مغبة المستشرقين الذين أخضعوها لتقييم مزاجي لا تمت للعلم والمعرفة بصلة، وكذلك يرون أن وجود الإسلام في أوروبا قد أثر سلباً على تكوينهم النفسي والفكري والثقافي، وفي ذلك يرى رينان:" أن المسلمين هم أول ضحايا الإسلام "(سعيد 1984م:315). وهنا أغفل رينان كل الانجازات العلمية التي حققها المسلمون عبر تاريخ البشرية ليحكم عليهم بتلك الوشاية الضعيفة، وكأنهم لا يفقهون من القانون الإلهي شيئاً، وعندما ضاق أمرهم زرعاً اتهموا المسلمين بأنهم لا يملكون رؤية صائبة حول المدنية والحياة، فذاك أمر غريب أفلا ينظرون إلى الحضارة الإسلامية التي استطاعت أن تدمل جراح الشعب الأوروبي عندما طغت الإمبراطوريات الأوروبية على حقهم. ويعود جهل الغرب بمكانة العلماء المسلمين إلى تجربته التاريخية الخاصة مع رمزية الدين، لأسباب منها:

- طبيعة العقل الأوروبي أحادي النظرة يعتمد على المادة دون الروح.
- عدم استيعاب الغرب للمفاهيم والمصطلحات الإسلامية مثل الشريعة ومقاصدها، والتراحم والتعايش وغيرها.

ومن هنا بدأت النزعة الاستشراقية في الغرب لدراسة العقلية الإسلامية ومن وجهة النظر الأوروبية الاستعمارية، فكانت الدارسة عبارة عن جهد أكاديمي وسياسي وثقافي وفكري ارتبط بالتوسع الرأسمالي والاستعماري والديني في الدول الإسلامية.

وقد شهدت هذه المرحلة تطور في شكل المعرفة بالإسلام جراء تطور البنيات الأساسية في الغرب السياسية منها والاقتصادية، والتي أفرزت واقعاً جديداً حول مفهوم الحضارة والثقافة الإسلامية، وعلى منوالها يرى بعض فلاسفة الغرب أن الإسلام هو المسؤول الأول عن الصورة السلبية للمسلمين في الغرب. فمنذ القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الثانية اتخذ الاستشراق ضرباً من التبرير الاستعماري على حساب العالم الإسلامي، حيث خرجت الحركة الاستشراقية من مرحلة تحقيق الأهداف الأكاديمية إلى أداة من أدوات السياسة الغربية كان الغرض منها التعامل مع الدول الحديثة بذهنية المستعمر، ويرى أنور الجندي (1996م:133):" أن الاستشراق في أبسط معانيه هو توجيه العلم والمعرفة لخدمة السياسة الغربية"، فالمستشرق هو

المستشار السياسي للوزارة الخارجية أو الأمن يقوم بجمع المعلومات، وترجمة النصوص وتفسير التاريخ لمصلحة الدولة المستعمرة، بل هو خبير استراتيجي يعمل على تفسير كل ما يدور في الفكر الإسلامي للوزارة الخارجية، وبعبارة أخرى هو عميل لحكومته أو لشركة لها اليد الطولي في صنع القرار" (فضل الله 2007م:27). وعلى تلك الصيرورة، ارتكب أعداء الإسلام جناية فادحة في حق البشرية جميعاً حينما ربطوا بين الإسلام والتخلف زوراً وبهتاناً، وجعلوا رفض المنهج الإسلامي مرادفاً للعلم والتقدم وهذا لب العلمانية التي يروجون لها. غير أنهم تناسوا أن الله عز وجل خلق الإنسان في أحسن صورة، وفي أحسن تقويم، وجعل له عقلاً يفكر به، وجعل له حواساً محدودة القدرة لا تدرك الكثير من الموجودات، غير أن عدم إدراك الإنسان لتلك الموجودات لا ينافي عدم وجودها. بينما يرى الأوروبيون خلاف ذلك، فالعلم بالموجودات أو المحسوسات يتضمن نوعين من العلم هما:

* علم الغيب : وهو تفاصيل الأشياء الغيبية التي لا نستطيع إدراك وجودها أو معرفة كنهها مثل الذات الإلهية والملائكة والجن والشرائع والثواب والعقاب.

* علم الشهادة : وهو معرفة وإدراك الأشياء بحواسنا نراها ونسمعها ونلمسها ... ونتعامل معها في حياتنا اليومية.

فالحقائق العلمية الغيبية والمحسوسة بعيدة عن تصور الخرافات والأساطير والأوهام والفلسفة التي هي اعتقادات ظنية، وفرضيات لا يسندها في الأحيان الواقع الموضوعي بل تعتمد على نتائج الاستنباط العقلي، فتصل إلى أمور ونظريات قد تكون صحيحة أو خاطئة تقع أحياناً تحت تأثيرات شديدة الخطورة علي الحياة العلمية والعملية، فالغربيون الذين اعتمدوا على الفلسفات اليونانية والرومانية في بناء مفاهيمهم الدينية جعلوا الأمم تدور في فك التخلف العلمي والاجتماعي والضلال، لذلك وصفوا الحضارة الإسلامية بالمتخلفة. ولم يدركوا أن الرسالة الإسلامية عملت على تكييف حياة الإنسان وفق القواعد الإلهية وأمره. كيف يحصل علي العلم بقسميه بطريقة صحيحة خالياً من الأوهام والخرافات ، فأما العلم الغيبي – حيث لا قدرة لحواس الإنسان علي إدراك كنهه وتصوراته فقد أرشد المولى عزوجل الإنسان إلي ضرورة البحث عن المصدر الصحيح الصادق لاستقاء هذا العلم ، وصحة المصدر تعني التيقن من سماوية المصدر، وسلامة تواتره عبر الأزمنة.

ومن هنا يمكن أن نسوق بعض الأدلة التي تؤكد عالمية وعلمية الرسالة الإسلامية التي أنزلها المولى عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم، منها:

* عندما عاشت الأمم الغابرة عهد من التيه والضلال والفساد أراد المولى أن يصحح تلك الانحرافات بمجيء الرسالة الجديدة ليخرج الناس من الظلمات إلى النور.
* لم يكن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم طالب سلطة أو مال، وما هو بشاعر أو مجنون، بل هو رسول من رب العالمين آتاه الله عز وجل الحكمة والخير الكثير، فبلغ رسالته كما أمر، وأدى الأمانة كما أوتمن عليها.
* عصمته صلى الله عليه وسلم من بعض أفعال الناس.
* احتواء الوحي الإلهي سواء كان قرآناً أم سنة علي حقائق علمية، وفوائد عظيمة في الطب والفيزياء والجيولوجيا والتاريخ (الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، والسيرة النبوية الشريفة).

البحث العلمي عند العلماء المسلمين وأثره في تقدم العلوم

* معجزات حسية حدثت علي يد النبي صلى الله عليه وسلم، فكان علمه وحياً سماوياً.

كما أرشدنا القرآن الكريم كيف نتعامل مع العلم المادي والمحسوس لتكملة المعرفة العلمية وفق البيّنات التالية:

أ- معاينة الموجودات واستقراؤها وتوصيفها بالحواس بواسطة أدوات القياس. وهذا ما يسمي بالمنهج الاستقرائي الذي تفرد به علماء المسلمين، وإليهم يرجع الفضل في انطلاق التقدم العلمي التكنولوجي، لقوله تعالي: {قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } (العنكبوت: 20). فقدرة الله سبحانه في الخلق والنشأة قدرة متناهية لا يختلف فيها إلا المكابرون.

ب- إعمال العقل في الموجودات للربط بين خصائصها، وحاجة الانسان إليها ومعرفة القوانين التي تنظم متطلبات الحياة، لقوله تعالى:{وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَاراً وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} (الرعد:3)، وقال تعالى:{وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالْنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ } (النحل:12)، بل ذهب القرآن الكريم إلي أبعد من ذلك فجعل التفكير والإبداع فريضة شرعية علي الإنسان ليستدل به علي قدرة الله ووحدانيته ، ويستنبط من القوانين التي تكفل أحقية معرفة أمور دينه ودنياه لقوله تعالى:{الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَىَ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ } (آل عمران:191). فذكر الله وإعمال العقل يشكلان محور من محاور البحث في وجود الله.

ج- الموضوعية: وهي حض الباحث على التجرد من الأهواء والأمزجة النفسية في دراسته وبحثه في أي مجال، يقول الله تعالى منكراً علي الناس الانسياق وراء العاطفة : {أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً } (الفرقان:43)، وقال تعالى: {يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ } (ص:2). ففي ظل غياب المؤسسية الدينية يرى هنتغتون:" أن رجال الكنيسة يعملون من أجل إبعاد كل ما يقارب المسيحية والإسلام" وبقراءة فاحصة لم تكن هنالك إلفة علمية ومعرفية بين الديانتين بدليل أنهم يصفون العلماء المسلمين بالإرهاب أكثر من أنهم قدموا للإنسانية جملة من المعارف، وهذا ما نادى به البابا البنديكيت السادس عشر في عام 2006م حين ألقى محاضرة بعنوان"العقل والدين" في ألمانيا حيث شكك في رسالة الإسلام، وما ذهب إليه رئيس إحدى الكنائس الإنجيلية قائلاً:" إن الإله الذي يعبده المسلمون غير الإله الذي يعبده المسيحيون"Connelly (2006:121). وهذا هو ديدن الغربيين في نظرتهم للإسلام والمسلمين، فكانوا يحرصون على إثارة مساوئ التأريخ ولا ينظرون إلى سوءتهم تجاه الدعوة إلى بناء الدولة اليهودية خلال الحروب الصليبية" هيرتزل".

بينما يرى بعض المفكرين الغربيين أن الإسلام قد فشل في تحقيق التوازن بين مطلوبات الحياة العصرية أشار آرنولد توينبي قائلاً:" إن الإسلام عرضة لأن يصحو من جديد ويستلم قيادة الأمم المتحدة الخاضعة للهيمنة الغربية في الوقت الحاضر" (توينبي 1968م:165)، كذلك ذكر برنارد لويس:" ... منذ بدء التغلغل الأوربي في العالم الإسلامي... كانت أهم الحركات الفكرية المتميزة الأصلية التي قامت في وجههم هي حركات إسلامية" (Morris,2007:43) وعلى هذه الشاكلة،

فإن المنطق الموضوعي يفرض على واقع المسلمين أن يقفوا أمام المد الصليبي والصهيوني وهذا ما يقلق الغرب الأوربي، وهذا ما دعا الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون أن يعلق قائلاً:" إن سيناريو الرعب الذي أعده بعض المسلمين للتصادم مع الغرب سيتحول إلى حقيقة حال استلام الأصولية مقاليد الحكم في العالم الإسلامي"، ويرى منتجومري في كتابه عن فضل الإسلام على الحضارة الغربية:" أن الصراع بين الإسلام والغرب، وما نجم عنه من توسع إسلامي لا يعزي إلى أسباب دينية بقدر ما يعزي لأسباب سياسية، فالإسلام قد عامل اليهود والنصارى والصابئين كموحدين" (منتجومري 1983م:15). وبصورة متناقضة يرى محمود محمد شاكر (ب ت:49):" أن المستشرقين هم أهم طبقة تمخضت عنها اليقظة الأوروبية، الذين وهبوا أنفسهم للجهاد الأكبر(محاربة الإسلام والمسلمين) ، وكانوا يملكون من القدرة الخارقة أن خالطوا أهل الإسلام في ديارهم وبفضل ملاحظاتهم التي جمعوها عن دار الإسلام، نشأت طبقة من الساسة المستشرقين الذين يعدون ما استطاعوا من عدة لرد قوة الإسلام والمسلمين، وقهره في عقر دياره العلمية، وهم الذين عرفوا فيما بعد باسم رجال الاستعمار، كفرسان مالطة أو حملة الصليب". هذا هو جوهر الصورة التي بثها المستشرقون غير المنصفين في كل كتبهم المنحازة عن الإسلام وفنونه وآثاره وحضارته. فرأوا أن في الفتوحات الإسلامية خروجاً على قوانين التأريخ، وقد ذكر المستشرق هـ.ج. ويلز (ب ت:200):" ... أنها أعجب قصص الفتوح التي مرت على مسرح تاريخ الجنس البشري". أما وول ديورانت(ب ت:34) فيصفها في كتابه الشهير قصة الحضارة بأنها:"أعظم الأعمال إثارة للدهشة في التاريخ ". غير أن هنالك من يرى أن القرن العاشر الميلادي كان من أزهى عصور العلم والمعرفة في تاريخ البشرية، ولذلك نحن على يقين تام بأن المنصفين من أمثال هؤلاء هم الذين يصلحون لحوار الحضارات والأديان، لأنهم يقرون بأن الإسلام في عصوره الذهبية استطاع أن يحقق معاني الكرامة الإنسانية في أوروبا، والدليل على ذلك ما قدمه "سيديو" في إنصاف المسلمين إذ قال: "زُعِمَ في زمن غير قصير أن العرب لم يصنعوا غير استنساخ مؤلَّفات اليونان (الجمال 1998م:145).

شهادة المنصفين من المستشرقين لدور علماء العرب والمسلمين في الاختراعات البحثية والعلمية:

لقد سجل التاريخ كثيراً من السلبيات لبعض المستشرقين غير المنصفين الذين دحضوا بحق وحقيقة جهود العرب والمسلمين الذين تركوا بصمات واضحة على الكثير من الإسهامات العلمية والمعرفية لخدمة الحضارة الإنسانية على مر الزمان، وبناءاً على تلك الممارسات المقصودة بدأوا يبحثون حول آلية تشكيك المسلمين بعالمية رسالة الإسلام. وقد تغيرت الواقع عندما أقدمت بعض المؤسسات العلمية البريطانية على إقامة معرض علمي تأريخي للتذكير بمآثر المسلمين العلمية، والتي غيرت الكثير من المفاهيم المغلوطة التي كانت سائدة في الغرب، وقد سبقتها إجراءات من الحكومة البريطانية بفتح مصارف إسلامية، واللجوء إلى المنهج الاقتصادي الإسلامي لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي طالت كل الأنظمة، والتي انتقلت عدوتها على دول وشركات ومستثمرين في كافة أنحاء أوروبا. وقد لخص العالم الريطاني" فاليلي" جهود علماء المسلمين في عشرين إنجازاً ومخترعاً، والتي لولاها لما كان العالم المعاصر على ما هو عليه من تقدم وحضارة وازدهار ورخاء على حد قوله، وهذا الإجراء المتأخر لم نفاجأ به، إذ أن تاريخ الحضارة الإسلامية قد أكدت حقيقة الإنجازات العربية والإسلامية منذ أربعة عشر قرناً، وأن وجود الحقائق العلمية وبصمات المعرفة، والتراث

زاخر ومشهود، وقد أرّخ للمراحل السابقة وسيؤرّخ للمراحل الحالية وللمستقبل على حد سواء ، فضلاً عما هو موثق في الكثير من المظان التاريخية وما حوته المتاحف العالمية من نماذج تراثية تؤرخ لحضارة عربية إسلامية فاعلة كانت ضمن العالم العربي والإسلامي، وهذا ما جاء عن شهادة المنصفين من العلماء والمستشرقين. لذلك من حق علماء العرب والمسلمين أن يفخروا بالأوائل من رجالات العلم والمعرفة، الذين كان لهم قدم سبق في المساهمة في البناء الحضاري الإنساني.

وعلى الرغم من تلك الإسهامات العلمية، إلا أن البحث العلمي لايزال متخلفاً مقارنة بالدول المتقدمة للأسباب التالية:

1- ضعف الإنفاق والتمويل على مشروعات البحث العلمي من قبل الحكومات والمؤسسات والمراكز البحثية وغيرها.

2- هجرة الكوادر المؤهلة والمدربة، حيث أن هناك أكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنيين المهرة الذين يعملون في الدول المتقدمة، ولعل خطورة هجرة العقول العربية وانعكاساتها أصبحت جليّة على الأوضاع العلمية وعلى البحث العلمي بشكل خاص، والدليل على ذلك ما ورد من معطيات إحصائية أصدرتها الجامعة العربية في عام 2009م في تقريرها بعنوان" هجرة الكفاءات.. نزيف أم فرص"، وفيه من الحقائق المؤلمة التي تعكس حجم الإهدار للعقول العربية، حيث يؤكد التقرير ارتفاع نسبة المهاجرين من حاملي الدرجات العلمية إلى 50% من مجموع المهاجرين في الفترة من 1950 - 2000 .

3- **ضعف التعليم الأساسي في العالم العربي:** كشف التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادر أخيراً عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" إن حوالي 20% من السكان بالمنطقة العربية لم يحصلوا على تعليم ابتدائي ويحتاجون إلى مسارات بديلة لاكتساب المهارات الأساسية للعمل والازدهار، وأن أكثر من 10 ملايين شخص ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا في العالم العربي لم يكملوا حتى مرحلة التعليم الابتدائي ،مشيرًا إلى أهمية الاستثمار في المهارات الدراسية لدى الشباب لتأهيلهم ولمواجهة متطلبات وتحديات سوق العمل في الوقت الذي ما زال فيه الاقتصاد العالمي يعاني من آثار الأزمة المالية" .

4- **انعدام سياسة عربية علمية وتكنولوجية واضحة المعالم:** تفتقر البلدان العربية بصورة عامة إلى سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل التي تساعد في صناعة المعلومات، وتوفير الشبكات والأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية المختلفة، كما تفتقد إلى العقلية المدركة بأهمية إنشاء صناديق متخصصة لتمويل الأبحاث وتطويرها.

5- تخلف البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والذي إنعكس بدوره على تخلف المنظومة التربوية والتعليمية.

6- غياب ثقافة أهمية البحث العلمي في الاكتشافات العلمية، والرغبة في الإبداع والاختراع في الوعي داخل المجتمع.

وللنهوض بالبحث العلمي علينا إتباع الآتي:

* العمل على ربط الأبحاث العلمية بمشاكل المجتمع وقطاعاته المختلفة، وخاصة بما يخدم برامج التطوير والتنمية الشاملة.
* العمل على توعية قيادات القطاع الخاص بأهمية المساهمة المادية الفعالة في النهوض بالبحث

العلمي.
* استحداث ميزانية خاصة للبحث العلمي في إطار الوزارات والتعليم العالي.
* التفرغ المستمر للأساتذة الجامعيين، وتخصيص ساعات معينة لإنتاج البحوث العلمية كجزء من النصاب التدريسي للأستاذ الجامعي.

* إقامة شبكات وطنية للمعلومات تربط بين الجامعات ومعاهد البحوث وبعض المؤسسات المعنية الأخرى.

* استحداث برامج للدراسات العليا موجهة نحو الأبحاث التطبيقية الهادفة التي تساعد في خدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية.

* إنشاء جمعيات علمية وطنية وفق معايير الجودة العالمية للترويج للبحث العلمي والتعاون مع الجمعيات العلمية والأجنبية.

* تطوير البنية التحتية للبحث العلمي، وخاصة في مجال البحوث التطبيقية، وذلك بتوفير الأجهزة الضرورية والطاقم الفني اللازم للصيانة، والدعم المستمر لإجراء الأبحاث.

* تشجيع التأليف والنشر والترجمة.

لذلك يرى الباحث من الضروري الاهتمام بالبحث العلمي في جميع المجالات، وتدريب الكوادر وفق الخطط الموضوعة، كما يجب أن تكون هنالك استراتيجية واضحة تساعد في خدمة أغراض التنمية الشاملة.

خاتمة:

أكدت الدراسة أن هنالك اهتمام كبير لدى الأوساط العلمية بأهمية البحث العلمي في ضوء التطور التكنولوجي والمعرفي، للوصول إلى الإجابة عن التساؤلات، ومعالجة الفرضيات التي يتمحور حولها التقصي الشامل للأحداث والوقائع، ودحض بعض المقولات التي تروج لها بعض المؤسسات العلمية في الغرب الأوروبي من أن عقلية المسلمين غير قادرة على تسلم زمام البحث العلمي على الرغم من أنهم قد استفادوا من جهود العرب والمسلمين في مجال البحث العلمي، لذلك فإن دراسة تاريخ العلوم عند المسلمين قد هيأت لظهور الانتاج العلمي والإبداعي التي ظهر أثرها في نبوغ وازدهار الحضارة الأوروبية، كل ذلك يملي علينا مواجهة مسببات الوهن العلمي التي صاحبت المسلمين، وإزالة التشوهات التي تحاك بعلماء العرب والمسلمين، وذلك عن طريق بناء قاعدة صلبة تعتمد على بعض الآليات لخدمة قضية البحث العلمي، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية والبحثية التي تحقق النمو الفكري والعقلي، للرد على الأوروبيين الذين يجهلون حقيقة الإسلام، على الرغم من أنهم يعرفون قوة الإسلام والمسلمين منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام، سواءً عبر التجارة، أو عبر تبادل المعارف والعلوم، أو عبر الحروب الصليبية التي استمرت ما يقرب من قرنين من الزمان، أو عبر الفتوحات الإسلامية في أوروبا(الأندلس والبلقان)، أو بعد الاكتشافات العلمية والجغرافية. وضرورة الاهتمام بالتراث الإسلامي من خلال انبثاق مراكز متخصصة تتولى الإجابة عن جل التساؤلات والرد على المغالطات التي تحدث في محيط البحث العلمي، والاستفادة من

تكنولوجيا المعلومات لنشر التراث الإسلامي بلغات مختلفة، والمشاركة في إقامة المعارض حول العالم من خلال التنسيق مع السفارات العربية والإسلامية كمنظمة اليونسكو للتربية والعلوم وغيرها.
والتأكيد بأن إسهامات المسلمين في مناهج البحث العلمي حقيقة ماثلة لا تحتاج إلى إثبات لأن دلالاتها واضحة وشاخصة للعيان، غير أنها تتطلب الإرادة والجرأة، والإقلاع عن الانحياز للخروج إلى العالم بعقلية حضارية متفتحة.

التوصيات:

* ضرورة الانفاق على دعم البحث العلمي بصورة متوازنة.
* تأمين الحماية العلمية للدارسين، وجعل التعرض للمسلمين خطأً أحمر، ورفض ذريعة حرية الرأي، وضرورة اللجوء لإصدار قرار واضح بعدم التعرض للأديان السماوية ورموزها ، واستخدام الأساليب الكفيلة التي تحفظ حقوق الآخرين.

* تكثيف وتفعيل جهود الإبداع في كافة التخصصات العلمية المماثلة، وتثبيت المفاهيم العلمية المتطابقة والمختلفة منها، بقصد تقليل الفجوة.

* ضرورة خلو الموضوعات البحثية من التمييز والتصنيف طبقاً لما هو مألوف عند الغربيين، فحريّ بنا أن يكون الرد علمياً، ومن خلال مراكز متخصصة، لأن الوحدة أقوى من التفرق والتشرذم، مع استخدام كافة الأساليب المتطورة، ومن بينها اللقاءات وعقد المؤتمرات، فضلاً عن دور الجامعات، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.
* استخدام وسائل وأساليب الدعاية والإعلان لنشر البحوث والدراسات التي تقوي السلامة الفكرية وتحقق معاني التعايش بين الأديان والحضارات.

المراجع:

إبراهيم حسن، علي (1980م). استخدام المصادر وطرق البحث.مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1.

ابن سينا، أبو الحسن بن على (ب ت). القانون في الطب. دار العلوم، بيروت، ط1.

باشا، أحمد فؤاد (1994م). من المآثر العلمية للمسلمين- تأسيس منهجية البحث العلمي. الهيئة العلمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة،مكة المكرمة، ط1.

بدر، أحمد (1978م). أصول البحث العلمي ومناهجه وأركانه. وكالة المطبوعات، الكويت، ط1.

بدوي، عبدالرحمن (1977م). مناهج البحث العلمي. شركة وكالة المطبوعات، الكويت، ط1.

البغدادي، موفق الدين عبد اللطيف (ب ت). الطب في الكتاب والسنة.تحقيق مجدي محمد الشهاوي. مطبوعات عالم الكتب، بيروت، ط1.

توينبي، آرنولد (1963م). تاريخ العالم.ترجمة عمر الدويري،دار الشؤون الثقافية، بيروت، ط1.

الجزائري، أبوبكر جابر (1989م). العلم والعلماء. دار العلم، بيروت، ط1.

الجمال، سمير يحيى (1999م). تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1.

الجندي، أنور (1996م). أهداف التغريب في العالم الإسلامي. مطابع روز، القاهرة، ط1.

ديورنت، وول (ب ت). قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران. المكتبة العلمية، القاهرة، ط1، ج2.

ديوي، جون (1969م). المنطق نظرية البحث. ترجمة زكي نجيب محمود. دار المعارف، القاهرة، ط25.

الزبيدي، طارق صالح (1989م). مفهوم البحث العلمي عند العرب.بحوث الندوة القطرية بتاريخ العلوم عند العرب، بيت الحكمة، بغداد، ط1.

سعيد، إدوارد (1984م). الاستشراق- المعرفة السلطة والإنشاء. ترجمة كمال أبو مدين. مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط2.

السوسي، ماهر أحمد (2014م).أخلاقيات البحث العلمي. الجامعة الاسلامية، غزة.

شاكر، محمود محمد (ب ت). رسالة في الطريق إلى ثقافتنا. دار العلم، القاهرة، ط1.

شلبي، أحمد (1968م). كيف تكتب بحثاً أو رسالة. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2.

عبدالباري، فرج الله (2004م). مناهج البحث وآداب الحوار والمناظرة. دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1.

عطوي، جودت عزت (2000م). أساليب البحث العلمي: مفاهيمه وأدواته.دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

عكاوي، رحاب خضر(1993م). موسوعة عباقرة الإسلام في الطب والجغرافية والتاريخ والفلسفة. دار الفكر العربي، بيروت، ط1.

عكاوي، رحاب خضر (1993م). إبن سينا الشيخ الرئيس. دار الفكر العربي، بيروت، ط1.

فان دالين (2010م). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. ترجمة سيد عثمان. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1.

فضل الله، سهير (1980م). الفكر الإسلامي يرد على التاريخ. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1.

فؤاد، سزكين (1983م). أسباب ركود الحضارة الإسلامية.مطابع الأهلية، الرياض، ط12.

كحالة، عمر رضا (ب ت). العلوم العملية في العصور الإسلامية.مكتبة وهبة، القاهرة، ط1.

محمد، قطب (1989م). كيف نكتب التاريخ. المكتبة العلمية، القاهرة، ط1.

مونتجومري، وات (1983م). فضل الإسلام على الحضارة الغربية. ترجمة حسين أحمد أمين. مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1.

النشار، على سامي (1979م). مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي. دار النهضة العربية، بيروت، ط1.

ويلز (ب ت). موجز تاريخ العالم. ترجمة عبد العزيز جاويد. المكتبة العلمية، القاهرة، ط1.

Bailey, K, D, (1968).Method of Social Researth.London Collier,Macmillan.

Connelly, Paul. (2006) Definition of Religion and Related Terms Dawnstar Advanced Research Collaborative (DARC).

Hill,J,E,(1967).Method and analytical procedures in Education Research(Detroit:Wayre State) University press.

Morris,H,(2007). Evolution Is Religion-Not Science. Institute for Creation Research. [Data de consulta: 2 de novembre.

Jerenny G,(2003). the Complexity of Religion and the Definition of Religion inInternational Law (Harvard Human Rights Journal .vol 16 ,issn 1057.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس – يناير 2016

Impacts of Population On Water Resources in Libya

Dr. Gadalmola Salem Mansor

(Lecturer at Geograaphy department, Faculty of Arts and Science, Alkufra, University of Benghazi)

Impacts of Population On Water Resources in Libya

Abstract

This article deals with water situation in Libya generally in order to show the effect of population on water resources which included population growth and geographical distribution of population. The study describe the current water situation in Libya including "water resources, water supply and water demand" based on data collected from different resources such as literature, books, reports and journals. The study revealed that the population growth rate is the most important factor affecting water resources. Libya will be facing extreme deficit in water resources, among highly populated cities because of increase in consumption of drinkable water and in domestic purposes. The country's population has tripled since the 1950s. It was 1,888,730 in the first census in Libya in 1954 and it became 5,657,632 in the last census 2006. As a result of the population growth and the improvement of living standard, the country is facing a severe lack of water resources. Water shortages of about 1154 to 4339 Mm^3 have been estimated for the years 1998 and 2025, respectively. In respect to population distribution, the concentration of population in the north has led to increased demand for water, which in turn has led to the low level of water in some areas and vulnerability to pollution in other regions, while because of lack of population in the south part; these areas do not suffer from problems of water shortage or contamination.

Keywords: *water resources, water supply, water demand, population growth, distribution of population.*

1. Introduction

The world is entering a period of intense competition over limited supplies of water for multi uses in agriculture, industry, recreation, domestic, and environmental protection. The appearance of this competition and our present incapability to deal with it can be observed in many parts of the world. Gradually, water problem is extending universally but in some parts of the world it is turning out to be a major issue.

Most of the Arab countries are located in arid and semi-arid zones well-known for their slight annual rainfall, very high rates of evaporation due to high temperatures around the year and therefore highly inadequate renewable water resources. Water scarcity is becoming more and more of a constraint in development, slowing down the economic growth of many countries in the region. Agriculture is the greatest single worldwide consumer of water (70%), followed by industry (20%) and homes (10%) (Wheida, E. 2004), Considerable efforts have been made to reduce consumption in industry and homes; but much remains to be done in improving the efficiency of irrigation. The proportion of water used in these three sectors varies region to region, and between levels of economic development. In Europe and North America, water is used primarily by industry. In Asia and Africa, agricultural irrigation is the primary consumer. In many semi-arid and arid regions about 30% of groundwater is extracted for irrigation, and the trend is increasing. The demand for fresh water in the mostly desert country of Libya to keep up its economy, especially in agriculture sector, go beyond its conventional supplies.

Algeria, Tunisia and Libya share the consumption of the groundwater of the North Sahara Aquifer System, which over recent decades have seen their use increase from 0.6 to 2.2 billion m^3 per annum. Libya, which has very limited water resources, has been in a situation of imbalance between water resources and water needs. To equalize this imbalance, Libya has an alternative to non-conventional water and to mining as a means of making use of its underground water resources, which are non-renewable.

In the 1950s and 1960s the search for new oilfields in the deserts of southern Libya led to the discovery of major oil reserves as well as of aquifers containing huge quantities of fresh groundwater. Most of this fossil water was collected over 35,000 years ago (Loucks, D. 2004), this article discusses the impacts of population increased anddistribution of population on water resources in Libya

2. Study area and methodology

Libya is located on the northern coast of the continent of Africa; bounded by the Mediterranean to the north. Tunisia and Algeria to the west, Egypt and Sudan to the east and south-east, and by Chad and Niger to the south as shown in Figure 1, it is occupies vast area of 1,750,000 m^2(Hamdan, J. 1993), so it ranks as the third Arab country in terms of area after Algeria and Saudi Arabia. It is also ranked third amongst African countries in terms of area after Algeria and Zaire (Congo), The geographical and astronomical location of Libya has a significant impact on water resources, as Libya is located between 19°-32`'N latitude and 9°-25°E longitude. This means that most of the country lies within the tropical environment, with the exception of some parts of the north which lie within the temperate zone. This means that there are desert conditions of high temperatures and severe drought and there is also a spread of the manifestations of desertification across around 90% of the country; the Mediterranean climate has limited impact: this is restricted to the coastal parts only. However, it should be noted that even the coastal portions of these areas do not escape the negative impacts of the desert climate; those parts are also exposed to climatic conditions very similar to those prevailing in the desert in the summer, such as severe high temperature and seasonal warm winds.

The data was collected from different resources which include report and other locally exchanged documents, related studies in other areas, books and study journals. These collected from the nearby government offices, Libyan universities and from electronically available documents. In general the data sources can be divided as following

a. Documents

Documents viewed included books, reports of National Body for Information and Documentation, Libya. Libyan Statistic Agency, census 1973, 1984, 1995 and 2006.

b. Literature review

The literature review includes the studies that already done by other authors on water issue that includes “water resources, water supply, and water demand”.

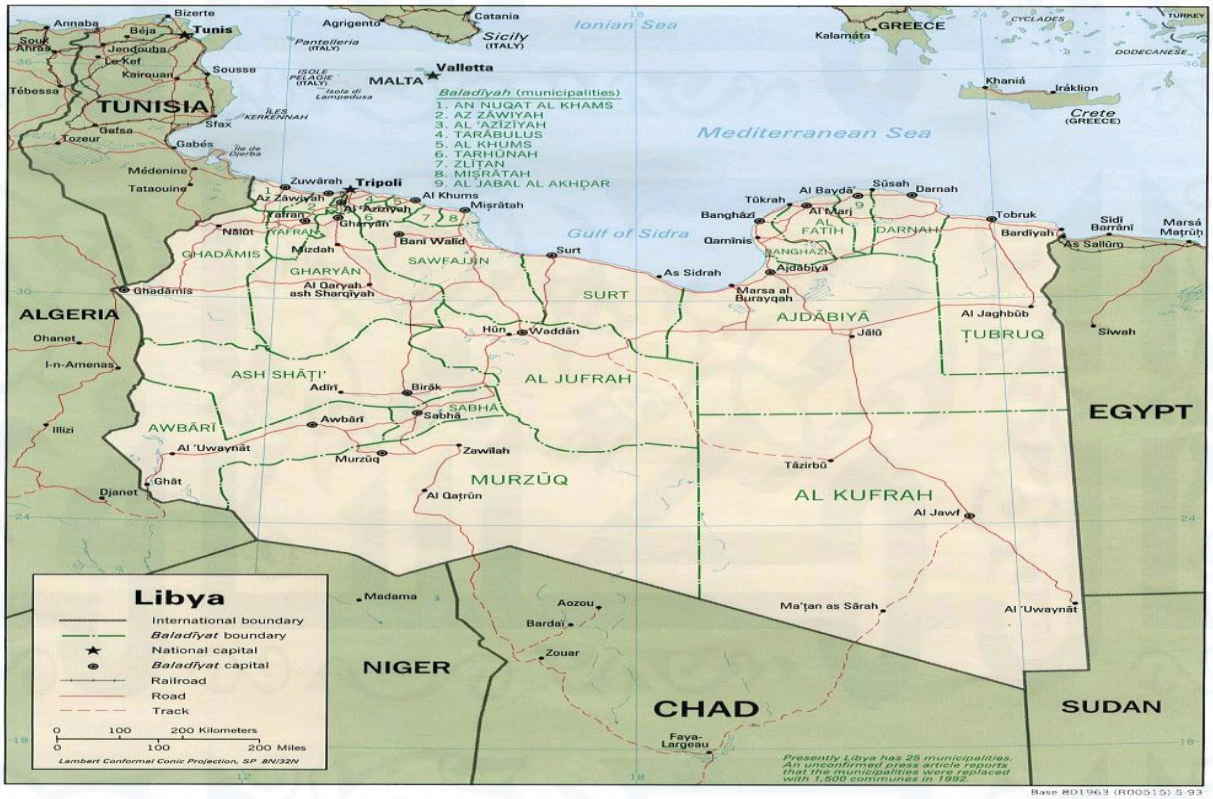

Figure 1 location of Libya

Source: www.libyan location.com

3. Water resources

Libya is considered among the countries which suffer from limited natural water resources availability because the majority parts of the country are either semi-arid or arid. This part of the world is located among the driest regions in the earth, with yearly average rainfall ranging from just ten millimeters to 500 mm. Just five per cent of the entire area of Libya exceeds 100 mm annually. Evaporation rates are also high due to high temperatures. Range of evaporation rates is estimated from 1,700 mm in the north to 6,000 mm in the south. Prevailing water conditions do not provide sustainable alternative to surface water development, thus create immense pressures on ground water resources. Much of the ground water resource is used in agriculture, which represents almost 80 % of the total consumption (Abdelrhem M., et al., 2008),

Groundwater represents the main source of water supply in Libya. It is extracted through wells that vary in depth from few meters to more than 1,000 m. Groundwater is stored in aquifers that are either renewable or non-renewable. The renewable aquifers are those located in the northern zones and fall within areas under high precipitation rates. They contribute more than 2,400

million m^3 of water reserves per year against an annual recharge of less than 6.5 million m^3 per year. This imbalance has resulted in a continuous lowering of groundwater levels accompanied by deterioration in water quality due to mixing of seawater and addition of saline water from adjacent aquifers (Salem, O. 2007)

The water researches indicate that Libya will be facing extreme deficit in water resources, among highly populated cities because of increase in consumption of drinkable water and in domestic purposes. Due to the shortage of feeding water and renewable resources to the ground water reservoirs different techniques are considered Man-Made River Project to save all the water demands in Libya.

4. Water supply

Libya, as many other countries in the arid region, is heavily dependent on groundwater resources. The available groundwater supply is estimated at 2557.62 mm^3, which represents 95% of the total supply. Surface water supply is 2.3%, whereas the desalination of seawater and the re-use of waste water are minor resources with very small shares of 1.8% and 0.9%, respectively. Thus, the total water supply capacity equals 3843.21 Mm^3. The agricultural sector has the highest consumption quantity which is 85%. The domestic sector consume only 11.5%, and the industrial sector use only 3.5%, representing the lowest portion of the total water withdrawal.

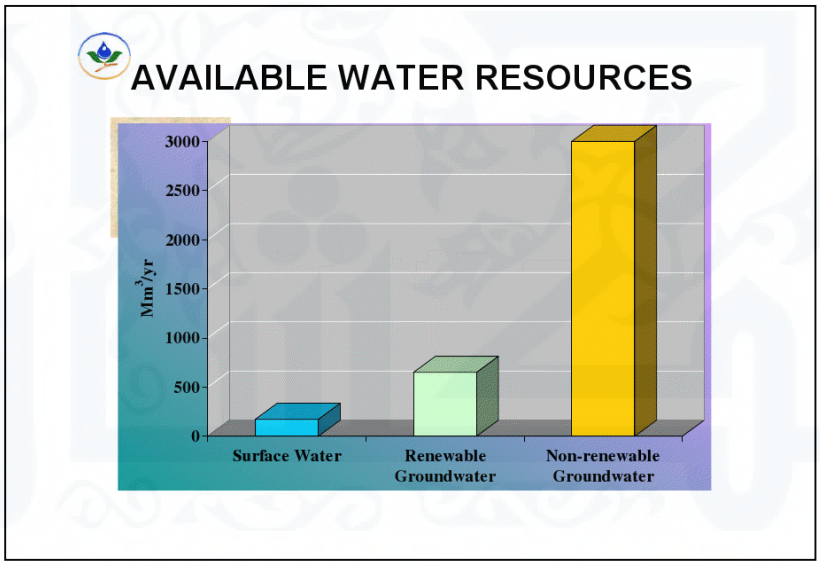

Figure 2 Available Water Resources in Libya

Source: Salem (2007)

Figure 2 gives an overview of available water compared to current consumption. The quantities show a disproportion between the total withdrawal and the annual available volume of

local water resources. Clearly there is a deficit, leading to deterioration of both water quantity and quality due to seawater intrusion.

The state of Libya without any doubt is in front of a serious water shortage due to an imbalance between limited water resources and its demands. The country's population has tripled since the 1950s. As a result of the population growth and the improvement of living standard, the country is facing a severe lack of water resources. Water shortages of about 1154 to 4339 Mm^3 have been estimated for the years 1998 and 2025, respectively. There is a vital need to focus on this problem properly to avoid serious impact on the economic development of the country (Wheida, E. 2004)

According to the reports published by the water resources institute (WRI), nine countries around the world are considered in water crisis as these countries are consuming water more than it can be replaced. Libya is the one of this country. In Libya rainfall (56 mm) generates an annual average flow of 98,000 Mm^3, but only small proportion of this rainfall is transformed into renewable water resources (Calzadilla, A., et al., 2005)

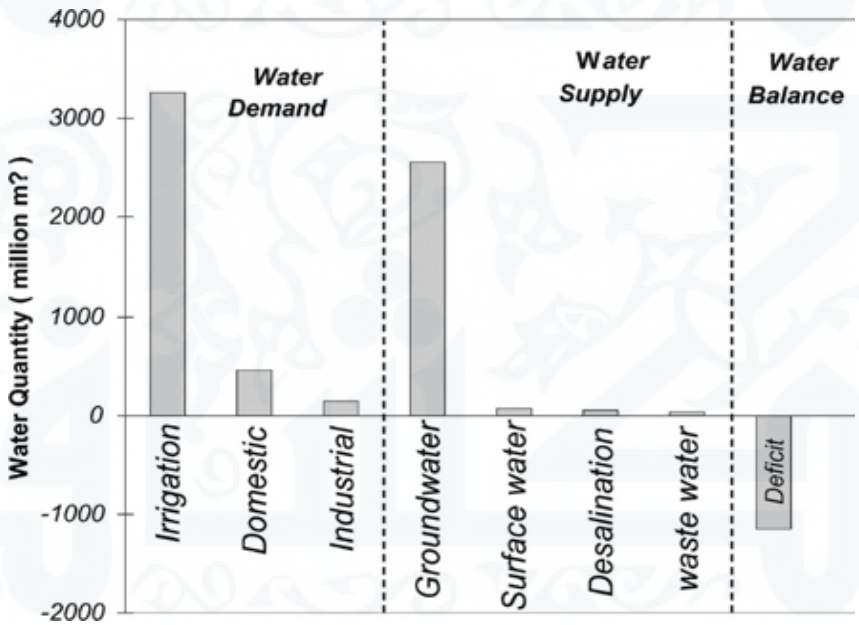

Figure 3 Situation of water resources in Libya

Source: Wheida (2004)

The underground water basins whose water is renewable are located at the north of Libya, Jifarah basin (200 mm^3, with an annual withdrawal of 1200 mm^3), Jabal Akhdar basin (200 mm^3 with a withdrawal of 600 mm^3), Hamada basin (475 mm^3 with a withdrawal of 150 mm^3) and three other basins (Murzuk, Sarir, and Kufra) contain substantial amount of water, but it is non-renewable (Salem, O. 2007), The above statistics clearly shows that water demand in Libya far exceeds the amount of available ground water resources. Agriculture is the biggest water consuming sector but this consumption would decrease because of water scarcity in the region. That is why the Libyan government is looking forward on the Man-Made River Project for at least preserving the areas which are irrigated at the moment with a hope to extend them.

5. Water demand

Libya has two choices to carry out its water demands: the Mediterranean Sea and groundwater from the Sahara Desert. Libya, neighboring the Mediterranean Sea in Northern Africa, is mostly desert. Large amounts of water and energy underlie much of that desert sand, that is, the groundwater accumulated from hydrological events that took place many thousands of years ago. Today Libya is making use of this water for the benefits of its people. Along the Mediterranean coast is the densely populated area and to enable the people of Libya to use the water, Libyan government has planned, designed, and implemented the world's largest and groundwater pumping and supply project. It is the Man-made River Project (Geriani, et al. 1998), Construction began in the mid -1980s and still continues.

In Libya, the Man-Made River Project provides about 75% of Libya's annual water demand (agriculture) from 1,000 wells, with some surface water reservoirs for temporary water storage. Man-Made River Project's first aquifer, the Kufra Basin in southeast Libya, has an estimated groundwater storage capacity of nearly 21,000 km^3 in the Libyan sector alone. Man-Made River Project's first stage supplies Benghazi and fills coastal reservoirs. Tripoli has been supplied since 1997. Ultimately Man-Made River Project is expected to provide 3,000 Mm^3 annually from its 30,000 km^3 aquifers. The goal is to supply 6Mm^3 per day to coastal populations. Although two-thirds of Man-Made River Project water was originally allocated to irrigation, but due to increasing demand in domestic sector it is consumed in households. Pessimists believe that the Man-Made River Project has one century of function; optimists claim five centuries. (Super-optimists mention 4,000 years.) Man-Made River Project officials say it will last 50 years (Goodland, R. 2008), In fact, the Man-Made River Project aquifers are huge and much in number but are still finite. The aquifers contain fossil water many thousands of years old and are not being recharged.

Water demand for irrigation is estimated at a volume of 4300 Mm^3 in 2005. This volume would increase to 6300 Mm^3 by 2025. Industry uses 4% of the Libyan water resources. Today the volume of water used by industries is 214 Mm^3, but it is expected that the demand will increase by the rate of 4%, which increases water demand for industry to 470 Mm^3 in 2025. Excessive extractions in ground water basins disturb salt levels, especially, when the basins are situated on

coast. It is a natural phenomenon which is likely to happen in the majority of the coastal basins of the countries.

6. Population and water resources in Libya

6.1. Population Growth

The human factor is of great importance in terms of impact on water resources in Libya. Moreover, it can be said that the human factor is fundamental and comes in first place, because of the people who live in this land and invest in and use all of its resources to their benefit (NBID, 2000).

This part of the study discusses population growth and distribution of population and its effect on water resources. Table 1 shows the evolution of population growth in Libya from the first official census in 1954 to the census of 1984. It can be seen that the population growth rate has increased from one census to another. It reached the rate of 3.70% in the period between 1954 to 1964, but that rate is not sufficiently accurate, because of the circumstances and conditions that surrounded the census in 1954; it was conducted during a bad economic situation and also when there was a lack of awareness among population, who were at the time mostly nomads. In addition, lack of mobility and rapid communication led to a large part of them not being covered by the census. However, it can be seen that the rate continued to rise during the period 1964-1973 when it reached 4.30%. Possibly, the rate of population growth increased during this period due to the relative stability experienced by the country after the discovery of major oil reserves in early sixties of the last century. The growth rate of the population in Libya achieved its maximum during the period between 1973-1984 reaching 4.48%. This is because it is during this period that the country began to invest oil revenues in the implementation of several development projects, and the population policy of the State in that period was designed to increase the population; the provision of housing for all citizens, many health facilities such as hospitals and polyclinics, added to the incentives that were given to families to encourage them to increase the number of children. There were also housing and family allowances, as well as free education and healthcare (NBID, 2000).

There is no doubt that the high rate of population growth in that period led to increased demand on water resources. This may led to the idea for a Man-Made River Project to transfer water from the water basins in the south of Libya to the centers of population concentration in the north of Libya which appears to have emerged in that period, and hence it can be deduced that there may be a high correlation between the population growth in that period and the emergence of the idea concerning the Man-Made River Project.

During the period 1984-1995, the rate of population growth in Libya decreased (2.80%), but this rate reached its lowest level in the last census of the population in Libya in 2006, which covered the period from 1995 to 2006. The rate fell to 1.80% due to certain economic factors such as rising living standards and the difficulty of providing basic necessities of life, the most important of which is housing. Other factors include the high levels of education and cultural diversity of the population, and the entry of women in different areas of work which plays a role in the low birth rate, in addition to the tendency of some families to use birth control (GIA, Census 2006)

Table 1 Population Growth for Libyan & Non-Libyan Population 1954–2006

Census	**Libyan population**	**Non-Libyan population**	**Total population**	**%**
1954	1,041,599	47,274	1,888,730	??
1964	1,515,501	48,868	1,564,369	3.70
1973	2,052,372	196,865	2,249,237	4.30
1984	3,231,059	411,517	3,642,576	4.48
1995	4,389,739	409,326	4,799,065	2.80
2006	5,298,152	359,540	5,657,692	1.80

Source: GIA Census 2006, p 40.

The country's population has tripled since the 1950s. As a result of the population growth and the improvement of living standard, the country is facing a severe lack of water resources. Water shortages of about 1154 to 4339 Mm^3 have been estimated for the years 1998 and 2025, respectively.

Wheida (2004) illustrates that the water deficit was amounting to about 1154 million cubic meters in 1998 and estimates that the deficit will undoubtedly increase in the future in response to continuous population growth and corresponding increase in water requirements for the domestic, agriculture and industrial sectors. Depending on population growth, industrial and agriculture, water demand between (8200) and (8840) million cubic meters have been forecasted

for the year 2025 with deficits of about 4339 million cubic meters assuming the present water use practices.

6.2. Distribution of Population and Water Resources in Libya

The distribution of population in Libya is characterized by the fact that is not equal over the country; the distribution of the population appears dispersed and chaotic, suggesting poor concentration and low population destiny. There are two distinct realms of population distribution, the first in the densely populated part in the north and the second is the low density part or the empty part in the south..

6.2.1 Densely populated part

The densely population density part in the far north of the country covering a coastal strip that along the Mediterranean Sea. This part contains most of Libya's population; more than 80% of the total population is concentrated here is spite of the area good for human habitation being limited, which represented not more than 10% of the country. the population of this part is around 4,083,822 according to the 2006 census and is distributed in several cities and villages, especially around major cities such as Tripoli, Benghazi, Misurata, al-Zawiah, and Darnah. The largest population in Libya is in the city of Tripoli; more than a million people are concentrated in this city, equivalent to about a quarter of Libya's population. The city of Benghazi is ranked second, where currently more than 674 951 people are located, which represents 13.8% of the total population. In addition to Tripoli and Benghazi, there are some other cities where the population is concentrated, such as Misurata which has 10.1% of the total population and the city of al-Zawiah where currently 7.95 of the total population of Libya is located (GIA, Census 2006), Chia-Lin Ban (1949) stated that over 90% of the Libyan population were living in the coastal region

It should be noted that the phenomenon of concentration of the population in the cities of Tripoli and Benghazi is not new, as is shown in the results of the population census in 1954, which was the first census in Libya. At that time, the proportion of population concentration in these two cities amounted to 34% of the total population (Alawar, A. 2002).

The concentration of population in the northern part of Libya has to lead to an increased amount of water being consumed in the cities. Perhaps the best example to illustrate the effect of concentration of population in the northern part of Libya on water resource is what has happened in the plain of Benghazi, where the population concentration in this region and increased demand for water in different uses has led to a low level of water in the aquifer. It was observed that there has been a lower level of underground water in the plain of Benghazi by a distance of more than a meter and a half rate of decline of water supply in the reservoir after 1977 is nearly five times the rate of compensation (El-Deeb, M. 1997).

6.2.2 Low density part

This range encompasses the greater part of Libya, as it represents about 90% of the total area. Al though the area is vast, the population is limited; not exceeding about 20% of the total population, and the population, and the population density is low in this part reaching .084 inhabitants per 1 km^2. The decrease in the proportion of people in this part is due to the ruling desert conditions. The Great African Desert covers most parts of this range, and it is one of the hottest deserts in the world, so being marked by harsh climatic conditions, it is not conducive to human settlement. The temperature rises during the day, rain is almost non-existent, and the soil in this part of the desert is poor, inadequate for agriculture. All these conditions have made this region's environment unsuitable for the population which has migrated and increased the concentration of population in the north of the country. Thus the rest of the country's total area is left virtually uninhabited except for some populations in small scattered areas of oases, where these populations live on ground water from these oases. Because of the low population in the south of Libya, these areas have not been exposed to the problems of pressure on water resources as has happened in the north (Hamdan, J. 1993).

7. Discussion

The above overview discovered that the population growth rate is the most important factor affecting water resources; the more the population growth rate the greater the demand for water. Libya's population growth rates are among the highest in the world. In recent years however, a gradual decrease in the growth rates from over 4% to less than 3% was noticed. Accordingly, projection of future population based on past and present trends in growth rates could be generated as shown in Table 2

Table 2 Population Growth

Year	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2025
Population (10^6)	4.8	5.7	6.7	7.8	9.0	10.3	11.7

Source: Miludi 1995

Table 3 shows the available water resources which amounts to 3,820 Mm^3/yr of which 170 Mm^3 is in the form of surface water, 650 Mm^3 is the annual recharge to groundwater and 3000 Mm^3 is the acceptable reduction rate of the non-renewable aquifers. The latter is independently determined for each basin on the basis of its hydro geological characteristics

Table 3 Available Water Resources

Source	Potentially available water(Mm^3/yr)
-Surface water	170
-Renewable groundwater	650
-Non-renewable groundwater	
Gefara Plain	25
Jabal Akhdar	25
Kufra & Sarir	1300
Hamada	150
Murzuk	1500
TOTAL	3820

Source: Miludi 1995

Table 4 The Overall Water Balance Projected for the Year 2025

Year	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2025
Supply (Mm^3)	3820	3820	3820	3820	3820	3820	3820
Demand(Mm^3)	3885	4493	5128	5794	6495	7236	8022
Balance (Mm^3)	-65	-673	-1308	-1974	-2675	-3416	-4202

Source: Miludi 1995

When calculated for each of the five regional water basins, the deficit in the water is more pronounced in the highly populated northern plains, namely Gefara, and Jabal Akhdar for the year 1995.

Elhassadi (2007) estimated that if available resources remain constant at 2005 level the deficit will increase from around 76% of the total demand to about 86% by the year 2025.

With respect to the distribution of population in Libya, there are two ranges of main population; the first one is located in northern Libya, which is characterized by the overcrowding population, the same time bringing about a negative impact on water resources in northern Libya. The concentration of population in those areas has led to increased demand for water, which in turn has led to the low level of water in some areas and vulnerability to pollution in other regions. The second is in the central and southern parts of Libya, the uninhabited range, where there is a lack of population, and therefore these areas do not suffer from problems of water shortage or contamination. Therefore based on this study it is found that the population distribution in Libya tends to have a negative impact on water resources.

8. Conclusion

This article almost clearly explains the deficiency of water that Libya is and will be facing in future. The data collected leave no doubt in understanding the overall dearth in water resource and water supply in Libya. The population growth and population distribution of Libya further explains the current insufficiency of water supply and demand.

Most of the available water is consumed in agriculture; very less is available for industry and domestic use. Moreover, availability of water in Libya is mostly not subject to water reuse because most of the water sinks to river basins and flows to other countries. Existing condition of water do not provide sustainable alternative to surface water development, thus create enormous pressures on ground water resources. Groundwater represents the main source of water supply in Libya. population growth rate is the most important factor affecting water resources. In respect to population distribution, the concentration of population in the north has led to increased demand for water, which in turn has led to the low level of water in some areas and vulnerability to pollution in other regions, while because of lack of population in the south part; these areas do not suffer from problems of water shortage or contamination

References

[1] Abdelrhem M., Rashid, K and Ismail, A., 2008. Integrated groundwater management for Great Man-Made River project in Libya, European. *Journal of Scientific Research* 22(4): 562-569.

[2] Alawar, A. 2002. Indicators for sustainable development in the Mediterranean Coastal Regions. National Report of Libya: 10-12. In Arabic

[3] Calzadilla, A, A.B., Katrin, R. and Richard, S. J. 2005. The economic impact of more sustainable water use in agriculture: A computable general equilibrium analysis. *Journal of Hydrology* 384(292).

[4] Chia-Lin Ban. 1949. The population of Libya. Population Investigation Committee 3(1):10

[5] El-Deeb, M. 1997. Geo-political: a contemporary perspective. Cairo: Egyptian Anglo Library Publications, p 21. In Arabic

[6] Elhassadi, A. 2007. Pollution of water resources from industrial effluents a case study- Benghazi. *Libya. Desalination* 222(1-3): 287

[7] Geriani, A, Essamin, O. Gijsbers, P and Loucks, D., 1998. Cost-effectiveness analysis of Libya's water supply system, *Journal of Water Resources Planning and Management*

[8] Goodland, R. 2008. How Libya could become environmentally sustainable, Libyan Studies.

[9] Hamdan, J. 1993. *The Libyan Arab Republic: a Study in Political Geography*. Cairo: Alam al-Kutub Publisher. Pp 75-89. In Arabic

[10] Libyan Statistic Agency, GIA Census 1973, 1984, 1995 and 2006 Libyan, Tripoli city. p 40

[11] Loucks, D. 2004. The Great Man-Made River in Libya: Does it Make Sense?. Lecture in fluid Mechanics, Cornell University-USA

[12] Miludi, A. 1995. Water policies in the Libyan Arab Jamahiriya, General Water Authority, Tripoli, Libyan Arab Jamahiriya

[13] (NBID) National Body for Information and Documentation 2000. Report on population. Pp2-8. In Arabic

[14] Salem, O. 2007. Management of Shared Groundwater Basins in Libya, African Water Journal 1: 1. http://www.uneca.org/awich/.html

[15] Wheida, E. 2004. Desalination as a water supply technique in Libya. *Desalination* 165: 89–97.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس – يناير 2016

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

د. علي سعيد عبدالله الشريف

(قسم مقارنة الأديان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة بحري- السودان)

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

مُلخص الدراسه:

تهدف هذه الدراسه إلي إكتشاف العلاقه بين الإستثمار الأجنبي المباشر وعديد من المتغيرات المستقله الأخرى مثل الإستثمار الخاص المحلي والإستثمار الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ودرجة الإنفتاح الإقتصادي ومستوى التضخم. وقد بينت نتائج الدراسه أنه توجد علاقه سلبيه بين الإستثمار الخاص المحلي وأن هذه العلاقه معنويه, كما أنه توجد علاقه إيجابيه بين الإستثمار في القطاع الحكومي ودرجة الإنفتاح الإقتصادي، بالإضافه إلي وجود علاقه سلبيه بين الإستثمار الأجنبي المباشر وكلٍ من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم.

Abstract:

This paper aims to discover the relationship between the foreign direct investment and many variables such as the local private investment, national gross product, openness, and inflation rate. **The empirical results** suggest that there is a negative relationship between foreign direct investment and local privet investment. The findings also reveal that there is a positive relationship between foreign direct investment and both government investment and openness. Third; there is a negative relationship between foreign direct investment and both gross national product and inflation rate.

أولا : مقدمة

سعيا لتنويع قاعدة الإنتاج وتنويع مصادر الدخل أصبحت قضية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الشغل الشاغل لكثير من البلدان المتقدمة والنامية، وليبيا كأحد هذه البلدان كانت ولا تزال تسعى للحصول على تدفقات أكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بغية الحصول على الآثار المصاحبة لجلب هذه الاستثمارات إليها .

ثانيا : مشكلة البحث

عندما بدأت ليبيا في التحول من الاقتصاد الشمولي إلى مشاركة القطاع الخاص بدأت في إصدار الكثير من القوانين التي تنظم عمل هذا القطاع والسماح له بالمشاركة الواسعة في النشاط الاقتصادي . وعلى الرغم من إصدار هذه القوانين وخاصة تلك تتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشر إلا أن تدفقات هذه الاستثمارات لاتزال متوافقة ولا تصل إلى المستويات التي تحصل عليها نظيراتها في البلدان النامية الأخرى لهذا استوجب معرفة ما هي أهم محددات هذه الاستثمارات وكيفية التأثير عليها؟

ثالثا : أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من معرفة وتحليل أهم محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يساعد الدولة في تقليل الاعتماد على القطاع الحكومي وإعطاء دور أكثر للقطاع الخاص وخصوصا الأجنبي وذلك نظرا لضعف القطاع الخاصالمحلي، وكذلك الاستفادة من عوائد هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقوية الاقتصاد الليبي .

رابعا : فرضية البحث

هناك العديد من المحددات الهامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي وهي متفاوتة من حيث الأهمية .

خامسا : الهدف من البحث

قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي .

سادسا : مفهوم ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

أ) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمار الدولي وفي ظله يقوم مقيم ما بالمساهمة في أمر امتلاك مشروع في دولة أخرى ويعكس هذا الاستثمار منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي من خلال القوة التصويتية التي تعكسها حصة لا تقل عن 10% من أسهم المشروع (عبيد،2002).

وتعرف المجموعة البريطانية الملكية المعنية بالشؤون الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تملك دولة أو رعاياها لنسبة من أسهم أحد المشروعات في دولة أخرى على أن تضمن هذه النسبة للطرف الأجنبي والإشراف والسيطرة على المشروع (عبدالله ،2005) .

كما تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة طبيعية أو نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي في الأجل الطويل ، بهدف التأثير بصيغة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات وتسويقها (عزت وآخرون،2000).

ب) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة

1 . حجم السوق واحتمالات النمو :

يمثل حجم السوق في الدولة المضيفة محدداً هاماً في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعبر عنه بعده مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجماليأو عدد السكان أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اذا يلاحظ أن كبر حجم السوق يشجع على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة. وقد أشارت الكثير من الدراسات عن وجود علاقة إيجابية بين معدل النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد أشارت دراسة **(Jaumotte, 2004)**التى أجريت اقتصاديات 71 دولة نامية خلال الفترة 1980-1999 إلى أن حجم السوق في منطقة التجارة الاقليمية (RAT) كان له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء بينما دراسة **(Wijeweer & Mounter, 2008).**

أشارت في تحليلها واختبارها للعلاقة طويلة الأجل للعوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار في سيرلانكا توصلت إلى أن هناك عديد من المتغيرات التى تلعب دوراً إيجابياً في جذب الاستثمار ومن أهمها الناتج المحلي الإجمالي.

2 . مدى وفرة الموارد الاقتصادية:

إن المحدد المتعلق بحجم الموارد سواء الطبيعية أو البشرية ومستوى كفاءتها يستحوذ على درجة عالية من الأهمية في تشجيع وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مناطق العالم. حيث أن توافر مدخلات الإنتاج بكفاءة يعتبر أولوية بالنسبة للمستثمر الأجنبي عند قيامه بحساب عناصر التكلفة للعملية الاستثمارية.

وتؤكد المراحل المختلفة لتطور حركة وطبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذه الحقيقة، حيث أن توافر الموارد الطبيعية في بعض الدول النامية حفزت دخول الشركات الدولية النشاط هذه الدول للقيام للاستثمارات وبصورة خاصة لها لتحقيق التكامل الرأسى مع الدول الأم كما في حالة قطاع الصناعات الاستخراجية في الدول النفطية **(على، 2008).**

أما بالنسبة للعنصر البشرى فيلاحظ أن لعنصر العمل وتكلفته ومدى كفأته دوراً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أى أن انخفاض تكلفة عنصر العمل قد يشجع على تدفق المزيد من

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ما دون غيرها، حيث يتجه إلى مجالات كثيفة عنصر العمل، ورغم أهمية هذا المحدد في تعظيم أرباح الشركات الأجنبية، الا انه قد لا يحظي بالاهتمام الكافي من قبل الشركات مقارنة بالمحددات الاقتصادية الأخرى.

ويمكن ارجاع ذلك إلى أن عنصر العمل يمثل احد بنود التكلفة وليس الكل، كما أن تلك الشركات يمكنها تخفيف تكلفتها الإنتاجية إلى أدني حد ممكن في حالة ارتفاعها من خلال رفع كفاءة العاملين عبر برامج التدريب، بالإضافة إلى دور اقتصاديات الحجم في هذا الخصوص.

وتشير دراسة **(عبد الواحد، 1999)** إلى أن مستوى المهارة للعمالة يلعب دوراً هاماً في اتخاذ القرار الاستثماري الخاص باختيار الموقع في حالة التخصص في المراحل الإنتاجية. بحيث يكون من المرغوب فيه تحديد مواقع العمليات كثيفة العمالة غير الماهرة في الاقتصادات منخفضة الأجر، ومواقع العمليات كثيفة العمالة الماهرة في الدول الصناعية الأكثر تقدماً.

3 . سعر الصرف

وهو السعر الذى يتم عنده مبادلة أحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي.

ويؤثر ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه تأثيراً مباشراً على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج والعمالة والمواد والأجور وتكاليف النقل – وبالتالى تختلف التكاليف من دولة لأخرى مما يؤدى إلى عدول القرار الاستثمارى عن الاستثمار في دولة معينة ويتحول إلى دولة أخرى.

وللتغير في سعر الصرف تأثير في سعر الفائدة، وبالتالى فان كلفة الاستثمار سوف تختلف مما ينعكس على الاستثمار المحلي والأجنبي.

وكذلك يؤثر على الصناعة المحلية، إذ الانخفاض في سعر الصرف يؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة المحلية، وبالتالي التأثيرات إيجابية على قطاع الصادرات والميزان التجاري، وبالتالي النشاط الاستثمارى في البلد.

وللتغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة في أسعار الصرف بالزيادة أو النقصان تأثير على المستثمرين انفسهم حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثرواتهم مما ينعكس ويؤثر على القرار الاستثماري.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى العلاقة بين التغيرات في سعر الصرف وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر فقد أشارت دراسة **(Xing, 2005)**التى قامت باختبار العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية المتدفقة على الصناعات الصينية خلال الفترة من 1981 إلى 2002 إلى أن انخفاض قيمة العملة الصينية كان له تأثير كبير في تدفقات هذه الاستثمارات على قطاعات الصناعة في الاقتصاد الصيني، أى أن استجابة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لليابان كانت مرنة للتغيرات في سعر الصرف الحقيقي للعملة الصينية.

أما دراسة**(Ramirez, 2000)** فقد توصلت إلى أن سعر الصرف الحقيقي في تشيلي يعتبر من أهم المحددات التى لها تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شيلى وذلك من خلال تحليل بيانات عن الفترة 1985 – 2000 باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

4 . معدل التضخم :

من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثيراً مباشراً على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي حركة رأس المال. كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التى تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما لارتفاع التضخم في الدول المضيفة تباعته على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثمارى، ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعرى، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10% سنوياً فاذا ما بلغ 30 أو 40% أو تجاوز 100% سنوياً، يدخل منطقة الخطر سواء بالاستثمارات المحلية أو الأجنبية، بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثمارى، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل **(صقر، 1999 ص 27).**

وقد أشارت دراسة **(Schneidir and Freg 1985)** والتى شملت 54 دولة نامية إلى وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لأن ذلك يمثل مؤشراً لضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة ومن ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة.

5 . درجة الإنتاج على العالم :

من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيداً عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذى يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج) وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه مهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيداً عن فرض القيود **(عز العرب، 1988).**

ومن هنا تظهر أهمية هذا المحدد في جذب وتحفيز المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة. وهناك العديد من المقاييس لهذا المحدد مثل نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي الإجمالي، والتخفيضات في القيود التعريفية وغير التعريفية، وتم طرح عدة مقاييس للانفتاح، وفقا لها يتم الاقتصاد بالانفتاح اذا توافرت الشروط التالى**(عبيد، 2002 ص 65):**

- أن يكون متوسط معدل التعريفة الجمركية أقل من 40%.
- أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20% من معدل الصرف الرسمي.
- عدم وجود تدخل حكومي.
- عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.

وقد أشارت دراسة **(Batten &Vinh, 2006)** إلى وجود علاقة قوية وإيجابية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في البلدان التى توجد بها درجة انفتاح عالية للتجارة الخارجية.

وأشارت دراسة **(Pushak wale &Otheres, 2008)** التى قامت باختيار محددات الاستثمارات الأجنبي المباشر في الأسواق الصاعدة في الدول النامية مع بعض البلدان الأفريقية ذات الاقتصاديات الصاعدة وتوصلت الدراسة إلى أن معدل الانفتاح له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي لهذه البلدان.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

6 . معدلات الاستثمار العام :

يعتبر الاستثمار العام أحد المتغيرات الرئيسية المفترض نظرياً تأثيرها على الاستثمار الخاص، وقد استرعت هذه العلاقة اهتمام الباحثين في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ويأتى هذا الاهتمام نتيجة الرغبة في معرفة درجة هذا التأثير وفيما اذا كان إيجابياً أو سلبياً على الاستثمار الخاص.

فمن ناحية فإن زيادة الاستثمار العام يؤدى إلى انعاش الاقتصاد كما أكد "كينز" حيث تؤدى إلى زيادة الطلب الكلي من خلال مضاعف الإنفاق مما يحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم لمواجهة هذه الزيادة في الطلب وفى هذه الحالة تكون العلاقة إيجابية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

وبالتالي من الممكن أن تؤثر نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد يكون الاستثمار العام مكملاً للاستثمار الخاص ومن ثم دعمه وتشجيعه اذا شملت تلك الاستثمارات انفاقاً على البنية الأساسية مثل : المدارس، شبكات النقل، والمياه ومرافق الصرف الصحي وتأمين الطاقة، وسائل الاتصال ووسائل التخلص من النفايات.

فالمشاريع في هذه المجالات تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيع على زيادة معدلات الاستثمارات **(العقلا، 1996 ص 73).**

حيث أن عدم كفاية البنية الأساسية يزيد من صعوبة القيام بالنشاط الإنتاجي ويزيد من تكاليف الإنتاج ربما إلى حدود التكلفة المانعة، ويمثل ذلك قيداً على عملية الاستثمار ويجعل المناخ العام للاستثمار غير ملائم مما يقلل من العوائد المتوقعة من الاستثمارات حيث تضطر المشروعات الاستثمارية إلى إقامة بعض هذه الخدمات **(نجا، 1995 ص 84).**

وقد أشارت دراسة **(Asiedu, 2001)** التى قارنت بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول أفريقية أخرى، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن لتطور البنية التحتية دوراً هاماً في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول غير دول أفريقيا جنوب الصحراء.

وكذلك دراسة **(Asiedu, 2005)** أشارت إلى أن وجود بنية تحتية جيدة له تأثير مهم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول مل الدراسة وشملت 22 دولة أفريقيا خلال الفترة (1984-2001) وكان هدف الدراسة تحليل أهم المتغيرات التى لها دور في جذب الاستثمار الأجنبي.

ثامنا : مؤشرات الاستثمار الدولية وموقف ليبيا منها :

تعد المؤشرات اداة فعالة لقياس مدى التقدم المستهدف صوب النتائج المنشود للتنمية المستدامة، ومن هنا نجد أن المؤشرات تخدم العديد من الأغراض، ممن حيث فعاليتها في قياس التنمية فانها تقدم تصوراً معيارياً رقمياً يمكن حسابه ودمجه في معادلات ومقارنته بالدول الأخرى دورياً، بحيث يعطي صورة واضحة عن حاله التنمية في الدولة مقارنة بالدول الأخرى.

ومن حيث فعاليتها في اتخاذ القرار وفي مراقبة التنفيذ، فانه يمكن من خلالها متابعة التغيرات الدورية نحو التقدم او التراجع في تحقيق الأهداف.

ومن هنا يتم الاعتماد على تقييم المناخ الاستثمارى ومعدلات أداء اقتصاديات البلدان والمتعلقة بقدرة هذه البلدان على جذب الاستثمار اليها على مؤشرات تصدر عنمعاهد متخصصة، ومنظمات دولية مثل (الاونكتاد، والمصرف الدولي) ومنظمات عربية للاستثمار.

ويمكن تحليل بعض هذه المؤشرات الدولية وتقييم حالة الاقتصاد الليبي على النحو التالي:

أ) المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية ومناخ الاستثمار :

1. **مؤشر التوازن الداخلي .**

والذى يعبر عن العجز فى الميزانية الى الناتج المحلي الإجمالي وقد سجلت ليبيا ثلاث نقاط موجبة فقاً لهذا المؤشر ، وبالتالي فهي تقع فى منطقة تحسن كبير فى الاستثمار وفقا لدليل المؤشر المركب ، فى حين وقعت الكثير من الدول العربية فى منطقة عدم تحسن الاستثمار ، حيث سجلت قيم سالبة مما يعني أن هذه الدول تعاني من ارتفاع فى نسبة عجز الميزانية إلى ناتجها الإجمالي ، وبلغ متوسط إجمالي الدول العربية 37 . موجب نقطة وفق هذا المؤشر .

2. **مؤشر التوازن الخارجي**

والذى يعبر عنه نسبة العجز فى الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي . ووفقاً لهذا المؤشر نجد أن ليبيا كذلك وقعت فى منطقة تحسن كبير فى مناخ الاستثمار حيث سجلت ثلاث نقاط موجبة ، فى حين سجلت العراق ادنى النقاط كونها سجلت ثلاث نقاط سالبة ، وهو ماتبين وقوعها فى منطقة عدم تحسن فى مناخ الاستثمار ، بينما نجد أن بقية الدول العربية تراوحت بين ثلاث موجبة ونقطتين سالبتين ، وكان المتوسط العام لهذه الدول قد سجل نقطة واحدة ايجابية .

3. **مؤشر السياسية النقدية .**

ويعبر عنه بمعدل التضخم . وكانت ليبيا سجلت انخفاضاً بنقطة واحدة عن المؤشرات السابقة إلا أنها لا زالت فى منطقة تحسن كبير فى مناخ الاستثمار ، حيث سجلت نقطتين موجبتين ، وتراوحت بقية الدول العربية ما بين صفر ونقطتين إيجابيتين بما يعني وقوع بعضها فى منطقة عدم تحسن فى مناخ الاستثمار ، وبلغ المتوسط العام الإجمالي للدول العربية وفق هذا المؤشر نقطة موجبة واحدة و 47. من النقطة.

ونجد أن ليبيا وفق هذه المؤشرات الثلاث تصدرت قائمة الدول العربية ، وذلك كون تراوحت نقاطها بين نقطتين وثلاث نقاط موجبة ، وبالتالي قوعها في منطقة تحسن كبير فى مناخ الاستثمار .

والجدول التالي يبين وضعية ليبيا وفق المؤشرات السابقة مقارنة بالدول العربية الأخرى .

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

جدول (1) المؤشر المركب لمكونات السياسية الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية عام 2009

الدولة	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية
الاردن	(1)	3	2
الامارات	0	2	2
البحرين	(3)	3	0
تونس	(1)	1	1
الجزائر	(3)	0	0
جيبوتي	(2)	3	2
السعودية	(3)	3	1
السودان	(1)	(1)	1
سورية	(1)	0	2
العراق	(3)	(3)	2
سلطنة عمان	2	0	2
قطر	3	3	2
الكويت	3	3	2
لبنان	1	0	2
ليبيا	3	3	2
مصر	0	(1)	0
المغرب	(1)	0	1
موريتانيا	1	2	2
اليمن	(1)	(2)	2
المتوسط	.37	1	1.47

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2009 ، ص 234 .

جدول (2)

دليل المؤشرالمركب

أقل من 1	من 1 إلى 2	من 2 إلى 3
عدم تحسن فى مناخ الاستثمار	تحسن فى مناخ الاستثمار	تحسن كبير فى مناخ الاستثمار

ب) المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر شهرياً عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويغطى 18 دولة عربية من 140 دولة يشملها المؤشر ، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي : مؤشر تقييم المخاطر السياسية ، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ، ومؤشر تقييم المخاطر المالية ، وتنخفض درجة المخاطر كما ارتفع المؤشر .

ووفقاً لهذا المؤشر نلاحظ أن ليبيا حصلت على 81% ومن ثم تساوت مع مثيلاتها من حيث كونها تتمتع بتقييم مخاطر منخفضة جداً ، إلا أنها لم تسجل تقدماً ملحوظاً بين عامي 2007 و 2008 .

جـ) مؤشر اليورو منى للمخاطر القطرية :

ويصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورو منى بمعدل مرتين فى العام ، ويقيس المؤشر قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية ، كخدمة الديوان الخارجية ، وسداد قيمة الواردات فى مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس المال وأرباحه ، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التى تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية ، بالاستناد إلى نتائج عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة ، وكلما ارتفعت النسبة المئوية دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر ، ويغطى المؤشر 185 دولة منها 20 دولة عربية .

وطبقاً لهذا المؤشر نلاحظ أن ليبيا سجلت تقدما فى 2008 على عام 2007 بمعدل نقطة مئوية واحدة ، ولكنها ظلت تصنف على انها ذات مخاطر مرتفعة ، بينما حصلت مثيلاتها على تضيف منخفض المخاطر .

د) مؤشر الانستيتوشنالانفستور للتقييم القطري :

ويصدر عن مجلة الانستيتوشنالانفستور منذ عام 1998 بمعدل مرتين في العام، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد

والمحللين في البنوك العالمية، والشركات المالية الكبرى ويغطى المؤشر 173 دولة من بينها 20 دولة عربية.

وصنف هذا المؤشر ليبيا على انها دولة مرتفعة المخاطر حيث تحصلت على نسبة 49% في عام 2008 وهو تحسن بمقدار 1.3 نقطة مئوية عن عام 2007، بينما صنفت الدول الأخرى المماثلة لها على انها منخفضة المخاطر.

هـ) مؤشر وكالة دان اند براد سترتيت للمخاطر القطرية :

يقيس هذا المؤشر المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييمات هذا المؤشر لـ 132 دولة من بينها 17 دولة عربية .

وتتراوح تقييمات هذا المؤشر بين DB1 (أقل مخاطر) و DB7 (أعلى مخاطر) وتحتوي كل قيمة (ماعدا الأخيرة) على قيم فرعية من a إلى d حيث أن d تمثل مخاطر أقل من b وهكذا . ويتضح من هذا المؤشر ان ليبيا قد حصلت على DB4d والذى يعني مخاطر معتدلة ، ومن ثم وجود حالة من عدم التأكد بالنسبة للعائدات المتوقعة ، ينصح الزبائن بأخذ الأحتياط ضد الخسائر المحتملة، كما يعني تردي ملامح المخاطر الكلية نتيجة لتطورات سياسية واقتصادية وتجارية سلبية (مركزة البحوث الاقتصادية ، 2010) . أما مثيلاتها فقد تحصلت على تقييمات مخاطر منخفضة .

و) مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية :

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وتصنف الدول إلى مجموعتين، مجموعة الدرجة الاستثمارية Aوالتى بدورها تتفرع إلى أربعة فروعة من A1 إلى A4، ومجموعة درجة المضاربة وتمثلها الحروف D, C, B ويغطي المؤشر 164 دولة من بينها 20 دولة عربية.

واعطى هذا المؤشر لليبيا التصنيف C، الذى يعني بيئة سياسية واقتصادية غير مستقرة جداً، وسجل دفع ردى، بينما أحرزت مثيلاتها التصنيف A2، والذى يعني بيئة سياسية واقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار وسجل دفع جيد جداً، واحتمال ضعيف لعدم الوفاء بالدين **(مركز البحوث الاقتصادية، (ج) 2010).**

جدول (3)

درجة المخاطر القطرية فى ليبيا مقرنة مع دول عربية مماثلة لها

البلد	المؤشر المركب		مؤشر اليورو منى للمخاطر القطرية		مؤشر انستيتوشنال للمخاطر القطرية		مؤشر دان وبراد سترت		مؤشر كوفاس	
	140 دولة	140 دولة	185 دولة	185 دولة	173 دولة	173 دولة	132 دولة	132 دولة	164 دولة	164 دولة
	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

ليبيا	81.3 منخفضة	81.5 منخفضة	25.3 مرتفعة	26.3 مرتفعة	47.7 مرتفعة	49. مرتفعة	DB4d معتدلة	DB4d معتدلة	C مرتفعة	C مرتفعة
الامارات	84.5 منخفضة	83.5 منخفضة	77.4 منخفضة	76.2 منخفضة	76.8 منخفضة	80.3 منخفضة	DB2a منخفضة	DB1d منخفضة	A2 منخفضة	A2 منخفضة
السورية	81.3 منخفضة	80.3 منخفضة	77.4 منخفضة	76.2 منخفضة	76.8 معتدلة	72.8 منخفضة	DB2d منخفضة	DB3a منخفضة	A4 منخفضة	A4 منخفضة
قطر	79 منخفضة	78.8 منخفضة	69.4 منخفضة	71.1 منخفضة	69.6 منخفضة	78.2 منخفضة	DB2a منخفضة	DB2a منخفضة	A2 منخفضة	A2 منخفضة
الكويت	86 منخفضة	84.8 منخفضة	75.5 منخفضة	78.1 منخفضة	74.9 منخفضة	77.7 منخفضة	DB2C منخفضة	DB2a منخفضة	A2 منخفضة	A2 منخفضة

المصدر : مركز البحوث الاقتصادية ، (ج) 2010 ، ص 312 .

ز) مؤشر الحرية الاقتصادية :

يعتبر تقدير مؤشر الحرية الاقتصادية من النشاطات البحثية التى تصدر عن مؤسسة هيرتاج(Heritage Foundation) بالاشتراك مع صحيفة وول ستريت (Wall Street Journal) منذ عام 1995، حيث يستخدم هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال النظر إلى الحريات العشر المكونة للمؤشر.

ويتم قياس درجة كل حرية في المدى من 0% إلى 100%، حيث أن 100% تمثل الحد الاقصى لمؤشر الحرية، وهي تعني احسن بيئة اقتصادية أو مجموعة سياسات مناسبة للحرية الاقتصادية والعكس بالنسبة لـ 0%.

والجدير بالذكر أن الكثير من الحريات العشر تم حسابها على أساس بيانات رقمية ثم تحويلها إلى هذه الدرجات.

ويصنف المؤشر الدول حسب هذه النسبة إلى أربع مجموعات وهي :

1- (0% - 49.9%) تدل على حرية اقتصادية معدومة.
2- (50% - 59.9%) تدل على حرية اقتصادية ضعيفة.
3- (60% - 69.9%) تدل على حرية اقتصادية معتدلة.
4- (70% - 79.9%) تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
5- (80% - 100%) تدل على حرية اقتصادية كاملة.

وللمزيد عن هذا المؤشر انظر **(مركز البحوث الاقتصادية، (ج) 2010)** وقد انضمت ليبيا إلى الدول يغطيها هذا المؤشر في وقت مبكر وذلك في عام 1996، ومنذ ذلك الحين وحتى الأن

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

تصنف ضمن الدول المعدومة الحرية الاقتصادية، حيث لما تتجاوز درجة الحرية فيها (43.5%) وعلى الرغم من التحسن البسيط الذى طراء على درجة الحرية الا انها كانت ومازالت ضمن العشر دول الأخيرة على هذا المؤشر.

اما اقليميا وعربيا فان ليبيا لا تزال تحتل المرتبة الأخيرة ايضا ضمن الدول المصنفة، وهي الدولة العربية الوحيدة ذات الحرية المعدومة وفقا لمؤشرسنة 2009.

وبالنظر إلى الحريات العشر نرى ان الحرية المالية والنقدية والحرية التجارية تمثل مصادر القوة للاقتصاد الليبي، أما باقي الحريات فهي منخفضة جداً، وتعاني من مشكلات حقيقية، بمقارنة ليبيا مثلا بالدولة الأولي عالميا وهي هونج كونج، والدولة الأولى اقليميا وهي البحرين خلال مؤشر 2009، كما هو مبين بالجدول رقم (4-14) نلاحظ ان الحريات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والحرية المالية والنقدية، والحرية التجارية، وحجم التدخل الحكومي تعتبر مرتفعة نسبيات مقارنة بالمتوسط العالمي، بل تعتبر قريبة لنظيراتها في كل هونج كونج والبحرين.

بينما تزايدت الفجوة بشكل كبير جداً في حرية الملكية حيث تحصل ليبيا فقط على 10 درجات، بينما تحصل البحرين على 60 درجة وهونج كونج على 90 درجة، وتقل هذه الفجوة في بقية المؤشرات بشكل بسيط على ماهو الحال في مؤشر الملكية، حيث تتراوح بين 20 و 30 درجة.

ح) مؤشر التنافسية العالمية :

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنافسية العالمية سنوياً منذ 1979 عن المنتدى الاقتصادى العالمي (WEFOROM) والذى تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول.

ويشمل هذا المؤشر لعام 2009 ، 133 دولة منها 14 دولة عربية مقابل 134 دولة خلال العام 2008. وعند مقارنة ليبيا بمثيلاتها من الدول العربية وفقا لهذا المؤشر نجد أن ليبيا تراجعت ثلاث درجات من حيث ترتيبها عالميا حيث اصبحت 91 عام 2010/2009 بعد ان كانت 88 في عام 2009/2008 هو ترتيب متدني جداً في كلتا السنتين.

وحافظت على نفس الترتيب عربيا، حيث احتلت الترتيب 12 خلال عامي المقارنة، بينما نجد أن قطر احتله ترتيبات عالية، على الرغم من تراجعها اربع مراتب، الا انها لا تزال تحتل الترتيب 26 عالمياً، وتحتل الترتيب الأول عربياً.

وتبادلت السعودية والامارات التراتيب، حيث كانت الامارات تحتل الترتيب الثاني عربيا خلال عام 2009/2008 وتراجعت التى الترتيب الثالث تاركه هذه المرتبة للسعودية في عام 2010/2009.

وهكذا الحال بالنسبة للبحرين والكويت في المراتب الأخرى.

جدول (4)

مؤشر التنافسة العالمي مقارنة ليبيا بمثيلاتها فى الدول العربية

خلال عامي (2009/2008) و (2009 / 2010)

2009/2008			2010/2009		
الدول	الترتيب عالميا 133	الترتيب عربيا	الدول	الترتيب عالميا 133	الترتيب عربيا
قطر	22	1	قطر	26	1
الامارات	23	2	الامارات	27	2
السعودية	28	3	السعودية	31	3
البحرين	38	4	البحرين	35	4
الكويت	39	5	الكويت	36	6
ليبيا	88	12	ليبيا	91	12

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2009 ، ص 169 .

ثامنا : قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

النتائج والتوصيات:

أ) قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

يمكن قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال صياغة المعادلة على الشكل التالي :

$$FDI = a_0 + a_1 IDP + a_2 IDG + a_3 GDP + a_4 OP + a_5 P$$

حيث :

FDI تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

a_0 المقدار الثابت

IDP الاستثمار الخاص المحلي

IDG الاستثمار الحكومي

GDP الناتج المحلي الإجمالي

OP درجة الانفتاح الاقتصادي وتحسب (حاصل جمع الصادرات والواردات منسوبة على الناتج المحلي الإجمالي).

P مستوى التضخم

وبعد إجراء عملية القياس تم الحصول على النتائج التالي

$$FDI = \underset{(0.997)}{3253} - \underset{(-5.30)}{10.51}\,IDP + \underset{(4.51)}{2.88}\,IDG - \underset{(-0.935)}{0.417}\,GDP + \underset{(0.717)}{0.342}\,OP - - \underset{(-0.175)}{0.630}$$

$R^2\ 0.90 \quad \overline{R}^2\ 0.86$

$F(5,14) \quad 26.27$

$D.W\ 2.83$

من خلال نتائج تقدير المعادلة السابقة نلاحظ أن القوة التفسيرية للمعادلة بلغت 86% وفقا لمعامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ وأن العلاقة بين الاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر سلبية مما يؤثر على أن أوضاع الاستثمار الخاص المحلي في ليبيا غير جيدة مما تنعكس في عدم رغبة الاستثمار الأجنبي المباشر في التدفق إلى الداخل وأن هذه العلاقة مقبولة عند مستوى معنوية 5% وفقا لاختبار t

أما الاستثمار في القطاع الحكومي فإن علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر كانت إيجابية ، وربما يرجع ذلك إلا أن القطاع الحكومي (العام) يقوم بالإنفاق على مشاريع يمكن أن تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر كمشاريع البنى التحتية ذات العلاقة كالنقل والاتصالات مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الاستثمار وزيادة العائد المتوقع وهذا بدوره يحفز دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتفق مع الدراسات التي أجريت على الكثير من البلدان النامية.

ويتبين كذلك معنوية العلاقة وفقا لاختبار t حيث أنها مقبولة من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية 5% .

أما فيما يتعلق بعلاقة الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر فنتبين وجود علاقة سلبية وغير معنوية وهذا يرجع إلى ضيق السوق الليبي ومن المعروف من خلال الدراسات التي أجريت بهذا الخصوص وجود علاقة طردية بين حجم السوق وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي كلما كان حجم السوق أكبر كلما كانت التدفقات أكبر والعكس صحيح وكانت النتائج بينت العلاقة الإيجابية بين درجة الانفتاح الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من عدم معنويتها ، وهذا يتطابق مع الكثير من الدراسات التطبيقية التي أشارت إلى أن درجة الانفتاح

الاقتصادي على العالم الخارجي عامل مهم جدا لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان المضيفة .

وأخيرا بينت النتائج وجود علاقة سلبية بين معدلات التضخم وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر ، حيث أن هذا يتفق مع الافتراض النظري ومع ما توصلت إليه معظم الدراسات التي بينت أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الرأسمالية للمشاريع المزمع تنفيذها ، بالإضافة إلى أنه يشوه الأسعار ويعطي المستثمرين مؤشر على عدم استقرار الوضع الاقتصادي في البلاد مما يؤدي إلى تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية بسبب حالة عدم اليقين حيال المستقبل.

ومن ناحية أخرى فإن بالنسبة لدولة نامية يتم فيها استيراد أغلب السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج من الخارج فإن انخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع المشار إليها مما يترك أثرا سلبيا على استثمارات المستثمر الأجنبي .

ب) نتائج الدراسة:

1. من خلال عرض بعض المؤشرات تبين تحسن ليبيا في عدد قليل منها ، فيما تبين الكثير من هذه المؤشرات تواضع ترتيب ليبيا فيها ، فنجد أن ليبيا وفقا للمؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية ومناخ الاستثمار تصدرت قائمة الدول ، ووفقا للمؤشر المركب للمخاطر القطرية كانت ليبيا من ضمن الدول حصلت على درجة تقيمها كدولة منخفضة المخاطر ، أما فيما يتعلق بمؤشر اليوروفي للمخاطر القطرية فنجد أنه تم تقييم ليبيا ذات مخاطر مرتفعة ، فيما يبين مؤشر وكالة دان اندبرادسترتيت للمخاطر القطرية أن ليبيا ذات مخاطر معتدلة ، ولعل من أهم المؤشرات الأخرى التي تناولها الدراسة هو مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يبين انعدام الحرية الاقتصادية في ليبيا ، كذلك مؤشر التنافسية العالمية التي احتلت ليبيا فيه مرتبة متأخرة.
2. الاستثمار في القطاع العام في ليبيا كان محددا مهما من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بينت نتائج التقدير وجود علاقة إيجابية وقوية مما يؤشر أن القطاع العام المحلي يقوم بالاستثمار في المشاريع التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول إلى الاقتصاد كالإنفاق عن مشاريع البنى التحتية والاتصالات وغيرها ، وهذا بدور ينعكس في تخفيض تكلفة الاستثمار .
3. لا يعتبر الا ستثمار الخاص المحلي محفزا للاستثمار الأجنبي المبا شر وذلك حسب العلاقة السلبية التي أظهرتها نتائج القياس وهذا يعزى إلى سؤ حالة الا ستثمار الخاص المحلي مما تنعكس في عدم رغبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدخول إلى الاقتصاد.

4 . بينت نتائج الدراســـة إلى أن الناتج المحلي في ليبيا لا يعتبر عامل جذب كون العلاقة التي أظهرتها نتائج التقدير سلبية وهذا بسبب ضيق السوق الليبي بسبب قلة عدد السكان في ليبيا والذي لم يتجاوز 6 مليون نسمة .

5 . وجود علاقة موجبة بين تدفقات الاســتثمار الأجنبي المباشــر ودرجة الانفتاح في ليبيا وهذا بسبب ارتفاع درجة الانكشاف للاقتصاد الليبي .

6 . وجود علاقة عكســية بين تدفقات الاســتثمار الأجنبي المباشــر ومعدلات التضــخم وهو ما يتوافق مع الافتراض النظري والذي أثبتته الكثير من الدراسات أن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد تزيد من التكلفة الرأسمالية للمشاريع المراد تنفيذها ، وحالة عدم اليقين بسببه عدم الاستقرار الاقتصادي مما يؤدي إلى تأجيل بعض المشاريع المراد تنفيذها إلى المستقبل.

ج) التوصيات:

توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات التي قد تفيد صانعوا القرار في ليبيا في انتهاج سياسات مناسبة من شأنها المساعدة في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد للمساعدة في عملية تنويع القاعدة الاقتصادية وتنويع الصادرات مما ينقل الاقتصادي الليبي من اقتصاد ريعي إلى اقتصـــاد إنتاجي معتمد على العديد من القطاعات الاقتصـــادية . وتتمثل هذه التوصيات في الآتي :

1 . خلق ســياســات حرة قائمة على الســوق مع وجود حد أدنى لتدخل الدولة ، ويكون تحديد الأسعار وفقا لقوى السوق .

2 . خلق سياسات انفتاحيه ذات وجهة تصديرية تنافسية تشجع التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات عن طريق إزالة العقبات والضوابط أمامها .

3 . التركيز على الحوافز الضــريبية على الرغم أنه لم يتم التعديل عليها في الكثير من تجارب بلدان العالم ، وربط سياسة الحوافز بالتركيز على القطاع الصناعي .

4 . خلق قاعدة بيانات معينة شاملة تساعد المستثمرين الأجانب في معرفة كل ما يتعلق بظروف الاستثمار في الاقتصاد الليبي .

5 . ضــرورة تطوير الســوق المالي والجهاز المصــرفي لما لها من دور في اتخاذ القرار لدى الاستثمار الأجنبي المباشر .

6 . تفعيل قوانين مكافحة الفســاد الإداري والمالي ، مما يحمى المال العام من الهدر ويحمي المستثمرين من الابتزاز .

7 . اســتكمال منظومة التشــريعات المشــجعة للاســتثمار وتطويرها مثل قانون تجريم ومكافحة غسل الأموال ، وقانون حماية الملكية الفكرية ، وقانون تنظيم التجارة الإلكترونية ، وقانون التمويل العقاري وغيرها من القوانين .

8 . بناء الكوادر الإدارية والفنية المتخصصة اللازمة لشغل الوظائف في المشروعات الاستثمارية ، مع تنمية القوى الوطنية العاملة وتطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية من خلال ربط العملية التدريبية والمشكلات الحقيقية للمشروعات .

9 . تحسين أوضاع البنية الأساسية باعتبارها عنصر مهما في تقييم درجة جاذبية البلد الاستثمارية .

10. المحافظة على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم من خلال سياسات نقدية ومالية ، مما يوفر بيئة اقتصادية ملائمة لاتخاذ قرارات الاستثمار .

11. إنشاء مناطق حرة لما لها من دور في التأثير في قرارات الاستثمار الأجنبي.

المراجع:

1 . عزت ، فرج (2000) وآخرون : " التنمية الاقتصادية" ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ص391 – 418.

2 . عبيد ، جمال محمود عطية (2002): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري " ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة ، جامعة حلوان.

3 . عبدالله ، محمد عبدالعزيز (2005): " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي " ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

4 . Jamotte, Florence, (2004) : “Foreign Direct Investment and regional trade agreement : The Market size effect Revisited”Imf working paper No. 04/206.

5 . Wijeweera, Albert &Mounter, Stuart (2008) : “A var analysis on the determinates of FDI in flows: The case of sirelank” applied econometrics and international development, vol. 8, No. 1.

6 . على ، شادى عدنان (2009): " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية " ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

7 . عبد الواحد، سيد احمد (1999) " العوامل التى تؤثر في اختيار موقع استثمارات الشركات متعددة الجنسيات وأساليب تقييم تلك الاستثمارات"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الثالثة عشر، العدد الثالث والرابع، جامعة حلوان، كلية التجارة، ادارة الاعمال، القاهرة، ص 207-270.

8 . Ying, yuqing (2005) : “Why is China so attractive for FDI? The Role of exchange Rates” Nat China Economic Review, 2005.

9 . Ramirez, Miguel, D. (2009) : "Foreign Direct investment and its determinates in Chilean Case : An error correction model analysis 1985-2000"yale Economics Department working paper No. 62.

10 . صقر، عمر محمد عثمان (1999): "العواملة والاستثمار الأجنبي في شمال افريقيا"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – جامعة حلوان كلية التجارة وادارة الاعمال، السنة الثالثة عشر، العدد الثالث والرابع.

10 . Nunnenkamp (1997) : "Foreign direct investment in latin America in the era of globalized production", transnational corporations vol. 6 p. 67.

11. العقلأ، محمد بن على (1996) : "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية وموقف الاقتصاد الاسلامي منه"، بحث مقدم لندوه العالم الاسلامي والتحدىالحضارى، جامعة عين شمس، القاهرة.

12. نجا، على عبد الوهاب ابراهيم (1995): "الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1974-1990): دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

13. Asiedu, Elizabeth, (2001) : "On the Determinants of Foreign direct investment to developing countries : Is Africa Different?", Working paper, July.

14. Asiedu, Elizabeth, (2005) : "Foreign Direct investment in Africa: The Role of Natura Resources, market size, Government Policy, Institutions and Political in stability" working pare series, htt://SSRN.com

15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2009): "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، ص 234.

16. مركز البحوث الاقتصادية (أ) (2010): "الاقتصاد غير الرسمي ليبيا الخصائص والقياس"، دراسة غير منشورة، ص ص46-49.